سلسلة
السياسة والأمن القومي

إشكاليات سياسة المواطنة والمجتمعات متعددة الجنسيات

إعداد
رحمة أبوكيلة

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

962

أ. ر أبو كيلة، رحمة

إشكاليات سياسة المواطنة والمجتمعات متعددة الجنسيات / رحمة محمد أبوكيلة وآخرون- ط1.- دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع." سلسلة السياسة والأمن القومي "

388 ص ؛ 17 × 24سم .

تدمك : 3- 775– 308 – 977 – 978

1. السياسة 2. الأمن القومي
أ- العنوان .

رقم الإيداع: 22577.

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة – بجوار البنك الأهلي المركز

هاتـف- فاكس : 0020472550341 محمول : 00201277554725

E-mail: elelm_aleman2016@hotmail.com & elelm_aleman@yahoo.com

2022

الــفـهـرس

المقدمـــة

ينبثق عن مصطلح المواطنة مصطلح "المواطن الفعال" وهو الفـرد الـذي يقوم بالمشاركة في رفع مستوى مجتمعه الحضـاري عـن طريـق العمـل الرسـمي الذي ينتمي إليه أو العمل التطوعي. ونظرا لأهمية مصطلح المواطنة تقـوم كثـير من الدول الآن بالتعريف به وإبـراز الحقـوق التـي يجـب أن يملكهـا المـواطنين كذلك المسؤوليات التي يجب على المواطن تأديتها تجاه المجتمع فضلاً عن ترسيخ قيمة المواطن الفعال في نفوس المتعلمين. كما يقصد بالمواطنـة العضـوية الكاملـة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وهـو مـا يعنـي أن كافة أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن سواسـية بـدون أدنـى تمييـز قـائم عـلى أي معـايير تحكميـة مثـل الـدين أو الجـنس أو اللـون أو المسـتوى الاقتصادي أو الانتماء السـياسي والموقـف الفكـري، ويرتـب التمتـع بالمواطنـة سلسلة من الحقوق والواجبات ، **ترتكز على أربع قيم محورية هي**: قيمة المساواة التي تنعكس في العديـد مـن الحقـوق مثـل حـق التعلـيم، والعمـل، والجنسـية والمعاملة المتساوية أمـام القـانون والقضـاء، واللجـوء إلى الأسـاليب والأدوات القانونية لمواجهة مـوظفي الحكومـة بـما في هـذا اللجـوء إلى القضـاء، والمعرفـة والإلمام بتاريخ الوطن ومشاكله، والحصول على المعلومـات التـي تسـاعد عـلى هذا.وحق العلاج وحق العيش الكريم، وحق المسكن الكـريم ... وخلافـه مـن الحقوق، واحترام القانون، واحترم حرية وخصوصـية الآخـرين. حيـث تنتهـى حريتك حيث تبدأ حرية الأخر.

الفصل الأول

مفهوم المواطنة

الاشتقاق اللغوي لكلمة الهوية":

يُعـرِف المُعْجَـمُ الوسـيط الصـادر عـن مَجْمَـعِ اللُّغـة العربيـة الهُوِيَّـةَ "بأنها :"حقيقة الشَّيء أو الشَّخص التي تميـزه عـن غـيره" أمـا المعجـم الـوجيز فيُعرف كلمة " الهوية" بأنها تعني: الذات .

أما قاموس أكسفورد فيعرف الهويـة بوصـفها "حالـة الكينونـة المتطابقـة بإحكام والمتماثلة إلى حدِّ التطابق التام أو التشابه المطلق".

أما معجم روبير فيحدد الهوية "باعتبارها الميزة الثابتة في الذات". في حين يعرف معجم المفاهيم الفلسفية لفولتير الهوية على" إنها ميزة ما هو متماثل سواء تعلق الأمر بعلاقة الاستمرارية التـي يقيمهـا فـرد مـا مـع ذاتـه، أو مـن جهـة العلاقات التى يقيمها مع الوقائع على اختلاف أشكالها".

دلالات مفهوم الهوية الوطنية"

ترتبط الهوية الوطنية أساسا بفكرة المواطنة كمبدأ قانوني، والتي تدل عـلى انتماء فرد ما إلى دولة ما في رابطـة قانونيـة وسياسـية، يتمتـع بموجبهـا بحقـوق ويلتزم بواجبات.

وتتفق أغلب التعريفـات بـأن الهويـة الوطنيـة هـي مجموعـة الخصـائص والسـمات التـي تُمكِـن مجتمـع مـا في دولـة مـا أن يعـرف نفسـه ويميـز ذاتـه عن المجتمعات الأخرى في بقية الدول. وتسهم مرجعيات الهويـة الوطنيـة لأي دولة في تحديد سلوك الدولة وسياساتها الخارجية في علاقتها مع الدول الأخرى.

وإن هذه الخصائص والسمات التي تميـز شخصـية المجتمعـات لا تتكـون صـدفة أو بقـرار في لحظـة تاريخيـة مـا، بـل تتجمـع عنـاصر هـذه الشخصـية على مدار تاريخ الجماعة من خلال الاحداث والتجـارب التـي تمـر بهـا الجماعـة ومن خلال النسق الثقافي والتراث المؤطر لهوية الجماعة، بما يتضمنه مـن عنـاصر

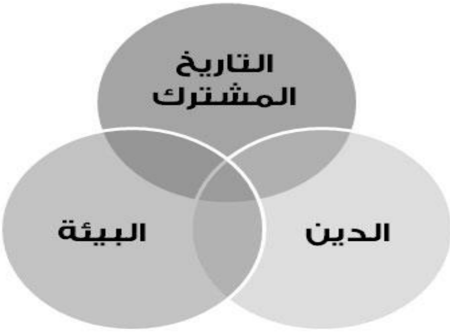
عديدة كالرموز والعادات والتقاليد واللغة أو اللهجة، والتي تُشكل وتقولب في النهاية " سمات وخصائص الهوية الوطنية المتميزة لجماعة ما"

كما يمكن تعريف الهوية الوطنية بوصفها "نسق من الموروثات الحضارية المكونة للسلوك الانساني والمعايير الأخلاقية التي كثيرا ما ترتبط بالأعراف والتقاليد والتراث الثقافي للمجتمع ، ولها مكوناتها الخاصة".

أما وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع في دولة الإمارات، فتعرف الهويّة الوطنية على أنها "مجموعة من الأفكار المبنيّة حول مفهوم الأمة المتعدد الجوانب وحول الطرق التي يربط بها الأفراد والجماعات أنفسهم بتلك الأفكار".

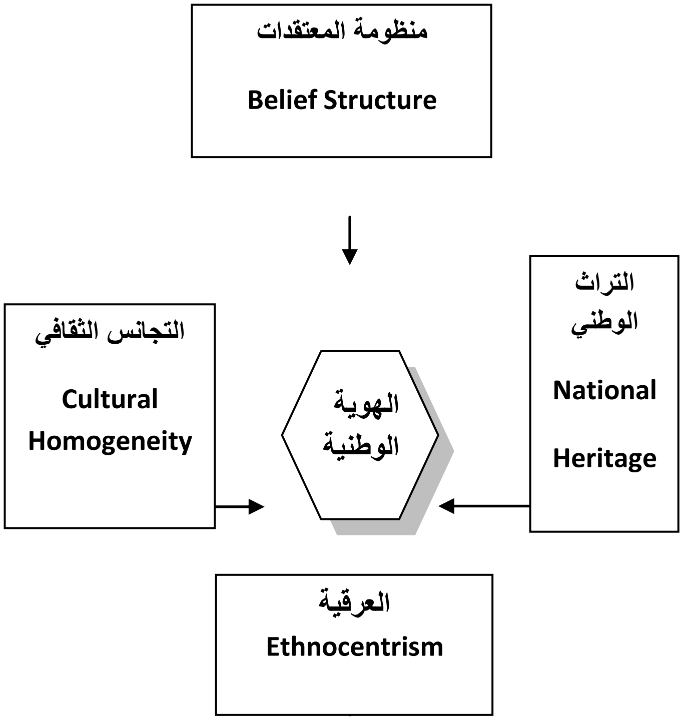
كما ترى الوزارة بأن الهوية هي " منظومة اجتماعية وأخلاقية ترتبط بتفاصيل حياة الشعب ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، تقوم على استحضار جوهر وجوده واستقراء أسباب بقائه، حفاظاً على هذا الوجود من تحديات التشتت والامِّحَاء، والتفكك والإلغاء، من خلال تعزيزه بمقومات الانتماء والمواطنة، والعمل والمبادرة المنتجة".

وتحتوي الهويّة الوطنيّة على ثلاثة مكوِّنات ثابتة، هي التاريخ المشترك، والدين، والبيئة.



وتجمع معظم الأدبيات العلمية المتعلقة بالهوية الوطنية على أن للهوية أربعة أبعاد رئيسية أو محددات تشكل وتغذي مكونات الهوية الوطنية لدولة ما. **وهذه الأبعاد هي: منظومة المعتقدات، والتراث الوطني، والتجانس الثقافي، والعرقية.**

شكل رقم (1) أبعاد ومحددات الهوية الوطنية



Reference: A five-country study of national identity "Implications for international marketing research and practice" Bruce D. Keillor &G Tomas M. Hult, International Marketing Review16,1 page 68

في كثير من دول العالم تم اخضاع الوظائف والمهام التي تؤديها الهوية الوطنية في حياة المجتمعات إلى الكثير من النقاشات والحوار، وتم التساؤل حول إمكانية تعميم هذه الوظائف على مختلف المجتمعات.

وقد اجمعت المناقشات على أن الهوية الوطنية تمارس مجموعة من المهام والوظائف وتتفاوت الدول في مدى تأثرها بهذه الوظائف تبعا لعدة عوامل أبرزها: الأحداث التاريخية والسياسية التي مرت بها الدولة، والخصائص المكونة

للهوية الوطنية لكل دولة كالتراث والثقافة، وكذلك مدى الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة.

وعموماً فإن الوظائف والمهام التي تؤديها الهوية الوطنية يمكن تصنيفها ضمن مهمتين رئيستين هما: المهمة الاجتماعية، والمهمة السياسية، ويوضح الشكل التالي هاتين المهمتين بالتفصيل.

المهمة الاجتماعية للهوية الوطنية

تحدد الهوية الوطنية بوضوح القيم التي ينبغي أن تسود في المجتمع والتي تشكل المرجع الرئيسي لتوجهات الأفراد الاخلاقية والفكرية والسلوكية.	تمكن الهوية الوطنية أفراد المجتمع من العمل والتواصل معا في أجواء يسودها التفهم والوعي والثقة وفق مرجعية وقيم منبثقة من هذه الهوية الوطنية والتي تقدم انساق متكاملة من السلوك الاجتماعي المرغوب به، والذي ينبغي التصرف وفقا له.	تضمن الهوية الوطنية خصوصية المجتمعات، فلكل هوية وطنية اساسا تقوم عليه ومرتكزات تحدد خصائص المجتمع وسماته المميزة.

تابع/ المهمة الاجتماعية للهوية الوطنية

توفر الهوية الوطنية المرتكزات الأساسية والأولويات لأي استراتيجيات أو برامج تطوير وطنية تخطط الدول اتباعها.	تلعب الهوية الوطنية دور رئيسي في تحقيق الاستقرار النفسي للأفراد وذلك من خلال مساهمتها في إدراك الفرد لمعالم وهوية الجماعة التي ينتمي اليها، وكذلك في تحديد الخصائص التي يشترك فيها مع أفراد جماعته، والتي تشكل في مجموعها معالم وخصائص الهوية الوطنية لأي دولة.	تشكل الهوية الوطنية عامل رئيس لتحقيق التضامن والتكيف الاجتماعي لتقديمها مجموعة من الآليات التي تعد الفرد ليؤهل نفسه لعضوية المجموعة ، ومواطنة الدولة ، فلكي ينجح الفرد في انخراطه داخل الجماعة فإن عليه مشاركتها بدرجة مقبولة في قيمها وفي آرائها وفي مواقفها والتي تشكل معالم للهوية الوطنية

المهمة السياسية للهوية الوطنية			
الهوية الوطنية مصدر لتعزيز انتماء الإفراد وولائهم،	الهوية الوطنية عامل معزز لتماسك المجتمع باعتبارها المظلة التي تجمع مختلف فئات المجتمع على أساس تكامل ومتوازن يدعم التساوي بالحقوق والواجبات ، وهي آلية لبناء مجتمعات تسودها العدالة والاستقرار فهي تتخطى عوائق الوحدة الوطنية كتباين الاقليات واللغات والثقافات في المجتمع	الهوية الوطنية عامل لتحقيق الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية، وتجنب الصراع والاضطراب وذلك لطبيعتها التوفيقية لما تحمله من قيم تعتمد على الحوار، ووحدة المصير للشعب .	تؤسس الهوية الوطنية للاتجاهات والأولويات التي تتبعها دولة ما في معاملاتها، وسياستها الخارجية مع الدول الأخرى

العلاقة بين الأسرة والهوية الوطنية:

يشير تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته السابعة والستون في نوفمبر 2011 إلى ان " الأسرة هي الدعامة الأساسية في بناء أي مجتمع، ولقد أعلن المجتمع الدولي عام 1994 سنة دولية للأسرة اعترافا بالمساهمات العديدة التي تسديها الأسر إلى الجهود الانمائية الشاملة" .

كما يشير التقرير إلى سيادة اتفاق عام على أن الأُسر تستحق أن تكون محورا لعملية وضع السياسات، ويرجع ذلك إلى المساهمات الجوهرية التي تسديها الأسرة إلى المجتمع، حيث أن الأسرة تتحمل المسؤولية الأولية عن عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال وتنمية مهاراتهم الاجتماعية والشخصية. وتشير البحوث إلى أن للوالدين دورا كبيرا في نجاح الأطفال في المدرسة ومن ثم المساهمة في تنمية رأسمال بشري لصالح المجتمع. كما أن الأُسر تساند أبناءها الشباب من خلال اكسابهم الخبرات والمؤهلات والكفاءات الاجتماعية.

مما سبق نستنتج بأن هناك علاقة وثيقة ومترابطة بين الأسرة والهوية الوطنية ومرد ذلك إلى دور الاسرة في عملية التنشئة الاجتماعية

ويمكن تفسير العلاقة بين الأسرة وبين مهمة الاسرة في التنشئة الاجتماعية كالتالي :-

1. **دور الاسرة في التنشئة الاجتماعية** هو دور متواصل ومتداخل مع مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى في المجتمع ، وتتبع الأسر لأساليب وآليات متنوعة لإكساب الفرد مجمل العناصر الثقافية التي تشكل هويته الفردية أولا ، ومن ثم إدراكه للهوية الوطنية للمجتمع الذي ينتمي إليه.
2. **تقدم الأسرة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية** لأفرادها نماذج من السلوك **الاجتماعي** المرغوب به في جميع مجالات الحياة، ذلك السلوك الذي يعكس الهوية الوطنية للمجتمع الذي ينتمي إليه الفرد. وهذا ما يؤكده اعلان لشبونة بشأن السياسات والبرامج المعنية بالشباب لعام 1998 حيث يشير إلى" أن للأسرة دور هام تؤديه لإدماج الشباب في المجتمع إذ تتصرف بوصفها وسيلة لمرحلة انتقاليه وعاملا ييسر التعلم والثقافة ، ومصدرا لتوفير المساندة العاطفية والاقتصادية، وأداة لنشر القيم، ومساهما في تكوين وتنمية الشابات والشباب ليصبحوا راشدين مسؤولين".
3. **الأدوار التي تؤديها الاسرة في التنشئة الاجتماعية** تعد ركيزة اساسية في عملية تكوين ووحدة الهوية الوطنية، لما تشكله الأسرة من دور هام وبارز في تشكيل نمط منظومة القيم لدى الفرد، فقد تُعلي الأسرة قيم وطنية

معينة، وقد تشكل اتجاها سلبيا تجاه قيم أخرى، حيث تشكل هذه القيم ركيزة اساسية من ركائز الهوية الوطنية.

4. **تتضمن التنشئة الاجتماعية** تنمية صورة الذات لدى الفرد، واكسابه عناصر الهوية الاجتماعية، وتوعيته بها، وإدماجه في محيطه الثقافي والاجتماعي واعداده للأدوار الاجتماعية والمهنية المستقبلية ليصبح عضو فعال ومواطن صالح في المجتمع الذي ينتمي اليه. وهذا ما يؤكده "بيان الشارقة " لعام 2010 الصادر عن الجمعية العربية للأسرة عقب الاحتفال بيوم الأسرة العربية والذي يشير إلى أن الأسرة هي حجر الزاوية في التنظيم الاجتماعي ، والمصدر الأول للمعرفة وإعداد الفرد وتكوين شخصيته وهويته وقيمه وبلورة انتمائه، ويؤكد البيان على ضرورة مواكبة الأسرة وتفاعلها مع كافة مظاهر ومضمون الحداثة في الحياة المعاصرة ، والاستفادة من" العولمة"وأدواتها ولكن مع الاهتمام بالاحتفاظ بالهوية الوطنية والحضارية وعدم التفريط بأي خاصية أو رمز أو عنصر من عناصر الشخصية الوطنية العربية .
5. **تقوم الأسرة عند أدائها لأدوارها في التنشئة الاجتماعية** بعملية ربط الهوية الفردية بالهوية الوطنية للجماعة وتعزيز الشعور بالانتماء للجماعة داخل الفرد، وتكيفه مع النموذج السياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد في المجتمع.

مؤشر فاعلية القدرة:

القدرة هي مرادف لمدى استطاعة الأسرة في التحكم بدورها في الهوية الوطنية سواء في مرحلة نقل هذه الهوية، أو تعزيزها، وترتبط القدرة بعدة عوامل أهمها: تأثير العوامل الداخلية في محيط الأسرة على ماهية هذا الدور، وكذلك

تأثير العوامل الخارجية المرتبطة بالبيئة التي تعيش بها الأسرة، كما تـرتبط القـدرة بمدى توفر الإمكانيات والموارد لدى الأسرة لتعزيز أدائها في مسألة تعزيز الهوية الوطنية.

الفصل الثاني

المواطنة حصن الأمة

مفهوم المواطنة

ما هي المواطنة ؟ هل نستطيع أن نطبق هذا المفهوم في مجتمعاتنا التي ما زالت ولاءتها متبلورة حول العرق والجنس والقومي والديني ،مبتعدين كل البعد عن مفهوم المواطنة والتي تنطوي تحت مفهوم الانتماء للدولة وليس لشيء آخر.على الرغم من أن هذا المفهوم ليس حديثاً بل أنه قديم يرجعإلى عصور قديمة مثل اليونانية والرمانية ،وقد تطور مفهوم المواطنة بشكل مستمر إلا إنه تراجع بعد سقوط الإمبراطورية الرمانية ،وفي فترة الإقطاع وحتى نهاية العصور الوسطى والتي امتدت مابين 300حتى 1300 م، وتطور مفهوم المواطنة بعد ذلك لتأثره بحدثين هامين هما إعلان استقلال الولايات المتحدة في عام 1786 والمبادئ التي آتت بتا الثورة الفرنسية في عام 1789 فكانا نقطة تحول تاريخية في مفهوم المواطنة.

فما هي المواطنة كتعريف.

المواطنة بشكل بسيط وبدون تعقيد هي انتماء الإنسان إلى بقعة أرض ، أي الإنسان الذي يستقر بشكل ثابت داخل الدولة أو يحمل جنسيتها ويكون مشاركاً في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها ويتمتع بشكل متساوي مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة التي ينتمي لها ، ومن هذا المنطلق نستطيع أن نتعمق في مفهوم المواطنة وما يترتب عليها من أسس و كيفية منح المواطنة وغير ذلك من مفاهيم لم نمارسها في حياتنا اليومية، فالمواطن هو الإنسان الذي يستقر في بقعة أرض معينة وينتسب إليها ،أي المكان الإقامة أو الاستقرار أو الولادة أو التربية ،أي علاقة بين الأفراد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة ،ولكن هل يولد الإنسان مواطناً

ومتى يصبح الفرد مواطناً حقيقياً.

إذا العنصر الأساسي في مفهوم المواطنة هو الانتماء الذي لا يمكن أن يتحقق بدون تربية المواطنة فهي ضرورية لتحقيق المواطنة ،من هنا نستنتج بأنه روح الديمقراطية هي المواطنة فلذلك قبل أن نتكلم عن الديمقراطية يجب أن نعي حقيقة المواطنة التي هي قلب النابض لمفهوم الديمقراطية ،من هنا ضرورة التطرق إلى حقوق وواجبات المواطن في الدولة التي ينتمي إليها ،فما هي الحقوق الأساسية لمفهوم المواطنة في دولة ديمقراطية ، فيترتب على المواطنة الديمقراطية ثلاثة أنواع رئيسية من حقوق وحريات التي يجب أن يتمتع بتا جميع المواطنين في الدولة دونما تميز من أي نوع ولا سيما التميز بسبب العنصر أو اللون أو اللغة أو أي وضع آخر ، **وهذه الحقوق كما يلي** :-

الحقوق الأساسية لمفهوم المواطنة في دولة ديمقراطية

1- الحقوق المدنية

وهي مجموعة من الحقوق تتمثل في حق المواطن في الحياة وعدم إخضاعه للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الإحاطة بالكرامة وعدم إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أي مواطن دون رضاه ، وعدم استرقاق أحد والاعتراف بحرية كل مواطن طالما لا تخالف القوانين ولا تتعارض مع حرية آخرين، وحق كل مواطن في الأمان على شخصه وعدم اعتقاله أو توقيفه تعسفياً ، وحق كل مواطن في الملكية الخاصة، وحقه فسي حرية التنقل وحرية اختيار مكان إقامته داخل حدود الدولة ومغادرتها والعودة إليها وحق كل مواطن في المساواة أمام القانون، وحقه في أن يعترف له بالشخصية القانونية وعدم التدخل في خصوصية المواطن أو في شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته وحق كل مواطن

في حماية القانون له، وحقه في حرية الفكـر، والوجـدان والـدين واعتنـاق الآراء وحرية التعبير وفق النظام والقانون وحق كل طفل في اكتساب جنسيته.

2- الحقوق السياسية

وتتمثل هذه الحقوق بحق الانتخابات في السـلطة التشريـعية والسـلطات المحلية والبلديات والترشيح، وحق كل مواطن بالعضوية في الأحـزاب وتنظـيم حركات وجمعيات ومحاولة التأثير على القرار السياسي وشكل اتخاذه مـن خـلال الحصول على المعلومات ضمن القانون والحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة والحق في التجمع السلمي.

3- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:-

وتتمثل الحقوق الاقتصادية أساسا بحـق كـل مـواطن في العمـل والحـق في العمل في ظروف منصفة والحرية النقابية من حيث النقابات والانضـمام إليهـا والحق في الإضراب، وتتمثل الحقوق الاجتماعية بحق كـل مـواطن بحـد أدنـى من الرفاهة الاجتماعي والاقتصادي وتوفير الحماية الاجتماعية والحق في الرعايـة الصحية والحق في الغذاء الكافي والحق في التامين الاجتماعـي والحـق في المسـكن والحق في المساعدة والحق في التنمية والحق في بيئة نظيفة والحق في الخدمات كافية لكل مواطن، **وتتمثل الحقوق الثقافية بحق كل مواطن بـالتعليم والثقافـة هـذه بالنسبة إلى الحقوق أم الواجبات التي تقع على عاتق المواطن فهي كالآتي :-**

1. **واجب دفع الضرائب للدولة.**
2. **واجب إطاعة القوانين.**
3. **واجب الدفاع عن الدولة.**

حيث تعتبر الواجبات المترتبة على المواطن نتيجة منطقية وأمـرًا مقبـولاً في

ضل نظام ديمقراطي حقيقي يوفر الحقوق والحريات للمواطن وبشكل متساوي وبدون تميز.

وأيضاً ، يقصد بالمواطنة العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وهو ما يعني أن كافة أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن سواسية بدون أدنى تمييز قائم على أي معايير تحكمية مثل الدين أو الجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي والموقف الفكري، **ويرتب التمتع بالمواطنة سلسلة من الحقوق والواجبات ترتكز على أربع قيم محورية هي:-**

أولاً- قيمة المساواة:-

التي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حق التعليم، والعمل، والجنسية والمعاملة المتساوية أمام القانون والقضاء، واللجوء إلى الأساليب والأدوات القانونية لمواجهة موظفي الحكومة بما في هذا اللجوء إلى القضاء، والمعرفة والإلمام بتاريخ الوطن ومشاكله، والحصول على المعلومات التي تساعد على هذا.

ثانياً- قيمة الحرية:-

التي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التنقل داخل الوطن، وحق الحديث والمناقشة بحرية مع الآخرين حول مشكلات المجتمع ومستقبله، وحرية تأييد أو الاحتجاج على قضية أو موقف أو سياسة ما، حتى لو كان هذا الاحتجاج موجها ضد الحكومة، وحرية المشاركة في المؤتمرات أو اللقاءات ذات الطابع الاجتماعي أو السياسي .

ثالثاً- قيمة المشاركة:-

التي تتضمن العديد من الحقوق مثل الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة أو بعض المسئولين لتغير سياستها أو برامجها أو بعض قراراتها، وممارسة كل أشكال الاحتجاج السلمي المنظم مثل التظاهر والإضراب كما ينظمها القانون، والتصويت في الانتخابات العامة بكافة أشكالها، وتأسيس أو الاشتراك في الأحزاب السياسية أو الجمعيات أو أي تنظيمات أخرى تعمل لخدمة المجتمع أو لخدمة بعض أفراده، والترشيح في الانتخابات العامة بكافة أشكالها .

رابعاً - المسئولية الاجتماعية:-

التي تتضمن العديد من الواجبات مثل واجب دفع الضرائب، وتأدية الخدمة العسكرية للوطن، واحترام القانون، واحترم حرية وخصوصية الآخرين.

حرية العقيدة:

المواطنة ليست كلمة نسطرها في مقالات ولا أنشودة نتغنى بها في مناسبات.. بل هي حياة نحياها وواقع نعيش فيه .

المواطنة هي حصن فيه كيان الأمة يتحصن وقلعة بها وحدة الوطن تتمنع.. أساسها الدين لله والوطن للجميع حيث يتعايش الجميع معًا ساعين وراء الرزق تاركين أمر العقيدة والدين لصاحبه يكافئ ويجازي كيفما شاء.. نادى بها الرئيس مبارك مرارًا وأخرها في تهنئته للأقباط المسيحيين بمناسبة عيد القيامة المجيد 2009 حيث أكد أن لا أحد يستطيع المساس بوحدة الشعب

الوطنية وأن الشعب القبطي مسيحييه ومسلميه يحيا تحت راية المواطنة حقوقًا وواجبات ومن قبله جسّد الزعيم مصطفى كامل هذه الحقيقة بفكره المستنير واضعًا قانون المواطنة وكان نصه "الدين لله والوطن للجميع"، وبحلول عام 1919 صك الشعب المصري عملة مواطنيه يعلو وجهها الصليب وكان الهلال على وجهها الآخر فكانت درعًا واقيًا أمام مطامع المستعمر . وجاءت نكسة 67 السوداء طارحة راية الأمة أرضًا فقام الشعب المصري ونسج رايته من خيوط (مسلم ومسيحية) مشهرًا إياها سلاحًا فتاكًا عام 73 في وجه العدو طارحًا إياه بكل قوته وخطوطه المنيعة أرضا حيث تلى المشير أحمد إسماعيل وزير الدفاع وقتها آيات إنجيلية وأخرى قرآنية تحث الجنود كل حسب ديانته على الجهاد والتضحية.

هذا التاريخ المضيء قد سطر المواطنة بمداد الفكر المستنير فوق سطور حرية العقيدة الذهبية، لم تكن حرية العقيدة أساسًا للمواطنة في مصر فقط بل في كل بلدان العالم، فالفرد له مطلق الحرية فيما يعتقد وبما يدين وثمة تدخل من الحكومات في هذا الشأن يكون قهرًا يتنافى مع حقوق المواطنة .ومن هنا كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة 216 أد/ ن في 10 ديسمبر 1948 – المادة 18 الذي أعطى الفرد حرية الفكر والوجدان والدين والمعتقد وكان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 55 / 36 في 25 نوفمبر 1981 يمنع فيه قهر الفرد على عقيدة وأيضًا يمنع التمييز بين الأفراد على أساس المعتقد والدين .

كما جاء الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان في الدورة المنعقدة لمجلس الرؤساء الأفارقة في نيروبي في 18 يونيو 1981 حيث أقرت المادة 8 حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية دون قيد على أي فرد.. كما ذخر القانون المصري

بالنصوص التي تكفل للفرد حرية معتقده ودينه، ففي الدستور المصري لحماية حقوق الإنسان الباب الثاني الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة نصّت المادة 40 أن المواطنين لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات ولا تمييز بينهم بسبب اللغة أو الأصل أو الدين أو العقيدة أو الجنس.

كما جاءت المادة 46 من الدستور نفسه بأن الدولة تكفل حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية وبلغت استنارة الفكر المصري في المادة 47 من القانون 143 لعام 1994 فقرة 2 حيث نصّ على تغيير العقيدة دون قيود وهكذا اجتمع العالم كله واتفقت سائر الجهات في المسكونة على حقيقة واحدة تؤكد أن حرية العقيدة هي أحد أساسات هذه القلعة وواحدة من ركائز هذا الحصن وأن التمييز بين الأفراد بسببها يرجع إلى فكر الإرهاب المظلم الذي يمزق المواطنة محطمًا القلعة والحصن ويصبح المواطن عبدًا في وطنه، فلم ينظر الشعب الأمريكي لعقيدة أوباما الدينية الذي كان مسلمًا ثم تحوّل إلى المسيحية لأن هذا أمر خاص بين الفرد وربه بل نظر إلى كونه مواطنًا يصلح رئيسًا للبلاد، كما لم يهتم أوباما بكون داليا مجاهد المصرية الأصل مسلمة ومحجبة بالإلى كونها مواطنة أمريكية تصلح مستشارة في مجلس مستشاريه.

المواطنة أم الأمة

تمر كثير من النخب المثقفة في عالمنا الإسلامي بشقيه العربي والعجمي منذ عقود بأزمة فكرية حادة، وحالة انهزامية واضحة، أمام كثير من المصطلحات الوافدة من العالم الغربي (المتقدم تقنيا)، ويتمثل ذلك في قبول تلك المصطلحات والترويج لها، والدعوةإلى تعميمها؛ لتسود مناخنا الفكري والثقافي، ومهاجمة من يقف في الاتجاه المعاكس، بل والساكت الذي لا يظهر موافقة ومشايعة

ويشاركهم في هذا فئة تنتسب إلى العلم الشرعي ويزيدون عليهم بمحاولة إضفاء مسحة أو شكل إسلامي على تلك المصطلحات بأساليب غريبة وبعيدة عن أساليب أهل العلم ومجافية لأصول الاستدلال المستقرة لدي العلماء، فيتسولون الدلالات ويستنطقون النصوص باستكراهها ليزرعوا هذه المصطلحات ويستنبطونها في بنية المنظومة الثقافية الإسلامية، يفعلون ذلك مع أكثر المصطلحات القادمة من وراء البحار وكأن دور الإسلام مع هذه المصطلحات الشهادة لها بالسبق والتصديق عليها بالإصابة.

منذ عقود طويلة استقدمت كثير من المصطلحات كالاشتراكية والعلمانية وتحرير المرأة والرأسمالية والديمقراطية والمعارضة والأحزاب السياسية والليبرالية والدولة المدنية، وغير ذلك، وقد تبين فساد مدلولات بعض تلك المصطلحات بعد فترة من الزمن رغم الوهج الذي كانت تتمتع به عند ظهورها وما زالت هناك مصطلحات لها وجود وحضور وتأثير في الواقع رغم عدم صلاحيتها ومخالفتها للشرع المنيف، وقد تعرضتُ في مرات سابقة لمدلولات بعض هذه المصطلحات كالديمقراطية والعلمانية والمعارضة والدولة المدنية والمشاركة في البرلمان وغير ذلك وبينت بعض مخالفاتها للشريعة، وفي هذا المقال نتعرض لمصطلح المواطنة الذي كثر تداوله هذه الأيام وأصبح له وجود فاعل وتأثير واضح في القوانين والفكر والثقافة والمجتمع، وإن كان هذا المصطلح بدأ في التعرض للاهتزاز فيما يشبه الأزمة، وذلك بفعل تأثيرات العولمة الملغية لتأثيرات الحدود (الجغرافيا) ولخصوصيات المجتمعات(الثقافة والفكر والعادات) والتي تستهدف إلغاء أو كسر الحاجز الوطني .

المواطنة لغة :

لفظ المواطنة لغة مأخوذ من مادة "و ط ن" لكن ليس على المعنى المصطلح عليه، وفي لسان العرب: "الوطن المنزل تقيم به وهو موطن الإنسان ومحله والجمع أوطان، وأوطان الغنم والبقر: مرابضها وأماكنها التي تأوي إليها... وطن بالمكان وأوطن أقام، وأوطنه: اتخذه وطناً، يقال أوطن فلان أرض كذا وكذا: أي اتخذها محلاً ومسكناً يقيم فيها، و الميطان: الموضع الذي يوطن لترسل منه الخيل في السباق، وفي صفته ﷺ: "كان لا يوطن الأماكن، أي لا يتخذ لنفسه مجلسا يعرف به، والموطن: مفعل منه، ويسمى به المشهد من مشاهد الحرب وجمعه مواطن، والموطن :المشهد من مشاهد الحرب، وفي التنزيل العزيز : ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ .... ﴾ [سورة التوبة:25] ، وفي المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: "الوطن: مكان الإنسان ومقره، ومنه قيل لمربض الغنم: وطن، والجمع أوطان مثل سبب وأسباب، وأوطن الرجل البلد واستوطنه وتوطنه: اتخذه وطنا، والموطن مثل الوطن والجمع مواطن مثل مسجد ومساجد، والموطن أيضا: المشهد من مشاهد الحرب، ووطن نفسه على الأمر توطيناً: مهدها لفعله وذللها، وواطنه مواطنة مثل وافقه موافقة وزناً ومعنى"، فالكلمة تدور حول المكان والإقامة فيه، وليست تحمل مدلولاً اصطلاحياً يحمل قيمة تزيد عن معناها اللغوي، ومن هنا يتبين أنه لا دلالة لغوية في كلمة هذه المادة "وطن" على المعاني والدلالات التي أريد لها أن تحملها والتي نعرض لها لاحقا، وقد حاول البعض أن يستخرج عن طريق القياس دلالة لغوية على جواز استعمال لفظ المواطنة بمعنى المعايشة، ورغم أن هذا الاستعمال

لا وجود له في لغة العرب، بل هو محدث، فإنه بفرض وجوده أو صوابه فإنه لا يدل على المعنى الاصطلاحى الذي يراد أن يدل عليه لفظ المواطنة .

المواطنة اصطلاحا

لكن هذا اللفظ أريد له أن يحمل بعدا فكرياً وايدلوجياً تبنى على أساسه التصورات والتصرفات في الوطن الذي يحمل اسم "دولة" ليحل محل الدين في صياغة التصورات والأفكار وإقامة العلاقات، خاصة أن هذا المصطلح ارتبطت بدايات ظهوره بتنحية الدين في العالم الغربي النصراني الذي ظهر فيه وتغليب مفاهيم بديلة تتنكر للدين وتعلي من قيمة الجنسية والتراب الوطني والاعتزاز به أكثر من غيره، والانتماء إلى تراثه التاريخي وعاداته وثقافته ولغته والتي شكلت نسيجا يحيط بالوطن حتى حولته إلى رمز يُوالى فيه ويُعادى عليه ومنه تستنبط القيم والسلوك و العادات؛ وعلى أساسه تحدد الحقوق والواجبات بعيداً عن الدين أو أي موروث فكري أو ثقافي يعارض هذه الفكرة، حيث يعمل على إذابة كل الأفكار والانتماءات العقدية والعرقية ورغم أن مصطلح المواطنة لم يوجد على هذه الصورة أول أمره بل أخذ يتطور وينتقل من مفهوم إلى مفهوم، بحيث لا يمكن الوقوف على تعريف جامع له، إلا أنه ينظر للمواطنة بوجه عام على أنها علاقة قانونية بين الفرد (المواطن) وبين الوطن الذي تمثله الدولة بسلطاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، حيث تنظم القوانين السائدة هذه العلاقة، والتي تقوم على أساس الانتماء لوطن واحد خاضع لنظام سياسي واحد بعيداً عن الارتباط بشيء خارج إطار الوطن سواء كان الدين أو الثقافة أو غير ذلك، وهي علاقة اصطناعية ليست علاقة طبيعية، فهي ليست صفة لصيقة للإنسان بمقتضى إنسانيته بل هناك طرق لاكتسابها كما أن الإنسان يمكن أن بفقدها وفق شروط وضوابط معينة

كما أن الأحكام المنظمة لهذه العلاقة قابلة للتغيير انطلاقا من إمكانية تغيير القوانين التي تضبط حدود تلك العلاقة وتبين الحقوق والواجبات المترتبة عليها.

المواطنة في الموسوعات :

وقد نصت كثير من الموسوعات كدائرة المعارف البريطانية والموسوعة السياسية لعبد الوهاب الكيالي، وقاموس علم الاجتماع لمحمد عاطف غيث على أن المواطنة علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق يتمتع بها وواجبات يلتزم بها، انطلاقا من انتمائه إلى الوطن الذي يفرض عليه ذلك، ومن هنا يتبين أن المواطنة أضحت فكرة وتصورا تنبثق منها الحقوق والواجبات وتتحدد على أساسها الالتزامات وتحولت بذلك إلى أيديولوجيا يلتف حولها الأفراد في الوطن الواحد على اختلاف لغاتهم ومللهم ونحلهم.

وانطلاقاً من مبدأ المواطنة يصير جميع الأفراد (المواطنين) في مركز قانوني واحد، فما يجوز لفرد يجوز لجميع الأفراد، وما يمنع منه فرد يمنع منه جميع الأفراد، ومع إيمان المسلمين بوجوب العدل مع الجميع حتى لو كانوا كفاراً محاربين كما نصت على ذلك النصوص الشرعية، لكن النصوص أيضا اختصت الكفار ساكني دار الإسلام (أهل الذمة) ببعض الأحكام التي يختلفون فيها عن المسلمين، والأخذ بمبدأ المواطنة على النحو المتقدم يعني إهدار تلك الأحكام، وبمقتضى ذلك يجوز لليهودي أو النصراني من ساكني دار الإسلام أن يكون وليا لأمر المسلمين، وبمثل ذلك يقول كل الذين ينادون بمبدأ المواطنة وهذا مما يتبين به تعارض مفهوم المواطنة مع الأحكام الشرعية في هذا الباب وأبواب أخر، ولا شك أن التقيد بالأحكام الشرعية يعني عدم القبول بمبدأ

المواطنة أو التقيد به.

المتحدثون بالمواطنة :

والكلام المنقول عن المحتفيين بمبدأ المواطنة أو الآخذين به والداعين إليه يؤيد ذلك الكلام المتقدم ويؤكده.

يقول د/ يحيى الجمل: "بوضوح وبإيجاز شديد، يعني مبدأ المواطنة أن كل مواطن يتساوى مع كل مواطن آخر في الحقوق والواجبات، ما داموا في مراكز قانونية واحدة... إذا صدرت قاعدة قانونية تقول إنه لا يجوز للمصري غير المسلم أن يتولى منصبًا معينًا أو ألا يباشر حقًا سياسيا معينًا فإن هذه القاعدة تكون غير دستورية لمخالفتها مبدأ المواطنة... إن حق المواطن بصفته مواطنًا أن يدخل أي حزب شاء، أو أن يلي أي منصب عام تنطبق عليه شروطه لا يرتبط بكونه منتميا إلي دين معين، أو أنه بغير دين أصلاً. فمن حق المواطن أن يكون مواطنًا حتى ولو لم يكن صاحب دين سماوي من الأديان الثلاثة المعروفة "فهذا القائل يرى أن المواطنة تتيح لكل أحد حتى لو كان ملحداً أو وثنياً أو من عباد الوثن أو عبيد الشيطان أن يكون وليا للأمر في بلاد المسلمين ما دام هو من سكان ذلك الوطن، ومن ثم فله الحق في التمسك بما يراه بل ويدعو إليه.

ويعدد علي خليفة الكواري مقومات الحكم الديمقراطي فيقول : "ثانيتها: مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية الفاعلة، واعتبار المواطنة – ولا شيء غيرها- مصدر الحقوق ومناط الواجبات دون تمييز، وأبرز مظاهر المواطنة الكاملة هي تساوي الفرص من حيث المنافسة على تولي السلطة وتفويض من يتولاها، وكذلك الحق المتساوي في الثروة العامة التي لا يجوز لأي أحد أن يدعي فيها حقا خاصا " فالمواطنة ولا شيء غير المواطنة- عند الكواري-(دينا كان أو غيره) مصدر الحقوق ومناط الواجبات.

وعلى الدرب نفسه تسير د/ منى مكرم عبيد، فبعد أن نقلت عدة تعريفات للمواطنة عقبت على ذلك برأيها في معنى هذه الكلمة وما يترتب على الأخذ بها فقالت: "وبوجه عام يمكن القول أن المواطنة تعني "العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وهو ما يعني أن كافة أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن سواسية بدون أدنى تمييز قائم على أي معايير تحكمية مثل الدين أو الجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي أو الموقف الفكري"

فهي ترى أن المعايير القائمة على أساس الدين معايير تحكمية، أي معايير لا تعتمد على المنطق السليم والتفكير الرشيد، بل هي معايير لا تستند إلا لمنطق القهر والقوة وفرض الرأي على الآخرين .

عناصر المواطنة :

من هذه المقولات وما يشبهها نجد أن المواطنة عند الآخذين بها تشتمل على عدة عناصر:-

1- علاقة قانونية بين فرد (مواطن) ودولة.

2-أساسها الاشتراك في وطن واحد .

3- وجود حقوق وواجبات متبادلة بين الفرد والدولة .

4-الوطن مصدر الحقوق والواجبات ولا شيء غيره .

5-المساواة بين الأفراد (المواطنين)جميعهم على قاعدة الاشتراك في الوطن .

6-خضوع الفرد (المواطن) لأنظمة المجتمع والتقيد بها.

7-استبعاد الدين من هذه العلاقة القانونية استبعاداً مقصوداً.

ويتبين من ذلك أن الدعوة إلى المواطنة هي في حقيقتها دعوة إلى العلمانية ولكن بمصلح جديد.

المواطنة عبر التاريخ

يرجع بعض الباحثين فكرة المواطنة إلى تاريخ متأخر جداً حيث يربطونها بدولة المدينة عند الإغريق في مدينة أثينا القديمة، ومن اللافت للنظر أن كثيراً من الباحثين الغربيين يرجعون بدايات كل فكرة سياسية أو اجتماعية ذات قيمة لديهمإلى تلك المدينة، وكأنهم يريدون أن يبينوا أن لهم تاريخاً يستندون إليه ويعتمدون عليه، ومن الصعب جدا-في ظل المعلومات المتوفرة عن مدينة أثينا- الحديث عن فكرة المواطنة فيها بمفهومها الحالي أو حتى قريبا منه، وإرجاع فكرة المواطنةإلى هذا التاريخ فيه تجاوز كبير إن لم يكن خطأ فادحا، مع العلم أن إرجاع هذه الفكرة لذلك التاريخ لا يعني صوابها، لكن من الممكن إرجاع البدايات المؤثرة والتي نتج عنها تطور هذا المفهوم للثورة الفرنسية العلمانية عام 1789 م وما تلاها، وقد ارتبط مفهوم المواطنة بالتطور السياسي في المجتمع الغربي النصراني حيث انتقل النظام من السلطة المطلقة الممنوحة للحكام بغير ضوابط إلى فكرة العقد الاجتماعي الذي قضى على سلطان الكنيسة، والذي أنبت عليه الدولة الحديثة في ثوبها العلماني القومي، وخاصة بعد تهميش الدين في نفوسهم وتحويله إلى مجرد شكليات وطقوس تؤدى في زمن محدد ومكان معين، ثم لا يكون لها خارج الوجدان الذاتي أدنى تأثير، والتي انتهت بكثير منهم إلى الإلحاد، وقد كان ابتداع فكرة المواطنة بمثابة حل للصراع القائم بين أصحاب التعددية العقدية والتعددية العرقية في المجتمع الغربي.

والآن تتعرض فكرة المواطنة لتحد كبير ناتج من التحديات التي أوجدتها العولمة المتوغلة، حيث يراد إضعاف الهوية الوطنية، وإذابة المجتمعات في النسق الثقافي الغربي (فكرا-اقتصادا-سياسة)، وخاصة أمريكا، لتكون الدول المستهدفة بمثابة الحقل أو المنجم الذي يصب مواده الأولية في مصانع الغرب

بينما تباع مصنوعات الغرب في أسواقهم .

لا دينية مفهوم المواطنة:

المواطنة-بالنسبة لمن يقولون بها-فكرة إنسانية بحتة، ليس لها أية مرجعية خارج نطاق الإنسان نفسه، يمكن أن تقاس عليها أو تحاكم من خلالها، ليس لها تعلق بالدين، ومن ثم فإن عقول البشر وأهواءهم هي التي تحكم هذه الفكرة وتضع لها المقاييس، وانطلاقا من هذا فإن الأفكار والعلاقات والقوانين المتعلقة بها تنتقل من وضع إلى وضع آخر ومن طور إلى طور ثان تبعا لزيادة علم الإنسان أو نقصانه وتبعا لحسن خلقه أو سوئه، وتبعا لما يراه محققا لمصالحه، فالمواطنة ليس لها أي مرجعية دينية، وإن حاول بعض من الناس إلصاقها بالدين، وقد بينت المنقولات السابقة وغيرها تعارض فكرة المواطنة مع الدين كما ظهر هذا التعارض عمليا عند إرادة تعديل الدستور المصري حيث رأى فريق من الناس أن المادة الثانية في الدستور التي تنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع تتعارض تماما مع مفهوم المواطنة.

إن عد التمسك بالشريعة الإسلامية معارضا تماما لمبدأ المواطنة يبين أن المراد بالمواطنة ليس ما يزعمه المروجون لها وهو حسن التعامل مع المخالف أو البر به والعدل معه ونحو ذلك من المقولات التي تملها الأسماع، بل المراد منها تنحية الشريعة وإبطال العمل بها، وأن يحتكم الناس إلى ما يرونه ويتفقون عليه .

ضيق المواطنة ومحدوديتها :

المواطنة انطلاقاً من تقيدها بالوطن وانحصارها في الأفراد الذين يسكنونه فإن معانيها ودلالاتها تختلف من بلد لآخر، وتنحصر في الحدود الجغرافية لكل وطن، فليس لها صفة العموم والشيوع، فالإنسان لا يعامل معاملة (المواطن) ولا يتمتع بحقوق المواطنة إلا داخل حدود دولة يحمل

جنسيتها حتى لو عاش أغلب حياته خارج حدود الوطن، بينما الإنسان الذي لا يحمل جنسية دولة ما لا يتمتع بحقوق المواطنة فيها وإن جلس عشرات السنين، أو قضى عمره كله فيها يعطيها من فكره وعقله وجهده .وأصحاب الفكر الديمقراطي لا يرون معنى حقيقيا للمواطنة إلا في دولة ديمقراطية ليبرالية، كما أن أصحاب الفكر الاشتراكي لا يرون معنى حقيقيا للمواطنة إلا في دولة ديمقراطية اشتراكية .والمواطنة بالنسبة للمسلمين تمثل دعوى للتفرق والتشتت والتقوقع، فيكون هناك ولاء من الفرد (المواطن) لوطنه يلتزم بقوانينه ويدافع عنه، ولا يتعدى ذلك إلى محيطه الأوسع وأمته المترامية الأطراف، لأن المواطنة مرتبطة بأبعاد جغرافية محدودة لتحقيق منافع دنيوية .

وبتبني المواطنة والدعوة إليها تزداد عوامل الانعزال بين أوطان الأمة الواحدة، وانطلاقا من هذه المواطنة المحشورة في الوطن أفتى بعض المنسوبين للعلم، المسلمين في الجيش الأمريكي -عندما اعتدت أمريكا على أفغانستان- بجواز الاشتراك في مقاتلة المسلمين في أفغانستان، ومن قبل ذلك بعقود في بداية القرن العشرين الميلادي قامت في مصر دعوات مناهضة لاشتراك المصريين في مساعدة إخوانهم الليبيين ضد الاحتلال الإيطالي، فالمواطنة تفرق بين أبناء الأمة الواحدة وتجعل للمشاركين في الوطن المسلم -من أهل الديانات المباينة له- حقوقا ليست للمسلم من وطن آخر، مما يمثل إعلاء لرابطة المواطنة (الوطن) على رابطة الدين (الأمة)، وفي هذا مخالفة صريحة للنصوص الشرعية التي تعلي رابطة الإيمان وتجعلها فوق الروابط جميعها، فهناك روابط كثيرة تربط بين الأفراد كرابطة الأبوة والبنوة والأخوة والزوجية، والعشيرة والمال والتجارة والمساكن والأوطان، لكن لا ينبغي أن تقدم رابطة من تلك الروابط على رابطة الدين وحب الله ورسوله والجهاد في سبيله **قال الله تعالى:**

﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ [سورة التوبة:24]، ونظراً لأن الدين مقدم على الأوطان فقد شرعت الهجرة من الأوطان المحاربة للدين إلى أماكن أخرى يأمن المسلم فيها على نفسه ويتمكن من عبادة ربه من غير مضايقات، وتجب الهجرة وترك موطن الآباء والأجداد إذا تعين ذلك طريقاً للحفاظ على الدين .

الأمة وليست المواطنة:

الرابطة التي تربط المسلمين بعضهم ببعض في مشارق الأرض ومغاربها هي رابطة الإيمان المتجسدة في الأمة الواحدة، وليست رابطة المواطنة القائمة على أساس الوطن، فقد دل الكثير من النصوص الشرعية التي تصل دلالتها لدرجة القطع على أن رابطة الإيمان هي التي تربط بين المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، وأن كل ما عارض هذه الرابطة فهو مطروح بغض النظر عن الاسم الذي يأخذه سمي مواطنة أو وطنية أو غير ذلك، ولفظ الأمة: يحمل العديد من المعاني اللغوية كقولهم للجماعة والقرن من الناس والصِّنف منهم وغَيرهم: أمَّة ، وللحين من الزمان: أمَّة، وللرجل المتعبِّد المطيع لله: أمّة وللدين والملة والطريقة والمنهاج: أمّة، **فمن ذلك قوله تعالى في جماعة الناس:**

﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ ... ﴾[سورة القصص:23] "وكقوله تعالى في الحين من الزمان: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ ...﴾[سورة يوسف:45] ، وكقوله تعالى في الرجل المتعبد المطيع لله تعالى: ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾ ﴾ [سورة النحل:120]

وكقوله في الدين والملة والطريقة والمنهاج الحق:
﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ ﴾ [سورة الأنبياء:92] ، وقوله تعالى:

"﴿ كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ ...﴾ [سورة آل عمران:110]

وكما فيقوله في الدين والملة والطريقة والمنهاج الباطل:
﴿ بَلۡ قَالُوٓاْ إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهۡتَدُونَ ﴾
[سورة الزُّخرُف:22]

ومن هنا يتبين أن لفظ الأمة يحمل معنى دينياً، وهو الجماعة من الناس المجتمعة على دين واحد، بغض النظر عن أية قواسم مشتركة أخرى، فإذا غاب المشترك الإيماني لم تكن جماعة الناس في ميزان الإسلام أمة وإن اشتركت في كثير من الأمور الأصلية أو الفرعية، أو تقاربت منازلهم ومساكنهم، ومتى وجد المشترك الإيماني الذي يجتمع الناس عليه صارت جماعتهم أمة وإن فقدت بقية القواسم المشتركة، أو تباعدت ديارهم، **قال الله تعالى:**

﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ...﴾ [سورة البقرة:143] ، وهو خطاب للمسلمين على امتداد الزمان والمكان، ومن هذا المنطلق يكون المسلمون أمة متميزة عن غيرها من الأمم على أساس العقيدة وليس على أساس عرق أو لون أو لغة أو وطن، ففي الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ بين المهاجرين والأنصار "بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من محمد النبي الأمي، بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم، أنهم أمة واحدة من دون الناس"، فالضابط في ذلك كله ليس القبيلة وليس اللغة وليس الجنس، وإنما هو الإسلام والإيمان الذي يشترك فيه أهل قريش وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم، وقد رتبت تلك

الوثيقة النبوية التي كتبها الرسول ﷺ مدخله المدينة الحقوق والواجبات بين المسلمين والمؤمنين، وكان فيما جاء في ذلك: "وإن المؤمنين بعضهم موالى بعض دون الناس"، فالمسلمون أينما وجدوا -في وطن واحد أو عدة أوطان- إخوة ترتبط علاقاتهم بالأحكام الشرعية التي تجعل منهم إخوة في جماعة واحدة يسعى بذمتهم أدناهم، يوالي بعضهم بعضاً وينصر بعضهم بعضاً .

المواطنة في تصورات بعض الإسلاميين :

يحاول بعض الإسلاميين إيجاد علاقة تربط بين فكرة المواطنة في معناها الاصطلاحي وبين الإسلام، ويدور كلامهم في **ذلك على عدة أمور**:

1 - **الصحيفة:** وهي الصحفية التي كتبها رسول الله ﷺ بين المسلمين وغيرهم من سكان المدينة وحدد فيها أسس العلاقة بينهم، وهؤلاء الإسلاميون اعتمدوا فيما يذهبون على تصورات شكلية بعيدة وأهملوا الصحيفة نفسها، والمتأمل في الصحيفة نفسها أو في كيفية كتابتها يدرك أنه لا علاقة بينها وبين المواطنة، فالصحيفة تجعل الحاكم في كل ما يشتجر بين الناس في المدينة على اختلافهم شرع الله ودينه والذي يمثله رسول الله ﷺ، والحقوق الممنوحة أو الواجبات الملزمة فإنما أخذت من هذه الشريعة الغراء وهذا يناقض المواطنة مناقضة تامة، حيث لا تعويل على الدين فيما يقوم بين الناس المشمولين بعلاقة المواطنة، بل العلاقات والحقوق والواجبات تقرر من خلال القوانين السائدة في المجتمع والتي تتعامل مع الإنسان بوصفه أحد أفراد هذا المجتمع دون النظر إلى أية محددات أخرى كالدين ونحوه، كما أن ما جاء في الصحيفة لم يأت عن طريق الاتفاق بين مكونات مجتمع المدينة، بل هي قواعد وأحكام وضعها الرسول ﷺ، التزم بها هو والمسلمون وألزم غيرهم من السكان بها

بينما القوانين التي تحكم مسألة المواطنة جاءت -كما يصورون- عن الطريق الديمقراطي الذي ينيط بالنواب الممثلين للشعب مهمة التشريع ووضع القوانين وإنشاء الحقوق والواجبات والعلاقات.

2- **الحقوق والواجبات** المنصوص عليها في الشرع والتي تخص الرعية من جانب، وتخص ولاة الأمر من جانب آخر، وتخص الكفار ساكني دار الإسلام من جانب ثالث، فيحمل هذا النفر من الإسلاميين ما تقرر هنا على ما تقرر في فكرة المواطنة، وهذا فيه انتقاص للشرع ووضعه في منزلة أدنى من فكرة المواطنة، فالشرع في تقرير الحقوق والواجبات التي هي لكل أحد من دار الإسلام أميراً كان أو مأموراً مسلماً كان أو كافراً، هو أسبق مما جاء في المواطنة بقرون وأكمل، ولا يجوز إهمال الأسبق الأكمل والتعويل على المتأخر الناقص، كما أن مصدر الحقوق والواجبات في الإسلام هو الشرع، بينما مصدرها في المواطنة الاشتراك في وطن واحد، ولا يمكن حمل واحدة على الأخرى حتى لو وجدت بعض الموافقات وذلك للاختلاف الجذري بين مصدر كل من الأمرين وهذا ليس مجرد مسألة شكلية أو غير ذلك، لأن هذا الاختلاف في المصدر يترتب عليه اختلافات جوهرية بين الأمرين، فكون مصدر الحقوق والحريات هو شرع الله تعالى يمنحها حصانة بحيث تكون ثابتة لا يملك أحدا تغييرها أو العبث بها ولو اجتمع على ذلك الناس، بينما الأمر في المواطنة على العكس من ذلك حيث يمكن لمجموع من الناس إدخال تعديلات على أحكام هذه العلاقة.

إن محاولة إيجاد مشابهة بين ما عندنا وعند الآخرين، والحصول على شهادة بالحكم على صواب ما عندنا بدليل موافقته لما عند الآخرين يعبر عن شعور بالهزيمة والدونية، عند من يقومون بذلك .

3- **صرف الأدلة المخالفة لما يذهبون إليه**: يصرف هؤلاء الإسلاميون الأدلة الدالة على خطأ ما يذهبون إليه، بأنواع من الصوارف هي أقرب إلى التحريف منها إلى التأويل، فتراهم يقولون عن الأدلة المبينة لخطئهم: إنها لم تأت للتعريف أو البيان الذي يستدل به على الأحكام، بل هي وصف للحالة القائمة أو السائدة في ذلك المكان أو الزمان، فلا يؤخذ منها حكم عام، ومن ذلك أن هذه الأدلة تدل على أحكام انتقالية ليست أحكاماً عامة دائمة وهو ما يسمونه بتاريخية الشريعة، أي أن تلك الأحكام مناسبة لذلك التاريخ الغابر بسبب الأوضاع الدولية التي كانت سائدة وقتها، أما الآن -كما يقولون- فإن الأوضاع الدولية تغيرت ولم تعد الأوضاع القديمة مؤثرة، ومن ثم فإن ما بني عليها -كما يقولون- لم تعد له الآن حاجة.

ولا شك أن هذا القول يمثل قدحا في كمال الشريعة وعمومها وشمولها لظرفي الزمان والمكان وديمومتها، وهو قول لم يقل به إلا أمثال هؤلاء المعاصرين الخارجين على أصول الاستدلال، وهو مسلك يتبعونه في كل ما لا يقدرون على دفعه من الأدلة، ولا يقدمون برهانا على ذلك سوى الدعوى التي يدعونها وهي ليست برهانا، كما أنه يجعلها شريعة قاصرة خاصة بزمن الرسول صلى الله عليه وسلم وما قرب منه، وهو يعني عمليا نسخ الشريعة وتقديم الاجتهادات العصرية -على النصوص الشرعية وأقول الثقات من أهل العلم- التي هي في حقيقتها مجاراة للأفكار والتصورات الوافدة بعد أن يتم تلميعها وطلائها بطلاء

خداع مزور باسم الإسلام، وبمرور الأيام فإن اصطلاحات الكفار وأفكارهم تتغير وتتبدل حسب ما يتاح لهم من معرفة أو هوى إذ لا ضابط لها غير ذلك ولأن من اعتقادات الكثيرين منهم أنه لا توجد حقائق مطلقة بل الحقائق نسبية ومتابعة المسلمين لهم في قبول تلك الاصطلاحات والعمل بها يلقي في وعي المسلمين وحسهم عدم عصمة الشريعة وانقطاع عمومها وديمومتها.

4- **حشر بعض الأمور التي لا علاقة لها بالمواطنة ومحاولة الاستدلال بها عليها** :بعض من الإسلاميين يجتهد في جمع بعض المسائل الفقهية الفرعية التي يحاول أن يبين دلالتها على المواطنة، وذلك كمن يستدل بإجازة بعض الفقهاء الصدقة على غير المسلم، أو يستدل بحسن معاملة المسلمين للكفار المقيمين في دار الإسلام ونحو ذلك من الأمور، كالعدل مع المخالفين وعدم ظلمهم، على اعتماد الإسلام لمبدأ المواطنة، وهذا خلل بين في الفهم والاستدلال، فأين دلالة تلك المسائل المقررة شرعا على المواطنة التي تقدم الولاء للوطن على ما عداه، وتقيم الحقوق والواجبات انطلاقاً من الاشتراك في الوطن، ولا شيء غير ذلك

5- **الاستفادة مما فيها من الخير وتجنب ما فيها من الشر** : يرى هؤلاء الإسلاميون أن في المواطنة جوانب مضيئة وإيجابية، ويعقبون على تلك المقولة برغبتهم في الاستفادة مما في هذا المصطلح من تلك الإيجابيات وفي الوقت نفسه اجتناب واتقاء ما فيه من المساوئ والعيوب، ويرون أن هذا لا يعارض الشريعة بل يمثل روحها في التعامل والاستفادة مما عند الآخرين، ورغم ما قد يظهر في هذا الكلام من التوازن الذي قد ينطلي على كثير من الناس، إلا أنه في الحقيقة يحمل في جنباته مخاطر عظيمة، لأن هذه الأدوات المعنوية (فكرية-ثقافية) ليست كأدوات التقنية

المادية التي يمكن أن يقال فيها هذا الكلام، وللجواب على ما قد يطرحه هذا الكلام من تساؤل: **ما الذي يمنع من الأخذ بهذا المصطلح مع تنقيته مما فيه من المساوئ؟ ويقال جوابا على ذلك** :

1- **هذا المصطلح يتناول قضية مهمة وهي قضية الحقوق والواجبات المتبادلة بين الدولة (السلطة) والرعية**، والقول بالأخذ بها في هذا المصطلح من الإيجابيات يتضمن خلو الشريعة من مصطلح يجمع تلك الإيجابيات وإلا لم يلجأ إليه من لجأ، وهذا فيه خطرة كبيرة على عقيدة القائلين بهذا اللازم.

2- **يكاد ألا يوجد شيء في الدنيا إلا له إيجابيات وسلبيات، (إلا ما كان محرماً لذاته)**، ولو اتبعنا هذه الطريقة لأوشك ذلك أن نهجر كل مصطلحاتنا الشرعية واستبدال مصطلحات وافدة بها بحجة وجود إيجابيات بها فوجود بعض الإيجابيات لا يكفي بمجرده، فإن اجتماع المصالح والمفاسد في الشيء الواحد كثير، قال الله تعالى: ﴿ ۞ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ... ۗ ﴾ [سورة البقرة:219] ، فلم تكن المنافع فيهما مسوغا لحل أحدها، بل هناك شروط لجواز مثل هذا، منها: أن لا يوجد مصطلح خال من السلبيات وأن تكون الإيجابيات أعظم من السلبيات في الحال والمآل، وأن تكون هناك حاجة حقيقية لاستعمال ذلك الاصطلاح.

3- **إمكانية تنقية هذا المصطلح من الأمور السيئة التي يتضمنها**، وهم من الأوهام، فالأمور التي يراد تنقيتها منه هي أصله وجوهره، فإذا عزلت عنه سقط المصطلح ولم يعد ذا معنى، ومن ثم تضيع المنافع التي كانوا يودون تحقيقها من استخدامه، ثم إن هذه المصطلح نشأ في بيئة غير

إسلامية لتحقيق أغراض تأباها الشريعة وقد تسربت مضامين هذه البيئة في كل مسارب المصطلح بحيث لا يمكن التخلص منها، فأصبح المصطلح غير إسلامي قلبا وقالبا، وعند استخدام هذا المصطلح سينصرف الذهن إلى معناه المصطلح عليه لأنه أسبق في الوجود ولأن بقية السكان من أهل الذمة ومن العلمانيين وأشباههم لن يسلموا بذلك أو يعولوا عليه.

4- ليس من المقبول ولا من المعقول أن يترك الإنسان ما هو معتقد لسلامته وصحته وخلوه من العيوب والمساوئ، والانتقال إلى غيره مما يقر ويعتقد باشتماله على العيوب والمساوئ، بزعم إمكانية تنقيته وإصلاحه، إلا أن يكون ضعيف العقل أو شاكا في الحقيقة السابقة وإن ادعى إيمانه بها أو مكرها على ما لا يريده، أو سيء الطوية.

5- هذه المصطلحات الدخيلة لا تحمل أي شحنة إيمانية بل هي كلمات جافة لا يحمل الناس على احترام مضمونها والتقيد بها إلا بمقدار ما يؤملونه من النفع فيها، أو ما يخافونه من العقوبة التي تحل بهم، وذلك بعكس المصطلحات الشرعية المحملة بالشحنات الإيمانية التي تحمل المسلم على الالتزام والتقيد بها تدينا وعبادة حيث لا يخالف مقتضاها وإن كان خاليا.

6- ترك مصطلحاتنا إلى غيرها من المصطلحات-بزعم تحقيق بعض الإيجابيات-من شأنه أن يحدث قطيعة فكرية وثقافية بين الأجيال المعاصرة والأجيال السابقة، ومن ثم قطيعة عملية تطبيقية مع الأحكام الشرعية، لاسيما أن المصطلحات الحادثة القادمة من الغرب غير ثابتة بل هي في حالة حركة وتغير لا تكاد تتوقف، ومتابعتهم في ذلك مما يعمق القطيعة ويجعل الأجيال أسرى لتلك المصطلحات.

مبدأ المواطنة في استحقاق الدستور الدائم : ـ

لعل من بين الإشكاليات التي لم تستطع تجربتنا الحديثة حلها هي إشكالية مبدأ المواطنة وتضمينها في الإطار الدستوري للدولة، وهي إشكالية بنيوية في العمق أكثر من كونها إشكالية مصطلح. ذلك أن موضوع المواطنة يعتبر من المواضيع المهمة في التاريخ السياسي والاجتماعي وأساساً مهماً في البناء الدستوري والسياسي لأي دولة كانت.

إذ تميزت المرحلة السابقة من تاريخ العراق السياسي بصورة تبدو للعيان أكثر قتامة وضبابية، امتزجت فيها عوامل غياب الوعي التاريخي والاجتماعي المتمثلة بعوامل الاصالة والحداثة والمواطنة والديمقراطية ومفاهيم المجتمع المدني التي تلعب دوراً رئيسياً في إنضاج وترسيخ الشعور بأهمية المواطنة.

فالدولة كظاهرة اجتماعية لا يمكن أن تنتج وتقوم ببناء مقوماتها وأسس نهضتها إلا على أساس مبدأ المواطنة والوطنية المجسدة للفاعلية الإنسانية التاريخية، ذلك أن المواطنة تعتبر جوهر التفاعلات التي ينتجها المجتمع ومكوناً أساسياً من مكونات الدولة بصيغتها المدنية المعبرة عن انصهار وتفاعل جميع تكويناتها الداخلية.

إن إشكالية تعويم مبدأ المواطنة ومزجها ضمن الأساس التاريخي للدولة هي في عمقها إشكالية وعي ينبغي أن تتناغم وفق ظروف واستحقاقات المرحلة الحالية للعراق لتعيد تشكيل حركية المجتمع وبما يتوافق مع أهمية المواطن باعتباره قيمة ومنتجاً أساسياً من منتجات المجتمع الحديث المعاصر.

ونبدأ بالقول: إن مبدأ المواطنة كما تناولته مختلف المراجع والأدبيات السياسية والاجتماعية بأنه علاقة تبدأ بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة ويندرج

ضمن هذا المفهوم، الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات، فالمواطنة تسبغ أو تضفي على المواطن حقوقاً سياسية وأخرى قانونية واجتماعية واقتصادية وثقافية...الخ.

ومع أنه يصعب تحديد تعريف مانع جامع ثابت لمبدأ المواطنة باعتباره مصطلحاً سياسياً حياً ومتحركاً في سيرورة تاريخية مستمرة إلا أنه يمكن أعطاء تعريف عام لمبدأ المواطنة ينحصر في: المشاركة الواعية والفاعلة لكل شخص دون استثناء ودون وصاية من أي نوع في بناء الإطار الاجتماعي والسياسي والثقافي للدولة.

ومع أن نشوء هذا المصطلح (المواطنة) يعود لعصور مختلفة، إذ تطرق إليه الاغريقيون في كتاباتهم مروراً بالعرب المسلمين ثم انتقل فيما بعد إلى العصور الحديثة واستفادت منه أوربا والدول الغربية وطورته بما يتوافق مع أهمية وقيمة الإنسان بصفته مواطن ينتمي لهذه الدولة أو تلك.

فالعرب أو المجتمعات العربية بصورة عامة، بحكم خضوعها للاستعمار الغربي لمراحل وأزمنة عدة، تعتبر أية مفاهيم أو مصطلحات خارجية هي من قبيل مخلفات الاستعمار فلا ينبغي الأخذ بها، وأن المطالبة بها يدخل في باب الغزو الثقافي والفكري الغربي، وهذه هي أساس المشكلة وجوهر الخلفية الثقافية التي تعاني منها هذه المجتمعات.

فالمهم ليس في تقليد التجربة الغربية ونسخها بصورتها المباشرة ولكن المهم مدى الاستفادة من مخرجات التجربة ومعرفة إيجابياتها وتحديد أو تقليل سلبياتها، آخذين بنظر الاعتبار الفارق الجوهري في طبيعة وتكوين المجتمعات عن بعضها البعض، ومراعاة القيم والتقاليد والأعراف التي تميزت بها التجارب العربية والإسلامية المختلفة.

وعليه، فأن تطبيق هذا المفهوم (مبدأ المواطنة) في الواقع العراقي يطرح نقطتين رئيسيتين هما: مدى ملاءمة طبيعة ونمط الدولة العراقية لهذا المفهوم ومدى الاستجابة الفاعلة لهذا المفهوم.

إن الدولة العراقية الجديدة تعتبر بكل المقاييس دولة حديثة العهد بالديمقراطية أي بمعنى أنها من الدول التي تسلك أولى خطوات المسار نحو الديمقراطية والحرية، ذلك أن مقومات هذه الدولة تفتقد بالأساس إلى مؤسسات دستورية قادرة على بلورة رؤية واضحة لحيثيات المجتمع الذي تعتبر المواطنة ركناً أساسياً من أركانه.

فالمواطنة كما يراها المفكرون هي ثمرة نضال المحكومين لاستخلاص السلطة من أيدي الحكام الغرباء عنهم وعن الوطن، حيث اقترن مفهوم المواطنة أو ما يدل عليه من مصطلحات عبر التاريخ بإقرار المساواة للبعض أو للكثرة من المواطنين حسب توصيف (روبرت دال) للممارسة الديمقراطية الراهنة، إذ ينحصر مبدأ المواطنة لديه في قبول حق المشاركة الحرة الفعالة للإفراد المتساويين في الحقوق والواجبات، ولا ينحصر مبدأ المواطنة ضمن ذلك الإطار بل يمتد ليشمل أحقية المشاركة في النشاط الاقتصادي والتمتع بالثروات فضلاً عن المشاركة في الحياة الاجتماعية وأخيراً حق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة وتولي المناصب العامة فضلاً عن المساواة أمام القانون.

إذاً هناك ركنان أساسيان يتعلقان بمبدأ المواطنة هما: المشاركة في الحكم من جانب، والمساواة بين جميع المواطنين من جانب آخر الذي يعد المحك الأساسي للمواطنة.

ولعل القاسم المشترك - في وقتنا الحاضر- المعبر عن وجود قناعة فكرية وقبول نفسي، والتزام سياسي بمبدأ المواطنة يتمثل في التوافق المجتمعي على عقد اجتماعي (دستور) يتم بمقتضاه تضمين مبدأ المواطنة والوطنية باعتبارها مصدر الحقوق ومناط الواجبات بالنسبة لكل من يحمل جنسية الدولة دون تمييز عرقي أو طائفي أو ديني.

فقد تميزت النخب السياسية العراقية السابقة بهيمنتها على مراكز القرار والقوة، وكانت في حصيلتها أن أبعدت مفاهيم الهوية والمواطنة عن الفكر والعقل العراقي لسنوات طويلة بفعل السياسات الخاطئة للنظام السابق، وحتى بعد سقوط النظام، نجد أن تجليات مختلفة قد تلوّنت بألوان مختلفة مثلتها الانتماءات الطائفية المستندة على قبول أو رفض ما هو (شيعي أو سني أو كردي أو تركماني) فهذه الانتماءات العرقية أو الطائفية أو المذهبية نجدها تتبلور وتعيد أنتاج نفسها من جديد بأطر مختلفة.

وقد تكون هذه حالة طبيعية أفرزتها المرحلة السابقة بحكم شعور هذه الطائفة أو تلك بالغبن والدونية في مستوى المواطنة والتهميش لفترات طويلة ولكن لا يمكن أن تمضي وتستمر في المستقبل المتوسط أو الطويل، خصوصاً وأن العراق يشهد مرحلة بناء جديدة ليس فقط للمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ولكن مرحلة بناء ذات الإنسان وقوامه بوصفه كتلة ايجابية بناءة قادرة على التعاطي الايجابي مع استحقاقات المرحلة الجديدة.

فالانتماء إلى الدولة ذات البنى والهياكل الدستورية يختلف عن الانتماء إلى القبيلة أو الطائفة، في أنه يتاح لكل الأفراد متى توفرت لهم الشروط القانونية والدولة الدستورية التي تسمح بوجود المعارضة، وكلما زاد نضجها نمت الحريات التي يتمتع بها أفرادها. ولا يعني ذلك أن مبدأ المواطنة يعني بأي حال

إنكاراً للرابطة القومية أو الدينية أو المذهبية أو حتى الرابطة الطبقية أو الإنسانية التي تجمع أغلبية أو بعض المواطنين في القطر الواحد، ولكن باختصار يعني تغليب الولاءات الفرعية أو الثانوية لصالح ولاءات أعلى تتمثل بالدولة التي تعتبر المواطن جوهر الرابطة الأساسية معه.

وفي خضم العلاقة الطردية التي تربط بين الدولة والمواطن تتبلور مبادئ أساسية تتعلق بمفهوم أو مبدأ المواطنة ينبغي التأكيد عليها سعياً لتنمية وتفعيل هذا المفهوم أو المبدأ منها:

1. **استخلاص حقوق الإنسان الدستورية** له طبيعة دينية وتعددية ينبغي الإشارة أليها عند الأخذ بدستور جديد.
2. يقتضي مبدأ المواطنة بإبعاده المختلفة (سياسياً ودستورياً وقانونياً وإدارياً واقتصادياً) أن يركز منطق التعامل في الدولة والمجتمع على موجبات هذه المواطنة (أي المشاركة والمساواة).
3. **تنمية وترسيخ** ما يسمى بثقافة الوحدة الوطنية بين ميادين الشعب وفي عموم المجتمع.
4. **المساواة لكل فئات المجتمع** بغض النظر عن الجنس أو الفئة الاثنية أو الطائفية واحترام الرأي والرأي الآخر وقبول التنوع.
5. **مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية** التي تمكن المواطن من التعبير عن رأيه ومصالحه بحرية، إذ لا معنى لوجود حقوق قانونية وسياسية ما لم يتوافر الحد الأدنى من ضمانات ممارستها على أرض الواقع مثل وجود التقارب النسبي في الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية والمستوى التعليمي وتوفير فرص العمل والتعليم والرعاية الاجتماعية.

من جهة أخرى، أن نوعية ودرجة المواطنة في دولة ما تتوقف وتتأثر بدرجة النضج السياسي والرقي الحضاري كما يتأثر مفهوم المواطنة عبر العصور بالتطور السياسي والاجتماعي وبعقائد المجتمعات وبقيم الحضارات والمتغيرات العالمية الكبرى. ومن هنا تحتل قضية حقوق المواطنة محوراً رئيسياً في النظرية والممارسة الديمقراطية الحديثة، إذ ينبع مفهوم المواطنة نفسه من الطريقة التي يمنح بها هذا النظام حقوق المواطنة للجميع، لتحقيق غرض المواطنة وهدفها المتمثل في تنمية فهم مشترك أفضل بين المتحاورين.

وإذا سلمنا بأهمية تأسيس مبدأ المواطنة العراقية في إنضاج النخب الفردية سعياً إلى تأكيد وتعزيز الحقوق الفردية والجماعية للأفراد والجماعات في دستور يحترم هذه الأفكار ويعمل على تنميتها، فأننا نتطلع وفي نفس المسار إلى تأكيد الهوية الوطنية التي تعتبر الرابطة الوثقى والمحددة لشكل وعلاقة الدولة بالمواطن ذلك أن حقوق المواطنة اليوم أصبحت حاجة ملحة وماسة في جميع شعوب العالم ومرتبطة أو منبثقة من الحصول على جنسية البلد الذي ينتمي إليه.

إن الاحتكام إلى الأسس البنيوية الخاطئة والطروحات التي تراوحت بين الأسس المستوردة البعيدة عن الاصالة والواقع العراقي كانت وراء تغييب المقومات الأساسية المتمثلة بالوعي الفكري والسياسي المنتج للهوية الوطنية والمواطنة بشكل أساس، مما افقد المجتمع قوته وقدرته على أنتاج الذات الوطنية المعبرة عن أهمية الشعور بمبدأ المواطنة.

وهنا تصبح الحاجة إلى تأكيد المواطنة ضرورة أساسية ملحة ملاءمة لكل الاقيسة العراقية الكلية بعد أن فشلت التجارب السابقة في إبداع الفكر والطروحات والمشاريع المنتجة للهوية الوطنية بالشكل الذي تجعل المواطنة والمواطن والوطنية أساساً وهدفاً يبرر وجود وظيفة الدولة.

حيث أن البحث عن الأسباب الموضوعية وراء هذا التغييب لمفهوم المواطن يندرج ضمن أطر مشتركة تتقاسمها الدولة والمواطن. إذ ينبغي الإشارة هنا إلى أن عدم الإحساس بالمسؤولية الفردية أو الجماعية تجاه الآخرين تعتبر من دواعي غياب المواطنة وينطبق نفس المسار على الدولة تجاه تعاملها مع المواطن الذي طالما ظلت العلاقة بينهما تحكمها قضية الحاكم والمحكوم. فالمواطن اعتبر محدود الصلاحيات والواجبات ووظيفته طاعة وتنفيذ الأوامر والأحكام الصادرة عن الحاكم بعيداً عن تأكيد الذات الوطنية.

وهنا فإن مسألة عدم الإحساس بالمسؤولية الجماعية تطرح إشكاليات مهمة تتحدد في ضوئها طبيعة وشكل المجتمع ويتحدد على أساسه تكوينات هذا المجتمع هل هو مجتمع طبقي أم مجتمع متمدن ذات مؤسسات دستورية، **ونوعية التفاعلات السائدة في ذلك المجتمع تفاعلات تعاون أم تفاعلات صراع وقوة؟**.

إن هذه الأطر والسياسات اللاعقلانية التي تنطوي تحت لوائها المخرجات الاجتماعية المكونة لحركة المجتمع والدولة تضعنا إمام مفترق طرق.. يفترض تجاوزها من قبل كافة الصعد الاجتماعية والدينية والسياسية آخذين بنظر الاعتبار أهمية التكوين الحديث للعراق بتنوعه الفسيفسائي وضرورة وضع الضوابط اللازمة والموضوعية للتعامل مع مخرجات الواقع العراقي الجديد بما ينطوي عليه من استحقاقات جديدة تلعب المواطنة والوطنية الفاعل الرئيس فيها لتكون عوامل بناء جديدة تنهض بها الدولة الجديدة ذات الدستور الجديد.

ذلك أن الدستور العراقي الديمقراطي الجديد ينبغي تضمينه بأسس وأطر جديدة قائمة على:

1. تجسيد مفهوم المواطنة في الواقع على أساس القانون الذي من شأنه معاملة وتعزيز كل الذين يعتبرون بحكم الواقع أعضاء في المجتمع على قدم

المساواة بغض النظر عن انتمائهم القومي أو طبقتهم أو جنسيتهم. وعلى القانون أن يحمي وأن يعزز كرامة واستقلال واحترام الأفراد وأن يقدم الضمانات القانونية لمنع أي تعديلات على الحقوق المدنية والسياسية.

2. عدم الجمع بين أي من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية في يد شخص أو مؤسسة واحدة تلافياً لتغييب دور وأهمية المواطن.
3. تداول السلطة سلمياً بشكل دوري وفق انتخابات دورية عامة حرة نزيهة تحت أشراف قضائي مستقل وشفافية عالية تحد من الفساد والتضليل في العملية الانتخابية.

وعليه يمكن القول: إن أهمية الأبعاد القانونية والسياسية ومكانتها المركزية في مراعاة مبدأ المواطنة ليست بسبب أفضليتها على الحقوق الأخرى وإنما يتعدى سبب اكتسابها لتلك الأولوية أهميتها الذاتية إلى حقيقة كونها السبيل الناجع والضمانة الأكيدة لتنمية إمكانيات النضال السياسي السلمي لاستخلاص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يمكن تحقيقها من خلال تنمية وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني وهنا تنتقل المواطنة من كونها مجرد توافق أو ترتيب سياسي تعكسه نصوص قانونية لتصبح المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات قيمة اجتماعية وأخلاقية وممارسة سلوكية يعبر أداؤها من قبل المواطنين عن نضج ثقافي ورقي حضاري وإدراك سياسي ايجابي بّناء.

مفهوم المواطنة الدستورية لدى هابرماس :-

يلحظ الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس أن الدولة الليبرالية الغربية تعيش راهنا أزمة غير مسبوقة منذ تشكلها، تكمن في الانفصام القائم بين مكونها القومي (تماهي الدولة والأمة) ومكونها السياسي الإجرائي (مبدأ المواطنة

الشاملة).

فالدولة الحديثة نشأت في البداية كدولة إدارية جالبة للضرائب ثم أصبحت دولة إقليمية ذات سيادة قبل أن تتحول إلى شكل دولة قومية لتنتهي إلى نموذج دولة القانون الديمقراطية

فهل العلاقة تلازمية بين الهوية القومية للدولة الليبرالية الحديثة وهويتها الديمقراطية؟ وإذا كان نموذج الدولة - الأمة قد انحسر راهناً وأصبح معرَّضاً للاختفاء فهل ستنهار معه المنظومة الديمقراطية التي تشكلت في سياجه؟.

لا شك أن هذا هو الإشكال الجوهري الذي يطرحه راهناً الفكر السياسي الغربي، **الذي اختلف إزاء هذا الإشكال ثلاثة اتجاهات متمايزة:**

- اتجاه متشبث بمبدأ الدولة القومية، مناهض لحركية العولمة، من منطلق الدفاع عن حصن الهوية الخصوصية للأمة، وعن فكرة المواطنة الجمهورية التي يراها التجسيد الوحيد لمفهوم الديمقراطية من حيث هي تعبير عن الخيار الجماعي المشترك.
- نلمس هذا الموقف لدى تيارات اليمين واليسار التقليديين في أوروبا الرافضة لمنطق السيادة المتقاسمة ضمن أوروبا موحدة سياسيًّا. قد استطاعت هذه المجموعات بالفعل عرقلة مشروع الدستور الأوروبي الذي يقنن الاندماج السياسي لدول القارة القديمة. ومن أبرز من بلور فلسفيًّا هذا التصور الفيلسوف الفرنسي **(رجيس دوبريه)** الذي يدافع عن الصيغة الجمهورية من حيث هي التجسيد الأوحد الممكن لقيم التنوير الليبرالية، معتبراً أن الديمقراطية بدون هذه القيم تفقد جذورها المعيارية المميزة.

- اتجاه يرى في أزمة الدولة القومية المتجانسة فرصة سانحة لإصلاح خلل جوهري واكب التصور الليبرالي للنظام الديمقراطي الحديث وهو طمس الهويات الثقافية الخصوصية من منطلق الإجرائية الشمولية غير المتعينة، أي القول بحيادية الدولة إزاء كل تصورات الخير الجماعي وفنون العيش المميزة، والرهان على قدرة الدولة البيروقراطية على إدارة الاختلافات القيمية في بنيتها الإجرائية. يتبنى هذا التصور التيار المعروف بالجمعيات، الذي ينتشر أساساً في أمريكا الشمالية، وفكرته الأساسية هي رفض التصور الفردي الحيادي للحقوق السياسية واستبداله بحقوق المجموعات والقوميات والفضاءات الثقافية الخصوصية التي يجب أن لا تقوَّض وتنفى باسم الكيان القومي المنسجم الموحّد.
- اتجاه يحتفي باختفاء الدولة القومية من منطلق راديكالي غير ليبرالي معتبراً أنها شكلت مرحلة تاريخية انتهت، وكانت عائقاً أمام الديمقراطية الحقّة بما تقوم عليه من فكرة السيادة التي تفضي ضرورة إلى التسلط والهيمنة ونفي الاختلاف باسم المبدأ التعاقدي الوهمي الذي يقنع الطابع الصراعي الحتمي للشأن السياسي. وباختفاء الدولة القومية يتشكل نظام الإمبراطورية الذي هو فضاء مفتوح لا قلب له ولا مركز، ولا سبيل للتحكم فيه، مما يزيد من إمكانات تحرر الإنسان. وقد عبر المفكران الإيطالي توني نغري والأمريكي مايكل هارت عن هذا التصور في كتابيهما الهامين المشتركين (الإمبراطورية) و (الجمهور) اللذين صدرا فيهما عن خلفية ماركسية جديدة .

الاتجاه الذي يتبناه هابرماس، من منطلق الوفاء لليبرالية الأنوارية الحديثة وإن من منطلقات جديدة. فبالنسبة له ليس ثمة علاقة ضرورية بين

الوعي القومي والمسلك الديمقراطي في الحكم حتى لو كان من الصحيح تاريخيا أن العامل القومي شكّل قوة دفع ممهدة للنظام التعاقدي الديمقراطي.

بيد أن المعيار الأساس للديمقراطية ليس هو انغراسها في هوية قومية وإنما بناءها على أساس التعاقد الحر بين أفراد ينظمون حياتهم الجماعية على قواعد تنظيمية إجرائية تضمن العدل فيما بينهم. وإذا كان هذا النموذج قد ارتبط تاريخيا بشكل الدولة القومية، فانه اليوم يسير في اتجاه مبدأ (المواطنة الدستورية) التي تنسجم مع فكرة الشراكة الكونية العابرة للحدود السياسية الوطنية، سواء عبر الفضاءات الإقليمية المندمجة (كالاتحاد الأوروبي) أو المجالات التكاملية الدولية التي يجب أن تحوّل إلى سياقات تضبطها قواعد وأخلاقيات الضيافة الإنسانية المفتوحة.

ينطلق هابرماس في تصوره من المقاييس المنهجية التي بلورها في نظريته حول (الفعل التواصلي) التي تشكل صيغة معدّلة من مقاربة البراكسيس الماركسية بالرجوع إلى أعمال ماكس فيبر بقراءة جديدة. في هذا السياق يتم النظر إلى الفعل التواصلي كنشاط تحكمه فاعلية حوارية اجتماعية تتخذ شكل عقلنة مفتوحة وأخلاقية نقاش اعتبرها هابرماس الأساس المعياري للديمقراطية.

فهابرماس يذهب بوضوح إلى القول (إن نمط الإجراء الذي تحدده السياسة النقاشية هو قلب المسار الديمقراطي نفسه).

فهذا التصور يختلف في آن واحد عن التصور الليبرالي للدولة الذي هو التصور الاقتصادي لكيان حارس للتبادل الاجتماعي وللحركية الإنتاجية وعن التصور الجمهوري الذي ينطلق من النظر للدولة بصفتها مجموعة أخلاقية مندمجة عضوياً.

فالمقاربة الليبرالية لا ترى في المسار الديمقراطي سوى سلسلة من الصفقات التوافقية بين مصالح متمايزة، فالآلية الديمقراطية من هذا المنظور هي مجرد أداة للتوصل إلى حلول توفيقية تضمن الإنصاف في النتيجة النهائية من خلال قواعد مؤسسية تنظم المنافسة بين الفاعلين الاجتماعيين وتقنِّن عملية صنع القرار.

وحسب التصور الجمهوري، تتحدد الإرادة الديمقراطية في شكل توافق أخلاقي – سياسي يصدر عن الهوية الجماعية داخل المجموعة العضوية.

فالمداولات العامة لا تصدر حسب هذه الرؤية من محض التوافق العرضي وإنما تستند إلى خلفية ثقافية إجماعيه قبلية، هي إطار الاندماج الاجتماعي الذي يعيد التأسيس الجمهوري إنتاجه من خلال آلية التنظيم الديمقراطي.

تجمع نظرية النقاش بين العديد من معطيات المدرستين، وتدمجهما في تصورها لإجرائية التحاور والقرار رابطةً بين المقاربة البرغماتية التوفيقية والنقاشات التوافقية المتعلقة بالهوية الجماعية المشتركة وتلك المتعلقة بالعدالة إنها تؤسس المسار الديمقراطي على مضامين معيارية أقوى من ذرائعية النموذج الليبرالي، بيد أنها أضعف من مضامين النموذج الجمهوري. توافق النزعة الجمهورية في إعطاء مكانة محورية لمسار تشكّل الرأي السياسي والإرادة الجماعية؛ لكنها لا توافقها في التقليل من شان الأساس القانوني للدولة، بل تنظر لمبادئ دولة القانون كجواب ملائم لإشكالية الصياغة المؤسسية لأنماط التواصل الملزمة التي يقتضيها التكون الديمقراطي للرأي والإرادة.

فنجاح السياسة النقاشية لا يتوقف على وجود مجموعة من المواطنين القادرين على الفعل الجماعي، وإنما يترتب على وضع الشروط المؤسسية الملائمة للتواصل من خلال الجمع بين الصيغ النقاشية المؤسسية والآراء العمومية التي تتشكل بطريقة عفوية. فنظرية التواصل ليست بحاجة للتقيد بفكرة كيان كلي جماعي متمحور حول الدولة، بل تراهن على (المستوى الأعلى من التقاء الذوات) كما يتشكل في المسارات التوافقية من خلال الإجراءات الديمقراطية أو في الشبكة التواصلية للفضاءات العمومية السياسية

فإذا كانت النظرية الليبرالية ترى أن الدور الوحيد للتشكل الديمقراطي للإرادة هو إضفاء الشرعية على ممارسة السلطة السياسية، في حين ترى النظرية الجمهورية أنه تكوين المجتمع كمجموعة سياسية، فان النظرية النقاشية ترى أنه تجسيد للعقلنة الحوارية. فالعقلنة هي أكثر من مجرد فعل تشريعي لكنها أقل من تكون السلطة

إن هابر ماس- الذي يحافظ على النموذج التعاقدي الليبرالي الذي يعيد بناءه فلسفيًّا من خلال نظريته التواصلية- يرى أن هذا النموذج قادر على استيعاب التعددية الثقافية والاجتماعية دون أن يفقد فاعليته الإجرائية التي هي مقوم المثال الديمقراطي الليبرالي الذي لا يمكن أن يقوم على مضامين قيمية قصوى.

وقد تناول هابرماس هذا الإشكال في حواره المتواصل مع الجماعتين الذين يتمسكون بالتصور الأرسطي القديم القائل بأولوية مبدأ الخير على العدل، والفضائل على الحقوق، والنظر إلى المجتمع من حيث هو خير جوهري يولّد هوية مندمجة تستوعب الأفراد داخل النسق الكلي العضوي.

فإذا كانت الدساتير الحديثة (هي نتاج الفكرة التعاقدية التي مفادها أن المواطنين يلتحمون بإرادتهم الحرة ليشكلوا مجموعة بشرية من المترابطين الأحرار المتساوين).

فإن هذا التصور يفضي إلى مفارقة قانونية يعبر عنها الإشكال التالي: هل يمكن للدولة الليبرالية أن تستوعب صراعات الاعتراف الناجمة عن تمايز الهويات الجماعية؟

ففي الواقع السياسي، لا يوجد إلا الفاعلون الجماعيون الذين يجسدون الخيرات المشتركة، أما الحقوق الفردية فلا تلمس إلا في المحاكم.

إلا أن هابرماس يرى المنظومة الليبرالية تطورت إيجابيا في اتجاه ضمان حقوق المجموعات سواء كانت تشكيلات اجتماعية كالعمال، أو ثقافية تدافع عن قيم معيارية مغايرة أو أنماط عيشٍ خصوصية.

فإذا كان الجماعتين ينتقدون الحياد القيمي لدولة القانون ويعتبرون أن الليبرالية غير قادرة على الاعتراف بالحقوق الجماعية باعتبارها مبنية على فكرة الحقوق الفردية، فإن هابرماس يرى أن الحقين متلازمين؛ إذ لا معنى لاستقلالية المواطن وتميزه بدون أن يعي المخاطب أنه مصدر القانون الذي يطبق عليه. فثمة علاقة عضوية بين الحرية الذاتية والحرية المدنية أي وعي الأفراد باستقلاليتهم كمواطنين، مما يقتضي منهم التوافق حول مصالحهم الشرعية ومعايير تسييرها. فهوية (الذوات الشرعية) أي المواطنين من حيث هم متمتعون بحقوق مدنية تتشكل عملياً عن طريق الفاعل بين الذوات داخل النسق الكلي المشترك.

ولذا يتضح أن نظام الحقوق في الدولة الليبرالية لا يتجاهل ظروف الحياة غير المتساوية ولا الاختلافات الثقافية، فالنظرية القانونية الدقيقة لا يمكن أن تنفصل عن سياسة اعتراف تحمي كيان الفرد في نسق العيش الذي يكوِّن

ماهيته **فهابر ماس** -الذي لا يخفي خلفيته اليسارية- ينتقد الأطروحة الليبرالية التقليدية في إغفالها للطابع التزامني في النشأة بين (الاستقلالية الخاصة) و (الاستقلالية العمومية). وإذا كان لا يوجد رباط مفهومي بين القومية والديمقراطية (على عكس التصور السائد في أوروبا)، فإنه مع ذلك ثمة علاقة داخلية عضوية بين دولة القانون ونظام الحقوق الفردية الذي تضمنه والديمقراطية كنظام سياسي.

فإذا كانت دولة القانون تحمي وتوطد الحقوق الفردية، فإن المواطنين هم الذين يحددون الظروف الفعلية لممارسة هذه الحقوق، مما لا يمكن أن يتم إلا في إطار فضاء تحاوري عمومي مفتوح.

في هذا الفضاء التحاوري تنغرس الحقوق الفردية في (سياقات عيش خصوصية)، ومن ثم تصبح معايير القانون في آن واحد تعبيرا عن مضمون كوني شامل وتجسيدا لنمط حياة خاص بمجموعة ثقافية أو سياسية قومية عينية.

فلا يمكن إذن إقصاء المطالب المتركزة على الهويات الخصوصية باسم الحقوق الفردية؛ لأن هذه الحقوق تأول وتجسد دوما في تقليد ثقافي خصوصي.

ويخلص هابرماس في هذا السياق إلى أنه لا سبيل للفصل بين الحريات الذاتية التي تحيل إلى الفردية الاقتصادية والحقوق السياسية لمشاركة المواطنين في المجتمع الديمقراطي. فسيادة القانون ليست متقدمة على الإرادة الحرة، بل هي ملازمة للتشريع السياسي الذاتي، كما هو شأن التشريع الأخلاقي القائم على مبدأ أنه لا شرعية إلا للأحكام ذات الصلاحية الكونية أي الخاضعة لقبول كوني.

إن **الخيار الذي يتبناه هابرماس** بوضوح هو ما عبَّر عنه بمقولة (المواطنة الدستورية)، أي انسجام أفراد المجتمع السياسي مع المبادئ القانونية ذات الأهداف الكونية ويتعلق الأمر بمبادئ العدالة والديمقراطية والمساواة في المواطنة وحقوق الإنسان....التي هي مبادئ مؤسسة لدولة القانون الديمقراطية الحديثة.

إن **غرضه هو بلورة مفهوم المواطنة الديمقراطية المبنية على القانون،** في مقابل المفهوم القومي أو العرقي للمواطنة، أي التماهي مع أمة قومية تجمعها قِيمَ جماعية مشتركة.

فليس للمواطنة الدستورية شروطاً قومية بالضرورة، وإنما تتحدد وفق مبادئ معيارية وأخلاقية شاملة، لا يمكن أن تختزل في نص دستوري لدولة معينة. وإذا كانت الثقافة القومية ضرورية للهوية القومية الضيقة، فإنها غير ضرورية للمواطنة الدستورية التي تحتاج فقط لثقافة سياسية ليبرالية ومدنية لا يمكن أن تحتكرها ثقافة خصوصية معينة.

ومن الجلي أن هابرماس يدافع عن التحولات الجوهرية التي عرفتها في العقدين الأخيرين الدولة الأوروبية التي تجاوزت -بفعل حركة العولمة ومسار الاندماج القاري- شكل الأمم الكلاسيكية القومية.

فهذه الحركية المتنامية قد أثرت على بنية الدولة في مستويات أربعة رئيسية هي: الأمن القانوني للدولة الإدارية، سيادة الدولة الإقليمية، الهوية الجماعية المشتركة، الشرعية الديمقراطية للدولة القومية.

من **آثار هذا التحول** تنامي التعددية الثقافية وتقوض الهوية القومية للدولة، وتبوء الاقتصاد مكانة السياسة (مما يترجم عملياً بان الدولة القومية فقدت تدريجيا قدرتها على جلب الضرائب ودفع النمو ومن ثمّ ضمان القواعد

الأساسية لشرعيتها) وتراجع المنظومة الديمقراطية لتحطم الظروف الاجتماعية للمشاركة السياسية باعتبار أن السياسة لم يعد لها تأثير على الروابط الاجتماعية.

ففي نهاية القرن الثامن العاشر أفرزت تجارب الانعتاق والتحرر مفاهيم السيادة الشعبية وحقوق الإنسان، ومن ثم أصبحت كل محاولة لضبط حدود المجموعة السياسية تصطدم بالنموذج الكوني للمساواة، وذلك ما ترمز اليه التحديات التي تطرحها في آن واحد (التعددية الثقافية) و (النزعة الفردية). فكلا الظاهرتين تستدعيان أن نقوض الترابط العضوي بين الدولة الدستورية والأمة كمجموعة أصلية، حتى يصبح مجال التضامن موسع إلى دائرة إدماجيه أكثر انفتاحا تتناسب والأصناف الجديدة من الكيانات السياسية القائمة على مفهوم السيادة المتقاسمة.

يتبنى هابر ماس علناً في هذا السياق مشروعين متمايزين هما من جهة الدولة الفيدرالية الأوروبية الديمقراطية، وخلق فضاء عمومي كوني تحكمه قيم ديمقراطية وتشريعات عالمية (مشروع كانط المشهور).

يوضح هابرماس هذا التصور بقوله: (لا يمكننا أن نستجيب عقلياً لتحديات العولمة إلا إذا نجحنا في تطوير عدد من أشكال التنظيم الذاتي الديمقراطي للمجتمع داخل التشكيلة ما بعد القومية).

الفصل الثالث

المواطنة الديمقراطية:
المفاهيم الأساسية

أ) هل يولد الإنسان مواطناً؟

يرتبط مفهوم الديمقراطية بشكل مباشر بمفهوم المواطنية. ولا يمكن أن يقوم النظام الديمقراطي إلا إذا كان الفرد في مجتمعه متمسكاً بحقوقه ويقوم بواجباته ويشارك بشكل واع في صياغة السياسات العامة ومحاسبة ممثليه في الندوة النيابية والسلطة التنفيذية.

تعتمد المواطنية على مجموعة من المبادئ أهمّها المساواة في الحقوق والواجبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمشاركة الفعالة والمساءلة واحترام دولة القانون.

يندرج ضمن مفهوم المواطنية مبدأ الانتماء إلى الوطن، ولكن في عالمنا الحديث تعددت انتماءات الفرد وأصبح تنوع الهويات مصدر غنى للدول والمجتمعات. فأصبح دور الدولة الديمقراطية في الأنظمة المتطورة إدارة التنوع واستثماره في خدمة الإبداع والانفتاح والنمو.

باختصار، إن المواطنية صفة سياسية لا نرثها بل نمارسها في حياتنا اليومية بدلاً من التزم والتبعية للزعماء.

ب) المواطنية

المواطنية هي عضوية الفرد التامة والمسؤولة في الدولة ويترتب على ذلك مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الطرفين نسميها الحقوق والواجبات.

يرجع أصل استعمال مفهوم المواطنة من ناحية تاريخية إلى الحضارتين اليونانية والرومانية، وقد استعملت الالفاظ civis مواطن civitash مواطنة للدلالة على وضعية قانونية للفرد في اثينا أو في روما.

ظهر التعبير المعاصر لمفهوم وطن/ مواطن مع ظهور فكرة الامة ذات السيادة وفكرة وجوب حقوق أساسية للفرد (سواء كان رجل او امرأة أو طفل)

العنصر في هذه الامة كانسان ومواطن. وهو ينال هذه الحقوق مقابل الواجبات التي تقع على عاتقه.

شكلت النظرة التحررية للمواطنية التي تطورت في القرن التاسع عشر على أهمية الحقوق بالنسبة لجميع المواطنين. فبدأ هذا الامتياز ينتشر تدريجياً بحيث أصبحت العدالة والحقوق السياسية واقعاً بالنسبة لعدد متزايد من المواطنين في العالم.

المواطنية الاجتماعية: نادي المفكرون بضرورة أن تشمل حقوق المواطنين ظروف حياتهم وعملهم بهدف نشوء " دولة العناية والرفاهية" بالإضافة إلى الحقوق السياسية.

المواطنية المتعددة : يسمح هذا المفهوم للأفراد بان يكونوا مواطنين لأكثر من دولة أو هيئة تنظيمية في آن واحد.

المواطنية الديموقراطية: هي الرابط المدني بين أفراد ينتمون إلي ثقافات متعددة: ويسمح هذا المفهوم بأن تعمل الدول على وضع اطاراً يعزز مفهوم الديموقراطية عبر سياسيات تربوية وتدريبية وثقافية وشبابية مع تحديد استراتيجيات ومقاربات بهدف الوصول إليها.

ج) تفترض المواطنية الصالحة:

امتلاك كل فرد الحقوق الاساسية وتتطلب من المواطنين أن يحترموا حقوق الآخرين.

- ارتباط المواطنة بالعضوية إلى الوطن أي ان المواطن هو العضو الفاعل في بناء مجتمع يحترم حقوق جميع المواطنين كما يفرض علينا جميعاً مسؤوليات.

- المواطن الفاعل يتقيد بأسلوب التصرف الذي يتوجب أن يقود المجتمع إلى احترام حقوق الانسان احتراماً أشمل وأوسع لكرامة الانسان ويشمل المساواة ويحقق العدالة دون أي شكل من أشكال التمييز.
- التربية المستمرة لتشكيل المواطن الواع والفاعل والمسؤول.

د) الديموقراطية

الديمقراطية تعبير إغريقي الاصل مشتق من كلمتين، Demos Kratos ، وكلمة Demos تعني الشعب وكلمة Kratos تعني السلطة، ويقصد بالشعب بمدلوله السياسي لا الاجتماعي اي من لهم حق التمتع بالحقوق السياسية، اذاً الديموقراطية تعني حكم الشعب للشعب.

الديمقراطية نظام سياسي واجتماعي حيث الشعب هو مصدر السيادة والسلطة، فهو يحكم نفسه.

ه) أنواع الديموقراطيات

تعبير حكم الشعب قد يُعبر عنه بحسب الديموقراطيات المطبقة:

- **الديموقراطية المباشرة** : هي أن يتولى صاحب السيادة أي الشعب، الحكم بنفسه، دون نواب أو ممثلين عنه؛ وبالتالي، يُدير الشعب جميع السلطات العامة من أعمال تشريعية وتنفيذية وقضائية ويقوم بوضع القوانين وبتنفيذها وتيسير المرافق العامة وإقامة القضاء والعدل بين الأفراد وذلك من دون الحاجة إلى برلمان أو حكومة أو محاكم.
- **الديموقراطية النيابية أو التمثيلية** : نجد ان الشعب يحكم نفسه بواسطة نواب له او ممثلين عنه، وتنحصر وظيفة المواطنين السياسية في اختيار النواب او الممثلين عنهم لمباشرة شؤون الحكم.

- **الديموقراطية شبه المباشرة:** انه النظام الوسط الذي يجمع بين الديموقراطية المباشرة والديموقراطية النيابية. الديموقراطية شبه المباشرة تقوم على أساس وجود برلمان منتخب ينوب عن الشعب ويعمل باسمه ولحسابه ولكن مع وجوب الرجوع إلى الشعب نفسه باعتباره صاحب السيادة ومصدر السلطات في الكثير من الأمور الهامة.

المحور الأول:

المواطنية الديمقراطية: حقوق وواجبات ومشاركة

أ) متى يصبح الفرد مواطناً فاعلاً؟

يولد الطفل اللبناني في مستشفى طائفي ويتعلم في مدرسة طائفية ثمّ يتخرج ويلتحق بجامعة طائفية وإذا ما وجد فرصة عمل فتكون في شركة ذو لون طائفي. فيعيش الشاب اللبناني في قوقعة طائفية لا يمكن فكها إلا إذا تحولت مؤسسات المجتمع إلى فسحات مدنية، تشجع المشاركة وتعزز السلوك المواطنة وتنشر الديموقراطية .

تنطلق التنمية الديموقراطية من سلوك المواطن اليومي في كافة جوانب الحياة فتصبح جزءاً من ثقافة الوطن ويصبح التغيير ممكناً.

لا يمكن إحقاق أي تغيير في المجتمع عبر التذمر أو الاستقالة أو الهجرة وانما من خلال انخراط الشباب اللبناني في نشاط يهدف إلى خدمة المجتمع بشكل فردي أو من خلال المجتمع المدني والعمل من أجل التضامن مع باقي المواطنين والتأثير في صناعة القرار.

لا يمكن تنمية الديمقراطية إلا إذا تبنت المؤسسات التربوية نظام تربوي تشاركي، يحترم حقوق الطلاب ويعطيهم فرصة للتعبير عن أنفسهم كما يضع ضوابط أخلاقية وقانونية للطاقم التربوي. وخاصة منهج التربية المدنية الذي

يفتقد اليوم إلى مواد تربوية تسمح بتطوير سلوك مواطني فاعل وواع. هذا وتجدر الاشارة إلى أن المنهج يفتقد إلى كتاب تاريخ موحد وأن وقائع التاريخ الحديث كفيلة بتعزيز محاسبة الأطراف السياسية الحالية.

باختصار، على المؤسسات التربوية أن تصبح الفسحة الديمقراطية الأولى التي يختبرها الطالب والمكان الأمثل ليعيش مواطنيته.

لا ينمو المجتمع المدني ويتطور إلاّ بفضل مشاركة كل المواطنين مما يعبر عن روح التضامن الاجتماعي والوطني ويرفع من وعي وحس المسؤولية لدى الشباب كانخراطهم في مؤسسات المجتمع المدني مثل منظمة "نحو المواطنية" و"إنجاز لبنان" مما يعزز من ثقافة المشاركة المدنية أي المبنية على القيم والمبادئ الديموقراطية ومنها بإمكان المواطن المشارك التأثير في صنع القرارات العامة.

ب) المجتمع المدني

المجتمع المدني هو مجموع الروابط والهيئات والمنظمات والمؤسسات التي تنشأ بشكل حر في المجتمع وبدون ارتباط مباشر بالسلطة أو تدخل منها، اذ تُعتبر الحرية شرطاً لقيام المجتمع المدني.

وأنشطة المجتمع المدني متعددة ومتنوعة وتشمل جميع قطاعات المجتمع وطبقاته واهتماماته، ولهذا فإن "المجتمع المدني" الحيوي هو الذي يتمكن أفراده من تكوين أعمالهم الجماعية وممارسة أنشطتهم بصورة مستقلة عن مؤسسات الدولة، ولكن ضمن "حكم القانون الدستوري" العادل والمقبول من المجتمع .

ج) دور المجتمع المدني

ساهمت مبادرات المجتمع المدني في تخفيف الاعباء عن المواطنين ومساندتهم والمطالبة بضمان الحقوق والحريات ووقف الانتهاكات بالإضافة

إلى توعية الرأي العام والضغط على المعنيين لتطوير الواقع الاجتماعي والاداء والخير العام .

ويمكننا تمييز ثلاث مجالات من المشاركة بحسب طبيعة المنظّمة وهي :

- **المشاركة السياسية .**
- **المشاركة النقابية .**
- **المشاركة الأهلية .**

تهدف المشاركة أو المبادرة والتطوع والمشاركة إلى تصحيح وضع ما أو معالجة قضية محقة عبر المجتمع المدني مما ينمي الطاقات العلمية والثقافية ويشكل نماذج فعالة في المجتمع.

فالمبادرة عكس الانكفاء والانتظار اللذان يضعفان المجتمع ويعطلان التواصل، مما يلغي إنسانية الفرد وارتباطه بالآخرين.

د) حقوق الإنسان وواجباته

إن المواطنية تشكل جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان لان ممارسة الفرد لمواطنيته مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمساواة في الحقوق والحريات الأساسية والواجبات دون أي تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد ودون تفرقة بين الرجال والنساء؛ كما جاء في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وبالتالي، يشكّل ارتباط الحقوق بالمواطنية وتكاملها مع مبدأ المساواة أساساً من أسس المجتمع الديمقراطي الحديث. **إن الممارسة الفعلية للمواطنية تفترض تحقق العناصر الثلاثة المكونة لمفهوم المواطنية :**

- ❖ **الحقوق المدنية.**
- ❖ **الحقوق السياسية.**

❖ الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

- **الحقوق المدنية:**

- حق المواطن في الحياة وعدم إخضاعه للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو الإحاطة بالكرامة وعدم إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أي مواطن دون رضاه.
- وعدم استرقاق أحد والاعتراف بحرية كل مواطن طالما لا تخالف القوانين ولا تتعارض مع حرية الآخرين.
- وحق كل مواطن في الأمان على شخصه وعدم اعتقاله أو توقيفه تعسفياً.
- وحق كل مواطن في الملكية الخاصة.
- وحقه في حرية التنقل وحرية اختيار مكان إقامته داخل حدود الدولة ومغادرتها والعودة إليه.
- وحق كل مواطن في المساواة أمام القانون.
- وحقه في أن يعترف له بالشخصية القانونية وعدم التدخل في خصوصية المواطن أو في شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته وعدم تعرضه لأية حملات غير قانونية تمس شرفه او سمعته وحق كل مواطن في حماية القانون له.
- وحقه في حرية الفكر، والوجدان والدين واعتناق الآراء وحرية التعبير وفق النظام والقانون.
- وحق كل طفل وفرد في اكتساب جنسيته.

- **الحقوق السياسية**:

- حق الانتخابات في السلطة التشريعية والسلطات المحلية والبلديات والترشيح.
- وحق كل مواطن بالعضوية في الأحزاب وتنظيم حركات وجمعيات ومحاولة التأثير على القرار السياسي وشكل اتخاذه من خلال الحصول على المعلومات ضمن القانون.
- والحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة والحق في التجمع السلمي.

- **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**:

- حق كل مواطن في العمل.
- والحق في العمل في ظروف منصفة والحرية النقابية من حيث النقابات والانضمام إليها والحق في الإضراب.
- حق كل مواطن بحد أدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتوفير الحماية الاجتماعية.
- والحق في الرعاية الصحية .
- والحق في الغذاء الكافي.
- والحق في التأمين الاجتماعي.
- والحق في المسكن.
- والحق في المساعدة.
- والحق في التنمية.
- والحق في بيئة نظيفة.
- والحق في خدمات كافية لكل مواطن.
- وحق كل مواطن بالتعليم والثقافة.

أما بالنسبة للواجبات التي تقع على عاتق المواطن فهي كالآتي:

- واجب دفع الضرائب للدولة.
- واجب إطاعة القوانين .
- واجب الدفاع عن الدولة.

حيث تعتبر الواجبات المترتبة على المواطن نتيجة منطقية وامراً مقبولاً في ظل نظام ديمقراطي حقيقي يوفر الحقوق والحريات للمواطن وبشكل متساوي وبدون تميز .

- **الحكم الصالح والحقوق السياسية**

يتجلى الحكم الصالح من خلال إقرار والتمتع وضمان ممارسة الحقوق السياسية من خلال :

- مراقبة السلطات ونقدها .
- حرية التعبير السياسي .
- وجود صحافة حرة .

الحقوق السياسية	الحكم الصالح
• الحق في حرية الفكر.	• حكم القانون.
• الحق في حرية التعبير عن الأفكار السياسية بواسطة الإعلام.	• الشفافية.
• الحق في التجمع السلمي.	• الاستجابة.
• الحق في حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها.	• بناء التوافقات.
• الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة بواسطة انتخابات نزيهة.	• المساواة.
	• تحقيق المساءلة.
	• الفعالية والكفاءة.
	• الرؤية الاستراتيجية.

المحور الثاني
الدستور وفصل السلطات

أ) في أي نظام ديموقراطي أريد أن أعيش؟

تشترط تنمية الديمقراطية أن يتوافق المواطنون على نظام حكم مشترك يتألف من ميثاق ودستور يحددان نوع النظام ومبادئ الدولة وأطر العلاقة بين المواطنين كافة. فيصبح بنود العقد الاجتماعي مسلمات يحترمها جميع المواطنين.

على سبيل المثال، إذا توافق المواطنون اليوم على هيئة وطنية لإلغاء الطائفية كما هو منصوص في الدستور، تحاسب السلطات على عدم تطبيق الدستور، بما في ذلك عدم إنشاء مجلس شيوخ و عدم احترام شرعة قانون الإنسان، فيتم إقصائها عن الحكم.

إذاً ، يحتاج المجتمع إلى تبني سلم قيم مشترك، بغض النظر عن انتماء الفرد في المجتمع. فإذا نظرنا فيما يتفاخر به اللبنانيون اليوم نستطيع وبسهولة استخلاص القيم التالية: التنوع كمصدر غنى لأبناء الوطن، الإبداع كقدرة أساسية يتمتعون بها، الاعتماد المتبادل كإرادة أبناء الوطن للعيش سوية، الحرية كخيار لهم والمواطنية كطريقة للعيش في الوطن.

ب) النظام البرلماني ومبدأ فصل السلطات

يضع دستور الحرية والحكم الصالح أسس نظرة متطورة لدولة القانون والمؤسسات في ضوء ثقافة حقوق الإنسان والمكتسبات والمزايا التي أفرزتها تجارب أنظمة الحكم، سواء كانت أنظمة حكم برلمانية أو أنظمة حكم رئاسية.

ج) **سنتوسع بالخصائص الكبرى للنظام البرلماني المعتمد في لبنان.**

لا يمكن تصور الديمقراطية اليوم دون فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بما فيها السلطة المعنوية الرابعة أي الإعلام. هذا الفصل هو أفضل الضمانات للنظام الديمقراطي.

النظام البرلماني، نظام سياسي يتأسس على تعاون وتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

- التعاون والتوازن مطلوبان في النظام البرلماني؛
- لا يتصور في النظام البرلماني سيطرة سلطة على سلطة أخرى؛
- السلطة القضائية سلطة مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية.
- تتكون السلطة التنفيذية في النظام البرلماني من:
- رئيس الدولة .
- الحكومة، كهيئة متضامنة ومسؤولة مسؤولية جماعية عن شؤون الحكم .

د) **السلطة في النظام البرلماني في يد السلطة التنفيذية**

- السلطة الفعلية تقوم بها الحكومة.
- تتكون الحكومة من رئيس ومجموعة وزراء.
- يجتمع الوزراء في مجلس يسمى مجلس الوزراء.
- يقوم رئيس الدولة بتكليف زعيم الأغلبية البرلمانية من أجل تكوين الحكومة بوصفه وزيرا أولا (رئيس الحكومة).
- يقوم الوزير الأول بعد ذلك باقتراح أعضاء الحكومة على رئيس الدولة.
- يتولى رئيس الدولة بعد ذلك الإعلان الرسمي عن الحكومة.

ه) أدوار وخصائص السلطة التنفيذية في النظام البرلماني

- الحكومة في النظام البرلماني تتمتع بثقة البرلمان من خلال تأييد أغلبية أعضائه.
- الحكومة من خلال مجلس للوزراء، مجلس متضامن ومتماسك.
- لا يجوز لأي وزير التنصل من المسؤولية الجماعية.
- مجلس الوزراء، مجلس يضع السياسات العامة ويشرف على تنفيذها ويدير مصالح الدولة.
- يلعب رئيس الوزراء دورا أساسيا في تنفيذ سياسة مجلس الوزراء وفي تحقيق وضمان الانسجام بين الأعضاء.

و) أدوار وخصائص السلطة التشريعية في النظام البرلماني

- تصدر القوانين.
- توجه أسئلة واستجوابات للسلطة التنفيذية.
- تدعم الحكومة.
- بإمكانها أن تسحب الثقة من الوزير أو الوزراء.

ز) أدوار وخصائص السلطة القضائية في النظام البرلماني.

- سلطة مستقلة عن البرلمان ومجلس الوزراء.
- القضاء مستقل في أداء وظيفته، لا يجوز لأي جهة أو أحد أن يتدخل في إصدار أو تعديل أحكامه.

م) مبدأ استقلال السلطة القضائية واستقلال القضاة

تكون السلطة القضائية سلطة مستقلة تماما عن السلطتين التشريعية والتنفيذية على أن:

- يكون القضاء بمنأى عن أي تأثير عليهم في عملهم.
- يكون للقضاء العادي الولاية الكاملة للنظر في كل المنازعات.
- لا يجوز أن يحاكم أحد إلا أمام القضاء العادي.
- تحظر إنشاء المحاكم الخاصة أو الاستثنائية أو محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية.
- يكون الإشراف على شؤون القضاء، تعيينا وترقية وتأديبا لمجلس القضاء الأعلى الذي يتكون من القضاة وحدهم ويرأسه كبيرهم.
- ينص على مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل.
- تمتع أعضاء النيابة العامة بكل ضمانات وحصانات القضاة وتبعيتهم لمجلس القضاء الأعلى.

ط) واجبات الدفاع عن الدستور

الدستور يمثل العقد الاجتماعي بين المواطنين ويجب الحفاظ عليه واحترامه. إذا كان لدى المواطنين تحفظ عليه، يصار إلى تعديله ضمن الآليات الديموقراطية، ويجب محاسبة الطرف السياسي الذي لا يطبقه.

تتكون واجبات الدفاع عنه تتلخص كالتالي:

- تحرير الدستور من كل القيود.
- نظام التعددية الحزبية.
- الربط بين السلطة والمسؤولية والفصل بين رمز السيادة وسلطة الحكم.
- الأخذ بمبدأ المداورة على السلطة وخاصة المنتخبة.

- تشكيل هيئة محايدة مستقلة تشرف على الانتخابات.
- ضبط حالة الطوارئ.
- الأخذ بنظام المحكمة الدستورية العليا.
- مبدأ استقلال السلطة القضائية واستقلال القضاة.
- الإصرار على جميع الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- إقرار مبدأ حق الأفراد في التعويض عن الأضرار التي تصيبهم.

المحور الثالث

الحكم الرشيد/الصالح

أ) تعريف الحكم:

يحَدَّدُ الحكمُ بأنّه القوانين والتقاليد التي تُمارَس من خلالها السلطة، في بلد ما، من أجل الخير العام، وهو يشمل:

1. اختيار من هم في السلطة ومراقبة اعمالهم ومساءلتهم ومحاسبتهم (البعد السياسي)
2. قدرة الحكومة على إدارة موارد البلاد وتنفيذ سياسات سليمة بفاعليّة (البعد الاقتصادي)
3. احترام المواطنين والمسؤولين لمؤسّسات البلاد (البعد المؤسّساتي).

ب) تطوّر مفهوم الحكم الرشيد:

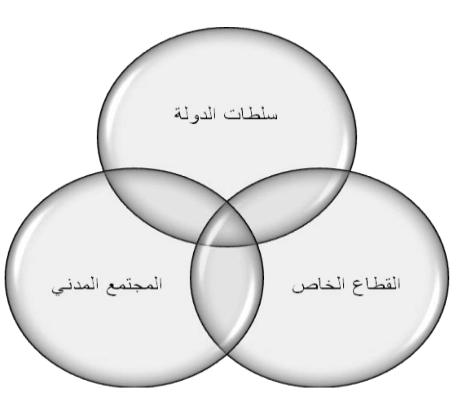
- الانطلاقة كانت من البنك الدولي في أوائل التسعينيات وترافقت مع ظاهرة العولمة. حيث اعتبر الحكم الرشيد هو المدخل للدول في طور النمو لتحسين الخدمات الاساسية المقدمة للمواطنين وتحفيز النمو وتهيئة فرص

العمل، وذلك كأداة يمكن من خلالها انتشال الناس من براثن الفقر وتحسين أحوالهم الاقتصادية.

- عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بلورة المفهوم وتوضيحه والترويج لمبادئ الحكم الرشيد. كما أسهم في تحديد مجموعة من العناصر التي تشكّل الحكم الرشيد، وأنشأ برامج لهذه الغاية.
- انطلقت مبادرات من مؤسسات المجتمع المدني لفهم الحكم الرشيد والسعي لبلورة أدوار يمكن للمجتمع المدني أن يقوم بها في هذا الإطار.
- سعت مؤسسات القطاع الخاص، بتشجيع من المؤسسات الدولية، إلى بلورة المفهوم واعتماده مما أدّى إلى دخول مصطلح جديد هو "حوكمة الشركات".

ج) تعريف الحكم الرشيد:

الحكم الرشيد هو الحكم الايجابي حيث تتعاون سلطات الدولة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص لتحسين مستوى المواطنين المعيشي والسياسي والاجتماعي والفكري وتطويره.



1- سلطات الدولة تشمل الحكومة، البرلمان، القضاء والمؤسسات الحكومية...

2- المجتمع المدني يشمل كل المجموعات الصغيرة والكبيرة غير المنضوية تحت راية الحكومة (المنظمات غير حكومية، الهيئات الاهلية، الاعلام الخاص، الهيئات الطلابية، المجموعات الدينية، الاحزاب...)

3- القطاع الخاص يشمل المؤسسات الخاصة، الشركات...

د) التقاطع بين الاطراف:

الحاجة عند الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص للحكم الرشيد منبثقة من مصالح مختلفة.

	الدولة	المجتمع المدني	القطاع الخاص
الحكم الرشيد	الاستمرار بالاستدانة. تحسين المستوى المعيشي للمواطنين. تأمين الخدمات. استمرارية الدولة وقدرة الحكومة على الحكم.	القدرة على المطالبة بالحقوق. المشاركة الفعالة في الدولة . حرية التعبير. العيش باحترام في الوطن.	الوثوق بالدولة (القوانين الواضحة...) الحاجة للاستقرار

عناصر الحكم الرشيد:

العناصر الاساسية للحكم الرشيد هي:

1.المشاركة:

أي حق كل امرأة ورجل في المشاركة بالتصويت وإبداء الرأي مباشرة أو عبر المجالس التمثيلية المنتخبة ديمقراطياً في صنع القرارات في بلادهم. وتتطلب المشاركة توفر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب وحرية التعبير وما إلى ذلك من حريات ضرورية لمشاركةٍ مواطنية بناءة.

2.سيادة القانون:

أي أن الحكم يقوده احترام القوانين حيث يسهر على تطبيق القانون قضاء كفء ونزيه ومستقلّ عن بقية السلطات، وتُنَفّذ أحكامه بكفاءة من قبل السلطة التنفيذية. و يتطلب أيضا توفير الحماية الكاملة لحقوق الإنسان ولا سيما احترام حقوق الاقليات.

3.الشفافية:

أي الحق في الوصول إلى المعلومات والأخبار والقدرة على الاطلاع على الموازنات ومراقبة مسار تنفيذ المشاريع والبرامج ذات العلاقة بالشأن العام. الشفافية تقوم على مبدأ تداول المعلومات بطريقة سهلة ومفهومة.

4.حسن الاستجابة:

أي قدرة المؤسسات على تلبية الحاجات (صغيرة او كبيرة، بسيطة او معقدة) في فترة زمنية معقولة وذلك عبر تسهيل المعاملات.

5. مبدأ الاجماع:

أي القدرة على الوساطة بين المصالح المختلفة في المجتمع للوصول إلى توافق واسع على ما هو في مصلحة المجتمع بأسره، والقدرة على وضع

استراتيجية لكيفية تحقيق ذلك. كما يتطلب رؤية واسعة النطاق وطويلة الأجل على ما هو مطلوب من أجل التنمية البشرية المستدامة وكيفية تحقيق أهداف هذه التنمية. ويأتي ذلك نتيجة تناغم تاريخي وثقافي واجتماعي عميق بين مكونات المجتمع.

6.المساواة والاندماج الاجتماعيين:

أي حق جميع النساء والرجال في الحصول على فرص الإرتقاء الاجتماعي وتحسين أوضاعهم. وذلك يشعر المواطنين بانتماء إلى البلاد.

7.الفعالية:

أي القدرة على تنفيذ المشاريع الأكثر تماثلاً مع احتياجات وتطلعات المواطنين وذلك بالاستخدام الرشيد والعلمي للموارد المتاحة.

8.المساءلة والمحاسبة

أي امتثال المؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني لآليات المحاسبة القانونية ومساءلتهم عما يقومون به من أنشطة عامة تجاه المواطنين. المساءلة والمحاسبة يعززان مع تعزيز مبدأ الشفافية وسيادة القانون.

تحديات الحكم الرشيد وبناء الدولة الحديثة في لبنان:

- المأسسة والخروج من دائرة العلاقات الشخصية والفصل بين السلطات وتكامل عملها.
- تعزيز دولة الحق وسيادة القانون على الجميع.
- المساواة في الحقوق وفي فرص الحصول على الخدمات والتمتع بالحقوق والواجبات .
- توسيع دائرة المشاركة وتطوير حسّ المسؤولية وبناء المواطنة الفعالة .
- تطوير الإدارة واستخدام تقنيات المعلوماتية والاتصالات.

- تطوير القدرات البشرية وتنميتها.

المحور الرابع
المواطنية الاقتصادية

المواطنية كلمة تتسع للعديد من المفاهيم و التعريفات فالمواطنية في اللغة مأخوذة من الوطن وهو محل الإقامة والحماية، و من حيث مفهومها السياسي فالمواطنية هي صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن، وفي قاموس علم الاجتماع **تم تعريف المواطنية:**

بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة .

كما يمكن تعريف المواطنية بأنها :"مجموعة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحريات المدنية والتي يكتسبها الفرد (قانونيا وفعليا) من خلال عضويته في مجتمع معين وعلى قاعدة المساواة مع غيره من الأفراد. وتقوم المواطنية كما هو واضح من التعريف على ركنين أساسيين هما: المساواة (تعرف المواطنة في بعض الأحيان بأنها حالة من المساواة في الحقوق والواجبات..) والمشاركة الفعالة في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أ) من أهم الحقوق الاقتصادية :

- حق كل مواطن في العمل.
- والحق في العمل في ظروف منصفة والحرية النقابية من حيث النقابات والانضمام إليها والحق في الإضراب.

- حق كل مواطن بحد أدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتوفير الحماية الاجتماعية.
- والحق في الرعاية الصحية .
- والحق في الغذاء الكافي.
- والحق في التأمين الاجتماعي.
- والحق في خدمات كافية لكل مواطن.
- وحق كل مواطن بالتعليم والثقافة.

أما بالنسبة للواجبات التي تقع على عاتق المواطن فهي كالآتي:

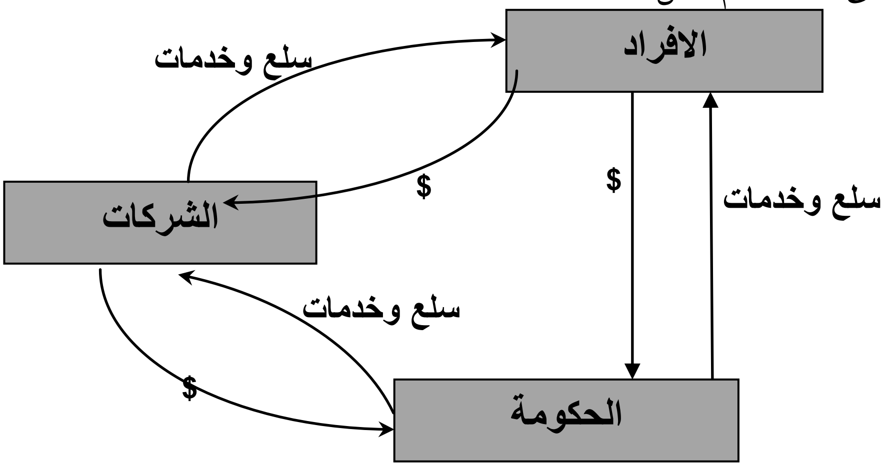
- واجب دفع الضرائب للدولة.
- واجب معرفة القوانين.
- واجب إطاعة القوانين .

ب) مفهوم الاقتصاد

عندما يصف الاختصاصيون الاقتصاد غالباً ما يستعملون نموذجاً يُدعى التدفق الدائري يبين حركة المال والموارد والمنتجات في نظام السوق. يتكون الاقتصاد من حركة جميع الأفراد الذين يبيعون أو يشترون، كل فرد يعمل أو لا يعمل، وكل من يقبض الأموال من الحكومة أو يدفعها لها، ومدخول الحكومة ونفقاتها.

فالاقتصاد هو تدفق متواصل للأموال التي تذهب إلى الحكومة ومنها إلى الشعب. كما تذهب الأموال إلى الشركات مقابل السلع ومنها إلى الموظفين بموجب الرواتب والأجور وتعود إلى الحكومة بشكل ضرائب. يلعب الأفراد الشركات والحكومات دور مترابط في كيفية سير الاقتصاد وكيفية تدفق الاموال

بينهم. وأن أي قرار تتخذه إحدى هذه المجموعات أو أي عمل تقوم به سيؤثر على هذا النظام ككل.



إن أدوار كل من الأفراد والشركات والحكومة تترابط بعضها ببعض:

- **الأفراد**: طلب السلع والخدمات – الشركات أو الحكومة تؤمنها
- **الشركات**: طلب السلع والخدمات – شركات أخرى أو الحكومة تؤمنها
- **الأفراد والشركات**: بحاجة إلى خدمات من الحكومة – الحكومة تحتاج إلى الأموال التي يدفعها الأفراد والشركات من أجل توفير هذه الخدمات.

على الدولة أن تسعى للعمل على تطوير و تحسين الظروف الاقتصادية للمواطنين وتوفير ضمانات اجتماعية للمواطنين تكفل لهم الحد الأدنى من أوضاع اقتصادية و مادية تمكنهم من الحياة بشكل يحفظ كرامتهم ، خاصة في ظل قيام الدولة بالعمل من خلال سوق مفتوح و هو أمر يتطلب قيام الدولة بوضع معايير و ضوابط محددة تضمن بها حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية.

كما أننا كأفراد نشكل جزءاً من هذا الاقتصاد ونلعب دوراً مهما في التأثير على الدورة الاقتصاديةً، من خلال العمل الذي نقوم به مثلا أو ومن خلال الأموال / الضرائب التي ندفعها والسلع التي نشتريها أو نبيعها. فإننا كأفراد

نساهم في التطور الاقتصادي بأشكال مختلفة اهمها التأثير على السياسات المتبعة من قبل الحكومة فيما يتعلق بتنظيم السوق الاقتصادي ومنها المشاركة والانضمام إلى النقابات لتنظيم سوق العمل، التأثير على اتفاقات الدولة ليصبح أكثر فعالية...

ج) الموازنة العامة

تطورت النظرة إلى موازنات الدول منذ القرن العشرين. خاصة في ما يتعلق بدورها الاقتصادي والاجتماعي لاسيما دورها كأداة استشراف وتخطيط ومحاسبة. حيث أصبحت الموازنة وسيلة لتوازن التقلبات الاقتصادية وتعزيز التنمية والتخطيط القوميين والمساءلة والمحاسبة ضمن الأطر الديمقراطية. الموازنة العامة هي الخطة المالية الشاملة على المستوى الوطني والتي تقدر فيها نفقات الدولة وايراداتها لمدة سنة كاملة.

د) أهداف الموازنة العامة

- **الأهداف الوطنية**: تهدف الموازنة إلى تعزيز ركائز الدولة كالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية .
- **الأهداف الاقتصادية الانمائية**: تهدف الموازنة إلى تحفيز الدورة الاقتصادية وتعزيز المنافسة فيها وتنمية القطاعات الاقتصادية الرئيسية وتنظيم حركتها وضبطها بواسطة الوزارات المختصة .
- **الأهداف الاجتماعية الانسانية**: تهدف الموازنة إلى رعاية الفقراء والعاطلين عن العمل والمسنين والمرضى والمقعدين عبر وزارات الصحة والشؤون الاجتماعية وغيرها
- **الأهداف التمويلية**: تهدف الموازنة إلى تأمين اكلاف تحقيق الأهداف الثلاثة المذكورة أعلاه بواسطة الرائب والرسوم والايرادات الأخرى.

- **المراحل الأساسية لإقرار الموازنة**

1- اعداد الموازنة المسؤول:	2- توحيد الموازنة وتأمين توازنها
3- درس واقرار الموازنة	4- اقرار الموازنة المسؤول: مجلس النواب

- **دور المجتمع المدني في التأثير على الموازنة العامة**

لم ينعم لبنان بموازنة طبيعية منذ العام 2005 وبالتالي فالموازنة حاليا فقدت دورها وهنا المجتمع المدني يمكن أن يلعب دورا أساسيا في تصحيح المسار فالإنفاق السياسى غير المجدي وعدم التزام تطبيق الانضباط المالي يؤديان إلى العجز والفشل في تأمين النمو الاقتصادي والاجتماعى المنشود من قبل المواطن بحيث يشعر بأنه يدفع ثمن مشاريع غير مجدية ولا يستفيد من خدمات ومساعدات الدولة بشكل فعال. وفي هذه الحال يمكن للمجتمع المدني أن يلفت النظر إلى الحاجات الفعلية لمختلف قطاعات المجتمع واقتراح أولويات الانفاق في ما خصها وترشيد هذا الانفاق بحيث يصبح أكثر فعالية.

- **النقابات وممثلو العمال**

النقابة تنظيم قانوني، يتكون من الأشخاص الذين يتعاطون مهنة واحدة أو مهن متقاربة أو حرفة مرتبطة ببعضها البعض، وهى تستهدف تحسين ظروف عملهم قانونيا وماديا. إن التنظيمات المهنية هى اتحادات ومنظمات تضم أشخاصا يعملون في مهنة واحدة، وتسعى للحفاظ على شرف المهنة والارتقاء بمستواها، كما تسعى للحفاظ على مصالح أعضائها. تنحصر أهداف النقابة في الأمور التى من شأنها حماية المهنة وتشجيعها ورفع مستواها والدفاع عن مصالحها والعمل على تقدمها من جميع الوجوه.

- **مفهوم العمل النقابي**

تنبع فكرة التجمعات النقابية من طبيعة علاقات العمل ، محكومة بمجموعة من المصالح لكل طرف ، وممكن ان تتعرض هذه المصالح للتهديد أو الضرر من قبل الطرف الأخر ، كذلك هناك مجموعة من التشريعات التى تسنها الدولة لتنظيم جوانب تلك العلاقة و التى يمكن ان تنتقص من مصالح احد الطرفين ، و يمكن ان تكون الدولة ذاتها صاحب العمل ، كما ان الدولة هى الطرف الثاني في عقود الوظيفة العامة .

ومن هنا فإن العمال و الموظفين العاملين و اصحاب العمل يجدون انفسهم بحاجة إلى تشكيل تجمعات منظمة للدفاع عن مصالحهم و حقوقهم امام اصحاب العمل و الدولة .

- **تتنوع الحقوق و المصالح التي يستهدف العمل النقابي الدفاع عنها او تحقيقها**

✓ **في مجال العلاقة مع اصحاب العمل** : يستهدف العمل النقابي حمل اصحاب العمل على التفاوض مع ممثلى العمال للوصول معهم إلى اتفاقية جماعية تضمن اجورا مجزية و شروط عمل معقولة.

✓ **في مجال العلاقة بالدولة** : يستهدف الدفع باتجاه سن تشريعات تضمن حقوق و مصالح العمال و الموظفين العاملين و حرية العمل النقابي .

✓ **في مجال العلاقة بين العمال**: ترسيخ الوعى والتضامن الدولي.

ينص قانون العمل الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية على حق كل شخص في تكوين النقابات بالاشتراك مع أخرين، و يحظر على الدولة ان تقوم بفرض قيود على تشكيل النقابات غير القيود التى تنص عليها قواعد منظمة العمل الدولية.

- **أبـرز أهداف العمل النـقابـي**

تعمل النقابات المهنية على تحقيق أهداف متعددة منها:

- تنظيم العمال والموظفين والحرفيين والمهنيين وتمثيلهم.
- الاطلاع على صعوبات ومشاكل المنتسبين المادية والاجتماعيـة ودراسـتها ثم تحويلها إلى مطالب.
- حث أرباب العمل والمسؤولين على تلبية مطالب المنتسبين.
- القيـام بأنشـطة اجتماعيـة يسـتفيد منهـا المنتسـبون كصـناديق التعاضـد والتقاعد.

- **أين يظهر التنـاقض في المصالح بـين الأجراء وأصحاب العمل؟**

يظهر التـناقض جلياً في مجالين اثـنين:

- **الأجور**: بالنسـبة إلى الأجـور يهـم الرأسـمالي الحصـول عـلى أكـبر قـدر من العمل مقابل أدنى كلفة ممكنة ليزيد من أرباحـه؛ ولتخفـيض الكلفـة يعتمد أصحاب العمل أيسر الطرق لهم وأقربها منالا عن طريـق تخفـيض الأجور وزيادة ساعات العمل.
- **شروط العمل** : بالنسبة إلى شروط العمـل فـما يهـم صـاحب العمـل مـن شروط هو ما يتناسب مع أكبر قدر ممكن من الإنتاجية بأقل كلفة ممكنة.

- **وسـائل العمل النـقابـي**

تلجأ النقابات لوسائل عديـدة في سـبيل تحقيـق اهـدافها مثـل التفـاوض الجماعى والاضراب ويعتبر التفاوض الجماعى والاضراب الوسـيلتين البـارزتين والهامتين.

- **الحق في التفاوض الجماعي**: يعنـى التفـاوض الجماعـى في العمـل النقـابي أن يقوم ممثلو العـمال أو النقابـة أو الاتحـاد بتمثيـل العـمال أو المهنيـين أو الموظفين العامين في التفاوض مع صاحب او اصحاب العمل او الحكومة

بحيث أن أي اتفاق يتم التوصل إليه يكون ملزما لهم ينطبق الشيء نفسه على النقابة أو الاتحاد الذي يمثل أصحاب العمل .

- **الحق في الإضراب**: يعني الإضراب قيام العمال أو الموظفين العامين أو أصحاب المهن بالتوقف المؤقت عن العمل بشكل جماعى كوسيلة ضغط تهدف إلى تحقيق أهدافهم . وتختلف الاسباب والظروف التى تؤدي للجوء إلى الاضراب، لكن الاضرابات عادة ما يتم اللجوء لها إثر فشل أو تعثر التفاوض الجماعى كوسيلة ضغط على أصحاب العمل أو الدولة.

- **الحقوق والواجبات في النقابات وممثلو العمال.**

الحقوق	الواجبات
- لكل شخص الحق في ان ينشىء وينضم إلى النقابات حماية لمصلحته.	- معرفة الحق في الانضمام إلى النقابة أو إنشاء نقابة.
- لكل شخص حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية.	- معرفة قوانين النقابات.
- حق النقابات في إنشاء اتحادات وحق هذه الاتحادات في تكوين منظمات نقابية دولية أو الانضمام إليها.	- احترام قوانين النقابات.
- حق الاضراب وفقا لقوانين الدولة المعنية.	- توعية الاخرين حول دور النقابات.

- **خلاصة**

إن المواطنية هى شكل من أشكال الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسة بمعنى آخر أنه بقدر ما تقدم الدولة خدمات للمواطن من طبابة وضمان اجتماعى بقدر ما يشعر المواطن بانتمائه الوطنى، أما بالنسبة للحياة الاقتصادية فإن المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية هى مسؤولية جميع الأفراد من خلال خياراتهم الشخصية (الاستهلاك، فرص العمل، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الخاصة.....) التى هى أساس النمو الاقتصادي للفرد والمجتمع ككل.

المحور الخامس
الانتخابات

لقد ضمن الدستور اللبناني[1]، حق المواطن اللبناني في التعبير عن آرائه بوسائل وآليات متعددة نظمتها القوانين المتنوعة، إضافة إلى التأكيد في مقدمته على الارتباط العضوي بالإعلان العالمي لحقوق الانسان، وكذلك بالعديد من الاتفاقيات العالمية[2] الراعية لضمان حقوق المشاركة السياسية لجميع المواطنين في الحياة العامة ومن ضمنها الحقوق السياسية الخاصة بالمواطن. **وتحدد المعايير الدولية للانتخابات ضمان حق المشاركة من خلال**[3] .

- الانتخابات الدورية / النزيهة .
- الاقتراع العام .
- حق الترشح للانتخابات .
- المساواة في التصويت .
- حق الاقتراع .
- الاقتراع السري .
- حرية الناخبين في التعبير عن إرادتهم .

تشكل الانتخابات الأداة التي من خلالها يقوم المواطنون بالتعبير عن خياراتهم عبر صناديق الاقتراع، في عملية يستطيعون بها اختيار ممثليهم في المجالس التمثيلية المتعددة والمختلفة، وقد شكلت تجارب الانتخابات عند

1-**"الدستور اللبناني"** المادة (13) والفقرة (ب) من مقدمة الدستور اللبناني.

2- **"الاعلان العالمي لحقوق الانسان"** المادة (19) والمادة (21) -**"العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"** المادة (19) والمادة (25).

3- **"المعايير الدولية للانتخابات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"** ريتشارد تشامبرز: مدير مكتب لبنان- المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (آي أف إي أس) منظمة متخصصة في مجال دعم الانتخابات. www.ifes.org .

الشعوب تاريخيا المرتكز لتطوير الأنظمة الانتخابية في محاولة للوصول إلى النظام الانتخابي الأمثل والأكثر تمثيلا والأكثر ديمقراطية.

تعاقبت الانتخابات النيابية والبلدية في لبنان بشكل لم تحترم فيه كافة المعايير الدولية للانتخابات ولا الاتفاقات الدولية التي سبق وتم التوقيع عليها، وفي أحيان كثيرة لم تحترم القوانين المحلية (الانتخاب خارج المعزل، ترشح موظفي الفئة الأولى،..) وتم تخطيها لظروف ومعطيات متعددة.

يعتمد النظام الانتخابي اللبناني شكل التمثيل الأكثري الذي يرتكز على نيل المرشحين او مجموعة المرشحين(اللائحة) على الأغلبية البسيطة للفوز تعتمد دول أخرى أنظمة مختلفة منها أنظمة التمثيل الأكثري في دورة واحدة أو دورتين (فرنسا) او التمثيل النسبي، بحيث تنال القوى السياسية عددا من المقاعد تبعا لنسبة الأصوات التي نالتها (إيطاليا) او نظام مختلط "نسبي وأكثري" (ألمانيا، العراق، أراضي السلطة الفلسطينية).

لعبت القوى المؤثرة في الانتخابات دورا في الضغط من أجل إقرار مجموعة من الاصلاحات بوسائل سلمية متعددة، فالأحزاب السياسية بوصفها اللاعب الأقوى في العملية الانتخابية، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية والمهنية والمجموعات الشبابية عملت جميعها من أجل الوصول إلى مواضيع مختلفة من أجل إقرارها في اي قانون جديد وهذا ما تجلى في بعض النقاط الاصلاحية التي وردت في قانون الانتخابات رقم25/ 2008

تشكل تجربة "بلدي، بلدتي، بلديتي" عام 1998 من أجل إجراء الانتخابات البلدية بعد أكثر من 30 عاما على آخر انتخابات، خيارا قويا تم الركون إليه في أكثر من تجربة لاحقة مثال: "صوتي حقي" عام 2000 من أجل خفض سن الاقتراع إلى سن الـ 18، وكذلك حملة "جنسيتي حقي" من أجل

إعطاء أولاد المرأة اللبنانية المتزوجة أجنبي الجنسية اللبنانية كما يضاف إلى ذلك "الحملة المدنية للاصطلاح الانتخابي CCER" عام 2006.

لقد تم اعتماد وسائل حديثة ومتجددة في عملية الضغط، مرتكزة على الوسائل السلمية والبسيطة، وعلى عمليات التشبيك بين غالبية محاور القوى المؤثرة في المجتمع مع الابتعاد عن تسييس أي من المطالب، ومن جهة أخرى تمت عملية تخصص، بحيث "يقود" الحملة الجمعية أو المؤسسة المتخصصة بالموضوع بوصفها الأكثر إطلاعا وخبرة.

من هذه الوسائل: الميديا بأنواعها، رسائل إلى ممثلي الشعب، منشورات بسيطة، كسب دعم أشخاص نافذين...

أتى قانون الانتخابات اللبناني الجديد رقم 25/ 2008 بمجموعة من الإصلاحات التي تعتبر بنظر منظمات المجتمع المدني وخبراء في الشؤون الانتخابية، غير كافية ولا تتلاءم مع الحد الأدنى للمعايير الدولية للانتخابات، بما أن التغيير والتطوير أمر نسبي وتراكمي، تعتبر هذه الاصلاحات خطوة جيدة في سبيل تحديث القوانين الانتخابية في لبنان ونحو ترسيخ ثقافة وممارسة ديمقراطية. **ومن الاصلاحات التي يُعمل من إقرارها:**

أ) الهيئة المستقلة للانتخابات في لبنان[1].

تشكل "الهيئة المستقلة للانتخابات في لبنان" العمود الفقري لكافة الاصلاحات، والمركز الذي تدور حوله الآليات التي بها يتم تطبيق البنود الإصلاحية، وتلعب مكاتبها في المناطق دور المنظم والمدير والمشرف على العمليات الانتخابية، بحيث تتحرر وزارة الداخلية من عبء الانتخابات

[1]- لمزيد من التفاصيل حول موضوع النسبية بالامكان مراجعة **"الهيئة المستقلة للانتخابات"** صادر عن **"الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات"** بيروت طبعة أولى 2006.

وتصبح العملية بأكملها من اختصاص الهيئة التي تتمتع باستقلالية تامة عن أي من مؤسسات الحكومة، وبحيادية وموضوعية، لتسهم في اتصاف الانتخابات بالشفافية والنزاهة والديمقراطية.

ب) خفض سن الاقتراع([1]).

فقد اعتبرت مختلف القوانين اللبنانية، ان المواطن اللبناني يتمتع بالمسؤولية المدنية الكاملة في عمر الـ 18 مع كل مفاعيلها. فبعد سن الثامنة عشرة تكتمل حقوق المواطن اللبناني المدنية (تأسيس الشركات، بناء اسرة...). إضافة إلى ذلك تكتمل مسؤولية المواطن الجزائية حيث يحاكم كراشد أمام المحاكم الجزائية بعقوبات، فيمكن توقيفه، محاكمته، سجنه (ويمكن ان تصل العقوبة إلى حد الإعدام). إلا ان حقوقه السياسية تبقى دون هذا السن، وتبقى الفجوة قائمة بين سن الرشد المدني (18 سنة) وسن الرشد السياسي(21 سنة).

ج) تمثل المرأة([2]).

تُعتبر الكوتا بمثابة "تقنية" أو آلية تؤدي إلى قفزة نوعية من خلال تمييز ايجابي يسدّ فجوة اللا مساواة الجندرية بين النساء والرجال. وهي تهدف إلى تأمين وجود نسبة مئوية معينة (30٪) من النساء، تكوّن بداية "أقلية ذات تأثير" (Minorité Critique). انّ اعتمادها هو اجراء مؤقت إلى حين زوال كل المعوقات المانعة للتمثيل النسائي العادل. وهي تهدف في معظم الأحيان لزيادة التمثيل النسائي.

[1] - لمزيد من التفاصيل حول موضوع النسبية بالإمكان مراجعة **"خفض سن الاقتراع والترشح"** صادر عن **"الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات"** بيروت طبعة أولى 2006 .

[2] - لمزيد من التفاصيل حول موضوع النسبية بالامكان مراجعة **"المشاركة البرلمانية للنساء"** صادر عن **"الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات"** بيروت طبعة أولى 2006 .

د) آلية التمثيل الصحيح:

يعتمد لبنان نظام التمثيل الأكثري[1] وفقا لآلية تؤمن الفوز للمرشح أو لمجموعة مرشحين الذين ينالون أكبر عدد من الأصوات حتى ولو لم يحصلوا على الغالبية المطلقة، ونتيجة لاعتماد هذا النظام التمثيلي يبرز إجحاف في تمثيل القوى الخاسرة، كما أنه يشجع على اختيار الناخب لأفراد ومجموعات عوضا عن برامج وأحزاب، وبالتالي يرسخ العلاقة القائمة بين الناخب والمرشح والمبنية على أسس الروابط منها العائلية والقرابة والصداقة عوضا عن البرنامج السياسي. إضافة إلى إشكالية تمثيل الأقليات (الدينية، الأثنية، النساء، الشباب،..).

إن اعتماد نظام التمثيل النسبي[2] يصحح الخلل القائم، يؤمن تمثيلاً حقيقياً وصحيحاً لكافة مكونات وشرائح المجتمع المحلي، يساهم في تقوية العمل الحزبي ويرسخه، يسهم في تحول جذري في الخطاب الانتخابي نحو البرنامج المسؤول والجدي، ويرفعه من التموضع الانتخابي البحت إلى مصاف آخر مبني على المساءلة والمحاسبة في أي انتخابات لاحقة.

---

[1]- تبعا للمادة الأولى من **قانون الانتخابات النيابية** الجديد اللبناني رقم 2008/25، "على أساس النظام الأكثري، ويكون الإقتراع عاماً وسرياً وعلى درجة واحدة".

[2]- لمزيد من التفاصيل حول موضوع النسبية بالامكان مراجعة **"التمثيل النسبي"** صادر عن **"الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات"** بيروت طبعة أولى 2006.

المحور السادس

مدخل إلى حل النزاعات

- تعريف النزاع:

النزاع هو عبارة عن علاقة بين طرفين أو أكثر (أفراد أو مجموعات) يعتقدون أن لديهم أهدافاً غير منسجمة أو متناغمة. وتقع النزاعات عندما يسعى الأشخاص لتحقيق أهداف متناقضة وغير منسّقة. وابتداءً من العلاقات الشخصية البينية المصغّرة ومروراً بالمجموعات والمنظمات وانتهاءً بالتجمعات والمجتمعات والأمم، نستطيع القول إن كافة العلاقات الإنسانية (اجتماعية، اقتصادية..) تتسم بالنمو والتغيير والنزاع.

تنشأ النزاعات من حالة عدم التوازن في إحدى هذه العلاقات مثلاً:

- المكانة الاجتماعية غير المتكافئة .
- الوصول للثروات بشكل غير متكافئ .
- تمتع البعض بالسلطة على حساب الآخرين .

وتقود حالة عدم التوازن هذه إلى مشاكل عديدة كالتمييز والبطالة والفقر والاضطهاد والجريمة، ونلاحظ أن هذه الحالات متّصلة ببعضها ويمكن لواحدة منها أن تؤدي إلى الأخرى هي بالتالي يمكنها أن تحدث عنفاً مدمّراً أو تغييراً بنّاءً.

وبالحديث عن دلالاته، وإذا ما نظرنا إلى الناحية السلبية المباشرة التي غالباً ما تتبادر إلى الذهن عندما نذكر النزاع، نفكّر بالطلاق والحروب والحقد والقتلى والنار والدمار والانهيار والموت والمشاكل وبكل ما هو سيء وأسود. أما إذا أخذنا بعض الوقت للتفكير بكلمة "نزاع" لوجدنا أن وجهه الآخر تماماً كالعملة يحمل دلالات إيجابية كثيرة. أن النزاعات هي حقيقة في الحياة لا يمكن تجنّبها، تولد مع الإنسان وترافقه في مسيرته. إن النزاع هو دليل وجود الحياة

ودليل تطورها، إنه وجهها الذي يمكنه إحداث تغيير بنّاء، فلولا وجود النار لما تطوّرت البشرية ولولا وجود الخلافات الإنسانية لما وجدت الفلسفة والدين والقوانين ولولا الحروب لما وجدت الوسائل السلمية.

فلو تخيّلنا حالةً أو كياناً دون نزاع، لرأينا أفراداً يفتقرون للاندفاع ومؤسسات أو جماعات غير حيوية ومجتمعات ذاهبة نحو الانهيار تحت ثقل عدم قدرتها على تغيير الظروف أو التطور أو التفاعل.

- **تحليل النزاع:**

يجب المرور بثلاث مراحل أساسية عند التعاطي مع النزاع:

➢ **المرحلة الأولى :وهي قبول النزاع أي الاعتراف بوجوده.**

تبدأ المشكلة أساساً في رفض أحد الأطراف الاعتراف بوجود نزاع أو الاستخفاف بوجود مشكلة كرفض أحدهم الاعتراف بوجود مرض بجسمه ورفضه بالتالي الذهاب إلى الطبيب ومعالجة المشكلة، أو كاستخفاف أحدهم بعطل في سيارته ورفضه إصلاحها.

➢ **المرحلة الثانية وهي تحليل النزاع وتشمل:**

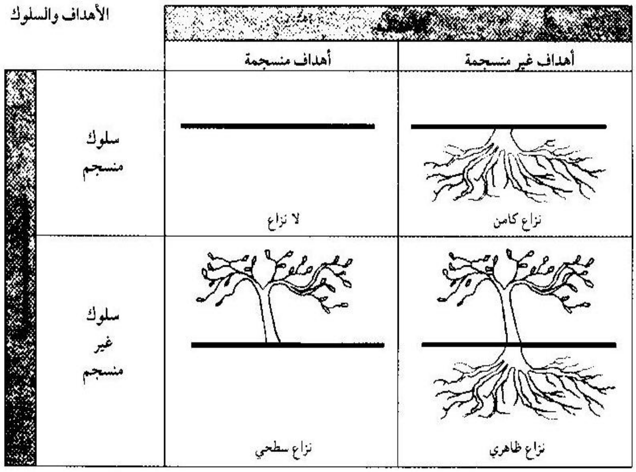
- **الأسباب المباشرة وغير المباشرة**
- **الأطراف المباشرة وغير المباشرة والمستفيدون**
- **المواقف والحاجات**
- **أشكال النزاعات (أفقي أو عامودي)**
- **مراحل النزاع (ما قبل النزاع، المواجهة، الأزمة، النتيجة)**

- **أنواع النزاعات:**

تبيّن المربعات الأربعة المبيّنة بالشكل أدناه، العلاقات بين الغايات والسلوك وتطبيقاتها بشأن النزاع، والهدف من ذلك هو توضيح أنواع النزاع لتبيان الأنماط المختلفة في التدخل الممكن لاحقاً.

- ☒حالة اللا نزاع No Conflict: كي تتمكّن أي مجموعة أو مجتمع من تحمّل هذا الوضع، عليها أن تكون ديناميكية ونشطة وقادرة على استيعاب النزاعات الناشئة من الغايات والسلوك ومن ثم مواجهتها بطرق خلاقة ومبدعة.
- ☒النزاع الكامن Latent Conflict: هذه الحالة من النزاع لا تظهر فهي مستترة تحت السطح وهي قد تحتاج لإظهارها للعلن قبل معالجتها.
- ☒النزاع الظاهر Open Conflict: تتسم هذه الحالة من النزاع بأنها ملحوظة ومتجذّرة وقد تتطلب اتخاذ إجراءات لمواجهة آثار المشكلة الظاهرة والكامنة.
- ☒النزاع السطحي Surface Conflict: ليس لهذا النزاع جذور فهو سطحي وقد يكون نشأ عن سوء فهم للغايات التي يمكن مواجهتها بوسائل اتصال محسّنة.

الشكل 1-1:
الأهداف والسلوك



- **نظريات حول مسببات النزاع:**

سنعرض خلاصة بعض النظريات الرئيسية حول أسباب الصراع.

نظرية العلاقات المجتمعية Community Relations Theory:

تفترض هذه النظرية أن سبب النزاع هو الاستقطاب المستمر وعدم الثقة والعداء بين جماعات عديدة ومختلفة داخل المجتمع.

نظرية الاحتياجات الإنسانية Human Needs Theory:

تفترض هذه النظرية أن سبب النزاع المتجذّر والعميق هو عدم الإيفاء باحتياجات الإنسان الأساسية سواء الفيزيولوجية أو النفسية أو الاجتماعية. العديد من النزاعات كان سببها فقدان الأمن أو عدم المشاركة أو الحكم الذاتي.

نظرية الهوية Identity Theory:

تفترض هذه النظرية أن سبب النزاع هو الشعور بالمس بالهوية أو خسارة مؤلمة حصلت بالماضي ولم يتم الوصول بعدها إلى حل جذري.

نظرية سوء الاتصال بين الثقافات

Intercultural Miscommunication Theory

تفترض هذه النظرية أن سبب النزاع قد يكون التباين في أساليب الاتصال بين الثقافات المتنوعة.

تحويل النزاع Conflict transformation:

يشير مفهوم حل النزاعات إلى الاستراتيجيات التي تتعامل مع النزاع الظاهر أملاً في الوصول إلى اتفاق ينهي العنف أو نتائج النزاع وأيضاً في وضع حد للغايات والأهداف المتعارضة التي تكمن وراء هذا النزاع. في المقابل، يشير مصطلح "تحويل النزاع" إلى الإستراتيجية الأكثر شمولية والتي تتطلّب وقتاً أطول ومدى أكبر ألا وهي حل المشكلة عبر إعادة نسج العلاقة بين الأطراف المتنازعة. تسعى هذه العملية إلى تحويل الطاقة السلبية المسخّرة لأغراضٍ خاصة، إلى طاقة تحقق تغييراً اجتماعياً.

- مصطلحات إضافية:

- منع النزاع Conflict prevention: يهدف إلى منع اندلاع النزاع العنيف.
- تسوية النزاع Conflict Settlement: يهدف إلى وضع حد للسلوك العنيف من خلال الوصول لاتفاقية سلام.
- إدارة النزاع Conflict management: تهدف إلى الحد وتجنّب حدوث العنف مستقبلاً عبر تعزيز التغييرات السلوكية الحديثة للأطراف.

المحور السابع

الوسائل السلمية لحل النزاعات

أ) ردود الفعل على النزاع

تم تقسيم ردود الفعل الشخصية في التعامل مع النـزاع إلى خمسة أساليب وهي:

1) **التنافس** (competition) حيث يصر أحد الأطراف على حقه المزعوم ساعياًإلى تحقيق مكاسب لاهتماماته على حساب اهتمامات الطرف الآخر. هذا النموذج يتسم بالقوة حيث يستخدم أحد الأطراف كل أنواع القوة التي تبدو مناسبة له لكي يكسب التنافس.
2) **التنازل** (acceptance) وهو قبول أحد الأطراف بواقع كونه مغلوباً وهو رد فعل على النقيض من رد الفعل التنافسي وهو يتسم بعدم الإصرار ويتجاهل فيه الأفراد اهتماماتهم لإرضاء اهتمامات الآخرين.
3) **التجنب** (avoidance) وهو رد فعل لا يتسم بالإصرار على الحق أو حتى بالتعاون، ولا يسعى الفرد فيه لتحقيق اهتماماته فوراً أو لا يعترف أصلاً بوجود النـزاع. هذا الموقف يأخذ شكل التجنب الدبلوماسي للقضية وتأجيلها إلى حين توفر وقت أفضل أو ببساطة الانسحاب من وضع التهديد.
4) **التعاون** (cooperation) وهو خليط من الإصرار على الحق والتعاون وهو على نقيض التجنب. ويتضمن التعاون محاولة العمل مع شخص آخر لإيجاد حل أو حلول ترضي الطرفين. ويعني التعاون الاجتهاد في القضية لتحديد الاهتمامات الرئيسية لكلا الطرفين وإيجاد البديل الذي يرضي الطرفين.

5) **الحل الوسط** (compromise) وهـو الإصرار عـلى الحـق والتعـاون والمقصود هنا هو إيجاد حل نفعي يـرضي وبشـكل جزئـي طـرفي النـزاع. ويقع الحل الوسط في المسافة بين الحل التنافسي والمجاملة وهو يعني تجزئ الخلافـات أو تبـادل عَمـل التنـازلات اسـتعداداً لتهيئـة الحـل أو البحث عن أرضية مشتركة.

ب) التقنيات السلمية لحل النزاعات

سوف نستعرض ست وسائل سلمية لحل النزاعات.

1- **الحوار** (dialogue) هـو عمليـة تواصـل تسـير في اتجـاهين، الأول هو التبليغ والثاني هو الحصول على إجابة.

2- **المفاوضات** (negotiation) هي عملية حل نزاع يناقش فيها طرفـان أو أكثر، وبشكل طوعي خلافاتهم في محاولة للوصول إلى حـل أو تفـاهم حول اهتماماتهم وحاجاتهم المشتركة ويكـون ذلـك باسـتعداد الأطـراف لتقديم تنازلات.

3- **الوساطة** (mediation) هي تدخل طرف ثالث في مفاوضات متعثرة أم نزاع قائم مـن أجـل مسـاعدة الأطـراف للوصـول إلى حـل أو اتفـاق أو تفاهم.

4- **التوفيق** (conciliation) هي عملية حل نزاع يقوم فيهـا طـرف ثالـث بالتدخل ويقترح حلاً آخذاً بعين الاعتبار حاجات الأطراف المتنازعة.

5- **التحكيم** (arbitration) هي عملية حل نـزاع يقـوم فيهـا طـرف ثالـث خارج النزاع بالتدخل والحكم حسب القوانين ولا يكون التحكيم ملزمـاً إلا برضى الأطراف المتنازعة.

6-**المفاضاة** (adjudication) هي عملية حل نزاع يقوم فيها طرف ثالث خارج النزاع بالتدخل والحكم حسب القوانين ويكون الحكم ملزماً للأطراف كافة.

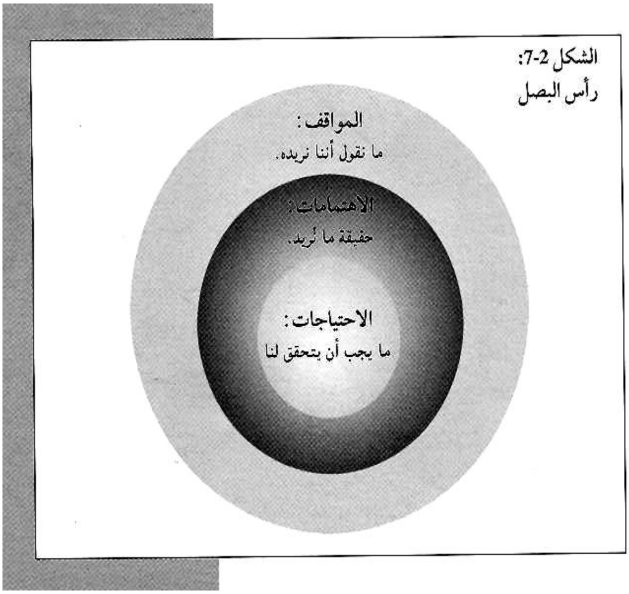
ج) الحوار

يعتبر غياب الحوار المؤشر الأول لوجود خلاف بين طرفين أو أكثر وتكمن الخطوة الأولى في الوسائل السلمية لحل النزاعات، في إعادة الحوار بين الأطراف المتخاصمة. أهم أهداف الحوار هو اكتشاف الحاجات والمصالح التي تقف وراء المواقف المعلنة. ويختلف الحوار عن السجال إذ إن هذا الأخير هو تبادل المواقف المتعارضة.

د) الفرق بين السجال والحوار

السجال	الحوار
➢ افتراض وجود جواب واحد صحيح وأنت تملكه	➢ الافتراض أن لدى العديد أجزاء من الجواب ويمكنهم أن يصنعوا حلاً سوياً
➢ موقف قتالي يحاول المشاركون فيه إثبات عدم صحة رأي الطرف الآخر	➢ موقف تعاوني يعمل من خلاله المشاركون سوياً للوصولإلى فهم مشترك
➢ التركيز على الربح	➢ التركيز على إيجاد أرضية مشتركة
➢ الإصغاء لإيجاد أخطاء للرد بحجج مضادة	➢ الإصغاء لفهم المعنى وإيجاد اتفاقية
➢ الدفاع عن الفرضيات واعتبارها صحيحة	➢ الكشف عن الفرضيات لإعادة التقييم
➢ نقد موقف الطرف الآخر	➢ إعادة فحص جميع المواقف

الحوار	السجال
⮚ الاعتـراف بـأن رأي الآخـرين يمكـن أن يطوّر رأي أحد المشاركين	⮚ الدفاع عن رأي أحد المشاركين ضد آراء الآخرين
⮚ البحث عن نقاط القوة لدى مواقف الآخر وقيمتها	⮚ البحث عن نقاط الضعف والأخطاء لدى الموقف الآخر
⮚ استكشاف خيارات جديدة	⮚ البحث عن خلاصة تثبت موقفك



مهارات الحوار

يشمل الحوار حركتين :

- إثبات الذات من خلال التركيز على مشكلاتك وتحمّل المسؤولية والتصريح عن النوايا بشكل واضح.
- دعم الآخر من خلال التوكيد على الكلام وطرح الأسئلة للاستفسار أكثر وإعادة الصياغة.

يثبت الشخص حاجاته واهتماماته وفي الوقت عينه يدعم حاجات واهتمامات الآخرين. يكمن التحدي في فعل الحركتين معاً لأن التوازن بينهما يضمن نجاح الحوار.

معوقات الحوار

قد يعترض تقنية الحوار بعض المعوقات التي غالباً ما تكون هي السبب في إفشاله. أهم هذه العوائق :

- ❖ اللغة المقولبة (stereotype) أو المواقف المعلّبة الجاهزة وكأنها آيات منزلة ممنوع المس بها أو حتى إعادة صياغتها.
- ❖ الأحكام المسبقة (prejudgments) بأن الحوار لن يصلإلى نتيجة مثلاً.
- ❖ التعميم الخاطئ (generalization) بأن كل المشاكل متشابهة أو بأن كل أفراد الجماعة هم نسخة طبق الأصل.

1- اعتبار أن الطرف الآخر هو عدو وأن الربح لي هو خسارة له.

2- المزايدة (في الوطنية مثلاً) والتقليل من دور الآخر

3- النضال حصراً لتأمين المكاسب للجماع دون اعتبار أن الربح يجب أن يكون لكل الأطراف.

4- التصلّب في المواقف بهدف المكابرة أمام الرأي العام واستقطاب الجماهير.

5- تسلّط الانفعال والعاطفة على مسار الحوار وعدم قدرة المتحاورين على فصل العاطفة عن المنطق تجاه الشخص والمشكلة.

6- استهداف الشخص المحاور بذاته وتعريضه للإهانات الشخصية وعدم قدرة المتحاورين على فصل الشخص عن المشكلة.

7- نقل السجال إلى طاولة الحوار أي الاكتفاء بتبادل المواقف المتعارضة بدل البحث عن حلول تلبي حاجات الأفرقاء المتنازعين أي عدم إلمام المتحاورين بفصل الموقف عن الحاجة.

المحور الثامن

الإعلام وتكوين الرأي العام

أ) في تحديد مفهوم مصطلح الإعلام

إن كلمة إعلام تعني أساساً الإخبار وتقديم معلومات (من فعل أعلَمَ) ويتضح في هذه العملية، عملية الإخبار، أي وجود رسالة إعلامية (أخبار – معلومات – أفكار– آراء) تنتقل في اتجاه واحد من مرسلإلى مستقبل أي حديث من طرف واحد. وإذا كان المصطلح يعني نقل المعلومات والأخبار والأفكار والآراء، فهو في نفس الوقت يشمل أية إشارات أو أصوات وكل ما يمكن تلقيه أو اختزانه من أجل استرجاعه مرة أخرى عند الحاجة.

وبذلك فإن الإعلام يعني تقديم الأفكار والآراء والتوجهات المختلفة إلى جانب المعلومات والبيانات بحيث تكون النتيجة المتوقعة والمخطط لها مسبقا أن تعلم جماهير مستقبلي الرسالة الإعلامية كافة الحقائق ومن كافة جوانبها بحيث يكون في استطاعتهم تكوين آراء أو أفكار يفترض أنها صائبة حيث

يتحركون ويتصرفون على أساسها من أجل تحقيق التقدم والنمو الخير لأنفسهم والمجتمع الذي يعيشون فيه. كما يعني المصطلح تقديم الأخبار والمعلومات الدقيقة الصادقة للناس، والحقائق التي تساعدهم على إدراك ما يجري حولهم وتكوين آراء صائبة في كل ما يهمهم من أمور، وهذا ما يطلق عليه مصطلح "تكوين الرأي العام".

ويقوم واقع الإعلام على تزويد الناس بأكبر قدر من المعلومات الصحيحة، أو الحقائق الواضحة، فيعتمد على التنوير والتثقيف ونشر الأخبار والمعلومات الصادقة التي تنساب إلى عقول الناس، وترفع من مستواهم، وتنشر تعاونهم من أجل المصلحة العامة، وحينئذ يخاطب العقول لا الغرائز أو هكذا يجب أن يكون. في الوقت ذاته، قد يقوم الإعلام على تزويد الناس بأكبر قدر من الأكاذيب والضلالات وأساليب إثارة الغرائز، ويعتمد على الخداع والتزييف والإيهام، وقد ينشر الأخبار والمعلومات الكاذبة، أو التي تثير الغرائز وتهيج شهوة الحقد، وأسباب الصراع، فتحط من مستوى الناس، وتثير بينهم عوامل التفرق والتفكك لخدمة أعداء الأمة، وحينئذ يتجه إلى غرائزهم لا إلى عقولهم.

لهذا، فإن التعريف العلمي للإعلام العام يجب أن يشمل النوعين حتى يضم الإعلام الصادق والإعلام الكاذب، والإعلام بالخير، والإعلام بالشر.

ب) أنواع التأثير التي تعتمدها وسائل الإعلام

النوع الأول:

تغيير الموقف أو الاتجاه: المقصود بهذه النظرية هي قدرة وسائل الإعلام من خلال ما تبثه على تغيير نظرة الناس إلى العالم من حولهم من خلال تغيير مواقفهم تجاه الأشخاص والقضايا، وبالتي تغيير حكمهم عليهم. وتكون

النتيجة الطبيعية لحالة التلقي من مصدر واحد هو فهم الأمور والحكم عليها بطريقة واحدة من خلال وجهة نظر واحدة. وفي الغالب تكون ناقصة أو منحازة.

مثال: عندما تمطرنا وسائل الإعلام الغربية بعشرات المواضيع الإعلامية المقروءة والمسموعة عن حركات التحرر أو المقاومات وتستعمل عبارات كـ: الأصولية، المتطرفة، الإرهابية، انتهاك حقوق الإنسان... تكون النتيجة أن القارئ الساذج والمستمع السطحي يغير موقفه من بعض هذه التحرّكات.

النوع الثاني:

التغيير المعرفي: إن وسائل الإعلام تؤثر في التكوين المعرفي للأفراد من خلال عملية التعرض الطويلة المدى لها كمصادر أساسية للمعلومات. وتكون النتيجة الحتمية لهذا التأثير، التحول في قناعاتنا التي اكتسبناها عبر العلم والتربية، إلى قناعات جديدة اكتسبناها عبر وسائل الإعلام. إن وسائل الإعلام تستطيع أن تحدث تغيراً معرفياً لدى الجمهور متى استطاعت أن توظف المتغيرات، وتوجهها على إيقاع واحد متناغم يعجل بالتغيير المعرفي المنشود حسب الاتجاه الذي تريده.

مثال: معرفة الخير والشر عقيدة من خلال العلم والمعرفة. تتم عملية التغيير المعرفي عبر عملية طويلة تتنوع فيها جزئيات التكون المعرفي الجديدة التي يراد إحلالها محل المعرفة القديمة.

النوع الثالث:

التنشئة الاجتماعية: إن البيت والمدرسة والجامعة وغيرها من المؤسسات، ظلت تقوم لزمن طويل بتنشئة الأفراد وتعليمهم السلوك المقبول اجتماعياً. وبعد أن جاء عصر وسائل الإعلام، صارت لوسائل الإعلام الدور البارز وليس المساهم فقط في عملية التنشئة الاجتماعية. إن كل ما نسمعه

أو نراه أو نقرأه لا يخلو من هدف، وبالتالي فإن الرسائل الإعلامية سواء كانت في شكل خبر أو فكاهة أو برنامج علمي، تسعى إلى إزالة قيمة من القيم وتثبيت أخرى محلها أو ترسيخ شيءٍ قائم والتصدي لآخر. وهذا بالضبط هو التنشئة الاجتماعية في أبسط صورها.

مثال: الرجل الذي لا تعجبه الطريقة التي تلبس بها زوجته، ويريدها أن تكون مثل نجمات التلفزيون.

النوع الرابع:

الإثارة الجماعية: وتسمى أيضاً وسائل الاتصال الجماهيرية (Mass Media)، وهي من أهم خصائص وسائل الإعلام لقدرتها على الوصول إلى قطاع كبير من الناس.

إيجابياته، الاتصال بشريحة عريضة من الجمهور. سلبياته، سوء استخدامه في المناسبات.

وأنسب الأوقات لاستخدام الإثارة الجماعية ونجاحها في حالات الكوارث والأوبئة والحروب. وتسمى فن إدارة الأزمات. أي إثارة الجماهير وتحريكهم لتكيف مع ظروف الأزمة.

مثال: أن وسائل الإعلام تصنع قلقاً جماعياً لا مبرر له، كالتحذير من الحرب نووية في فترة الحرب الباردة وإحداث هلع لا مبرر له في أوساط الناس.

النوع الخامس:

الاستثارة العاطفية: أن الإنسان عقلاً وعاطفة هو مجبول بالغرائز والغرائز تخرج عن نطاق السيطرة أحياناً حينما يتم التعدي على قانونها الأساسي. إن كون العواطف لها مثل هذا النفوذ على سلوك الإنسان، هو الذي يمنح

وسائل الإعلام هذه المكانة في التأثير في الجمهور. فوسائل الإعلام تتمتع بقـدرة متفوقة على التعامل مع عواطف الإنسان من خلال استخدام أساليب عـرض مختلفة.

مثال: تستطيع وسائل الإعلام أن تجعلنا نتعاطف مع الضحية ضد المجرم بل ونبكي معها حينما تعرض لنا مشاهد المعانة والألم.

بلا شك إن عملية الاستثارة العاطفية من خلال وسائل الإعلام يمكن أن تكون سيئة، بل وخطيرة حينما تتم من خلال استخدام معلومات كاذبة ومغلوطة.

النوع السادس:

الضبط الاجتماعي: ويقصد بها السلطة غير المرئية التي يحسب الفرد حسابها وهو يتصرف داخل المجتمع الذي يعيش فيه. فعلى الرغم من غياب رجل الأمن أو رجل الشرطة يظل الفرد يتصرف بطريقة متفقة مع النظام القائم بغض النظر عن قناعته أو رضاه بذلك النظام. هناك ثلاثة أنواع من الضبط الاجتماعي كما فرقهم **رايسمان** عام 1950:

1. علاقة بأعراف المجتمع وتقاليده، ويتحقق من خلال مراعاة القيم والأعراف مثل الشرف والعار وهي من القيم الموجودة في المجمع الشرقي.
2. داخلي مرتبط بقيم الشخص وقناعاته، ويتحقق على ضوء المعايير والقيم التي يلتزم الفرد بها في التعامل مع الآخرين مثلاً (التكبر – التواضع – الاحترام) فيعرف بها حتى تصبح نوعاً من الضبط الاجتماعي.
3. خارجي وهو متعلق بقبول الآخرين وموافقتهم، ويتحقق من خلال التزام الإنسان بالتصرف بالطريقة نفسها التي يتصرف بها الآخرون.

إن وسـائل الإعـلام أصـبحت مـن أهـم أدوات عمليـة الضـبط الاجتماعي، لكونها:

1) ذات طبيعة جماهيرية.

2) الاعتماد عليها كمصدرٍ وحيدٍ للمعلومات عند غالبية الناس.

3) قدرتها على أن تجمع الناس، إن لم تحدد لهم ما يصح مـن الأكـل واللبـاس وطريقة الحياة، بل وحتى القيم والمعتقدات.

النوع السابع:

صياغة الواقع: هي باختصار شديد، تعديل وتجميل الواقع.

مثال: قد يكون الفقر والتخلف هو السمة العامة لمجتمع ما، لكن وسـائل الإعلام من خلال تركيزها على جزء صغير من المجتمع تعطي انطباعاً مغايراً لمـا هو عليه. إن الصورة الذهنية التي ستبقى في عقل الإنسـان عـن ذلـك المجتمـع هـي تلـك الصـورة الجميلـة التـي عرضـتها وسـائل الإعـلام حيـث الشريحة الاجتماعية التي تملك قسطاً من التعليم والثروة، والتي تمثل نقطة بيضـاء صـغير في الصورة المعتمة الكاملة لذلك المجتمع المتخلف الفقير.

النوع الثامن:

تكريس الأمر الواقع: هي عكس صياغة الواقـع، فوسـائل الإعـلام تقـوم بتكريس ما هو سائد بدلاً من الابتكار واقتطاع جزء من الحقيقة لصورة المجتمع كله. فوسائل الإعلام تؤثر على الجمهور الذي يتعرض لها فتجعله يقبـل مـا هـو عليه بغض النظر عن خطئه من صوابه. إن إقرار الأمر الواقـع وتبريـره وتقـديم المسوغ الشرعي له من قبل وسائل الإعلام يجعل نفوذ النخبة أمراً تلقائياً وطبيعيا ويحقق لها السيطرة على الجمهور إلى الحد الـذي لا يمكـن لأي شـخص أن يثـير تساؤلاً من أي نوع حول صحة مـا يجـري، أو ينـاقش الطريقـة التـي تـدار بهـا الأمور.

مثال: حجم التغطية التي تحظى بها الرياضة في بعض المجتمعات هي نوع من إبراز هذا النشاط وتكريسه على حساب أنشطة أخرى أكثر أهمية للمجتمع.

المحور التاسع

المواطنة والتمييز على أساس الجندر

أ) تعريف الجندر أو النوع الاجتماعي:

يشير **النوع الاجتماعي** (الجندر)إلى الأدوار والمسؤوليات التي يتولاها الرجال والنساء والتي نشأت في عائلاتنا ومجتمعاتنا وثقافاتنا. يتم اكتساب هذه الأدوار والتطلعات بواسطة التعلم، وهي عرضة للتغير مع الوقت كما أنها تختلف من ثقافة إلى أخرى وداخل الثقافة الواحدة. وتعدّل أنظمة التمايز الاجتماعي كالمركز السياسي والانتماء الطبقي والعرقي والإعاقات الجسدية والعقلية والسن وغيرها من العوامل من أدوار كل جنس. لكن مفهوم النوع الاجتماعي يبقى حيويا لأنه، في حال تطبيقه على التحليل الاجتماعي، فإنه يكشف الأسلوب الذي يتم بموجبه تأسيس تبعية النساء (أو سيطرة الرجال) في المجتمع. وبالتالي تكون هذه التبعية بحد ذاتها عرضة للتغيير أو الإلغاء. فهي ليست محتمة قضاءً وقدراً ولا مثبتة إلى الأبد . (اليونسكو – الوثيقة–الإطار لإدماج النوع الاجتماعي– 2003).

ب) الفرق بين "الجنس" و"النوع الاجتماعي":

الجنس	النوع الاجتماعي
▪ بيولوجي ▪ يخلق معه الانسان (خلقي) ▪ لا يمكن تغييره (مبدئياً)	▪ مركب اجتماعي (ثقافي-اجتماعي-تربوي-ديني). ▪ يفرض على الانسان. ▪ يمكن تغييره.

ج) الفروقات الجندرية تظهر:

- **اجتماعياً**: الرؤية المختلفة لدور الرجل والمرأة في المجتمع: الرجل مسؤول عن تأمين المال والمرأة مسؤولة عن تربية الاطفال مثلاً
- **سياسياً**: الرؤية المختلفة لدور الرجل والمرأة في تولي السلطة. الرجل أكثر انخراطاً في السياسة، واكثر اهلية للقيادة واتخاذ القرارات؛ المرأة تنخرط في العمل الاجتماعي والمدني القائم على التعاطف
- **تربوياً**: الفرص المتفاوتة للتعلم بين الرجل والمرأة. تصنيف الاختصاصات(غير ملائمة او ملائمة للرجال والنساء). التمييز بين الرجال والنساء في فرص التعلم .
- **اقتصادياً**: التمييز بين الرجل والمرأة على التملك والقروض والعمل.

د) الأفكار النمطية والنوع الاجتماعي:

المرأة	الرجل
تابعة	مستقل
ضعيفة	نافذ/قوي
عاطفية	عقلاني

منفذة القرارات	صانع القرارات
ربة منزل	مسؤول عن تأمين المال
داعمة	قيادي
رقيقة	مدافع
متقلبة	ثابت
خائفة	شجاع
متواضعة	طموح
متعاونة	تنافسي

هـ) النوع الاجتماعي والمواطنية في لبنان:

يجب أن يتمتع المواطنون في اي دولة بغض النظر عن السن والنوع الاجتماعي والاعاقة الجسدية بحقوق متساوية شرط ان يوفوا بواجباتهم المدنية. غير ان الحالة ليست كذلك في لبنان. فالمرأة لا تتمتع بموجب القانون بالحقوق ذاتها التي يتمتع بها الرجل. فعلى سبيل المثال لن تتمكن المرأة اللبنانية التي تتزوج رجلاً اجنبياً أن تمنح جنسيتها اللبنانية إلى أولادها. وبالتالي لن يتمكن الأولاد في هذه الحالة من الاستفادة من الحماية التي تسبغها عليهم صفة المواطنية بل غالباً ما ينتهي الأمر بهؤلاء الشباب إلى مغادرة لبنان بصفة نهائية أو إلى العيش في ظل نظام سياسي لا يؤمن لهم التمثيل الكامل. عندما يكون التمتع بكامل الحقوق الناشئة عن صفة المواطنية مرهوناً ببعض الخصائص الطبيعية كالنوع الاجتماعي فهذا من شأنه ان يعرض مبدأ المساواة امام القانون للانتهاك ويحول بالتالي دون قيام بيئة سياسية ومدنية عادلة. (المصدر: الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية) .

و) **المساواة الجندرية:**

المساواة بين الرجل والمرأة (المساواة الجندرية) : يشير إلى المساواة في الحقوق والمسؤوليات والفرص بين النساء والرجال والفتيات والفتيان. والمساواة لا تعني أن يتحول النساء والرجال إلى شيء واحد بل تعني أن لا تعتمد الحقوق والمسؤوليات والفرص على إذا ما كان المولود ذكرا أو أنثى. المساواة الجندرية تعني الاخذ بعين الاعتبار مصالح واحتياجات وأولويات كل من المرأة والرجل في والاعتراف بتنوع فئات النساء والرجال. المساواة الجندرية ليست قضية المرأة فقط والمساواة بين المرأة والرجل على حد سواء هي قضية من قضايا حقوق الإنسان (المصدر: الامم المتحدة، مكتب شؤون النوع الاجتماعي)

ز) **تطور مفهوم النوع الاجتماعي:**

- **كان لكتاب "الجنس الثاني"** لسيمون دي بوفوار الدور الكبير في بداية تبلور مفهوم" الجندر" حيث أشارت إلى أن صفاتنا النفسية والاجتماعية وأدوارنا لا تولد معنا بل نكتسبها من خلال التربية والثقافة المحيطة فدور المرأة والرجل قد يختلف من مكان إلى مكان باختلاف ثقافة تلك المنطقة فقالت: "إننا لا نولد نساء لكنهم يجعلوننا نساء" .
- **مفهوم الجندر** برز لأول مرة في الثمانينات من القرن الماضي. وقدم هذا المفهوم بواسطة العلوم الاجتماعية عموماً، و السوسيولوجيا بالتحديد من خلال دراسة الواقع الاجتماعي والسياسي، كمحاولة لتحليل الأدوار والمسؤوليات والمعوقات لكل من الرجل والمرأة.
- **دخل مصطلح "الجندر"** إلى العالم العربي لأول مرة في مؤتمر القاهرة للسكان عام 1994 حيث أتى في بيانه الختامي ذكر كلمة "الجندر" 51

مرة وتم حينها ترجمة المصطلح إلى العربية حرفيا بمعناه اللغوي أي "الجنس".

- **في مؤتمر بكين عام** 1995 ورد مصطلح "الجندر" 233 مرة فطالبت الدول بوضع تعريف واضح لهذه الكلمة فتم تشكيل لجنة دار النقاش فيها مطولا بغية ترجمته فأصرت بعض الدول على تعريفه بأنه "الجنس" وهذا ما رفضته دول أخرى على اعتباره يمثل الصفات الاجتماعية وهذا ما حدا باللجنة للخروج دون تعريف لـ"الجندر" ليعرف بعدها بـ"النوع الاجتماعي."

الفصل الرابع

فلسفة المواطنة

قضية المصطلح :

(المواطنة) و (الوطنية) لفظتان مرتبطتان ببعضها في الجذر اللغوي وفي الدلالة المضمونية .

الوطنية تعني بحسب لفظها نزوعاً انتسابياً إلى المكان الذي يستوطنه الإنسان مثلما هو جار بالنسبة للأديان يهودي ، بوذي ...، أو للجماعة البشرية قبلي ... إلخ. كان هذا النزوع موجوداً لدى العرب منذ القدم وهو نزوع عاطفي برز في شعرهم تغنياً بالأوطان وحنيناً إليها عند التغرب عنها :

قفا ودعا نجداً و من حل بالحمى ... وقل لنجد عندنا أن يودعا

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة ... بواد وحولي إذخر وجليل

ولي وطن آليت ألاّ أبيعه ... وألاّ أرى غيري له الدهر مالكاً

وحبب أوطان الرجال إليهمو ... مآرب قضاها الشباب هنالكا

إذا ذكروا أوطانهم ذكرتهمو ... عهود الصبا فيها فحنوا لذلكا

والعرب ينتسبون إلى أوطانهم ، فهذا نجدي وذاك حجازي وآخر تهامي ثم كان بعد الإسلام الشاميون والعراقيون والمصريون ... إلخ .

وقد يتفاخرون فيما بينهم بأوطانهم؛ وميزات كل منها ؛ لكن ذلك لم يتجاوز إلى أن يصبح الوطن مصدر الولاء الأول لدى المنتمين إليه ، سابقاً الولاء للقبيلة في الجاهلية، والإسلام بعد بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم ، فهذا المفهوم المذهبي للوطنية جديد على الأمة في هذا العصر مستمد من المسار الحضاري للغرب في عصره الحديث، والوطنية بمفهومها الغربي الحديث تعني أن الولاء للوطن مقدم على أي ولاء سواه، والولاء للوطن يعني الولاء لبقعته الجغرافية

ولجماعته من الناس ولدولته ولشاراته (العَلَم – النشيد الوطني ... إلخ) وتمثلات هذا الولاء هي المواطنة من قبل المواطن لوطنه.

وعلى كل فإن الوطنية – هنا ليست مجرد ذلك النزوع الشعوري ولكنها نزعة فكرية (مذهبية) لها مبادئها العامة وطقوسها السلوكية التي يزرعها رواد هذه النزعة في نفوس الناس وينشئون عليها ناشئتهم ، ويحاكمون إليها مواقف أتباعهم، وينظرون إلى الآخرين من خلالها ، الوطنية بهذه الصفة ليست حديثة فقد وجدت في المجتمعات القديمة ومن أشهر صورها الوطنية اليونانية ، ثم وطنية الإمبراطورية الرومانية التي كانت تنظر للشعوب الأخرى المنضوية تحت ظل الدولة الرومانية بصفتهم عبيداً تابعين للوطن الأم ، لا يقبل من هؤلاء الأتباع الانصهار في بوتقته والاندماج به كما حصل مثلاً الاندماج في الحضارة الإسلامية ، ولقد تجلت النزعة الوطنية متماهية مع القومية في أوربا الحديثة نتيجة التفلت من الإمبراطورية الجامعة التي كان رباطها الجامع بين الأوربيين هو المسيحية التي دخلت إليها في القرن الثاني الميلادي .

هذا التفلت بدأ بالملوك ثم برجال الدين فيما عرف بالحركات الإصلاحية حيث تقسمت القارة الأوربية كما يقول الندوي (إلى إمارات شعبية مختلفة وأصبحت منازعاتها ومنافستها خطراً خالداً على أمن العالم)[1].

[1]- أبو الحسن الندوي – ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين212 .

هذه (الوطنيات القومية ، أو القوميات الوطنية) سعت – كل منها – من أجل تقوية نفسها وشحن شعور الأتباع بروح التضحية لها إلى تعميق الروح الوطنية بإحلالها بصفتها ديناً له قداسته محل المشاعر الدينية المسيحية ، حتى أصبح الدين والوطنية كفتي ميزان كلما رجحت واحدة طاشت الأخرى . وقد ظلت العصبية الوطنية – كما يقول (إدوراد لوتين) – " تقوى وفي المقابل تخف كفة الدين كل يوم" (2) ووضعت الوطنيات على مرور الزمن مراسم لتحقيق ذلك تضاهي المراسم الدينية .

هذه الوطنية هي الرحم الذي أنجب المواطنة التي تمثلت في علاقة الحاكم (الملك) بالسكان من حيث تبادل الحقوق والواجبات بناءً على الرابطة الوطنية بعيداً عن الدين .

المواطنة : لم ير بعض أهل اللغة دلالة لهذا اللفظ على مفهومها الحديث إذ إن واطن في اللغة تعني مجرد الموافقة واطنت فلاناً يعني وافقت مراده، لكن آخرين من المعاصرين رأوا إمكانية بناء دلالة مقاربة للمفهوم المعاصر بمعنى المعايشة في وطن واحد من لفظة (المواطنة) المشتقة من الفعل (واطن) لا من الفعل (وطن) فواطن فلان فلاناً يعني عاش معه في وطن واحد كما هو الشأن في ساكنه يعني سكن معه في مكان واحد(3) .

والمواطنة بصفتها مصطلحاً معاصراً تعريب للفظة (CITIZENSHIP) التي تعني كما تقول دائرة المعارف البريطانية (علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق – متبادلة – في تلك الدولة ، متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات) (4).

المواطنة في صورتها الغربية المعاصرة :

بناء على شمولية الإسلام الذي وجه المسلم نحو الاستقامة على القيم الفاضلة في كل مفاصل حياته الفردية والاجتماعية كان المسلمون يعون أنهم يرتبطون مع من حولهم بحقوق وواجبات متبادلة يترتب على الإخلال بها خلل في تدينهم وحياتهم ، و يعرفون أن لهذا الإخلال – من قبلهم – جزاءً وعقوبة قد تكون دنيوية وقد تكون أخروية وهي الأخوف بالنسبة للمسلم .

هذه الحقوق والواجبات متبادلة بين الناس في مكان أو بلد أو تجاور ومتبادلة بين مجموعة الناس بصفتهم شعباً لمجتمع والولاية التي تحكمهم لم تأخذ هذه الأمور اسم (المواطنة) ولم يكن مستندها الوطن بصفته جامعاً بديلاً للجوامع الأخرى دينية أو قبلية ، كان مستندها الشرع الإسلامي ، وتفهم على أنها جزء من منظومة القيم الإسلامية الشاملة .

في العصر الحديث في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين برز شعار الوطنية لدى المسلمين عرباً وأتراكاً وغيرهم وبأخرة تردد شعار المواطنة ولم يكن خافياً أن هذين الشعارين مستوردان من الخارج وأنهما من معطيات الحضارة الغربية الحديثة ومن هنا كان التوجس والتساؤل عن مضمون هذين الشعارين في أرضهما الأصلية ومن ثم لدى ناقليهما.

ليس من شأن هذه الورقة المقتضبة أن تؤرخ لقضية المواطنة في الفكر الغربي نشأة وتطوراً وفلسفة وصوراً عملية ، وإنما هي مجرد إضاءات بحسب ما يخدم الموضوع .

بدأ تشكل المواطنة في أوربا بعد انحسار هيمنة الكنيسة على الحياة الاجتماعية في أوربا ، وتراجع توجيهها المباشر للحياة السياسية فيما يتعلق بحياة الناس ، هذا الانحسار والتراجع جعل العلاقة بين الدولة أو الملك – في أوربا –

وبين الشعب أو السكان مباشرة مما جعل الشعب يشعر أن الدولة دولته ، وأن له عليها حقوقاً كما أن الدولة ترى أن لها على هذا الشعب حقوقاً خاصة الضرائب التي يقضي إقناع الناس بدفعها إشراك ممثلين لهم في الحكومة يشرفون على صرفها ، فضلاً عن سبب آخر مهم دفع الناس والدول إلى اتخاذ مبدأ المواطنة حلاً لمشكلاته ، هذا السبب هو تعدد الشيع الدينية النصرانية في القرن السابع عشر بالذات ، وشيوع الصراع والفتن بينها حيث (استمرت هذه الفتن حتى بلغت حداً من الشدة حمل الناس على أن يقبلوا ولو ببطء وتردد أن يتجاوزوا الاعتقاد الديني إلى مبدأ المواطنة وأن يسلموا بمبدأ آخر وهو أن الاختلاف في العقيدة الدينية لا يحول دون الانتساب لمواطنة مشتركة) (5) .

ويرى الأستاذ علي خليفة الكواري أن ثلاثة تحولات كبرى متكاملة حدثت في أوربا هي التي أرست مبادئ المواطنة في الدولة القومية الديمقراطية المعاصرة:

- ✓ **بروز الدولة القومية**: نتيجة صراع الملوك مع الكنيسة الذي انتهى بتبعية كل رعية لملكهم ومذهبه الذي اتبعه في إطار المجتمع الذي تقوم فيه دولته بقوميتها وتاريخها وثقافتها المتميزة .
- ✓ **المشاركة السياسية** :التي كانت نتيجة الحاجة المتبادلة بين الدولة وشعبها وما نتج عنها من الاعتراف بحقوق متبادلة وتشارك في العمل السياسي والإشراف على حركته – كما سبق – .
- ✓ **حكم القانون** : حيث انتشرت في الدولة القومية التي تشكلت صياغة القوانين التي تنظم العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية واستمر إصدار هذه القوانين تلبية لحاجات تلك المجتمعات وانتقل إصدار هذه القوانين بعد ذلك إما تدريجياً – كما في بريطانيا – أو ثورياً كما في فرنسا

وأمريكا إلى الشعب الذي أصبح مصدر السلطات والتشريع حيث مثل ذلك قمة (المواطنة) .

ويشير أحد الكتاب إلى أساسين كبيرين من أسس المواطنة في العصر الحاضر هما :

- المشاركة في الحكم من جانب .
- المساواة بين جميع المواطنين من جانب آخر (6).

وقد تبلورت هذه العناصر كلها فيما سمي (حقوق المواطن) أو (حقوق الإنسان في ظل وطنه) سواء كانت حقوقاً مدنية أم سياسية أم اجتماعية تتعلق بقضايا الاقتصاد والثقافة والاجتماع التي أصبحت دولية تدان أي دولة تنتهكها .

ولكن يبقى واضحاً – دون إنكار لما في الوطنية والمواطنة من إيجابيات – أنها إن عولمها الغرب نتاج للتحولات التاريخية الغربية ، واستجابة لمتطلباته الحضارية (الخصوصية) بالدرجة الأولى وإن كان فيها ما تستفيده البشرية خارج السياق الأوربي . **وخلاصة القول أن (المواطنة) في مفهومها المعاصر ومسارات تطبيقها ومتطلباتها التربوية تتمثل في :**

- المساواة بين المواطنين في ظل قومية وطنية واحدة على أساس الانتماء لهذه الوطنية .
- امتلاك (المواطن) حقوقاً اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية يتكفل بها النظام.
- تحمل (المواطن) واجبات تجاه الدولة والمجتمع، ضرائب، تجنيد، أعمال تطوعية.. إلخ .
- استحقاق المواطن أن يشارك بصورة ما في خدمة وطنه عبر المجال السياسي مباشرة أو بالإنابة.

- الولاء من المواطن للوطن ولكل رمزياته نشيداً وعلماً ولغة وأعرافاً إلى درجة التضحية في سبيله .

علاقة المواطنة بقيم المجتمع الذي تقوم فيه :

على الرغم من كون (الوطنية) – بصفتها شعاراً معاصراً يتقمص مضامين محددة – نتاجاً حضارياً لتحولات الغرب التاريخية في عصوره الحديثة بما جعل هذه المضامين مصطبغة بصبغة حضارته الراهنة : العلمانية ، المنطلقة من منظور لا ديني يسمح وفق المنظور الليبرالي الديمقراطي لكل المقيمين داخل حدود قطر معين بالعضوية المستحقة لكافة الحقوق ويعطيهم مجال المشاركة في التأسيس السياسي والتأثير في المجتمع ثقافياً وسياسياً – على الرغم من هذه الصورة المثالية – إلا أن الواقع لم ولا يمكن أن يتحقق بها لأن أي مجتمع يتشكل من جماعات لكل منها مطالبها ورؤاها التي تتناقض مع مطالب غيرها مما يقضي بوجود منطلقات مشتركة تضبط حركة الجماعات وتؤطر مطالبها لذلك كان الحل لتحقيق مواطنة إيجابية هو (أن يكون المجتمع مستنداً إلى قاعدة من القيم المشتركة التي تتقيد بها كل الجماعات المؤسسة له .

ويرى تالبوت بارسونز : أن المجتمع بالضرورة هو نظام أخلاقي مستند إلى الدين ، ويحصل مجتمع متعدد الثقافات مثل أمريكا على تماسكه من حقيقة أن القيم اليهودية والمسيحية المعتمدة على الدين تم تأسيسها في البنى الاجتماعية وغرسها ذاتياً في شخصيات الأفراد إلى الحد الذي أصبح فيه طبيعياً اعتبار التزامات الفرد لأي من المجموعات الدينية أو للجماعات العلمانية الصورية متوافقة مع الأنماط المؤسسة للقيم ولا يمكن للمجتمع أن يقوم من دون هذه الرابطة المشتركة للقيم المعتمدة على الدين) (7).

لا شك في أن هناك من يخالف هذه الوجهة تحرزاً من إقحام الدين في قضية تستهدف إدماج أناس ينتحلون أدياناً وثقافات مختلفة، حيث يرى بعض أصحاب هذه الوجهة أن الديمقراطية بقيمها المشتركة كافية لتمثيل قاعدة ترتكز إليها المواطنة.

والملاحظ أن الطرح الثاني لم يبعد عن الأول إلا في استبعاد مصطلح الدين وإلا فمن قال إن قيم الديمقراطية ذات المنشأ والوجه الغربي قيم مشتركة؛ أي إنسانية ؟ والواقع يشهد أن القيم ذات البعد الديني حتى وإن كان هذا البعد مضمراً هي الموجهة لحياة الإنسان في المجتمعات الفاعلة في حضارة اليوم لهذا لم يك مستغرباً أن تنضم دول لم تنفك من الشيوعية إلا قبل سنوات للاتحاد الأوربي بسرعة مذهلة – وهو الاتحاد الذي يسعى الآن لصياغة نمط من المواطنة عابرة للقوميات الخاصة – فرنسية وألمانية ... إلخ – بينما ظلت تركيا – ذات الخلفية الإسلامية – الهائمة بالانضمام لهذا الاتحاد تلهث منذ عقود نحوه وكلما قاربت أبرزت عوائق جديدة في وجه هذه الانضمام .

هذه الحقيقة – حقيقة أن المواطنة تتشكل من القيم السائدة في المجتمع – بحيث يتجاوب معها الجميع ، وتقوم هي برعاية الجميع حتى من غير اتباع تلك القيم هي التي جعلت عدداً من الباحثين في مسألة المواطنة في الإسلام يرفضون اتهام بعض المستشرقين مثل (برناردلويس) الذي يؤكد أن مفهوم المواطنة غريب تماماً على الإسلام بحجة أن لفظة مواطن بالمفهوم الغربي الذي يعني المشارك في الشؤون المدنية غير موجود في اللغة العربية(8) .

رفض باحثون عرب هذه الاتهام وبينوا أن هناك لفظة تحمل مضمون المواطنة من حيث هي حقوق وواجبات متبادلة بين عناصر المجتمع ، هذه اللفظة هي (مسلم) ؛ ومن ذلك ما رآه طارق البشري من قيام مفاهيم المواطنة التي تبناها

النظام العالمي على الترابط التاريخي بين أهل إقليم معين يكون هذا الإقليم أساساً للعضوية فيها واستثناء غيرهم من حقوق المواطنة كذلك في الإسلام حيث يستند المفهوم الإسلامي للجماعة السياسية على الدين بحيث يكون إسلام الشخص مؤهلاً إياه للتمتع بحقوق المواطنة .

ويبرز الأستاذ عبد الوهاب الأفندي هذه القضية قائلاً :

(إن مطابق الكلمة العصرية (مواطن) في المصطلح الإسلامي القديم هي كلمة (مسلم) وليس (مواطن) (ويرجع ذلك إلى أن هوية المجتمع الديني والسياسي في بدايات المجتمع الإسلامي كانت من المسلمات حيث يتمتع الفرد بحكم كونه مسلماً بعضوية فورية وكاملة في المجتمع السياسي وبالمعنى الإيجابي بل و (الجمهوري) للمواطنة النشطة ، يحمل الحديث الشريف المشهور هذا المفهوم (المسلمون ذمتهم واحدة ، ويسعى بذمتهم أدناهم ومن حقّر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين) (رواه البخاري ومسلم) ويقول المعلق على البخاري بأن لفظة "المسلمين" تشمل نظرياً النساء والأطفال (9).

وخلاصة القول أن المواطنة في صيغتها المعاصرة تركن إلى قيم ذات بعد تراثي (ديني) لأهل المجتمع أو لغالبيتهم ، وأن المواطنة في الإطار الإسلامي تركن إلى قيم الإسلام التي تحدد الحقوق والواجبات المتبادلة في مختلف الدوائر – التي يعنينا منها هنا دائرة الوطن – فإن كان مواطنو المجتمع كلهم مسلمين فالأمر واضح في تساويهم في الحقوق والواجبات المتبادلة بينهم وبين دولتهم ، وإن كان في المجتمع أقلية غير مسلمة فمن حق هذه الأقلية التمتع بحقوق المواطنة ارتكازاً للقيم الإسلامية التي تحمي حرياتهم الدينية ومصالحهم المادية والسياسية دون

غبن أو جور وقد شهد التاريخ بالموقع المتميز للأقليات في المجتمع الإسلامي بل إن الملاحظ أن حقوق المسلمين في مجتمعات كثيرة في تاريخهم قد قيدت أو صودرت خلافاً لحقوق غير المسلمين .

وإذا كانت المواطنة في ظل تداعيات العولمة الراهنة والتغيرات العالمية تمر بمرحلة مراجعة تستهدف كسر حاجزها القومي ، إذ كما يقول أحد علماء الاجتماع الفرنسيين في كتاب عنوانه (ما المواطنة – باريس 2000) : لماذا ترتبط المواطنة بالقوم أو بالوطن الخاص؟ ما الذي يمنع من أن تضيق نحو مواطنات أصغر نحو الجماعات الفرعية ذات الجامع اللغوي أو العرقي ، وما الذي يمنع من أن تتوسع نحو مواطنة عابرة للقوميات الوطنية(10) .

وهذا المسار هو الذي تسعى القوى الفاعلة اليوم لتوظيفه لمصالحها حيث تتكتل القوميات في العالم المتقدم (الاتحاد الأوربي مثلاً) بينما يجري تفتيت الأمم الأخرى ومنها الأمة الإسلامية نحو وحدات أصغر وأضعف.

والإسلام لا ينظر إلى المواطنة بمفهوم (إسلامية المسلم في مجتمعه الخاص) على أنها حركة مغلقة ، بل هي حركة منفتحة ؛ فإقامة المجتمع المسلم المتماسك يستهدف الانفتاح على ما وراءه انفتاحاً إيجابياً إلى المجتمعات المسلمة للتوحد معها والإسهام في حمل همومها ، وإلى المجتمعات الأخرى للإسهام في إعلاء القيم الإنسانية التي تحقق للعالم تعايشاً سلمياً وتفاعلاً حضارياً نافعاً .

تمثلات المواطنة إسلاميا بين قطاعات المجتمع :

في أي وطن، تتمثل العناصر الكبرى التي تتبادل الحقوق والواجبات ، وتقوم بينها المواطنة في ثلاثة:

- الشعب.
- المؤسسات.

○ الدولة.

المواطنة بين أفراد الشعب :

مدنية الإنسان ؛ أي ارتباطه بالناس الآخرين بعلاقات تبادلية ، تتجاوز صورتها الفطرية لتصبح ضرورة حياتية بل وجودية بالنسبة لهذا الإنسان ؛ لهذا نجد أن أشد المذاهب مغالاة في فردية الإنسان تعترف بضرورة وجود قيم تنظم علاقات هؤلاء الأفراد فيما بينهم حتى تحتفظ فردياتهم بأعلى قدر من التحقق .

والإسلام يجعل العلاقات التي ينظمها في المجتمع وغيره مع حسن علاقة المسلم بربه ، و الوفاء بعهده سبيل فلاح الإنسانية ، وبالمقابل يجعل إهدار الحقوق المرتبة على تلك العلاقات مع الإفساد في الأرض ونقض ميثاق الله سبباً في استحقاقهم مقت الله وسبيلاً للشقاء الأبدي.

يقول سبحانه وتعالى:

﴿ أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ ۚ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩﴾ ٱلَّذِينَ
يُوفُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَلَا يَنقُضُونَ ٱلْمِيثَٰقَ ﴿٢٠﴾ وَٱلَّذِينَ يَصِلُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ
رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلْحِسَابِ ﴿٢١﴾ وَٱلَّذِينَ صَبَرُواْ ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ
مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٢﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ
يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾
سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ ۚ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴾ ﴿ وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ
مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۙ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ ﴾

[سورة الرعد: 19: 25].

تتمثل الحقوق والواجبات المتبادلة على المستوى الشعبي في تشعبات كثيرة بحسب الصفة التي يأخذها شخص تجاه الآخر ؛ فهناك حقوق بين الوالدين

وأولادهم وحقوق بين الزوجين ، وحقوق بين الأرحام ، وحقوق بين الجيران ... إلخ .

هناك أيضاً حقوق تتداخل مع هذه ولكنها تصاغ على مسارات أخرى مثل حقوق البيت، وحقوق الشارع، وحقوق المسجد وحقوق دور العلم، وحقوق السفر والحضر.. إلخ . وما هو أوسع هناك الحقوق العامة المؤكدة بين عموم أفراد المجتمع لأنها أساساً حقوق عامة بين المسلمين لكنها بصفتها سلوكيات تتركز فيمن يعايشهم الإنسان أي أبناء مجتمعه وإذا شئنا نماذج منها مما جاءت به النصوص فإن من ذلك ما جاء في قوله تعالى :

﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٠﴾ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ۖ وَلَا تَلْمِزُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَـٰبِ ۖ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَـٰنِ ۚ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴿١١﴾ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ ۖ وَلَا تَجَسَّسُوا۟ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴾ [سورة الحُجُرات10 :12].

وقوله ﷺ :

(**حق المسلم على المسلم خمس** : رد السلام ، وعيادة المريض ، واتباع الجنازة ، وإجابة الدعوة ، وتشميت العاطس) . وقوله ﷺ : (المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أخيه، كان الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة، فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن ستر مسلماً، ستره الله يوم القيامة) (11) .

وعلى هذا نقول: إن من المهم للارتقاء بالعلاقات بين الأفراد الذين يجمعهم مجتمع مسلم إلى المستوى الإنساني، المحقق للسعادة، أن تتجلى فيها الأخلاق التي شرعها دين الإسلام بين المؤمنين عموماً، **ومنها الأخلاق التالية**:

☒ **الولاء الذي ينعقد برابطة الإيمان بين المؤمنين**، وهو الذي على أساسه تتشكل البنية العضوية المتماسكة للمجتمع المسلم، وبالتالي للأمة الإسلامية، وبضعفه تفسد حال الأمة، ويندثر وجودها الحضاري. ولهذا قال سبحانه وتعالى في سورة الأنفال : (والذين كفروا بعضهم أولياء بعض إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير) الأنفال 73 . قال الشوكاني : (قوله : إلا تفعلوه ، الضمير يرجع إلى ما أمروا به قبل هذا من موالاة المؤمنين ومناصرتهم .. وترك موالاة الكافرين) (12) .

☒ **الألفة والتواد والتعاطف** ، حيث تسود العلاقات بينهم روح تقارب نفسي ـ وعملي إيجابي يشد بعضهم إلى بعض شداً إيمانياً إنسانياً حقيقياً ، لا مصلحياً أو مظهرياً فقط، وقد أوضح ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم في تشبيه بليغ ، في قوله عليه الصلاة والسلام : (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد ، إذا اشتكى منه عضو ، تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى) (13) .

☒ **النصيحة** ، وهي كلمة جامعة تقتضي السعي بكل ما فيه مصلحة للمنصوح له، وليست مقصورة على الإرشاد نحو أداء عبادة متروكة، أو ترك منكر مقارف.

وقد كان من عناصر المبايعة التي بايع الصحابة النبي ﷺ عليها: (النصح لكل مسلم) (14). وفي صحيح مسلم عن تميم الداري أن النبي ﷺ قال: (الدين النصيحة، قلنا لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله

ولأئمة المسلمين، والمسلم أخو المسلم، لا يخذله ولا يكذبه، ولا يظلمه وإن أحدكم مرآة أخيه ، فإن رأى به أذى فليمطه عنه) (15).

ومن صور النصح فيما بين المسلمين : (إرشادهم لمصالحهم في دنياهم وأخراهم ، وكف الأذى عنهم ، وستر عوراتهم ، ودفع زلاتهم ، وإبعاد المضار عنهم، وجلب المنافع لهم ، وأمرهم بالمعروف ، ونهيهم عن المنكر برفقٍ وإخلاص ، والشفقة عليهم ...) (16).

1. **الإصلاح بين الناس**، وإزالة أسباب الفرقة والنزع والشقاق بينهم والمبادرة إلى احتواء التنافر والخصام إذا حدث، ومنعه من أن يتطور وقد جعل الإسلام خصلة الإصلاح من أفضل الأعمال، فالله يقول في كتابه: ﴿ **لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا** ﴾ [سورة النساء:114].
2. **النصرة** : فمن حق المسلم على أخيه المسلم أن ينصره بما يستطيع
3. من قدرات وإمكانات، والنصر شامل للجوانب المادية والمعنوية ، فكما يجب عليه نصره عندما يظلم في أمر مادي ، يجب عليه أن ينصره إذا وقع عليه ظلم أدبي ، كالغيبة والنميمة، وتشويه السمعة ونحوها.
4. **والنصر للمسلم مطلوب من أخيه على أية حال** ، ولهذا قال ﷺ (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً ، قال رجل : أنصره إذا كان مظلوماً ، فكيف أنصره إذا كان ظالماً؟ قال : تحجزه وتمنعه من الظلم ، فإن ذلك نصره) (18).
5. **ومن ذلك أيضاً**: سائر الأخلاق الإيمانية، التي جعلها الشرع من صفات المؤمنين، مثل صدق الحديث، والوفاء بالعهود، وأداء الشهادة بالحق والعدل في التعامل، والعفة والحياء، والتواضع... إلخ .

6. **وكذلك الآداب العملية التي تقتضيها حركة الحياة اليومية بين الناس** مثل: آداب التعامل المالي، وآداب الصحبة، وآداب الشارع والبيوت كالاستئذان للدخول، وعدم التلصص عليها، وستر ما يراه مما تضر إشاعته بأخيه، واحترام الكبير، والعطف على الصغير.

ومثل ذلك أيضاً: الآداب الواردة في الأحاديث الجامعة، كالواردة في حديث:(أمرنا رسول الله ﷺ بسبع: أمرنا بعيادة المريض، واتباع الجنائز وتشميت العاطس، وإبرار القسم، أو المقسم، ونصر المظلوم، وإجابة الداعي وإفشاء السلام) (19).

ثم إن القيم الخلقية التي شرعها الإسلام لتكون قواعد موجهة وضابطة للحياة الإسلامية تتمثل بصورتها المباشرة في هذه العلاقات بين أفراد المجتمع سواء كانت من المطلوبات كالصدق والعدل والحياء والإحسان، والتعاون على البر والتقوى، والإكرام، و النصيحة أو كانت من القيم المنهي عنها كالغش والغل والتعدي على حقوق الآخرين والتكبر على الناس، والاتهامات الباطلة والتلصص على العورات .. ونحوها مما جاء النهي عنه في الشريعة.

وهي قيم باستطاعتها لو استطاع النظام التربوي غرسها في نفوس الناشئة وبناء شخصياتهم عليها أن توجد مجتمعاً تتلألأ إنسانيته في أعلى درجاتها، ويتناغم أفراده نفسياً وفكرياً وحركياً بأرقى صور الكمالات البشرية.

الشعب والمؤسسات الوطنية:

المؤسسات شخصيات اعتبارية ذات أهداف ربحية أو خيرية، ثقافية أو اجتماعية، قد تكون أهلية بحتة؛ تابعة لمؤسسات الدولة الرسمية ولكن بشيء من الاستقلال النسبي.

هذه المؤسسات حال وسط بين الأشخاص أو أفراد الشعب ، وبين الدولة بما هي سلطة حاكمة .بين هذه المؤسسات والشعب حقوق متبادلة كما الشأن بين أفراد الشعب نفسه:

فمن حقوق الشعب على هذه المؤسسات الصدق وعدم الغش فيما تقوم به من أعمال فقوله ﷺ (من غشنا فليس منا)(20) تدخل فيه المؤسسات كما يدخل فيه الأفراد، بل إنها تدخل في حديث (اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً فشق عليهم فاشقق عليه)(21) فهذا الحديث وإن كان يتجه بشكل مباشر إلى ولاية الحكم إلا أن عمومية اللفظ تشمل المؤسسات التي لها سلطة تتمثل في قدرتها – خاصة الربحية منها – على تحقيق مصالحها على حساب الأفراد استغلالاً واحتكاراً ودعايات مضللة – ، وبالذات إذا كانت الدولة في حالة عجز عن فرض قوانين العدل على هذه المؤسسات، أو كانت تحمي هذه المؤسسات قوانين فوق الدولة وفق ما تتجه له حركة العولمة الاقتصادية في زمننا – .

ومن حقوق الشعب على المؤسسات أيضاً الإسهام في التنمية الوطنية والمبادرة إلى أعمال الإغاثة، وعدم مصادمة قيم المجتمع بممارسة أو ترويج ما يسيء إلى دين أو تقاليد الوطن المتواطئ عليها ، من حقوق الشعب أيضاً على هذه المؤسسات أن توجه زكاتها التي تخرجها موسمياً إليه بحيث لا تخرجها من الإطار الوطني إلا في حال الاستغناء عنها وفق دراسات مسحية كافية ويؤخذ هذا من قول الرسول ﷺ لمعاذ حين أرسله إلى اليمن (وأخبرهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم)(22) حيث أخذ بعض العلماء من قوله فترد على فقرائهم (ترك النقل – أي نقل الزكاة إلى وطن آخر – فلو خالف ونقل أجزأ عند المالكية على الأصح – ولم يجزئ عند الشافعية على الأصح إلا إذا فقد المستحقون لها) (23).

أما حق هذه المؤسسات على المواطنين فمن أبرز ما يتمثل به عدم الحقد عليها، أو الإساءة لها بما يشوه صورتها كبث دعاية مغرضة ضدها ، وتفضيلها على غيرها من المؤسسات غير الوطنية عند التساوي بينها في منتجاتها، ورفض الأعمال التخريبية التي تستهدفها كأعمال التطرف والإرهاب التي تسعى لتدمير المؤسسات الوطنية، وكذلك الإخلاص عند العمل فيها، ومواصلة نصح القائمين عليها بما يحقق المصالح العامة مباشرة عن طريق وسائل الإعلام أو غيرها.

الشعب والدولة:

الحقوق المتبادلة بين الشعب من جهة والدولة من جهة أخرى هي مدار ما يسمى الآن بـ (المواطنة) من حيث هي حقوق متبادلة بين الطرفين.

وفي هذا الإطار ورد إنكار بعضهم – كما سبق – لهذه الحقوق في الإسلام لعدم وجود لفظ (مواطن) بمعنى شخص يشارك في شؤون وطنه ، بل يوجد لفظ يعطي المعنى المقابل – كما يتصور بعض هؤلاء – وهو لفظ (رعية) الذي يطلق على الشعب مقابل (الراعي) الذي يطلق على السلطة السياسية – الحاكم ، ولفظ الرعية يطلق أساساً على الماشية التي يوجهها الراعي كيفما يريد .

لقد أسلفت تأكيد كثير من المفكرين المعاصرين على أن مقابل (مواطن) المعاصرة هي (مسلم) وفق مضمونها الإسلامي الذي يعني شخصاً له حقوق وعليه واجبات تجاه ما يحيط به من أشياء الوجود ومنها قطاعات المجتمع التي منها الدولة.

فضلاً عن هذا فإن التعامل مع لفظ (رعية) بهذا السلق السريع والدعوة إلى أن تخرج الشعوب المسلمة من كونها رعية لتكون مواطنة غير سديد؛ إن الألفاظ العربية لا تبقى في حدود إطلاقاتها الأولى وإنما تتطور لتتضمن معاني

تناسب الصياغات التي تندرج فيها ؛ إن لفظ (الرعية) في الصيغ الشرعية تتضمن معنى حق المرعي على الراعي بالعدل والقيام بالحق وإيفائه حقوقه التي شرعها الإسلام له، فالنص الشرعي وهو نص ديني عماده التوجيه الخلقي قبل التشريع القانوني يوجه الراعي أن يتحمل مسؤولية إقامة حقوق الرعية تديناً لله وطلباً لرضوانه، ولنتأمل حديث المسؤوليات الذي يقول فيه الرسول ﷺ فيما رواه البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فالإمام الاعظم الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده وهي مسؤولة عنهم وعبد الرجل راع على مال سيده وهو مسؤول عنه ؛ ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته) (24) .

ولأن المسلمين فهموا مثل هذا النص في جوه الديني العام لم ترد عندهم تلك الصورة البشعة التي تمنح الراعي التلاعب بمصائر رعيته كما الراعي بأغنامه إن الذي فهموه عكس ذلك تماماً لقد فهموا أنه دليل على عظم حقوق الرعية وخطورة مسؤولية من تهيأ له إمساك زمام الحكم عليها بل فهموا منه أن الراعي ليس هو الأصل بل الرعية ، وأن الراعي مجرد وسيلة لإقامة حقوق هذه الرعية ولنأخذ من كلام هؤلاء العلماء ما نقله ابن حجر في شرح هذا الحديث :

(الراعي هو الحافظ المؤتمن الملتزم صلاح ما اؤتمن على حفظه فهو مطلوب بالعدل فيه والقيام بمصالحه) ونقل عن الطيبي قوله (إن الراعي ليس مطلوباً بالذات وإنما أقيم لحفظ ما استرعاه المالك فينبغي ألاّ يتصرف إلا بما أذن الشارع فيه) (25).

مسألة أخرى ، هي الاصطلاح الجاري عند الحديث عن العلاقة بين الدولة والشعب في قضية المواطنة وهو مصطلح (الحقوق) في إطار الفكر المعاصر، بينما

في الإسلام الحديث عن واجبات، وللأسف أنه من خلال استثمار جرس الألفاظ : حقوق، واجبات، تقلب الحقائق بحيث يُصور أن هذا يعني عدم وجود حقوق إسلامية في هذا المجال .

وإذا وعينا أساس ارتباط كل من القضيتين (الحقوق والواجبات) بمنطلقها (المواطنة الليبرالية والإسلام) ، وعرفنا – أيضا – مدى انحصار دلالة اللفظة في منطوقها أو استيعابها لمقابلها ؛ إذا وعينا وعرفنا ذلك أدركنا القيمة الحقيقية لهذين المصطلحين.

فأما وجه الارتباط – بين مصطلح الحقوق والمواطنة الليبرالية فهو عدم وجود مصدر يتجاوز هذين الطرفين يمنح الحقوق ، ومنطق وجود طرفين يتنازعان مصالح بينهما أن يتم انتزاع كل طرف مصالحه من الآخر بحسبانها حقوقاً له إما بأصل وجوده ، أو بالعقد الرابط بين الطرفين .

وهذا خلاف الأمر في الإسلام فمصالح أطراف الوجود الاجتماعي منطلقها هو الله فهو الذي أوجد هذه الأطراف وهو الأعلم بمصالحها ومن ثم المحدد لها والملزم بها ، فالمصلحة التي للفرد على الدولة ، ومقابلها مصلحة الدولة على الفرد هي مطلوبات شرعية من قبل المصدر الذي يخضع له أطراف المجتمع المسلم كلهم حكاماً ومحكومين، والإخلال بها يعرض صاحبه قبل الجزاء القانوني الدنيوي إلى غضب الله واستحقاق عقابه ، من هنا كان لفظ واجبات أصدق إسلاميا ، وأقوى أثراً نفسياً من لفظة حقوق.

أما انحصار أي من اللفظين في منطوقهما المباشر بحيث أن الحقوق لا تدل على الواجبات والواجبات لا تعني الحقوق فخطأ واضح ، إن الحقوق في المواطنة الليبرالية تعني أنها الزامات للطرف المقابل لصاحب هذه الحقوق ، فحق المشاركة

السياسية للمواطن – مثلاً – تلزم النظام السياسي بأن يضع الآليات التي تمنح المواطن التمتع بهذا الحق .

والأمر نفسه بالنسبة للواجبات في الإسلام بين أطراف المجتمع، إنها واجبات من حيث أمر الشريعة بها ، وهي حقوق متبادلة بين هذه الأطراف.

والحقيقة أن القيمة ليست في المصطلحات بذاتها وإنما في المضامين التي تحملها ثم في تجليها في الواقع العملي في الحياة .

حقوق الشعب (المواطنين) على الدولة:

من أبرز هذه الحقوق :

- أن يكون الحكم وفق المنهج الذي يرتضيه الشعب وهو بالنسبة للمجتمع المسلم تطبيق شريعة الله والحكم بما أنزل في وحيه .
- النصح لجميع أفراد الرعية، وعدم غشهم بأي صورة من صور الغش الثقافي أو الاجتماعي جاء في الحديث الشريف (ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة) (26).
- تحقيق القيم الإسلامية كالعدل والمساواة من خلال أنظمة شاملة لجميع المواطنين .
- تحمل المسؤولية أمام أعداء الوطن .
- تهيئة الفرص لأفراد الشعب للقيام المعاشي والمعادي .
- حمل رسالة الإسلام عالمياً .
- مباشرة مؤسسات الدولة الواقع الاجتماعي تصوراً وإصلاحاً وارتقاء به ونحوها مما بحثه العلماء المسلمون في وظائف الدولة في الإسلام مستشهدين عليه بالنصوص الشرعية(27) .

أما حقوق الدولة على المواطنين فمن أهم ما تتمثل به:

البيعة : وهي تمثل تعاهداً بين المواطنين وحاكمهم على أن يحكم فيهم بالشريعة وأن يقيم الحق والعدل ، على أن يكونوا أوفياء للنظام مغلبين المصلحة العامة التي تتبناها الدولة على المصالح الجزئية الذاتية ، والبيعة بالتالي ليست مجرد توافق يتم وينسى ، إن المطلوب شرعاً أن تظل ملازمة شعورياً ومن ثم حركياً للمواطن في كل أحواله .

- ✓ الولاء للدولة بحسبانه ولاء للإسلام الذي تتبناه الدولة تطبيقاً ودعوة .
- ✓ الإخلاص في العمل للدولة سواء من خلال مؤسساتها أو مؤسسات المجتمع المدني.
- ✓ الإسهام في بناء وتنمية الوطن .
- ✓ النصح والسعي للإصلاح بالطرق السلمية التي لا تهز استقرار الوطن ودولته .
- ✓ الدفاع عن الوطن ضد أعدائه .
- ✓ التمثيل الجيد للدولة والمجتمع خارج حدوده .

بناء المواطنة تربوي:

لم يكن هناك إغفال لبناء المواطنة في المناهج التعليمية ، إذ كانت منبثة في ثناياها، لكنها اتخذت صوراً تقليدية خاصة وأنها مندرجة في المواد الشرعية حيث تأتي على صورة قيم خلقية ومطلوبات دينية – ومعلوم أن عامة المطلوبات الدينية ذات عموم – دون ربط لها بالإطار الوطني ، لا أقصد حصرها فيه ، و لكن بيان الجانب التطبيقي لها في دائرة الوطن وهي الدائرة الأولى لأغلب تلك المطلوبات ؛ فقوله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم

والعدوان) شامل لكل المسلمين في كل مكان ومع أي إنسان مسلماً كان أو غير مسلم، لكنه واقعاً يتبلور في المجال الوطني بأوضح صوره وأولها، ونهيه سبحانه عن التنازع والتقاطع أيضاً عام ولكنه يصدق بالدرجة الأولى المباشرة على الناس الذين يضمهم مجتمع واحد.

إن المطلوب هو تفعيل قضية المواطنة مستلهمة من الشريعة ومصبوبة في قوالب معاصرة، فالناس الآن لا يعيشون مع القرآن فقط ولا مع كتب الآداب التراثية وحسب؛ إنهم يعيشون عصرهم بصيغه الحضارية في حقوق الإنسان والمواطنة وغيرها، ومن ثم يحتاجون خطاباً مواكباً لعصرهم، حيوياً، يصوغ الفكرة ومن ثم يحدد الموقف ليحقق مواطنة تجمع بين الإسلامية والعصرية في آن.

إن أهم مرحلة لبناء (المواطنة الفاعلة) ولسائر القيم هي مرحلة الطفولة والنشوء التي تجعل الشخص يعيش المواطنة فكرةً ووجداناً، فكم هم الذين استوعبوا الوطنية فكراً ويصيحون بها ولكنهم في واقع حياتهم لا يكترثون بها بل ربما استغلوها لتحقيق مصالحهم الأنانية، إن السبب أن هذه القيمة (المواطنة) لم تحتل وجدناهم منذ الصغر بحيث يشعرون أنها الأصل بالنسبة لوجودهم أكثر من شخصياتهم وأن قيمتهم وعزهم يكون بالتضحية لها فضلاً عن بذل الطاقة لخدمتها.

لن أكتب خطة ريادية لبناء المواطنة تربوياً فهذا ما لا يمكن أن يقوم به فرد، ولكني سأشير إلى بعض العناصر التي لا بد منها لتحقيق بناء المواطنة في الميدان التربوي، تقوم هذه العناصر في المنهج المدروس، وفي تدريس المعلم وفي أنشطة المدرسة غير الصفية.

- الربط الوثيق لعناصر المواطنة بالدين لاستثمار توهج الاستجابة لمطلوب الدين في خدمة الوطن، وليس في هذا استغلال للدين في خدمة أهداف غير

دينية ، إن القيم المطلوبة من المسلم حاكماً أو محكوماً ؛ فرداً أو جماعة هي القيم المطلوبة لتحقيق المواطنة النافعة في مجتمعنا السعودي المسلم الذي يتماهى وجوده السياسي والحضاري مع الإسلام – كما سبق – .

- على أنه ينبغي أن ندرك أن تدريس الدين في بعض الجوانب يحتاج إلى تفعيل يتجاوز به الجانب التجريدي – التنظير – إلى الجانب الحيوي المرتبط بوضع الناشئ في هذا العصر في مثل قضايا : التوحيد ، والولاء والبراء، والقيم الخلقية ونحوها – بحيث يعطيه المقرر مسالك تحقيق هذه القضية تحقيقاً سليماً في إطار السقف الحضاري والمعرفي الذي يعايشه، والوضع الاجتماعي الذي يعيشه .
- ولأن المملكة – بمناهجها التعليمية – تتبنى المنهج السلفي الذي بعثته دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب فإنه وفاءً لهذا المنهج ، واستجابة لضرورة التغير الذي حدث للمجتمع والأمة ينبغي تحريره – أقصد المنهج السلفي – لتحديد الموقف الثقافي – الذي يرسمه في ظل الوضع الحضاري الذي نعيشه والامتزاج الثقافي لمجتمعنا مع المجتمعات الأخرى إسلامية وعالمية في ظلال العولمة ، حتى لا يتحول هذا المنهج إلى تراثٍ ماضٍ مقطوع الصلة بالحاضر، أو إلى رموز تعبوية قابلة لأن تحمل من التأويلات التطبيقية ما يأتي بنتائج سلبية.
- وينبغي أن تُنَزَّل المطلوبات والمصطلحات الشرعية على ما هو قائم في الخطاب المعاصر، وما هو متداول في الساحة الثقافية والاجتماعية ليتفاعل الطالب مع توجيهات دينه في حركة حياته الجارية.
- طبعاً لا يعني هذا تمييع المصطلحات الشرعية لحساب مصطلحات مستحدثة ، فالحقائق الشرعية هي الاصل لعصرنا ومجتمعنا، و للعصور

والمجتمعات الأخرى ، المراد هو أن نفسر الحقيقة الشرعية بالمصطلحات العرفية التي تجعل الطالب يدرك الصور التطبيقية في واقعه لتلك الحقيقة الشرعية ، مثلاً في الشرع ذم للنفاق بكل صوره العقدية إضماراً للكفر وإظهاراً للإسلام ، والخلقية (أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ...الحديث) (28) وتحقيق مصالحه عبر التلون الاستغلالي للناس (إن شر الناس ذو الوجهين..) (29) في وقتنا يوجد مصطلح الانتهازية الذي يدرك الناس تمثلاته سواء على مستوى أفراد العموم أو على مستوى المثقفين والساسة الذين يتنكرون للمبادئ التي يدعون إليها قبل وصولهم لمناصبهم

- مثل ذلك الأثرة المقابلة للإيثار، والأثرة بما تنطوي عليه من شح وبخل وحسد للآخرين أن ينالهم الخير ، هذا المصطلح يرادفه مصطلح الأنانية ... إلخ .
- من العناصر المهمة أيضاً في الربط بين معطيات العصر ومطلوبات الشرع الحقوق؛ حقوق المواطنة ذاتها .

أوضحنا فيما سبق أن تركيز الاتجاه الليبرالي على (الحقوق) دون الواجبات جاء تبعاً لفلسفة الاتجاه التي ترى أن طرفي المعادلة : الدولة والشعب متعادلان وأنهما يتنازعان هذه الحقوق ومن ثم يتقاسمانها ، وليس هناك سلطة عليا تمنحها تلك الحقوق ، وأن الإسلام عكس ذلك فمصدر تلك الحقوق هو الله هو الذي منحها عباده ، وزاد تفضلاً بأن جعلها التزاماً أمامه من قبل من هي مطلوبة منهم فهي واجبات قبل أن تكون حقوقاً.

هذا ما سبق، لكن ما يحسن تأكيده هنا هو أن هناك خللاً بين طرفي المعادلة – الدولة والشعب – في هذه الحقوق مقارنة بما هو سائد في المواطنة المعاصرة، حيث الصوت العالي هو لحقوق الدولة على المواطن – عند المسلمين –

مع خفوت لحقوق المواطن على الدولة ليس في الإعلام السياسي فقط بل وفي مدونات السياسة الشرعية، ربما تم ذلك لمقتضيات تاريخية عند المسلمين، وربما كان استناداً لكون الحقوق العامة هي الأصل فَوضْعُها بإزاء حقوق الحاكم التي هي حقوق استثنائية إزراء بها، أو لأن الدولة كانت في عصور الإسلام الأولى لما تزل في إطار المشيخة القبلية ولم تتحول إلى مؤسسات تصرِّف تفاصيل شؤون الحياة ، أو لغير ذلك من الأسباب، لكننا في هذا العصر، ونحن نسعى لبناء حضاري ذي وجه إسلامي ينبغي أن نتحرر من تحكم ظروف تاريخية مضت لنعود لمصادر الإسلام الأساس وهي القرآن والسنة وهدي الخلفاء الراشدين لنبني من خلالها وفي مواكبةٍ لمعطيات العصر الإيجابية في هذا المجال مواطنة متوازنة الحقوق والواجبات بين عناصر المجتمع، لتستطيع من خلال موازنتها بحقوق المواطنة المعاصرة تحقيق تفوقها المقنع لفكر الناشئ المشبع لمشاعره الإيمانية .

والمفترض ألاّ تبنى المناهج على ردود أفعال تجاه الأحداث العينية ، بحيث إنه كلما وقعت مشكلة أو برزت ظاهرة طلب أن يزاد في مفردات المناهج ما يعالجها، ينبغي أن تبنى المناهج على المضامين الكلية التي تعطي الطالب في قضية ما أسسها العامة، وتوصيفها الواقعي ومنطلقاتها التنفيذية ، بحيث تجعل شخصيته قادرة على معالجة كل ما يعرض له من مفاجئات العصر .

ولعل هذا السبب من الخلل في مناهجنا – ضمن أسباب أخرى لا ريب – هو الذي يجعل أبناءها على الرغم من كثافة المعطى الديني والثقافي في المناهج من غير حصانة أمام الاختراق ، وبلا قدرة على الفرز للضخ العولمي بالدرجة المطلوبة للمسلم الفقيه في دينه الواعي لعصره، المستبصر لحركته فيه.

المنهج التعليمي دائر بين الجانب التربوي ذي المنحى العاطفي ، والجانب المعرفي ذي المنهج الفكري، والمفترض تكامل الجانبين معاً خاصة لمراحل التعليم ما دون الجامعة ، لكن بعض القضايا تحتاج تكثيفاً لأحد هذين الجانبين، وقضية الوطنية والمواطنة تحتاج لتكثيف الجانب العاطفي فيها الذي يجعل الناشئ يشعر أن وطنه هو بيته، هو أهله، وأن تفريطه بحقه تضييع لملكه ولأهله وبيته، لنأخذ **مثلاً هذه الطرفة التي يقال فيها**: إن مدرساً في بريطانيا كان يستخدمها في تدريس طلابه في مادة الجغرافيا؛ حيث كان يربط ذلك بحركة بريطانيا الاستعمارية، مثلا يقول: هذه الدولة استعمرها أجدادكم وأعطوها وأخذوا منها ، وهذه الدولة لم تستعمرها بريطانياً ولذا فهي تنتظركم مستقبلاً ...

ويحسن بنا في مجال (العاطفة) أن نعي اللون العاطفي الذي يبنيه الإسلام في نفوس المسلمين من خلال ربط المسلم بقضايا الوجود الكبرى ، أمانة العبودية والخلافة في الأرض ، والسيادة على الكون حيث تتراجع بعناصر أخرى تبدو لدى غير المسلم لها اعتبارها مثل الأشياء الفلكلورية ، والمقتنيات الحفرية معدنية وفخارية ونحوها حيث تبدو تافهة لدى المسلم ، ويعتبر الانشغال بها تلهياً بالذي هو أدنى عن الذي هو خير ولهذا فإن تكريس الوطنية ومن ثم المواطنة من خلال هذه الأشياء وضع للأشياء في غير مواضعها الصحيحة وإيراد للإبل في غير مواردها .

- ❖ لا بد لتبني التربية مواطنة إيجابية لدى الناشئة من الارتباط بالواقع القائم ارتباطاً معرفياً، وحركياً.
- ❖ لابد من التشريع للمتضمنات العملية للمواطنة، في المشاريع التنموية في الجندية، في الرعاية الاجتماعية... إلخ .

❖ ثم لا بد من التعريف بهذه المتضمنات وبأنظمة الدولة ومؤسساتها بما يجعل الناشئ يعايش وطنه.

❖ ومثل ذلك الارتباط الميداني – زيارات – مثلاً – لإمارة المنطقة لبعض المؤسسات – أفلام عن خطط التنمية الوطنية.

❖ أيضاً كشف العطاء وتمجيده، سواء كان عطاء الدولة للشعب، أو كان عطاء المواطنين لوطنهم على أن يكون صادقاً.

❖ هناك جانب مهم في هذا الشأن يتمثل في التعامل غير الواقعي مع متغيرات الزمن ، إننا نتحدث كثيراً عن الأمن في بلادنا وتفوقه على كل بلاد العالم وربما نقارن بما كان قبل توحيد المملكة من النهب والسلب والقتل ، ونذكر الصورة المثالية في الأمن حيث يظل الكيس في البرية شهوراً لا يمسه أحد نتيجة الانضباط الأمني ، مع أننا ندرك أن هؤلاء الشباب يعيشون، وضعاً ليس بهذه الصورة وأن سرقات السيارات والبيوت، وعجز الأجهزة عن ضبط كثير من هذه الحالات، وكثرة ظاهرة القتل موجود ويدركه هؤلاء.

إن المنطق السليم يقضي بأن نعترف بأن الأوضاع قد تغيرت وتعقدت وتوسع المجتمع، وأن نبين إيجابية الأجهزة الأمنية في الحدود المعقولة والصحيحة حتى لا تنغلق العقول عن قبول التبريرات والأمجاد التي نذكرها لهم.

المواطنة والولاء للأمة المسلمة:

هل (المواطنة) في منظورها الإسلامي أو بتعبير أوضح هل اجتماعية المسلم في إطار دولته مناقضة لولائه لأمته الإسلامية ووحدتها ؟

أو حتى مُشغلة عن السعي لها، أو ما دون ذلك أنها لا تمثل بعض وسائل تحقيقها؟ إننا حينما نتجاوز الصراع بين المتقابلات المفترضة (مجتمع – أمة – مثلاً)

وعندما نتحرر من ردة الفعل تجاه معطيات العصر الوافدة نجد أن المعاني التي يجمعها كونها آداب مجتمع متجانس، أو حقوقاً لمواطنين في بلد واحد مثل:

- ☒ النظرة الإنسانية للآخرين في كرامتهم الأولية، فضلاً عن أخوتهم الإسلامية.
- ☒ صيانة حقوق الناس دماءً وأعراضاً وأموالاً وبيوتاً.
- ☒ حفظ الممتلكات العامة والمنافع المشتركة من التدمير أو الإتلاف.
- ☒ التعاون المشترك بين الدولة والرعية على تحقيق المصالح الشرعية لأهل البلد.
- ☒ تحقيق الدولة للعدالة والشورى، وتطبيق الشريعة في شؤون الحياة.
- ☒ التزام المواطنين بالبيعة لحاكمهم المسلم وطاعته في غير معصية الله.
- ☒ الدفاع عن الوطن والاستشهاد في سبيل الله ذوداً عنه ودفعاً لأهل الشر عن احتلاله.
- ☒ صيانة المكتسبات الشرعية في تطبيق الإسلام ودعمها والارتقاء بها ... إلخ.

نجد أنها مطالب شرعية قررها الدين قبل دعوات الداعين لها كفاراً أو مسلمين، فهي دائرة بين واجبات بنص القرآن والسنة ، وبين مطالب تقتضيها المصالح الشرعية ، وكلها وسائل مدعمة لمطلب وحدة الأمة إذا ما قامت مثل هذه (المواطنة) في مجتمعات المسلمين ، والتقصير في شيء منها هو تعويق لوحدة الأمة وتحقق وجودها الأفضل .

إن من أسباب النظرة التخوفية من مسائل المواطنة، ومن الاهتمام بقضايا المجتمع الذي يعيش فيه المسلم حدة مواقف القوميين ودعاة الوطنية الضيقة الذين تحولت عندهم إلى عصبية منافرة للإسلام وإلا فإن أولئك الدعاة الرافضين

للوطنية والقومية بمفاهيمها العلمانية الغربية يعلنون أنهم لا ينكـرون مـا للأهـل والعشيرة والأوطان من حقوق في رقاب أهلها؛ يقول المودودي بعد دحضه فكرة القومية الوطنية المنابذة للـدين (ولكـن لا يوهمنـك مـا قلنـا إلى الآن أن الإسـلام قد نفى كل العلاقات المادية والإنسانية بين أبناء النوع البشري وقطعها قطعاً باتاً. كلا ، فإنه قد أمر بصلة الرحم وشدد في النهي عن قطعها ، وأمر بطاعـة الوالـدين وبرهما والإحسان إليهما ، وأجرى الوراثة بين ذوي الأرحام وفضل ذوي القربـى على غيرهم في الصدقات والبـذل والإنفـاق ، وأمـر بالـذود عـن الأهـل والمـال والبيت، وأمر بقتال الظالم، وقال : من قتل دون ماله وعرضه، فهـو شـهيد، وأمـر بالبر لكل إنسان بدون الاعتبار بدينه ، والإحسان إليه وحسـن التصرـف معـه في جميع شؤون الحياة. ولا يمكن أن يستخرج من أي حكم من أحكامه أنه ينهى عن خدمة الوطن وحفظه أو عن مسالمة الجار غير المسلم وبره .

﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ٨﴾ [سورة الممتحنة:8].

فكل هذا من الاعتبارات الفطرية للعلاقات المادية وقـد أباحهـا الإسـلام وحث عليها المسلمين) (30) .

وقد يكون من أسباب التخوف أيضاً ما استقطب القوميون العـرب إليـه الإسلاميين في مواجهة الأولين لتيار الصحوة الإسلامية وهو مشـكلة الأقليـات غير المسلمة في بعض المجتمعات الإسلامية، والتلويح بها في وجه المنـاداة بتطبيـق الشريعة الإسلامية بحجة أن في هذا هضـماً لحقـوقهم وتفريقـاً بـين أهـل الـوطن الواحد، وهو الاستقطاب الذي على الرغم مـن وضـوح عـدم صـدق القـوميين في طرحه لأن دعوتهم القومية لم تراع حقوق الأقليات غير العربية ولم تكترث بهـا بل دعا بعضهم إلى إدماجهم بالقوة –على الرغم من ذلك– فقـد انسـاق مجموعـة

مـن الكتـاب الإسـلاميين معهـم فصـارت قضـية المواطنـة لـديهم محصـورة في (حقوق غير المسلمين في المجتمع الإسلامي). ومع أننا لا نشك في حسن نواياهم ولا في جدية كثير من الاجتهادات التي قدموها في هذا المجال إلا أن هذا الانسياق جعل قضية المواطنة محصورة في فهـم كثـير مـن النـاس في قضـية الأقليـات غـير المسلمة، ثم إنه شغلهم عن القضية الأصل وهي حقوق الأكثرية السـاحقة وهـم المسلمون الذين يبلغون أحياناً التسعين أو الخمسة والتسعين أو الثمانية والتسـعين أو حتى المئة في المئة في بعض الدول كالمملكة العربية السعودية مثلاً.

وقد يكون التخوف آتياً من اللفظ الذي ارتبطت به هذه القضايا وهي لفظ (المواطنة) حذراً من تصور الوطن نفسه مصدر تلك الحقوق بجعلـه إلهـا مشرـعاً بديلاً، والحق هنا أن الوطن مجرد وعـاء يجمـع النـاس ويتبـادلون في إطـاره تلـك الحقوق والواجبات، أما مصدرها فهو شيء آخر؛ فلسفة، أو ديـن، يعيشـه أفـراد ذلك المجتمع؛ فالمواطنة في الغرب ترتد إلى الفلسفة الليبرالية التي يمثل فيها الفرد وحدة مستقلة، لحقوقها الاعتبار الأعلى وأهمها الحرية التي ينبغي أن تصـان مـا لم تكن خطراً على حريات الآخرين، وعلى هـذا تقـوم الـنظم الديمقراطيـة، أمـا في الإسلام فمصدر الواجبات والحقوق المتبادلة في المجتمع المسلم هو الإسـلام بـما وضعه من قيم خلقية، وأحكام تعامليه بين الأفراد أو بين الحاكم والمحكوم.

أما تصور أن المواطنة تعني إقامة نمط من العلاقات الخاصة في وطـن محـدد يؤدي إلى انعزاله عن أمته الإسلامية وهمومها فهذا غير صحيح؛ إذ إن موجهـات الإسلامية التوسعية أسرة فعشيرة فمجتمعاً فأمة تمنع هذا، بل أكثر من ذلك تجعل واجبات وحقوق الـدائرة الأدنـى صـاعدة بالنـاس نحـو مـا فوقهـا مـن دوائـر والتكامل البنائي الإسلامي في مجتمعَـينِ مـن مجتمعـات المسـلمين يـؤدي تلقائيـاً إلى تماثلهما ومن ثم تقاربهما وتوحدهما في المسار الحضاري، وهذه أوربـا بقومياتهـا

الوطنيـة الضـيقة اسـتطاعت أن تـذيب مـا بينهـا مـن جليـد وأن تتوحـد شـيئاً فشيئاً (31).

الـهــوامــش

1- أبو الحسن الندوي – ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين212 .

2- المصدر السابق .

3- انظر محمد العدناني – معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة .725

4- مفهوم المواطنة في الدولة القومية. على الكواري – مجلة المستقبل العربي عدد 2 – 2001 ص 66.

5- ما كيفر تكوين الدولة نقلاً عن الكواري – مصدر سابق (117) .

6- هاني لبيب في تعليق على كتاب (مبدأ المواطنة) المستقبل العربي مـايو 2000 ص 245 .

7- انظـر عبـد الوهـاب الأفنـدي – إعـادة النظـر في المفهـوم التقليـدي للجماعـة السياسية- مجلة المستقبل العربي – عدد 2 –2001 ص 152 .

8- وقد تابعه على ذلك بعض المفكرين العرب – انظر الأفندي مصدر سابق 144.

9- الأفندي مصدر سابق 145.

10- المواطنة في زمن العولمة – السيد يس .21

11- رواه البخاري ومسلم والترمذي – جامع الأصول 6/ 561-564 والـذي قبله رواه البخاري ومسلم – جامع الأصول 6/ 537.

12- فتح القدير للشوكاني 2/ 329.

13- أخرجه البخاري ومسلم ، جامع الأصول 6/ 547 .

14- رواه البخاري صحيح البخاري كتاب الإيمان 1/ 20.

15- أخرجه الترمذي مفرقاً وجمعـه صـاحب جـامع الأصـول قـال محققـه حسـن 6/ 563.

16- السلوك الاجتماعي في الإسلام – حسن أيوب – 366.

17- حديث صحيح أخرجه الترمذي وأبو داود – جامع الأصول 6/ 669 .

18- رواه البخاري والترمذي – جامع الأصول 6/ 568 .

19 – متفق عليه وهو عند البخاري في كتاب الجنائز 2/ 70 ، وكتب السلوكيات الاجماعية تبسط هذه الحقوق المتبادلة كثيرا- انظر مثلاً السلوك الاجتماعي في الإسلام – حسن أيوب – الطهر العائلي – عبد الرحمن الزنيدي .

20- رواه مسلم والترمذي وغيرهما – جامع الأصول 1/ 498 .

21- رواه مسلم – الإمارة – فضيلة الإمام العادل .

22- قال في جامع الأصول أخرجه الجماعة إلا الموطأ 8/ 420.

23- فتح الباري – ابن حجر العسقلاني 3/ 357 .

24- رواه البخاري – كتاب الأحكام الباب الأول .

25- فتح الباري 13/ 113 .

26- رواه البخاري ومسلم وغيرهما – جامع الأصول 4/ 54.

27- انظر محمد المبارك – نظام الإسلام – الحكم والدولة 86 .

28- رواه البخاري ومسلم وغيرهما – جامع الأصول 11/ 569 .

29- رواه البخاري ومسلم وغيرهما – جامع الأصول 4/ 546.

30- أبو الأعلى المودودي – طائفة من قضايا الأمة الإسلامية 32 .

31- المواطنة ومفهوم الأمة الإسلامية – عبد الرحمن الزنيدي- بحث تحت النشر- – 29-31.

الفصل الخامس

المواطنة واشكاليتها في ظل الدولة الإسلامية

إن مشكلة المسلمين –في هذا العصر– إنهم يتعاملون مع قضايا الحياة لا من خلال قيم دينهم مباشرة، ولا من خلال مصالحهم المستقلة، وإنما من خلال التفاعل مع حضارة الآخر إما استلاباً لمعطياته الحضارية، أو مخالفة لها ورفضاً، بذريعة العداء التاريخي مع هذا الآخر، أو الاختلاف الديني معه.

وقضية المواطنة من هذه القضايا، فقد غالى بعضهم في الانفعال بها في منطلقاتها الفكرية التي تجعل محور الولاء هو الوطن بديلاً عن الدين باسم (الوطنية) وضاد ذلك آخرون فحاربوها باسم الإسلام.

كما أن الإسلام متهم كما هو دائماً ضمن السياق ذاته بأنه يجعل المسلم في مكانة أعلى من غيره، ويجعل الأخير دائماً مواطناً من الدرجة الثانية أو الثالثة ويحرمه من بعض حقوقه ويمنعه من استعمال بعض مكناته الاجتماعية باعتبار إنه يدخل في إطار ما يسمى بـ (أهل الذمة).

فإذا أردنا بناء مواطنة سوية مرتكزة على قيم الإسلام ويتجاوب مع امتداداتها، فينبغي أولاً تقصي الجذور الأيديولوجية لها أولاً، ومن ثم البحث عن إسقاطها وتقابلاتها المعاصرة والمنحى التطبيقي لها سبيلاً لإعادة تنميط الوعي بأهمية دورها وفاعليته في بناء تجربة سياسية واعدة.

وانطلاقاً مما تقدم تم تقسيم البحث وفقاً لما يأتي

- **المبحث الأول**: تمييز مفهوم المواطنة وتقصي جذوره التاريخية.
- **المبحث الثاني**: صحيفة المدينة والمواطنة: التمثيلات المعاصرة.
- **المبحث الثالث:** إشكالية الإسلامية والمواطنة في العالم المعاصر.
- **المبحث الرابع:** بنية المواطنة من منظور إسلامي معاصر.

المبحث الأول: **تمييز مفهوم المواطنة وتقصي جذورها التاريخية**

لم ير بعض أهل اللغة دلالة لهذا اللفظ على مفهومها الحديث، إذ إن (وطن) في اللغة تعني مجرد الموافقة وواطنت فلاناً يعني وافقت مراده، لكن آخرين من المعاصرين رأوا إمكانية بناء دلالة مقاربة للمفهوم المعاصر بمعنى المعايشة في وطن واحد من لفظة (المواطنة) المشتقة من الشأن في ساكنه يعني سكن معه في مكان واحد.

والمواطنة بصفتها مصطلحاً معاصراً تعريب للفظة (CITIZENSHIP) التي تعني كما تقول دائرة المعارف البريطانية (علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات).

ويعرف قاموس المصطلحات السياسية "المواطنة" بأنها: مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي، وبين مجتمع سياسي (الدولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون). وينظر إليها فتحي هلال وآخرون من منظور نفسي بأنها الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية".

أما التعريف الإسلامي للمواطنة: فينطلق من خلال القواعد والأسس التي تنبني عليها الرؤية الإسلامية لعنصري المواطنة وهما الوطن والمواطن وبالتالي فإن الشريعة الإسلامية ترى أن المواطنة هي تعبير عن الصلة التي تربط بين المسلم كفرد وعناصر الأمة، وهي الأفراد المسلمين، والحاكم والإمام، وتتوج

هذه الصلاة جميعاً الصلة التي تجمع بين المسلمين وحكامهم من جهة، وبين الأرض التي يقيمون عليها من جهة أخرى. وبمعنى آخر فإن المواطنة هي تعبير عن طبيعة وجوهر الصلات القائمة بين دار الإسلام وهي (وطن الإسلام) وبين من يقيمون على هذا الوطن أو هذه الدار من المسلمين وغيرهم).

أما الوطنية: فتعرفها الموسوعة العربية بأنها "تعبير قويم يعني حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والفخر بالتاريخ والتفاني في خدمة الوطن. ويوحي هذا المصطلح بالتوحد مع الأمة".

كما تعرف بأنها : "الشعور الجمعي الذي يربط بين أبناء الجماعة ويملأ قلوبهم بحب الوطن والجماعة، والاستعداد لبذل أقصى ـ الجهد في سبيل بنائهما، والاستعداد للموت دفاعاً عنهما".

لبيان الفرق بين مفهوم المواطنة والوطنية يجب إدراج مفهوم آخر لا يقل أهمية عن المفهومين السابقين.

في تقديرنا إن الوطنية هي الإطار الفكري النظري للمواطنة. بمعنى أن الأولى عملية فكرية والأخرى ممارسة عملية. والمواطنة "مفاعلة" أي مشاركة. وبهذا يكتمل ويتكامل معنى التجريد بالتجسيد. وقد يكون الإنسان مواطناً بحكم جنسيته أو مكان ولادته أو غيرها من الأسباب، لكن التساؤل: هل لديه "وطنية" تجاه المكان الذي يعيش فيه؟. هل لديه انتماء وحب وعطاء... ذلك هو المعنى الذي نحن بصدد بحثه ودراسته وتجسيده.

يشير عدد من الباحثين بأن مفهوم الوطنية/ المواطنة اصطلاح حديث إلا أن المعنى تستهدفه الوطنية قد تم تناوله من قبل أفكار الفلاسفة والمفكرين الاجتماعيين. ويذكر العلواني أن الاهتمام بهذا المصطلح قد نشأ مع ظهور الدولة

الحديثة وحدودها الجغرافية والسياسية. ولفظ "مواطن" تعبير لم يظهر إلا بعد الثورة الفرنسية سنة (1789)م أما قبلها فالناس ملل وشعوب وقبائل لا يعتبر التراب –إلا تبعاً لشيء من ذلك – وسيلة من وسائل الارتباط.

ولقد تجلت النزعة الوطنية متماهية مع القومية في أوربا الحديثة نتيجة التلفت من الإمبراطورية الجامعة التي كان رباطها الجامع بين الأوربيين هو المسيحية التي دخلت إليها في القرن الثاني الميلادي هذا التلفت بدأ بالملوك ثم برجال الدين فيما عرف بالحركات الإصلاحية حيث تقسمت القارة الأوربية. وهذه (الوطنيات القومية، أو القوميات الوطنية) سعت –كل منها من أجل تقوية نفسها وشحن شعور الأتباع بروح التضحية لها –إلى تعميق الروح الوطنية بإحلالها بصفتها ديناً له قداسته محل المشاعر الدينية المسيحية، حتى أصبح الدين والوطنية بين كفتي ميزان كلما رجحت واحدة طاشت الأخرى. وقد ظلت العصبية الوطنية –كما يقول (إدوارد لوتين) –"تقوى وفي المقابل تخف كفة الدين كل يوم" ووضعت الوطنيات على مرور الزمن مراسم لتحقيق ذلك تضاهي المراسم الدينية.

هذه الوطنية هي الرحم الذي أنجب المواطنة التي تمثلت في علاقة الحاكم (الملك) بالسكان من حيث تبادل الحقوق والواجبات بناءً على الرابطة الوطنية بعيداً عن الدين. وهكذا بدأ تشكل المواطنة في أوربا بعد انحسار هيمنة الكنيسة على الحياة الاجتماعية في أوربا، وتراجع توجيهها المباشر للحياة السياسية فيما يتعلق بحياة الناس، هذا الانحسار والتراجع جعل العلاقة بين الدولة أو الملك، في أوربا- وبين الشعب أو السكان مباشرة مما جعل الشعب حقوقاً خاصة الضرائب التي يقضي إقناع الناس بدفعها إشراك ممثلين لهم في الحكومة يشرفون على صرفها وعلى أية حال فإن الوطنية – هنا ليست مجرد ذلك النزوع الشعوري ولكنها نزعة فكرية (مذهبية) لها مبادئها العامة وطقوسها

السلوكية التي يزرها رواد هذه النزعة في نفوس الناس وينشئون عليها ناشئتهم ويحاكمون إليها مواقف أتباعهم، وينظرون إلى الآخرين من خلالها. **ويرى الأستاذ علي خليفة الكواري أن ثلاثة تحولات كبرى متكاملة حدثت في أوربا هي التي أرست مبادئ المواطنة في الدولة القومية الديمقراطية المعاصرة:**

1. بروز الدولة القومية نتيجة صراع الملوك مع الكنيسة الذي انتهى بتبعية كل رعية لملكهم ومذهبة الذي اتبعه في إطار المجتمع الذي تقوم فيه دولته بقوميتها وتاريخها وثقافتها المتميزة.
2. المشاركة السياسية التي كانت نتيجة الحاجة المتبادلة بين الدولة وشعبها وما نتج عنها من الاعتراف بحقوق متبادلة وتشارك في العمل السياسي والإشراف على حركته -كما سبق-.
3. حكم القانون: حيث انتشرت في الدولة القومية التي تشكلت صياغة القوانين التي تنظم العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية واستمر إصدار هذه القوانين تلبية لحاجات تلك المجتمعات وانتقل إصدار هذه القوانين بعد ذلك إما تدريجياً -كما في بريطانيا- أو ثورياً كما في فرنسا وأمريكا إلى الشعب الذي أصبح مصدر السلطات والتشريع حيث مثل ذلك قمة (المواطنة).

وإذا كانت المواطنة في ظل تداعيات العولمة الراهنة والتغيرات العالمية تمر بمرحلة مراجعة تستهدف كسر حاجزها القومي، إذ كان يقول أحد علماء الاجتماع الفرنسيين في كتاب عنوانه (ما المواطنة – باريس 2000): لماذا ترتبط المواطنة بالقوم أو بالوطن الخاص؟ ما الذي يمنع من أن تضيق نحو مواطنات

أصغر نحو الجماعات الفرعية ذات الجامع اللغوي أو العرقي، وما الذي يمنع من أن تتوسع نحو مواطنة عابرة للقوميات الوطنية.

وهذا المسار هو الذي تسعى القوى الفاعلة لتوظيفه لمصالحها حيث تتكتل القوميات في العالم المتقدم (الاتحاد الأوربي مثلاً) بينما يجري تفتيت الأمم الأخرى ومنها الأمة الإسلامية نحو وحدات أصغر وأضعف.

ولكن يبقى واضحاً – دون إنكار لما في الوطنية والمواطنة من إيجابيات –إنها– وإن عولمها الغرب نتائج للتحولات التاريخية الغربية، واستجابة لمتطلباته الحضارية (الخصوصية) بالدرجة الأولى وإن كان فيها ما تستفيده البشرية خارج السياق الأوربي.

وخلاصة القول أن (المواطنة) في مفهومها المعاصر ومسارات تطبيقها تتمثل في:

1. الانتماء والولاء:

إن من لوازم المواطنة الانتماء للوطن "فالانتماء في اللغة يعني الزيادة ويقال انتمى فلان إلى فلان إذا ارتفع إليه في النسب. والانتماء هو شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه وللدفاع عنه. أو هو "إحساس تجاه أمر معين يبعث على الولاء له واستشعار الفضل في السابق واللاحق". ومن مقتضيات الانتماء أن يفتخر الفرد بالوطن والدفاع عنه والحرص على سلامته وكل رمزياته نشيداً وعلماً ولغة وأعرافاً إلى درجة التضحية في سبيله.

2. امتلاك (المواطن) حقوقاً اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية يتكفل بها النظام.

- أن تحفظ له روح.
- أن تحفظ أمواله وممتلكاته.
- أن يحفظ له الدين.
- توفير التعليم .
- تقديم الرعاية الصحية.
- تقديم الخدمات الأساسية.
- توفير الحياة الكريمة.
- العدل والمساواة.
- الحرية الشخصية وتشمل حرية التملك، وحرية العمل، وحرية الاعتقاد، وحرية الاعتقاد، وحرية الرأي والتنقل وغير ذلك.

3. تحمل (المواطن) واجبات تجاه الدولة والمجتمع

- احترام الدستور والقانون والنظام.
- الدفاع عن الوطن وتأدية الخدمة العسكرية.
- دفع الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة.
- الحفاظ على الممتلكات العامة.
- عدم خيانة الوطن والتصدي للشائعات المغرضة.
- التكاتف مع أفراد المجتمع.

4. المشاركة بأبعادها السياسية والاجتماعية

إن من أبرز سمات المواطنة وتجلياتها أن يشارك المواطن في المجال السياسي (انتخابا وترشيحاً)، فضلاً عن إبداء الرأي والمشورة بشأن المواقف والقرارات

السياسية التي تتخذها أو تمر بها حكومته، هذا إلى جانب إسهاماته الطوعية في النشاطات الاجتماعية ذات الأبعاد الإنسانية والخدمية التي تصب في مصلحة البلد بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ففي ذلك تجسيد حقيقي لمعنى المواطنة الفعالة والايجابية.

وإذا كان الوطن يعني في اللغة المكان الذي يستوطنه ويسكنه الإنسان فيعكس جانباً من الارتباط والاستقرار فيه، فإن الوطنية تعني الانتماء والولاء فكراً لهذا الموقع، والمواطنة أي المشاركة في كل ما يخدم هذا المكان الذي يعيش فيه الإنسان.

واستجماعاً لما ذكر يمكن القول إن مفهوم الوطنية وممارسة المواطنة يعكس التزاما أخلاقياً تجاه المكان الذي يسكنه الإنسان بدءاً بالحب وانتهاءً بتجسيد متطلباته فكراً بالولاء والشعور بالانتماء وعملاً بالعطاء المتبادل البناء بين الوطن ومسئوليه ومن يسكن فيه.

المبحث الثاني: صحيفة المدينة والمواطنة: التمثلات المعاصرة

عند وصول الرسول ﷺ المدينة المنورة مهاجراً، سارع إلى إرساء معالم الدولة الإسلامية الأولى، وعزمه على تأسيس التجربة السياسية الجديدة وجد لديه واقعاً واحداً، فالأنصار كانوا يمتلكون الأرض والإمكانات والانتماء إلى الأرض على عكس المهاجرين، الأمر الذي أقضى المؤاخاة بينهم لتجاوز التمايز الواقعي الذي يحول دون صهرهم في بوتقة التجربة الجديدة. وتجلى ذلك في قيامه ﷺ بإزالة أسباب الخلاف بين الأوس والخزرج، وتأسيس المسجد الذي اتخذ مركزاً للدولة تقام فيه الصلوات وتتخذ منه القرارات، ثم أمر بالمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، ذلك الحدث الفريد في العالم الذي وحد مشاعر وآلام المسلمين، وجعلهم فعلا كالجسد الواحد.

كما وجد لديه خليطاً من غير المسلمين من المشـركين واليهود، وهنا فـإن إسقاط العقيدة كأسـاس للمشرـوع السـياسي المـراد تأسيسـه في المدينـة سـوف تصدق على قسم من الناس ولا تصـدق عـلى القسـم الآخـر، فـالإخوة الدينيـة والمشترك العقائدي يصلح لتكـوين رابطـة بـين المـؤمنين فقـط وضـمن شروط لتجربة أخرى تأخذ بكافة أسباب ومقتضيات التجربـة الدينيـة البحتـة، وواقـع المدينة لم يكن كذلك كونه يشتمل على غير المسـلمين ولوجـود واقـع آخـر يميـز التجربة الإنسانية في أبعادها العقديـة والاجتماعيـة، وهنـا فـإن لـوازم المشرـوع السياسي المراد تأسيسه من خلال هذه التجربة الإنسانية تقتضي إيجاد رابطة أعـم تصدق على واقع المدينة المتنوع والمتعدد في أطيافه وألوانه المجتمعيـة والعقيديـة، وهذا ما فعله الرسول ﷺ عندما عقد اتفاقاً مع المسلمين وغير المسلمين، عرف باسم (صحيفة المدينة)، فكان بحق أول من وضع المعنى الحقيقي لمفهوم المواطنة المسؤولة والمحدودة بحدود وضعها الرسول ﷺ كعلاقات توقع مسؤولية من أخل بداخلها تحت دائرة حكم الإسلام ومرجعيته طبقاً لأحكام هذه الصـحيفة (صحيفة المدينة) التي تعد بالمفهوم المعـاصر مرجعيـة دسـتورية لسـكان المدينـة النبوية، إذ إن تلمس جوهر هذه الصـحيفة – التـي تتضـمن 47 بنـداً- يوضـح المشتركات القيمية مع مبدأ المواطنة، من خـلال الاعـتراف بالتعدديـة واحـترام حقوقها وواجباتها بكل من سكن المدينة مسلماً كان أو غير مسـلم. ونلاحـظ أن الرسول ﷺ وصف المسلمين واليهود وغيرها من الجماعات خارج المدينة. وفي هذا الشأن نصت الصحيفة: "هذا الكتاب من محمـد النبـي ﷺ بـين المـؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب، ومن تبعهم فلحق بهـم وجاهـد معهـم إنهـم امـة واحدة من دون الناس". وقد أكدت الصحيفة أيضاً مفهوم النصرة المتبادلة بـين سكان المدينة مسلمين وغيرهم كما في البند (16–37)، إن عـلى اليهـود نفقـتهم

وعلى المسلمين نفقتهم، وإن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وإن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم، وإنه يأثم امرؤ بحليفه وإن النصر للمظلوم)).

وتعرض الصحيفة في مواضع مختلفة أن الاحتكام حين التشاجر والاختلاف هو لله ورسوله ﷺ (بند 23 - 42) مما يعني تأكيد السيادة الشرعية.

وهذا التعريف الواسع للأمة هو إطار الجماعة السياسية المراد تأسيس مجتمع المدينة على أساسه من خلال بنود هذه الصحيفة التي شكلت إطاراً واسعاً للتعايش بين الأديان والجماعات الإنسانية المتنوعة.

وهذا يتطابق مع مفهوم المواطنة القائم على فكرة العلاقة العضوية بين أفراد المجتمع السياسي للدولة والتي تحتمها ضرورات تنوعهم وتعدد أطيافهم مما يقتضي إيجاد رابطة تشملهم جميعاً. من جانب آخر نظمت الصحيفة حقوق الجماعات والأفراد، فنصت على إن جميع أفراد الأمة متساوون في حق منح الجوار لأن ذمة الله واحدة، يجير عليهم أدناهم غير إن الصحيفة قيدت هذا الحق بالنسبة للمشتركين من أفراد الأمة بقولها: "وإنه لا يجير مشرك مالا لقريش ولا نفساً ولا يحول دونه على مؤمن" وذلك لأن مشركي قريش كانوا في حالة حرب مع المسلمين. وأعطت الصحيفة لغير المسلمين الحق في حرية التدين، فقالت ((لليهود دينهم وللمسلمين دينهم ومواليهم وأنفسهم))، لقوله تعالى: "لا إكراه في الدين" وقوله عليه الصلاة والسلام عندما كتب إلى أهل اليمن "إنه من كان على يهوديته أو نصرانيته فإنه لا يفتن وعليه الجزية. وكذلك يتركون وما يعبدون ويسيرون".

كما منحتهم حرية التصرف في أحوالهم الشخصية حسب أديانهم من زواج وطلاق وغيره بل وتعين الدولة لهم قاضياً منهم ينظر في خصوماتهم. وأما المطوعات والمشروبات والملبوسات فيعاملون بشأنها حسب أحكام دينهم ضمن النظام العام. وأما الحقوق الإدارية، فسائر رعاياً الدولة هو سواء في تقلدها إلا في المناصب الدينية، أو التي تعتبر من أعمال الحكم. ولكل من يحمل التابعية وتتوفر فيه الكفاية، رجلاً كان أو امرأة، مسلماً أو غير مسلم أن يعين مديراً لأية مصلحة من المصالح أو أية إدارة وأن يكون موظفاً فيها، ويجوز لكل حامل التابعية الإسلامية "الجنسية" وبغض النظر عن دينه وعنصره أن يكون عضواً في مجلس الأمة.

وأن ينتخب أو ينتخب لهذا المجلس وتنفق لدولة على رعاياها من غير المسلمين الفقراء ما تنفقه على فقراء المسلمين من أموالهم بحيث تمكنهم من العيش الكريم أسوة بأي مسلم، و تكمنهم من قضاء لوازم حياتهم الضرورية وتعليمهم كما تمكن المسلمين. ومن حقوق أي فرد في الدولة استخدام المرافق العامة، وإحياء الأرض الموات ومن واجب الدولة المحافظة على حرماته الشخصية.

ومن الملفت للنظر أن صحيفة المدينة اعتبرت الحقوق هبة الله تعالى وليس لأحد انتهاكها وأنها قرنت الحقوق بالواجبات في تأكيد جازم على ملازمتها لإنتاج حياة مسؤولة وهادفة، وأشارت إلى قدسية حقوق الإنسان من خلال تأكيدها على التعاون ضد الظلم والفساد والطغيان وحماية الضعيف ولم تعط أي طرف ميزة خاصة، ووثقت مبادئ الإيمان والعدل والمساواة والتعاون بين بني البشر جميعاً.

وإذا كانت النصوص الإسلامية قد أسندت المسؤولية الجزائية على كل مسلم بصفته الفردية، فكذلك شملت هذه القاعدة غير المسلمين فجاء في الصحيفة: "إلا من ظلم وأثم، فإنه لا يوتغ –أي يهلك- إلا نفسه" وكذلك وضحت الصحيفة ما هي واجبات (غير المسلمين لاسيما اليهود)، حيث أوجبت الصحيفة على اليهود عدم منح الجوار "الحماية" لقريش ولا من نصرها، كما أن من واجبهم مناصرة المسلمين في محاربة من اعتدى على المدينة. إضافة إلى تحديد النطاق الجغرافي الذي يحاسب عليه أي إنسان اقترف جرماً داخل ما يسمى بجوف المدينة كما في البند رقم (39-44).

ومن تحليل تلك النصوص يتضح إن الإسلام يعتبر الجماعة التي تحكم بموجب أحكامه وحدة إنسانية بغض النظر عن طائفتها وجنسها، فليس في الإسلام ما يسمى بالأقليات، بل جميع الناس لهم الاعتبار الإنساني فقط ما داموا يحملون التابعية أو الجنسية، فكل من يحمل تابعية الدولة يتمتع بالحقوق التي قررها الشرع له سواء أكان مسلماً أم غير مسلم. ويطبق الإسلام على جميع الرعايا باعتباره قانوناً للجميع، فحين تطبق أحكام المعاملات والعقوبات مثلاً ينظر إلى الناحية التشريعية القانونية، لا الناحية الروحية الدينية.

وهكذا عُدت صحيفة المدينة أول وثيقة حقوقية نظمت العلاقة العضوية بين أفراد الجماعة السياسية وضمنت الحقوق والواجبات على أرضية التعددية الدينية والعرقية وأنها عقد مواطنة متقدم على عصره بين رأس الدولة ومن معه من المسلمين، وبين سكان المدينة من أهلها الذين لم يدخلوا الإسلام بعد.

المبحث الثالث: إشكالية الإسلامية والمواطنة في العالم المعاصر

لا ينظر الإسلام إلى المواطنة بمفهوم (إسلامية المسلم في مجتمعه الخاص) على إنها حركة مغلقة، بل هي حركة منفتحة، فإقامة المجتمع المسلم المتماسك يستهدف الانفتاح على ما وراءه انفتاحاً إيجابياً...إلى المجتمعات المسلمة للتوحد معها والإسهام في حمل همومها،... وإلى المجتمعات الأخرى للإسهام في إعلاء القيم الإنسانية التي تحقق للعالم تعايشاً سلمياً وتفاعلاً حضارياً نافعاً.

إن الإسلام لم يأت ليمنع ما فطر عليه الناس، لكن ليذهب ذلك المعنى وذلك السلوك، فهو يعترف بعملية الانتماء الاجتماعي للأسرة (ادعوهم لآبائهم) والقبيلة (وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا) والدولة (وقال الذي اشتراه من مصر لامرأته أكرمي مثواه) وجعلها أحد مقاصد الحياة الاجتماعية. ونسب القرآن الرجل لبلاده، ولكنه في الوقت ذاته أكد على لسان رسوله ﷺ أنه "ليس منا من دعا إلى عصبية" أو جاهلية أو قومية وأحداث السيرة مليئة بشواهد كثيرة في هذا المعنى.

والذي يجعل البعض يقف سلبياً أما مصطلح الوطنية أو القومية كما يشير الأنصاري (1999) إنما هو خطأ المفكرين القوميين بتحويل هذا المفهوم والتعبير عنه بأنه (عقيدة). وفي ذلك تجاوز للحد والوظيفة التي يجب أن يقف عندها دور هذا المفهوم.

وإذا ما أردنا تجاوز الاحتدام بين هذا وذاك بين فكر التضاد والإلغاء بين منت يرى أنها وسيلة الوحدة وبين من يرى عدم أهميتها البتة، فإن المنهجية العلمية والموضوعية تستدعي أن نطرح فكراً يتجاوز حدود المصادمات ويؤصل لتشكيل فكر ناضج وواعٍ ومؤصل ومستوعب لحجم التحديات الذي يشهدها عالمنا العربي الإسلامي اليوم.

إن من الأهمية بمكان القول بأن مفاهيم الإلغاء والإقصاء والتنكر دائماً ما تخالف طبيعة الحياة وبالتالي يصعب عليها إكمال مسيرتها.. فالاعتراف بوجود الأشياء وما يضادها بغض النظر عن قبولها أو رفضها هو سنة حياتية جارية هذا فضلاً عن قدرتنا ومهارتنا الفكرية والذهنية على التأليف والتوظيف الأمثل للدور المناسب والأكمل لكل فيما يخصه. وذلك أن كل إلغاء للآخر هو مسلك مجاف لطبيعة الحياة. ولذلك فالأصل هو استهداف الحكمة المشروعة في التعامل مع الأفكار والأشخاص والمفاهيم والمقتنيات. ومن هنا نؤكد بأن إقصاء "البعد الإسلامي" من أجل الوطنية إحلالها إجمالاً كمنهج توحيد وطني لا يتناسب وسيادة التشريع الإسلامي ومرجعيته في البلد المسلم، وبالمثل فإن نفي "البعد الوطني" وأهميته في احترام خصوصيات الشعوب والأفراد وفي انتماء الإنسان وحبه لوطنه وسعيه لنهضته وتنميته والدفاع عنه خلل آخر.

والوحدة المطلوب تبنيها على مستوى العقيدة غير تلك المطلوبة علة مستوى الوطن فالأولى أرقى وأسمى من أن تحدها الحدود والأخرى بطبيعتها ووظيفتها لها حدود.

أي بعبارة أخرى أن الإسلام لا يتعارض مع اعتماد المواطنة موحدة بناء للجماعة السياسية، بل لا نجد مشكلة قيمية معرفية حقيقية بين مبدأ الأخوة الدينية، فالأخوة الدينية، فالإخوة هنا رابطة معنوية متحررة عن الزمان والمكان أما المواطنة فهي رابطة التعايش المشترك بين أفراد يعيشون في زمان معين ومكان ضمن وحدة سياسية تسمى الدولة.

وعموماً، إن قلنا بوجود مشكلة في قبول المواطنة على أرضية إسلامية فهي ناتجة عن عقيلة الجمع بين العقدة والمشروع، فالعديد من الإسلاميين السياسيين لا يميزون بين لوازم العقيدة ولوازم المشروع السياسي المرتبط بالواقع

المتحرك والمتغير والمتعدد، ولعل في طليعة تلكم اللـوازم: أن المشرـوع السـياسي المراد إنجازه لا يتم من خلال حمل الواقـع كقالـب جامـد عـلى أسـاس العقيـدة المنجزة دون النظر إلى حركية الواقع وتعقيداته وتحولاته، ولا يمكن حمل الواقـع دفعياً إذا ما كان مغايراً لخصائص العقيدة، كما إنه سوف لا يصـدق عـلى الواقـع الخارجي المراد إحداث التغيير فيه، فإشكالية المشروع السـياسي تكمـن في إيجـاد روابط معنوية ومادية قادرة على التعامل مع الواقع كما هو مع محاولة ترشيده على أساس العقيدة أو الإيمان الإيديولوجي.

وقد يكون التخوف آتيـاً مـن اللفـظ الـذي ارتبطـت بـه هـذه القضـايا وهي لفظ (المواطنـة) حـذراً مـن تصـور الـوطن نفسـه مصـدر تلـك الحقـوق والواجبات، أما مصدرها فهو شيء آخر، فلسـفة، أو ديـن، يعيشـه أفـراد ذلـك المجتمع، فالمواطنة في الغرب ترتد إلى الفلسفة الليبرالية التـي يمثـل فيهـا الفـرد وحدة مستقلة، لحقوقها الاعتبار الأعلى وأهمها الحرية التي ينبغي أن تصان مـا لم تكن خطراً على حريات الآخرين، وعلى هذا تقـوم الـنظم الديمقراطيـة، أمـا في الإسلام فمصدر الواجبات والحقوق المتبادلة في المجتمع المسلم هو الإسلام بـما وضعه من قيم خلقية، وأحكام تعامليه بين الأفراد أو بين الحاكم والمحكوم.

أما تصور إن المواطنة تعني إقامة نمط مـن العلاقـات الخاصـة في وطـن محدد يؤدي إلى انعزاله عن أمته الإسـلامية وهمومهـا فهـذا غـير صـحيح، إذ إن موجهات الإسلامية التوسعية أسرة فعشيرة فمجتمعاً فأمة تمنع هذا، بل أكثر من ذلك تجعل واجبات وحقوق الدائرة الأدنى صاعدة بالناس نحو مـا فوقهـا مـن دوائر، والتكامل البنائي الإسلامي في مجتمعين مـن مجتمعـات المسـلمين يـؤدي تلقائياً إلى تماثلهما ومن ثم تقاربهما وتوحدهما في المسار الحضـاري، وهـذه أوربـا

بقومياتها الوطنية الضيقة استطاعت أن تذيب ما بينها من جليد وأن تتوحد شيئاً فشيئاً.

المبحث الرابع: بنية المواطنة من منظور إسلامي معاصر

في أي وطن، تتمثل العناصر الكبرى التـي تتبـادل الحقـوق والواجبـات وتقوم بينها المواطنة في اثنين:

أولاً: الشعب.

ثانياً: الدولة.

المطلب الأول: المواطنة بين أفراد الشعب

مدنية الإنسان، أي ارتباطه بالناس الآخرين بعلاقات تبادليـة، تتجـاوز صورتها الفطرية لتصبح ضرورة حياتية بل وجودية بالنسبة لهـذا الإنسـان، لهـذا نجد أن أشد المذاهب مغالاة في فردية الإنسان تعترف بضرورة وجود قيم تـنظم علاقات هؤلاء الأفراد فيما بينهم حتى تحتفظ فردياتهم بأعلى قدر من التحقق.

والإسلام يجعل العلاقات التي ينظمهـا في المجتمـع وغـيره مـع حسـن علاقة المسلم بربه، والوفاء بعهده في سبيل فلاح الإنسانية، وبالمقابل يجعل إهدار الحقوق المرتبة على تلك العلاقات مع الإفساد في الأرض ونقص ميثاق الله سـبباً في استحقاقاتهم مقت الله وسبيلاً للشقاء الأبدي.

لقوله تعـالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعۡنَةُ وَلَهُمۡ سُوٓءُ ٱلدَّارِ ٢٥﴾ [سورة الرعد:25].

وتتمثل الحقوق والواجبات المتبادلة عـلى المسـتوى الشـعبي في تشـعبات كثيرة بحسب الصفة التـي يأخـذها شـخص تجـاه الآخـر، فهنـاك حقـوق بـين الوالدين وأولادهم وحقوق بين الزوجين، وحقوق بين الأرحام، وحقـوق بـين الجيران... الخ.

وعلى هذا نقول: إن من المهم للارتقاء بالعلاقات بين الأفراد الذين يجمعهم مجتمع مسلم إلى المستوى الإنساني، المحقق للسعادة، أن تتجلى فيها لأخلاق التي شرعها دين الإسلام بين المؤمنين عموماً، **ومنها الأخلاق التالية**:

- **الولاء الذي ينعقد برابطة الإيمان بين المؤمنين**، وهو الذي على أساسه تتشكل البنية العضوية المتماسكة للمجتمع المسلم، وبالتالي للأمة الإسلامية، وبضعة تفسد حال الأمة، ويندثر وجودها الحضاري. ولهذا **قال سبحانه وتعالى في سورة الأنفال**:

﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴿٧٣﴾ ﴾ [سورة الأنفال:73].

- **الألفة والتواد والتعاطف**، حيث تسود العلاقات بينهم روح تقارب نفسي وعملي إيجابي يشد بعضهم إلى بعض شداً إيماناً إنسانياً حقيقياً لا مصلحياً أو مظهرياً فقط، وقد أوضح ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم في تشبيه بليغ، في قوله ﷺ: (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى).
- **النصيحة**، وهي كلمة جامعة تقتضي السعي بكل ما فيه مصلحة للمنصوح له، وليست مقصورة على الإرشاد نحو أداء عبادة متروكة أو ترك منكر مقارف.

وقد كان من عناصر المبايعة التي بايع الصحابة النبي ﷺ عليها: (النصح لكل مسلم) وقوله ﷺ ((الدين النصيحة، قلنا لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين، والمسلم أخو المسلم، لا يخذله ولا يكذبه ولا يظلمه وإن أحدكم مرآة أخيه، فإن رأى به أذى فليمطه عنه).

ومن صور النصح فيما بين المسلمين: (إرشادهم لمصالحهم في دنياهم وأخرهم، وكف الأذى عنهم، وستر عوراتهم، ودفع زلاتهم، وإبعاد المضار عنهم، وجلب المنافع لهم، وأمرهم بالمعروف، ونهيهم عن المنكر برفق وإخلاص، والشفقة عليهم...).

- **الإصلاح بين الناس**، وإزالة أسباب الفرقة والنزع والشقاق بينهم والمبادرة إلى احتواء التنافر والخصام إذا حدث، ومنعه من أن يتطور وقد جعل الإسلام خصلة الإصلاح من أفضل الأعمال، فالله يقول في كتابه: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١١٤﴾﴾ [سورة النساء:114].
- **النصرة:** فمن حق المسلم على أخيه المسلم أن ينصره بما يستطيع من قدرات وإمكانات، والنصر شامل للجوانب المادية والمعنوية، فكما يجب عليه نصره عندما يظلم في أمر مادي، يجب عليه أن ينصره إذا وقع عليه ظلم أدبي، كالغيبة والنميمة، وتشويه السمعة ونحوها.
- **والنصر للمسلم مطلوب من أخيه على أية حال**، ولهذا قال ﷺ (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، قال رجل: أنصره إذا كان مظلوماً، فكيف أنصره إذا كان ظالماً؟ قال: تحجزه وتمنعه من الظلم، فإن ذلك نصره).
- **وكذلك الآداب العملية التي تقتضيها حركة الحياة اليومية بين الناس**، مثل: آداب التعامل المالي، وآداب الصحبة، وآداب الشارع والبيوت، كالاستئذان للدخول، وعدم التلصص عليها، وستر ما يراه مما يضر إشاعته بأخيه، واحترام الكبير، والعطف على الصغير.

ثم إن القيم الخلقية التي شرعها الإسلام لتكون قواعد موجهة وضابطة للحياة الإسلامية تتمثل بصورتها المباشرة في غير العلاقات بين أفراد المجتمع سواء كانت من المطلوبات كالصدق والعدل والحياء والإحسان والتعاون على البر والتقوى، والإكرام، والنصيحة أو كانت من القيم المنهي عنها كالغش والغل والتعدي على حقوق الآخرين والتكبر على الناس، والاتهامات الباطلة، والتلصص على العورات.. ونحوها مما جاء النهي عنه في الشريعة.

وهي قيم باستطاعتها لو استطاع النظام التربوي غرسها في نفوس الناشئة وبناء شخصياتهم عليها أن توجد مجتمعاً تتلألأ إنسانيته في أعلى درجاتها، ويتناغم أفراده نفسياً وفكرياً وحركياً بأرقى صور الكمالات البشرية.

المطلب الثاني: المواطن والدولة

الحقوق المتبادلة بين الشعب من جهة والدولة من جهة أخرى هي مدار ما يسمى الآن بـ (المواطنة) من حيث هي حقوق متبادلة بين الطرفين.

وفي هذا الإطار ورد إنكار بعضهم –كما سبق– لهذه الحقوق في الإسلام لعدم وجود لفظ (مواطن) بمعنى شخص يشارك في شؤون وطنه، بل يوجد لفظ يعطي المعنى المقابل –كما يتصور بعض هؤلاء– وهو لفظ (رعية) الذي يطلق أساساً على الماشية التي يوجهها الراعي كيفما يريد.

إن لفظ (الرعية) في الصيغ الشرعية تتضمن معنى حق المرعي على الراعي بالعدل والقيام بالحق وإيفائه حقوقه التي شرعها الإسلام له، فالنص الشرعي وهو نص ديني عماده التوجيه الخلقي قبل التشريع القانوني يوجه الراعي أن يتحمل مسؤولية إقامة حقوق الرعية تديناً لله وطلباً لرضوانه ولنتأمل حديث المسؤوليات الذي يقول فيه الرسول ﷺ (ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فالإمام الأعظم الذي على الناس راع وهو مسؤول

عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده وهي مسؤولة عنهم وعبد الرجل راع على مال سيده وهو مسؤول عنه، ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته).

ولأن المسلمين فهموا مثل هذا النص في جوه الديني العام لم ترد عندهم تلك الصورة البشعة التي تمنح الراعي التلاعب بمصائر رعيته كما الراعي بأغنامه، إن الذي فهموه عكس ذلك تماماً لقد فهموا أنه دليل على عظم حقوق الرعية وخطورة مسؤولية من تهيأ له إمساك زمام الحكم عليها بل فهموا منه إن الراعي ليس هو الأصل بل الرعية، وأن الراعي مجرد وسيلة لإقامة حقوق هذه الرعية، ومن ذلك ما قاله أحد العلماء: (الراعي هو الحافظ المؤتمن الملتزم صلاح ما اؤتمن على حفظه فهو مطلوب بالعدل فيه والقيام بمصالحه).

والحقيقة أن القيمة ليست في المصطلحات بذاتها وإنما في المضامين التي تحملها ثم في تجليها في الواقع العملي في الحياة.

الفصل السادس

تربية المواطنة من منظور إسلامي

إنّ أول ما تسعى إليه الدول الناهضة، هو توجيه عنايتها الكاملة لتربية مواطنيها ونشر الوعي بينهم، فالمواطن الصالح هو رأس المال الحقيقي في العملية التنموية بكل أبعادها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

ولقد " مثّل موضوع المواطنة جزءاً من مشكلة الهوية والمفاهيم المختلفة التي ارتبطت بها منذ بدء احتكاكنا الفكري والثقافي والسياسي والعسكري بالغرب في القرن الماضي وإذا كانت المسألة قد حُسمت على صعيد الواقع منذ أن تمزقت الدولة العثمانية وتحولت أشلاؤها العربية وغيرها إلى دول وحكومات قومية وإقليمية ، فإن المسألة لم تنته على المستوى الفكري والثقافي، بل ظلّت سؤالاً كبيراً يطرح بشكل أو بآخر ". (علوان ، 1993: ص 147).

وما من شك في أن الأقطار العربية اليوم، في أمس الحاجة إلى تربية المواطنة في ظل الأحداث الخطيرة التي تتعرض لها والتي أكدت بدورها على ضرورة تعزيز روح العطاء والانتماء والولاء الصادق لدى المواطن، بحيث يدرك أنه جزء من مجتمعه وأمته غير منفصل عنها ، يشاركها في ذكريات الماضي وفي أحداث الحاضر وأماني المستقبل. (ناصر، 1994: ص 197).

وقد برزت الحاجة إلى تربية المواطنة في ضوء متغيرات العصر المتسارعة كوقاية ضد القوة الطاردة للعولمة . (بهاء الدين ، 2000 : ص 106).

وقد أشار (العلواني ، 1993 : ص 148-155) في دراسته إلى أن المواطنة كانت أساس الانتماء الذي أكد على أن الوطنية هوية للدولة الحديثة وأوصى علماء الاجتماع المسلمين أن يجتهدوا في التأصيل لمفهوم المواطنة في إطار عالمية الإسلام .

وتطرّق نياز ملاّ (1991) **في دراسته** إلى مفهوم الوطنيـة وحقيقـة الانـتماء إلى الوطن موضحاً الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن السعودي .

وفي البيئة الفلسطينية أجرى الفرا، والأغـا (1996) دراسـة حـول القـيم المتضمنة في كتب التربية الوطنية في المجالات الدينية والاجتماعيـة والاقتصـادية والثقافية والسياسية وقد أوصى الباحثان بضرورة إثراء هذه الكتـب مـن خـلال مراكز تطوير المناهج ولجان المواد الدراسية .

ومن المتعارف عليه أن وحدة الوطن من عوامـل وحـدة الأمـة وتماسـكها ومن عناصر قوتها ولذلك خطط الأعـداء لتجزئـة الـوطن الإسـلامي الواحـد وجعله أوطاناً تفصل بينها الحدود والسدود التي تحول دون التقاء الأخـوة عـلى غاية واحدة وحافظوا على هذه التجزئة بربط الناس وشدهم إلى الأرض بعـد أن قطعوا صلتهم بالسماء. (فخري، 1999:ص28).

ومما زاد المشكلة تعقيداً، كون المنـاهج التعليميـة في الأقطـار العربيـة، قـد ركَّزت على تنمية روح الوطنية الضيقة في نفوس المتعلمين من خلال بيان محاسن كل قطر دون النظر إلى الأقطار الأخرى. (التميمي ، 1967 : ص 96).

وقد أشار (العيسوي ، 1982 : ص 36)إلى بروز مشكلة فقدان الشـعور بالانتماء الوطني لدى الشباب في المجتمـع العـربي والإسـلامي والتـي تجسـدت في المسارعة إلى السفر للخارج لمجرد جمـع المـال والكسـب والتهـرب مـن دفـع الضرائب المستحقة وعدم التفاني في أداء العمل وتدني مستوى الحرص عـلى المشاركة الفاعلة في إصلاح الوطن وترقيته .

ومن خلال معايشة الباحث لواقـع المجتمـع الفلسـطيني– في ظـل حالـة الصراع المستمر مع المحتل– لاحظ انتشار مظاهر سـلبية لـدى بعـض المـواطنين والتي من أبرزها تقديم المصالح والمكاسب الذاتية على مصلحة الوطن والقضية

والبحث عن الراحة وعدم الاستعداد للتضحية من أجل تغيير الواقع السلبي والتشدّق بحب الوطن من خلال الأقوال وغياب الأفعال الصادقة المبرهنة على حب الوطن والتفاني من أجله والدعوة إلى فكرة الوطنية بعيداً عن الانتماء للإسلام وبديلاً عنه، إضافة إلى لمز الآخرين في وطنيتهم والمزايدة عليهم لا سيما إذا انطلقت النظرة إلى الوطن معبرة عن روح الإسلام . ويستهجن الباحث سلوك بعض الكتّاب الذين يتنكرون مجرد الحديث عن الوطنية أو المواطنة بحجة أن هذه المصطلحات دخيلة على ثقافتنا الإسلامية علماً بأن المسلمين اليوم، في أمس الحاجة لمفاهيم سليمة عن المواطنة تجعلهم أكثر فعالية وهم يعيشون اليوم ظروفاً معقدة ومعقدة ويحاولون استكمال مشروعهم التحرري في العديد من البلدان العربية والإسلامية، كفلسطين والعراق وأفغانستان والشيشان ويوغوسلافيا. وفي ضوء ما سبق، تمخضت فكرة الدراسة لدى الباحث والتي جاءت لتبلور صيغة واضحة ومحددة المعالم والأبعاد لتربية المواطن القادر على مواجهة الواقع بفعالية وتفوق، بعيداً عن الانغلاق السلبي أو التعصب الأعمى للأرض أو الوطن أو الانحياز إلى العصبية الجاهلية.

مشكلة الدراسة :

في ضوء ما سبق، يمكن أن تصاغ مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية :

1- ما مفهوم تربية المواطنة في الإسلام وما أهدافها.
2- ما أبرز سمات المواطن الفاعل كما بيّنها الإسلام .
3- ما أهم المبادئ التي توجه علاقة المسلم بمن حوله.
4- ما واجبات المواطن التي أقرها الإسلام تجاه الآخرين.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى الآتي :

1- تحديد مفهوم تربية المواطنة في الإسلام وبيان أهدافها .

2- الكشف عن سمات المواطن الفاعل في الإسلام .

3- الكشف عن أهم المبادئ التي توجه علاقة المواطن المسلم بمن حوله.

4- توضيح أهم واجبات المواطن التي أقرها الإسلام تجاه الآخرين.

أهمية الدراسة :

تكتسب الدراسة أهميتها من خلال ما يلي :

1- الأهمية الكبيرة للمواطن الفاعل في المجتمع، باعتباره عنصراً أساساً في إحداث التنمية الشاملة.

2- يأتي تناول هذا الموضوع في سياق تداعيات العولمة وأخطارها على العالم العربي والإسلامي ودورها في إضعاف الانتماء الوطني .

3- تُعد الدراسة محاولة لتأصيل جانب هام وحيوي من جوانب التربية من منظور إسلامي .

يمكن أن يستفيد من نتائج هذه الدراسة:

- المسئولون عن تصميم البرامج التربوية في بلاد المسلمين .
- مؤسسات التعليم والتربية المعنية بترسيخ مفاهيم وقيم المواطنة الصالحة في المجتمع.
- رجال الدعوة والفكر العاملون من أجل إصلاح مجتمعاتهم وتطويرها.
- تشكل الدراسة إطاراً مرجعياً ، يمكن الاعتماد عليه في بناء أداة لقياس فعالية المواطنة في مجتمعاتنا الإسلامية .

حدود الدراسة :

تدور الدراسة حول القرآن الكريم من خلال التركيز على الآيات التي ورد فيها ذكر الديار والقوم والأرض والناس وما توحي به من مفاهيم ومبادئ وتفاعلات اجتماعية وإنسانية واعية متعلقة بالمواطنة وقد تم كذلك الاستعانة بجملة من الأحاديث الشريفة المدعمة والموضحة للآيات الخاصة بموضوع الدراسة إضافة إلى الاستعانة بما جاء في السيرة النبوية العطرة واجتهادات العلماء المسلمين قديماً وحديثاً .

منهج الدراسة :

استخدم الباحث أسلوب التحليل كأحد مداخل وتقنيات المنهج الوصفي وذلك بتناول ودراسة الآيات القرآنية وبعض الأحاديث الشريفة المتعلقة بتربية المواطنة ومن ثم إدراجها تحت الجانب الخاص بها والمعبر عنه في أسئلة الدراسة.

الدراسات السابقة :

أجريت العديد من الدراسات حول موضوع المواطنة في البيئات العربية والأجنبية، **ذات طابع تنظيري وآخر ميداني تطبيقي ويمكن إجمال أبرز هذه الدراسات على النحو التالي:**

1- أجرى سميث Smith (2003) دراسة هدفت إلى تطوير تأثير نظام التربية الوطنية على المهارات والقيم الديمقراطية للنمو الوطني لدى الشباب وتم اقتراح مشروع تربية وطنية مطور لطلبة المرحلتين الثانوية والجامعية وبعد تطبيق البرنامج على عدد من المدارس والجامعات، اتضح أن تأثير البرنامج كان كبيراً على العديد من القيم والمهارات، حيث إن النزعات المتعلقة بالتسامح الاجتماعي والفعالية السياسية والاهتمام المدني

تغير لدى الطلبة بشكل كبير جداً، واقترح الباحث تدريب المعلمين والقائمين على العملية التعليمية من أجل دعم التربية الوطنية وغرس مبادئها لدى الطلبة كما أوصى بضرورة العمل الجماعي في هذا المجال لبناء المواطنين الصالحين .

2- تناول الأنصاري (2002) في دراسته المفهوم العربي الإسلامي للمجتمع المدني، مشيراً إلى أهمية وجود هذا المجتمع ومبيناً العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية **وقد أوضح مفهوم المجتمع المدني وفق الرؤية الإسلامية، خلصت الدراسة إلى:**

- ✓ أن جذور المجتمع المدني، موجودة بكثافة في عمق المجتمع العربي والإسلامي.
- ✓ كما أن التجارب والممارسات والفعاليات التاريخية لتكوينات المجتمع المدني على امتداد التاريخ الإسلامي، تعد أساساً صالحاً لبناء مشروع عربي إسلامي معاصر للمجتمع المدني .
- ✓ المجتمع المدني ليس بديلاً عن الدولة العادية التي تأخذ على عاتقها مسئولية البناء والتنمية وإنما هو مكمل للدولة في وظائفها ومسئولياتها.

3- استهدفت دراسة القحطاني (1998) بيان مفهوم التربية الوطنية وعلاقتها بالمناهج التعليمية الأخرى والأساليب التي يمكن استخدامها في تدريسها أشارت نتائج الدراسة إلى ما يلي :

- المواطنة نظام متكامل مبني على حقوق الفرد وواجباته التي تقوم عليها العلاقة بين الفرد ومجتمعه الذي يعيش فيه ويتحدد دور التربية الوطنية في تعليم الطالب ما يحتاجه من معلومات ومهارات وقيم تمكنه من معرفة حقوقه وواجباته تجاه المجتمع .

- التربية الوطنية مهمة لإعداد المواطن، وفق فلسفة المجتمع التي يقوم عليها وهي قائمة في المجتمع السعودي على الأصول الثابتة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ويحتاج المواطن إلى تنويره بالمعرفة والقيم والمهارات التي تساعده على أداء دوره تجاه مجتمعه والمجتمعات الأخرى ذات العلاقة بهذا المجتمع.
- ليس من الحكمة تحديد طريقة تدريسية بعينها لمادة التربية الوطنية وكذلك يصعب الاعتماد في التدريس على الحفظ والاستظهار لأن هذا النوع من التربية، يتطلب التركيز على العديد من الاتجاهات التي تحتاج إلى نشاطات تعليمية متنوعة ، تتناسب مع البيئة المدرسية والصفية وأنظمتها ولوائحها.
- عرض غلاّب (1998) لمفهوم الوطنية كأحد مفاهيم الفكر السياسي وذلك من خلال تتبع تاريخ بروز هذه الكلمة ونموها المتزامن مع النضال من أجل الاستقلال في مختلف البلاد المستقلة، مشيراً إلى أن هذا المفهوم بدأ ينحسر بالتدريج ولم يتجذر مع بروز الاستعمار الجديد في صيغ متعددة ، كالنظام العالمي الجديد والعولمة التي تحمل مفهوم الاحتواء والهيمنة وتجميع الدول والشعوب تحت مظلة السيطرة الاقتصادية والتقنية والعسكرية والفكرية، **وأفادت نتائج الدراسة ما يلي:**

- إن الوطنية تعني أن يرعى المواطن مسيرة الوطن ويتحرك في طريق التنمية الاقتصادية والديمقراطية وتصحيح مسار الحكم وأداء الرسالة التي يتحملها داخل الوطن وخارجه، كما أن المواطن ينبغي أن يكون مع وطنه في محنته كما كان معه في سرّائه.

- لا تستقيم المواطنة في مجتمع مختل التوازن من حيث مستوى المعيشة في حين تضمن المواطنة وجودها في البلاد التي يعيش فيها المواطن حرّاً يملك وسائل الاختيار الفكرية والمادية التي تجعله مواطناً صالحاً.

4- هدفت دراسة زايد (1997) إلى الكشف عن خصائص المواطنة في محتوى منهج التاريخ وانعكاسها على المعلمين والطلبة في المرحلة المتوسطة بالمملكة العربية السعودية، كشفت نتائج الدراسة عن وجود قصور في أبرز خصائص المواطنة في محتوى منهج التاريخ بالصف الثالث المتوسط وقد أوصى الباحث بتكوين لجان فنية لمراجعة وتحليل محتوى مناهج التاريخ في مختلف المراحل التعليمية بالمملكة العربية السعودية .

5- حاولت دراسة القاعود والطاهات (1995) الكشف عن أثر الهيئات الثقافية في محافظة إربد في ترسيخ الانتماء الوطني، **أفادت نتائج الدراسة ما يلي:**

- إسهام الهيئات الثقافية بنسبة 66٪ في ترسيخ الانتماء الوطني من وجهة نظر المسئولين، بينما رأى المواطنون أنها تسهم بنسبة 53٪ في ترسيخ الانتماء الوطني.
- تعد الفرق الفنية من أكثر الهيئات مساهمة في ترسيخ الانتماء الوطني، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز برامج التربية الوطنية ونشاطاتها وتفعيل دور هذه الهيئات .

6- أجرى جيوديرا Guidera (1992) دراسة بقصد تقصي الممارسات الحقيقية لتربية المواطنة في بعض المدارس الأمريكية ولأغراض الدراسة جمع البيانات من خلال ملاحظة ممارسات المعلمين الصفية ومقابلات بعض المعلمين والطلبة وقد تبين أنها تهتم بترسيخ الانتماء الوطني

وفي المقابل وجد أن امتـداد هـذه الاهتمامـات الوطنيـة لمجـالات الحيـاة المدرسية الأخرى، كان دون المستوى المطلوب.

7- هدفت دراسة صبحي وآخرون (1991) إلى الوقوف على دور المدرسين بكلية التربية للبنات في مجال التربية الوطنية باعتبارها تشكل هـدفاً مهـماً من أهداف النظام التربـوي العراقـي وفلسـفته في بنـاء أجيـال المسـتقبل **أظهرت الدراسة نتائج عديدة كان من أبرزها:**

☒ اهتمام مدرسي كلية التربيـة، بغـرس الشـعور بالمسـئولية لـدى الطالبـات وكذلك العناية بتعزيز ثقة الطالبة بنفسها وحث الطالبـات عـلى المشـاركة في المناسبات الوطنية والقومية، في حين حصـلت الفقـرة الخاصـة بحـث الطالبات على المحافظة على ممتلكات الدولة على المرتبة الأخيرة عند عموم مدرّسي الكلية.

☒ أوصت الدراسة بضـرورة اهتمام المدرسين باستخدام التطبيقات العمليـة للموضوعات النظرية وتوطيد علاقاتهم بطالباتهم من خـلال مشـاركتهن في التطبيقات العملية ، كما أوصت مدرسي الأقسام العلمية بالعمـل عـلى تأكيد انتماء العلوم وتاريخ نشأتها إلى بـلاد وادي الرافـدين ووادي النيـل وبيان فضل العرب المسلمين في رقي وتطور الحضارة الإنسانية اليوم .

8- أشـارت دراسـة جـوكن Gagan (1989) إلى إجمـاع البـاحثين عـلى مجموعة من الخصائص المشـتركة، **المطلـوب توافرهـا في المـواطن المتوقـع للقرن الحادي والعشرين والتي تتلخص في الآتي:**

- القدرة على امتلاك المعلومات اللازمة عن القضايا العالمية.
- التسامح واحترام الآخرين، التفكير الناقد، البحث عن العدالة والمسـاواة للجميع.

- أن يرى التعاون والاعتماد المتبادل طريقة للحياة.
- المشاركة الفعالة في المجتمع وتحمل المسئولية عن تصرفاته وأعماله.

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يمكن أن نخلص إلى ما يلي:

- حاجة المتعلمين إلى تربية المواطنة ، في جميع مراحل التعليم، لا سيما في ظل تحديات العولمة وأخطارها الاجتماعية والثقافية وأثر ذلك على شخصية المواطن وهوية المجتمع.
- **حاجة المتعلمين** إلى تدريب من أجل تفعيل دورهم في تدعيم التربية الوطنية لدى الطلبة.
- **من الضروري** أن تتضافر جهود مؤسسات المجتمع لبناء المواطن الصالح.
- **تربية المواطنة أو التربية الوطنية** ، ليست أمراً يتعارض مع الإسلام ويمكن التعاطي مع هذا النوع من التربية وفق فلسفة المجتمع المسلم، كما أفادت دراسة القحطاني (1998).
- **المواطنة في حقيقتها**، تقوم على أساس نظام متكامل من الحقوق والواجبات، التي تقوم على العلاقة بين الفرد ومجتمعه الذي يعيش فيه.
- **ركزت غالب الدراسات** على المفهوم الضيق للمواطنة، داخل الوطن الواحد باستثناء دراسة غلاّب (1998) ودراسة جوكن (1989) حيث اعتبرتا المواطنة مفهوم يتعدى البعد المحلي إلى البعد العالمي أو الإنساني.
- **أكدت الدراسات** على ضرورة استخدام المعلمين للأساليب والتطبيقات العملية في تنمية مفاهيم المواطنة وعدم الاكتفاء بأسلوب التنظير .

- **يلحظ أن الدراسات التي أجريت في البيئات العربية**، قد عبّرت– في تناولها لموضوع المواطنة– عن واقع ثقافي خاص بها مع وجود مساحة من التأثر بما كتب في البيئات الغربية وقد حاولت إسقاطه على بيئاتها وبالتالي لم تعالج الموضوع بطريقة شمولية في ضوء معطيات الفكر التربوي الإسلامي، ومن ثم جاء مفهوم تربية المواطنة لديها غير واضح وغير محدد الهوية باستثناء بعض المقالات التي تناولت فيه جزئيات بسيطة وبناءً عليه جاءت هذه الدراسة لتضع النقاط على الحروف في هذا الموضوع الشائك، مما يؤكد على أن موضوع الدراسة ، جدير بالتناول في البيئة الفلسطينية بشكل خاص والتي تفتقر إلى مثل هذه الدراسات وفي البيئة العربية والإسلامية على وجه العموم.

خطوات الدراسة :

- قام الباحث بتتبع الآيات القرآنية في المصحف الشريف، والتي تحدثت عن الديار، القوم، الوطن، الناس ثم رجع إلى تفسير الآيات من أجل الوقوف على معانيها ومدلولاتها الدقيقة.
- تم تحليل المضمون التربوي لهذه الآيات وتصنيفها إلى مجالات أربع عبرت عنها أسئلة الدراسة .
- قام الباحث بالرجوع إلى الأحاديث الشريفة المساندة والموضحة للآيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة مما شكل لديه فكرة دقيقة عنه ، تم بعدها الرجوع إلى الدراسات العلمية والكتابات المعاصرة حول الموضوع ثم شرع الباحث بعد ذلك في تنفيذ خطوات الدراسة ، **والتي جاءت على النحو التالي:**

أولاً: مفهوم تربية المواطنة في الإسلام وأهدافها .

ثانياً: سمات المواطن الفاعل كما بيّنها الإسلام .

ثالثاً: المبادئ التي توجه علاقة المواطن المسلم بمن حوله.

رابعاً: واجبات المواطن كما أقرها الإسلام تجاه الآخرين.

خامساً: النتائج والتوصيات والمقترحات.

أولاً: مفهوم تربية المواطنة في الإسلام وأهدافها :

حب الوطن شعور فطري، لم يُنكره الإسلام وقد روي أن عبد الله بن أم مكتوم قال وهو آخذ بخطام ناقة رسول الله ﷺ عام الفتح "يا حبذا مكة من وادي أرض بها أهلي وعوادي، أرض بها تغرس أوتادي أرضٌ أمشي بها بلادي" (الكاندهلوي، ج1: ص 368).

ولما " قدم أصيل الغفاري على رسول ﷺ من مكة قبل أن يُضرب الحجاب على أزواج رسول الله ﷺ قالت عائشة: كيف تركت مكة قال: اخضرت أجنابها وأبيضت بطحاؤها وأغدق أزخرها وانتشر سلمها فقال رسول الله: حسبك يا أصيل لا تحزنّا، وفي رواية أخرى قال: يا أصيل دع القلوب تقر . (العسقلاني، 1995، ج1، ص244).

وعبر عن حب الوطن والارتباط الوجداني به، قوله ﷺ لما همّ بالخروج من مكة "ما أطيبك من بلد وأحبك إلي ولولا أن قومي أخرجوني منك ما سكنت غيرك ". (الترمذي، ب.ت، ج5 ، ص 723) وروي أن الرسول ﷺ، نظر ذات مرة إلى جبل أحد فقال: " أحدٌ جبلٌ يحبنا ونحبه". (البخاري، ب.ت ، ج2 : ص 539).

ومن الجدير ذكره في هذا المقام، أن هذه العاطفة النبوية تجاه أحد، تمثل في حدّ ذاتها قيمة معنوية، فأحد جبل شهد معركة ضارية مع المشركين ودفن حوله حمزة عم الرسول ﷺ ومصعب بن عمير وغيرهم من الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، فالوطن لا يحب لذاته وإنما لكونه وسيلة لمرضاة الله بإقامة الدين فوق أرضه وأما إذا كان الدين غريباً في أرض ما، كان التعلّق بهذا الوطن لمجرد كونه وطناً، مظهراً من مظاهر الوثنية والعصبية. (فخري ، 1999 : ص 28).

ومما يدلل على الارتباط الشعوري بالوطن وأهميته بالنسبة للإنسان، أن القرآن الكريم اعتبر إخراج الإنسان من دياره معادل للقتل الذي يخرجه من عداد الأحياء ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُواْ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ۖ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾﴾ [سورة النساء:66].

وأشار القرآن الكريم إلى الإخراج من الأرض كوسيلة عقاب وزجر للمفسدين فيها، مما يدلل بوضوح على موقع الوطن وأهميته بالنسبة للإنسان وأن الإخراج منه أمر ثقيل على النفس ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْىٌ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾﴾ [سورة المائدة:33].

ولتحديد مفهوم تربية المواطنة، كان لا بد من عرض المصطلحات المتعلقة به والتي بدورها تقودنا إليه بطريقة متدرجة – **وذلك على النحو الآتي:**

١) مفهوم الوطن :

الوطن لغة محل الإنسان وأوطن الأرض ووطّنها واستوطنها أي اتخذها وطناً وتطوين النفس على الشيء كالتمهيد والموطن المشهد من مشاهد الحرب. (الرازي، ب.ت: ص 388).فالوطن فيه يكون مولد الإنسان ومنشأه. (عمارة، 1997: ص 194).

ومن الملحوظ أن كلمة الوطن لم ترد في كتاب الله العزيز باستثناء قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ۙ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ۙ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾ [سورة التوبة:25].

وأما في السنة النبوية فقد ورد ذكر الوطن والديار والبلاد، في قوله ﷺ : وطني وداري " (أبو داود ، ب.ت ، ج3 : ص 177)، وقوله : "يرجع إلى بلادهم وأوطانهم" (ابن حنبل، ب.ت، ج1: ص 375) ، وإذا كانت كلمة الوطن بالتحديد، لم ترد في القرآن الكريم ، فقد وردت كلمة الديار – وهي مرادفة لها – **في مواضع عديدة نذكر منها على سبيل المثال:**

- **قوله تعالى :** ﴿ وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دِيَـٰرِهِمْ جَـٰثِمِينَ ﴿٦٧﴾ ﴾ [سورة هود:67].
- **قوله عز وجل :** ﴿ فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ ... ﴾ [سورة القصص:81]
- **قوله تعالى :** ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ مِن دِيَـٰرِهِمْ لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ ... ﴾ [سورة الحشر:2].
- **قوله تعالى:** ﴿ وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَـٰرَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُمْ وَأَرْضًا لَّمْ تَطَـُٔوهَا ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرًا ﴿٢٧﴾ ﴾ [سورة الأحزاب:27] .

ومن خلال تأمل الآيات السابقة، يتضح أن الدار التي ترادف معنى الوطن عبارة عن وعاء يستوعب حركة ساكنيه وتفاعلهم وحسبما يكون سلوكهم في أوطانهم يكون واقعهم في الحياة، فالدار ترتبط بخصائص أهلها فهي إما دار مؤمنين أو دار فاسقين وبناءً عليه يكون التمكين في الأرض والديار للمؤمنين.

ومن الجدير ذكره هنا أن الوطن في حقيقته يمثل البيئة المادية والمعنوية على السواء ويتعلق المواطن بهاتين البيئتين ويتفاعل معهما في حياته وعن طريق هذا التفاعل يكتسب كيانه الجسمي والروحي والثقافي ، فالبيئة المادية قد لا تتغير عبر العصور والعهود إلا قليلاً، لكن الذي يتغير هو الوطن المعنوي المتمثل في قيم المجتمع وعاداته وتقاليده وأساليب تعامل أفراده مع بعضهم البعض، ومن شأن هذا التغير أن يغير من تجاوب المواطن مع وطنه ومن شعوره بالسعادة أو الضيق، فقد يستبد الحكام وتنتهك الحريات ويسود الظلم فيضطر الأحرار والمثقفون إلى أن يهجروا أوطانهم لا هرباً من الوطن المادي، ولكن فراراً من البيئة المعنوية التي أصبحت لا تطاق . (الشيباني ، 1991 : ص 37).

وقد أشار القرآن الكريم إلى أنواع من الاضطهاد الذي قد يتعرض له المؤمنون في أوطانهم فجاء على لسان قوم لوط الشاذين ﴿.... قَالُوٓاْ أَخۡرِجُوٓاْ ءَالَ لُوطٖ مِّن قَرۡيَتِكُمۡۖ إِنَّهُمۡ أُنَاسٞ يَتَطَهَّرُونَ ٥٦﴾ [سورة النمل:56]. وحتى الرسل الكرام عليهم السلام ، لم يسلموا من الإيذاء والتهديد بالإخراج من أوطانهم **وقد عبر عن ذلك قوله عز وجل:**

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِرُسُلِهِمۡ لَنُخۡرِجَنَّكُم مِّنۡ أَرۡضِنَآ أَوۡ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۖ فَأَوۡحَىٰٓ إِلَيۡهِمۡ رَبُّهُمۡ لَنُهۡلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٣﴾ [سورة إبراهيم:13]

وقد يعيش المسلم في وطنه غريباً بعقيدته التي يحملها ومنهجه الذي يلتزم به ويدافع عنه ، في بيئة فاسدة تتنكر للقيم الإسلامية فيضيق على الصوت المسلم وهذا ما عبر عنه قوله ﷺ "بدأ الإسلام غريباً وسيعود كما بدأ غريباً فطوبى للغرباء". (مسلم، ب.ت،ج1:ص130).

ويشير (الأسمر ، 2000 : ص 360)إلى ما يحدث اليوم في دول العالم الثالث من هجرة أبناءه للأوطان مفسراً ذلك بقوله : إن الانتماء شعور ووجدان لا يمكن أن يتأتى للإنسان تجاه قوم معين أو أمة حيث يُسام الخسف والقهر والإذلال وطمس الذات واعتقال الحريات وللخروج من هذه المعضلة ، ينبغي العمل على توفير أجواء آمنة صالحة ، تجعل المواطن العاقل السوي ولاؤه لدينه وأمته ووطنه ثابتاً راسخاً ، فلا يهجره إلى غيره مهما كانت مميزات الغير .

ويقدم صاحب الظلال تصوراً إسلامياً للوطن بقوله : إن راية المسلم التي ينافح عنها هي عقيدته ووطنه الذي يجاهد من أجله هو البلد الذي تقام شريعة الله فيه وأرضه التي يدافع عنها هي دار الإسلام التي تتخذ المنهج الإسلامي منهجاً للحياة وكل تصور آخر للوطن هو شعور غير إسلامي تنضح به الجاهلية (قطب ، 1980 ، ج2 : ص ص 708 ، 709) .

فدار الإسلام التي يسيطر عليها المسلم بعقيدته ويحكم فيها بشريعة الله وحدها، هي الدار التي يأوي إليها ويدافع عنها ويعمل على رفعتها، وأما دار الحرب فهي كل دار تحاربه في عقيدته وتصده عن دينه وتعطل عمل شريعته التي يؤمن بها، ولو كان فيها أهله أو عشيرته وقومه. (قطب ، ب.ت : ص 143-145)، وبناءً عليه كانت الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام، واجبة على المسلم حتى يتسنى له إقامة الشعائر الإسلامية من صلاة وصيام وجماعة وآذان وغير ذلك من أحكامه الظاهرة . (البوطي ، 1996 : ص 130) ومما يستدل به

على ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿٩٧﴾ إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴾ [سورة النساء:98:97]. ويعلق صاحب الظلال على الآية السابقة بقوله : فالإسلام ينكر على المسلمين قبول الذل والهوان والاستضعاف والفتنة عن الإيمان، فليس يحمل الناس على قبول هذه الحالة، سوى حرصهم على أموالهم ومصالحهم وأنفسهم في دار الكفر، فهذا حكم عام يمضي إلى آخر الزمان ويلحق كل مسلم تناله فتنة في دينه في أية أرض وتمسكه أمواله ومصالحه أو قراباته وصداقاته أو أشغاله عن آلام الهجرة ومتاعبها. (قطب،1980،ج2: ص244).

وتفيد كتب السيرة أنه، لما اشتد البلاء على المسلمين من المشركين فضيقوا على أصحابه وتعبّثوا بهم ونالوا ما لم يكونوا ينالون من الشتم والأذى، فاشتكى الصحابة إلى رسول الله ﷺ واستأذنوه في الهجرة فقال: قد أخبرت بدار هجرتكم وهي يثرب، فمن أراد الخروج فليخرج إليها، فجعل القوم يتجهزون ويتوافقون ويتواسون ويخرجون خفيةً، إلا عمر بن الخطاب رضي الله عنه تقلد سيفه وتنكب قوسه وانتضى في يده أسهماً . (البوطي ، 996 : ص 129).

ويحث القرآن الكريم على الهجرة في سبيل الله مبيناً ما فيها من مصالح ومنافع ، كما جاء في التوجيه القرآني ﴿ ۞ وَمَن يُهَاجِرْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِى ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً ۚ وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٠٠﴾ ﴾ [سورة النساء:100].

وجاء في تفسير الآية السابقة : " أن كثيراً من الناس يتوهم أن في الهجرة شتاتاً بعد الآلفة وفقراً بعد الغنى وذلاً بعد العزة وشدة بعد الرخاء والأمر ليس

كذلك لأن المؤمن ما دام بين أظهر المشركين فدينه في غاية النقص وهو بصدد أن يفتن في دينه خصوصاً إذا كان مستضعفاً فإن هاجر في سبيل الله ، تمكن من إقامة دين الله وجهاد أعداءه وإغاظتهم ومثال ذلك الصحابة رضوان الله عليهم ، لما تركوا ديارهم وأولادهم وأموالهم لله كُمل بذلك إيمانهم وحصل لهم من الجهاد العظيم والنصر لدين الله وحصل لهم ما يترتب على ذلك من الفتوحات والغنائم ما كانوا به أغنى الناس " (السعدي ، 2002 : ص 186) .

ب) مفهوم الوطنية :

اختلف الباحثون والكتاب في نظرتهم للوطنية، تبعاً لاختلاف مدارسهم واتجاهاتهم الفكرية، فهناك من رأى أنها مجرد " حب للوطن والشعور بارتباط باطني نحوه وهي ارتباط الفرد بقطعة من الأرض تعرف باسم الوطن ". (الحصري ، 1984 ، ص 9)

وعرّفت الوطنية بأنها عبارة عن مشاعر وروابط فطرية تنمو بالاكتساب لتشد الإنسان إلى الوطن الذي استوطنه. (عمارة، 1997: ص 193).

وذهب البعض إلى أن مفهوم الوطنية ليس مجرد ارتباط بين مجموعة من البشر بأرض محددة، وإنما هي ولاء وانتماء من كل هؤلاء الذين يعيشون على هذه الأرض. (بهاء الدين ، 2000 : ص 92).

وتعني الوطني بالمفهوم الضيق المتشدد أن " يشعر جميع أبناء الوطن الواحد بالولاء لذلك الوطن والتعصب له، أياً كانت أجناسهم التي انحدروا منها، أي الولاء فيها للأرض بصرف النظر عن القوم أو اللغة أو الجنس ". (قطب ، 1983 : ص 554).

ويتناقض هذا المفهوم مع عقيدة الإسلام التي تقتضي أن يكون الولاء خالصاً لله عز وجل كما جاء في التوجيه القرآني للمؤمنين ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ

﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ ٥٥﴾ [سورة المائدة:55].

ومن الطبيعي أن هذا النوع من الولاء الأعمى للأرض، يؤدي في الغالب بصاحبه إلى الانحسار والتقوقع وفقدان مقومات الفعالية والمشاركة في صنع المجتمع والحضارة الإنسانية، فضلاً عن كونه شكلاً من أشكال العصبية الجاهلية المنافية للدين . ويقدم بعض الباحثين، مفهوماً عملياً للوطنية إذ يعتبرها نوعاً من الارتباط بين الذات والوطن والانفتاح على الآخر وحدودية الاندماج فيه، ثم الدفاع عن المصلحة الذاتية داخل العالمية والمصلحة الخاصة داخل العمومية . (غلاب،1998:ص56) فالوطنية- بمفهومها الواسع- تشكل إطاراً للقيم الإنسانية وليست جداراً يسجن ولا حاجزاً لنفى، إنما هي معبرٌ للالتقاء بالإنسانية كلها . (بهاء الدين ، 2000 : ص 106)

وعرّف (الحقيل ، 1996 : ص 30) الوطنية بأنها " تلك العاطفة القوية التي يحس بها المواطن نحو وطنه العزيز وتلك الرابطة الروحية التي تشده إليه وذكر أنه لا يوجد تعارض بين الوطنية والانتماء إلى أمة الإسلام ، ذلك أن حب الوطن لا يناقض حب المسلمين أينما كانوا بل يكون متمماً له .

وينتقد (البنا ، 1992 : ص ص 20 ، 21) الوطنية التي تقسّم الأمة إلى طوائف تتناحر وتتضاغن يكيد بعضها لبعض وتتبع المناهج الوضعية التي أملتها الأهواء وشكّلتها الأغراض والمصالح الشخصية ، فتلك وطنية زائفة لا خير فيها لدعاتها ولا للناس ، ويقارن بين وطنية الإسلام والوطنية الصنمية الجاهلية بقوله : "أما وجه الخلاف بيننا وبينهم ، فهو أننا نعتبر حدود الوطنية بالعقيدة وهم يعتبرونها بالتخوم الأرضية والحدود الجغرافية ، فكل بقعة فيها مسلم يقول لا إله إلا الله محمد رسول الله وطني عندنا ، له حرمته وقداسته وحبه والإخلاص له والجهاد في سبيل خيره ، وكل المسلمين في هذه الأقطار الجغرافية

أهلنا وإخواننا نهتم لهم ونشعر بشعورهم ونحسّ بإحساسهم " . فالوطنية ليست مجرد ارتباط ، بقطعة أرض أو عشيرة أو قرابة دم أو راية قوم وإنما هي راية الإسلام التي نعيش من أجلها ونجاهد في سبيل إعلائها. (قطب، ب.ت: ص144)

وفي ضوء ما سبق ، يمكن تعريف الوطنية من منظور إسلامي بأنها: " نوع من التعلق بالوطن الذي يعيش فيه المسلم، أيّاً كان موقعه الجغرافي وإضمار الحب والولاء لساكنيه من المؤمنين العاملين من أجل إقامة دين الله في الأرض مهما اختلفت ألوانهم وألسنتهم وأجناسهم " .

وبالإجمال يمكن التعاطي مع مصطلح الوطنية وليس بالضرورة أن يكون مناقضاً للإسلام في كل الأحوال طالما أن فهمنا له ينطلق من الأصول الإسلامية .

ج) مفهوم المواطنة :

لا يتصور وجود الوطن بدون مواطنين، يعيشون فيه معاً، فالمواطنون هم فئات الشعب على اختلاف مستوياتهم الثقافية والاجتماعية، يجمعهم وطن واحد له حدوده الجغرافية والسياسية وتاريخه ونضاله المشترك وقوانينه التي تنظم العلاقات بين هؤلاء المواطنين. (الشيباني، 1991 : ص 34).

وكلمة المواطن تعني الإنسان مضافاً إليه مدلول من دلالات الوطن ليس الأرض بما فيها من موارد فحسب ، وإنما الوطن في أوسع معانيه والذي يمنح المنتمي إليه الإقامة والحماية والانتماء والعمل والاستقرار وغير ذلك من الحقوق التي يتيحها الوطن للمواطن . (غلاب ، 1998 : ص 59).

وأما لفظة المواطنة فتوحي بالتفاعل بين الذين ينتمون إلى الوطن فيأخذون منه ما يعطى من حقوق ويمنحونه ما يتطلب من واجبات . (غلاب ، 1998 : ص 61).

وقد ذهب بعض الباحثين إلى قصر مفهوم المواطنة على البلد الواحد الذي يعيش فيه الفرد وهي التي تحدد للمواطن حقوقه وواجباته ومعنى الولاء لبلاده وخدمتها في أوقات السلم والحرب والتعاون مع الآخرين في تحقيق الأهداف القومية . (بدوي ، 1987 : ص 98)

وذهب كذلك (الشيباني ، 1991 : ص ص 35 ، 36)إلى أن المواطنة لا تعدو كونها "تعبيراً عن التعلق أو الارتباط الروحي والنفسي القائم بين الفرد ووطنه ومواطنيه اللذين تربطهم به علاقات وروابط لغوية وثقافية وروحية واجتماعية وسياسية وهذا التعلق أو الارتباط يكوّن إخلاص المواطن لوطنه وقيامه بواجباته ومسئولياته نحوه" .

وفي مقابل هذا الاتجاه في فهم المواطنة، هناك من ينظر إليها بصورة أكثر شمولية، تتعدى حدود علاقة المواطن بوطنه الذي يقطن فيه ويرتبط بآخرين يشاركونه في الوطن المحلي إلى الوطن العالمي الإنساني. (غلاب ، 1998 : ص 160) فالمواطنة الصالحة يقصد بها إيجاد روح حب الوطن أو المجتمع مع اختلاف تركيبته والقيم التي توجد فيه، حيث يتدرج حب المواطن مع حبه لمدينته الصغيرة فدولته فمجتمعه الكبير العالمي. (Dynneson, 1992, P. 55-57).

ومن خلال استقراء التعاريف السابقة للمواطنة يتضح أنها:

- عملية تفاعل بين الأفراد في المجتمع الواحد، تمتد إلى المجتمع العالمي الإنساني.
- تقوم على روابط ثقافية تجذر الولاء للوطن وتشجع على التعاون بين أفراده.

ومن خلال تتبع آيات القرآن الكريم، يلحظ استخدامه مصطلح القوم بمعنى الجماعة القائمة بأمرها والتي يكون الفرد عضواً فيها وهي تعيش على أرض ما عبر عنها بالديار كما سبق الإشارة في معرض حديثنا عن مفهوم الوطنية وقد سجّل القرآن الكريم حوارات عديدة بين أبناء الوطن الواحد **نذكر منها على سبيل المثال :**

- قوله تعالى : ﴿... أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُۥ لِيُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ...﴾ [سورة الأعراف:127]

قوله تعالى: ﴿۞ وَيَٰقَوْمِ مَا لِىٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدْعُونَنِىٓ إِلَى ٱلنَّارِ ﴿٤١﴾﴾ [سورة غافر:41].

- قوله عز وجل على لسان نبيه موسى عليه السلام ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٤﴾﴾ [سورة البقرة:54].
- وجاء في الهدي المبين على لسان نبي الله صالح ﴿ وَيَٰقَوْمِ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ ...﴾ [سورة هود:64] .
- وقال تعالى في حق نبيه إبراهيم عليه السلام : " وَإِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ اعْبُدُوا اللهَ وَاتَّقُوهُ " (العنكبوت ، آية : 16) .

- قوله تعالى : ﴿ وَإِبْرَٰهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ ۖ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (١٦) ﴾ [سورة العنكبوت:16].

- قوله تعالى – على لسان الرجل المؤمن – ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴾ [سورة غافر:38].

- قوله تعالى : ﴿ لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ ... ﴾ [سورة المجادلة:22]

- قوله عز وجل – مخاطباً المؤمنين – : ﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ وَهَمُّوا۟ بِإِخْرَاجِ ٱلرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۚ أَتَخْشَوْنَهُمْ ۚ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (١٣) ﴾ [سورة التوبة:13] .

ومن خلال تأمل الآيات السابقة، يتضح ما يلي:

- العلاقة بين أبناء الوطن الواحد، قائمة على التعاون والتناصح وحب الخير للآخرين وكل سلوك يرضي الله عز وجل .

- ترتكز هذه العلاقة على قاعدة الولاء للمؤمنين والبراء من الكافرين والفاسقين .

- لوحظ كذلك في القرآن الكريم كله، أن خطاب الرسول ﷺ لم يوجه لقوم بعينهم كما أنه لم ينسب نفسه إلى قوم ما فيقول قومي وإنما كان موجهاً للناس جميعاً كما بين القرآن في قوله تعالى ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَآ أَنَا۠ لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ (٤٩) ﴾ [سورة الحج:49].

- فلم يكن محمداً ﷺ لينسخ باطلاً بباطل ويبدل عدواناً بعدوان، ولم يبعث زعيماً وطنياً أو قائداً سياسياً يخرج الناس من حكم الفرس والرومان إلى حكم عدنان وقحطان، وإنما أرسل إلى الناس كافة ليخرج

عباد الله جميعاً من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده، ومن هنا لم يكن خطابه لأمة دون أمة ووطن دون آخر ولكن كان موجهاً للنفس البشرية وللضمير الإنساني وكانت أمته العربية لانحطاطها وبؤسها أحق من يبدأ به مهمته الإصلاحية (الندوي، 1990: ص ص 118، 119). وبناءً عليه، يمكن القول أن مفهوم المواطنة في الإسلام، يتجاوز علاقة المواطن بوطنه مسقط رأسه فقط إلى المجتمع الإنساني ككل فالمواطنة عبارة عن مستويات ودوائر متعددة من العلاقات، تبدأ من علاقة المواطن المسلم بمجتمعه المحلي مروراً بالمجتمع العربي والإسلامي، انتهاءً بالمجتمع الإنساني العالمي وهذه العلاقات حيث امتدت أنبتت حقوقاً وواجبات وتفاعلات محكومة بضوابط شرعية.

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف المواطنة في الإسلام بأنها " صورة من صور التفاعل الإنساني بين أفراد المجتمع الواحد من جهة والمجتمع الإنساني العالمي من جهة أخرى، والتي تقوم على أساس الحقوق والواجبات والإخاء وحب الخير للناس والحرص على منفعتهم والتعاون معهم بما يرضي الله".

وأما تربية المواطنة من وجهة نظر الإسلام فهي عبارة عن " نوع من التربية يهتم بتوعية المواطن المسلم بحقوقه وواجباته تجاه مجتمعه المحلي والعالمي وتبصيره بحدود وطبيعة علاقته مع الآخرين والقائمة على أساس حب وطن العقيدة والانتماء إليه والتضحية من أجله ".

ويرى الباحث أن ترسيخ مفهوم المواطنة الإيجابي لدى المتعلمين يتطلب الأخذ بما يلي:

1- معالجة أشكال الانتماء والولاء السلبي للأرض أو العشيرة أو القوم أو الجنس.

2- التأكيد على المفهوم الإسلامي المتميز للوطن والمواطنة ومقارنته بغيره من المفاهيم الباطلة وتدريبه على نقدها في ضوء المعيار الإسلامي.

3- علاج مظاهر الغلو والتزمت والتعصب الفكري لدى المتعلمين.

4- إكساب المتعلم مهارات التفكير الناقد وتحذيره من الإمعة وبيان أضرارها.

5- التأكيد على الجانب العملي في حب الوطن والانتماء إليه والقائمة على الممارسات والأعمال لا مجرد الأقوال أو العواطف والمشاعر الفارغة من مضمونها.

د) أهداف تربية المواطنة في الإسلام :

في ضوء المفهوم الإسلامي للمواطنة وما يتضمنه من معطيات يمكن أن تتحدد أهداف تربية المواطنة فيما يلي:

1- **تبصير المتعلم بالمفهوم** الإيجابي للمواطنة المنطلق من التصور الإسلامي، بعيداً عن المفاهيم الجاهلية القائمة على العصبية.

2- **إكساب المتعلم سمات المواطنة الفاعلة** حتى يتمكن من المشاركة والإسهام الجاد في خدمة مجتمعه المحلي وأمته الإسلامية ووطنه الإنساني العالمي.

3- **تعزيز مفهوم الانتماء الصادق للوطن** لدى المتعلم بما لا يتناقض مع ولاءه للإسلام وانتسابه للأمة ذات الرسالة.

4- **توعية المتعلم بطبيعة علاقته مع** الآخرين من حوله وتدريبه على الوفاء بمتطلباتها في ضوء مبادئ الإسلام وقيمه النبيلة .

تبصير المتعلم بحقوقه وواجباته تجاه وطنه الصغير بصورة خاصة ووطنه العالمي الكبير بصورة عامة .

ثانياً: سمات المواطن الفاعل كما بينها الإسلام:

إن مجرد ولادة أي شخص في وطن ما ونشأته بين سكانه وحمله لجنسيته لا يكفي لجعل ذلك الشخص مواطناً صالحاً ، بل إن المواطنة الصالحة ، تقتضي أن يتحلى المواطن بمجموعة من الصفات التي تجعله منتجاً فعالاً صالحاً لخدمة وطنه في حدود إمكاناته وقدراته الخاصة . (الشيباني ، 1991 : ص 35).

ويقصد بفعالية المواطن هنا " سلوكه المعبر عن المبادرة الذاتية وحب العمل والحرص على المشاركة والتفاعل مع الآخرين"، وتنبثق فعالية المواطن المسلم، من خلال شعوره بأنه مخلوق مكرم وأنه مستعمر في هذه الأرض بأمر الله عز وجل: ﴿ ۞ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴿٦١﴾ ﴾ [سورة هود:61].

كما تتولد هذه الفعالية عن الإيمان بالبعث والحساب حيث جاء الربط بين سعي الإنسان الحثيث للعمل في الدنيا وملاقاة الله عز وجل في الآخرة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ ﴿٦﴾ ﴾ [سورة الانشقاق:6].

ومن خلال استقراء الآيات الكريمة المتعلقة بموضوع المواطنة وما يعززها في الحديث الشريف، تم التوصل إلى جملة من السمات يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ) سمات إيمانية:

فالإيمان هو أساس الاستقامة وهو منبع الفعالية بالنسبة للمواطن المسلم، يوجه سلوكه ويحرك همته ويقوي عزيمته على حمل الأمانة والقيام بالواجبات تجاه الآخرين **ومن أبرز السمات الإيمانية للمواطن:**

1- **الغضب لانتهاك حرمات الله جل وعلا وعبر عن ذلك قوله تعالى :**
﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ غَضۡبَٰنَ أَسِفٗاۚ قَالَ يَٰقَوۡمِ أَلَمۡ يَعِدۡكُمۡ رَبُّكُمۡ وَعۡدًا حَسَنًاۚ أَفَطَالَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡعَهۡدُ أَمۡ أَرَدتُّمۡ أَن يَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبٞ مِّن رَّبِّكُمۡ فَأَخۡلَفۡتُم مَّوۡعِدِي ٨٦﴾ [سورة طه:86].

تفويض الأمر لله سبحانه وتعالى والاستعانة به والتوكل عليه ، كما جاء على لسان الرجل المؤمن في قوله تعالى : ﴿قَالَ قَدۡ وَقَعَ عَلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ رِجۡسٞ وَغَضَبٌۖ أَتُجَٰدِلُونَنِي فِيٓ أَسۡمَآءٖ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّا نَزَّلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٖۚ فَٱنتَظِرُوٓاْ إِنِّي مَعَكُم مِّنَ ٱلۡمُنتَظِرِينَ ٧١﴾ [سورة الأعراف:71]. ولما ضاق نبي الله نوح عليه السلام ذرعاً بقومه لجأ إلى ربه طالباً منه النصرة ﴿قَالَ رَبِّ ٱنصُرۡنِي عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ٣٠﴾ [سورة العنكبوت:30]

ب) سمات أخلاقية:

1- الأمانة

وقد بدا ذلك واضحاً من خلال قصة نبي الله يوسف عليه السلام :

﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدۡيَنَ وَجَدَ عَلَيۡهِ أُمَّةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسۡقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمۡرَأَتَيۡنِ تَذُودَانِۖ قَالَ مَا خَطۡبُكُمَاۖ قَالَتَا لَا نَسۡقِي حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُۖ وَأَبُونَا شَيۡخٞ كَبِيرٞ ٢٣ فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلۡتَ إِلَيَّ مِنۡ خَيۡرٖ فَقِيرٞ ٢٤ فَجَآءَتۡهُ إِحۡدَىٰهُمَا تَمۡشِي عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ قَالَتۡ إِنَّ أَبِي يَدۡعُوكَ لِيَجۡزِيَكَ أَجۡرَ مَا سَقَيۡتَ لَنَاۚ فَلَمَّا جَآءَهُۥ وَقَصَّ عَلَيۡهِ ٱلۡقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفۡۖ نَجَوۡتَ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ٢٥ قَالَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُۖ إِنَّ خَيۡرَ مَنِ ٱسۡتَـٔۡجَرۡتَ ٱلۡقَوِيُّ ٱلۡأَمِينُ ٢٦﴾

[سورة القصص26:23]

وجاء في تفسير الآية :" إن خير من استأجرت القوي الأمين " "قال لهما أبوها وما علمك بذلك قالت له : إنه رفع الصخرة التي لا يطيق حملها إلا عشرة رجال وإني لما جئت معه تقدمت أمامه فقال لي : كوني من ورائي فإذا اختلف علي الطريق فاحذفي لي بحصاة أعلم بها كيف الطريق لاهتدى إليه " (ابن كثير ، مج 3 : ص 11) .

وما من شك في أن امتلاك المواطن لصفة الأمانة مع القوة ، أدعى إلى إنجاز العمل المطلوب على أفضل وجه ممكن حيث إن "القوة والقدرة على ما ستؤجر عليه والأمانة فيه، وصفان ينبغي اعتبارهما في كل من يتولى للإنسان عملاً بإجارة أو غيرها فإن الخلل لا يكون إلا بفقدهما أو فقد إحداهما وأما باجتماعهما فإن العمل يتم ويكمل" . (السعدي، 2002: ص 672).

وحذر الرسول ﷺ من ضياع الأمانة في آخر الزمان حينما سئل عن قيام الساعة فقال " أين أراه السائل عن الساعة ، قال : ها أنا يا رسول الله قال : فإذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة قال : كيف إضاعتها قال : إذا وسّد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة " . (البخاري ، ب.ت ، ج1 ، ص 33).

وفي ضوء الحديث السابق، ينبغي مراعاة شرط الكفاءة المهنية والخلقية لمن يترشح للوظائف في أي موقع من المجتمع وإن شيوع الرشوة والمحسوبية والوساطات في مجتمعاتنا المعاصرة، يؤدي إلى تكريس التخلف في المجتمع وإعاقة حركته التنموية، وقد أشار (الأغا، 2001:ص 136)إلى شيوع ظاهرة الوساطة والرشوة في مجتمعاتنا العربية من أجل الحصول على الوظائف وهي بدورها تجسد حالة من الفساد الإداري التي عادةً ما تقترن بالثراء المحرم.

2- الاستقامة وتجنب الفساد

حذر الإسلام من الإفساد في الأرض عملاً بالتوجيه القرآني: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ...﴾ [سورة الأعراف:56]. ونهى كذلك عن ارتكاب الجرائم الأخلاقية وعلى رأسها قتل النفس كما جاء في الكتاب المبين :

﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [سورة المائدة:32].

ويحكي القرآن الكريم لنا عن أخوة يوسف عليه السلام، حينما اتهموا بالسرقة فكان جوابهم بالنفي ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ ﴿٧٣﴾﴾ [سورة يوسف:73].

والإفساد في الأرض لا يكون فقط بارتكاب الحرمات في حق الناس وإنما يكون كذلك في كل الممارسات السلوكية التي تضر بالبيئة من إسراف في الموارد أو إتلاف أو تلويث للبيئة.

ووعد الله سبحانه وتعالى عباده الذين ينأون عن الفساد والعلو في الأرض بالجنة والثواب في موطنهم ودارهم التي يخلدون فيها بلا موت :

﴿ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۚ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾

[سورة القصص:83].

وفي المقابل تكون نهاية المفسدين في الأرض العقاب الشديد المنزل عليهم من عند الله عز وجل ، ومن الأمثلة على ذلك ما حدث لقارون:

﴿ فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُۥ مِن فِئَةٍ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُنتَصِرِينَ ﴿٨١﴾ ﴾ [سورة القصص:81].

3- الطهارة والعفة

نلمس ذلك من خلال دعوة نبي الله لوط قومه إلى الطهارة ونبذ السلوك الشاذ المتناقض مع الفطرة الإنسانية : ﴿ ... قَالَ يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ... ﴾ [سورة هود:78]

4- القناعة والرضا بالقليل

ويعرض القرآن نموذجاً للقناعة من خلال الحوار الدائر بين فريقين من قوم قارون، فريق تطلع إلى متاع الدنيا وتمنى أن يكون له مثل ما أوتي قارون وفريق آخر زاهد في الحياة الدنيا متطلع إلى ثواب الله عز وجل :

﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ۖ قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَٰرُونُ إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٧٩﴾ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ وَيْلَكُمْ ثَوَابُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّمَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَلَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلصَّٰبِرُونَ ﴾

[سورة القصص:79:80].

ويلفت الرسول المربي ﷺ انتباهنا إلى المقياس الحقيقي للغنى، ألا وهو غنى النفس وليس كثرة المال والمتاع كما جاء في قوله ﷺ : " ليس الغنى عن كثرة العرض إنما الغنى غنى النفس". (البخاري، ب.ت ، ج5 ، ص 2368).

5- الكرم والإيثار

وقد تجسدت هذه السمة الرائعة في المهاجرين السابقين في الإيمان حيث جاء في محكم التنزيل ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [سورة الحشر:9].

وجاء في الحديث الشريف عن أنس رضي الله عنه قال : قال المهاجرون :

يا سول الله ما رأينا مثل قوم قدمنا عليهم أحسن مواساة في قليل ولا أحسن بذلاً من كثير لقد كفونا المئونة وأشركونا في المهنأ حتى لقد خشينا أن يذهبوا بالأجر كله قال: لا ما أثنيتم عليهم ودعوتم الله لهم (الهندي ، 1979 ، ج7 : ص 136) وتروي كتب السيرة أنه لما آخا الرسول ﷺ بين المهاجرين والأنصار، قام سعد بن الربيع فعرض على عبد الرحمن بن عوف أن يشركه في بيته وأهله وماله في قسمه متساوية ولكنّ عبد الرحمن شكره وطلب منه أن يرشده إلى سوق المدينة ليشتغل فيها ولم يكن هذا شأن سعد بن الربيع منفرداً فيما عرضه على أخيه، بل كان شأن عامة الصحابة في علاقتهم وتعاونهم بعضهم مع بعض (البوطي، 1996 : ص 149).

6- سعة الصدر والحلم

لما دعا نبي الله هود عليه السلام قومه إلى عبادة الله عز وجل، تجاوزوا حد الأدب معه فحلم عليهم وتحمل أذاهم وفظاظتهم لسعة صدره، كما بين القرآن الكريم ﴿ ۞ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۚ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٦٥﴾ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦٓ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٦٦﴾ قَالَ يَٰقَوْمِ لَيْسَ بِى سَفَاهَةٌ وَلَٰكِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٦٧﴾ أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى وَأَنَا۠ لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ ﴾ [سورة الأعراف:65:68] .

7- الشجاعة في قول الحق

فمن سمات المواطن الفاعل ، الشجاعة في قول الحق لا سيما أمام الجائرين والمتسلطين وأولى النفوذ وقد ضرب القرآن الكريم مثالاً يقتدى به في ممارسة هذا السلوك الأخلاقي حيث جاء في قوله سبحانه وتعالى على لسان الرجل المؤمن ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَـٰتِ مِن رَّبِّكُمْ ۖ وَإِن يَكُ كَـٰذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُۥ ۖ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ ﴿٢٨﴾ ﴾ [سورة غافر:28]. ولما راح فرعون الطاغية يمنّ على نبي الله موسى عليه السلام واجهه بالحقيقة وقال كلمة الحق دون أي اعتبار لموقعه وسلطانه :

﴿ قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ ﴿١٨﴾ وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِى فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴿١٩﴾ قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٢٠﴾ فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِى رَبِّى حُكْمًا وَجَعَلَنِى مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٢١﴾ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [سورة الشعراء:18:24].

ج) سمات وجدانية انفعالية

يمكن تلخيص أبرز هذه السمات فيما يلي:

1- حب الخير للآخرين والإشفاق عليهم :

نجد ذلك في سلوك نبي الله إبراهيم عليه السلام الذي راح يدعو بالخير لبلده ،**كما جاء في قوله تعالى :** ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَـٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴿٣٥﴾ ﴾ [سورة إبراهيم:35].

وحينما جاء الطفيل بن عمرو الدوسي رضي الله عنه إلى النبي ﷺ شاكياً قومه فقال: إن دوساً قد عصت وأبت فادع الله عليهم فاستقبل رسول الله ﷺ

القبلة ورفع يديه فقال الناس هلكوا فقال : اللهم اهد دوساً وآت بهم اللهم اهدِ دوساً وآت بهم. (الكاند هلوي، 1999 : ص 404).

وأخبر القرآن الكريم عن الرجل المؤمن المحب لقومه والمتطلع إلى هدايتهم على الرغم ما فعلوا به حيث أساءوا إليه وقتلوه " قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ * بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ " (يس ، الآيتان : 26 ، 27) . فالمواطن الصالح مشفق على أهل بلده ووطنه يتمنى لهم الهداية والنجاة من العذاب، وعبر عن ذلك قوله سبحانه وتعالى على لسان الرجل المؤمن من آل فرعون: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُم مِّثْلَ يَوْمِ ٱلْأَحْزَابِ ﴿٣٠﴾ مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۚ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ [سورة غافر:30].

2- المبادرة إلى نقد الذات وتقويمها

فهي سمة ضرورية لإصلاح النفس وتخليصها من الأسباب المعيقة للحركة داخل المجتمع ومن المشاهد القرآنية الدالة على هذه السمة ما حدث بين نبي الله موسى عليه السلام والرجل الذي استنجد به من قومه وشيعته:

﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ۖ فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ۖ قَالَ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۖ إِنَّهُۥ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى فَٱغْفِرْ لِى فَغَفَرَ لَهُۥٓ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦﴾ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ [سورة القصص:17:15] .

وجاء في تفسير الآيات السابقة، أن موسى عليه السلام لم يقصد القضاء على الرجل بوكزه إياه فلما رآه جثة هامدة بين يديه استرجع وندم على فعلته وعزاها إلى الشيطان وغوايته ثم استطرد يعترف بظلمه لنفسه أن حمّلها هذا الوزر

ثم أخذ بعد ذلك عهداً على نفسه أمام الله ألا يقف في صف المجرمين ظهيراً ومعيناً. (قطب، 1980 : ج5 ، ص 2682).

وفي ضوء ما سبق، ينبغي أن يكتسب المواطن المهارات الخاصة بإدارة الذات وتقويمها ليعدل من سلوكه بما ينسجم مع أوامر الشرع ونواهيه، وبذلك تتحقق فيه القوة النفسية التي عبر عنها المربي ﷺ بقوله : " الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت والعاجز من أتبع نفسه هواها ثم تمنى على الله ". (ابن ماجة، ب.ت، ج2: ص 1423).

د) سمات اجتماعية

وهي سمات تعبر عن الروح الاجتماعية العالية والاستعداد للاندماج والتفاعل مع الآخرين ويمكن إجمال أبرزها على النحو التالي:

1- مخالطة الناس وتحمل أذاهم

جاء في التوجيه النبوي الشريف "المؤمن الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم أعظم أجراً من المؤمن الذي لا يخالط الناس ولا يصبر على أذاهم". (ابن ماجة، ب.ت، ج2: ص 1338)

ويؤكد الغزالي على أن في مخالطة الناس والمجاهدة في تحمل أذاهم ، كسراً للنفوس وقهراً للشهوات وبالتالي فهي أفضل من العزلة في حق من لم تتهذب أخلاقه ولم تذعن لحدود الشرع شهواته . (ابن هشام ، 1988 : ج1 ، ص 244)

وجاء على لسان نوح عليه السلام وهو يخاطب قومه ما يدل على المعاشرة والمخالطة لهم: ﴿... إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى ...﴾ [سورة يونس:71] .

فالمخالطة لازمة لاكتساب الخبرات وتنمية الشخصية الاجتماعية وتعديل سلوك الفرد وفيها شيء من السلوى والأنس . وقد حذر الرسول ﷺ من

المقاطعة والتهاجر بين الأخوة في المجتمع الواحد بقوله : " لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال ، فيلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ بالسلام " . (البخاري ، ب.ت ، ج5 : ص 2256).

ويجوز أن يعتزل الإنسان الآخرين من باب المفاصلة والتميز ووقاية النفس من المفاسد وعبر ذلك قوله تعالى– على لسان إبراهيم عليه السلام– حينما خاطب قومه ﴿وَأَعۡتَزِلُكُمۡ وَمَا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ... ﴾[سورة مريم:48].

وخاطب الله سبحانه وتعالى نبيه ﷺ قائلاً :

﴿وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱهۡجُرۡهُمۡ هَجۡرٗا جَمِيلٗا ١٠﴾[سورة المزَّمل:10].

وحتى تثمر مخالطة المواطن للآخرين لا بد من الالتزام بجملة من آداب التعامل مع الآخرين لعل من أبرزها:

- **التواضع للناس وعدم التعالي عليهم وجاء في الحديث الشريف** " لينتهينّ أقوام يفتخرون بآبائهم الذين ماتوا إنما هم فحم جهنم ". (الترمذي ، ب.ت ، ج5 : ص 734)
- **حسن الكلام والتخاطب عملاً بالتوجيه القرآني:** ﴿ وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ ٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ... ﴾[سورة الإسراء:53]
- **احترام الآخرين وعدم الاستهزاء بهم أو السخرية منهم** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ ...﴾[سورة الحُجُرات:11]
- **قبول أعذار الآخرين وتفهم ظروفهم والعفو عن تقصيرهم**﴿... فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ٤٠﴾[سورة الشورى:40]
- **شكر الناس على ما يقدمونه من خدمات امتثالاً للتوجيه النبوي الشريف** " من صنع إليكم معروفاً فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه " . (أبو داود، ب.ت ، ج2 : ص 128)

- الترفع عما في أيدي الناس وعدم الطمع فيما عندهم فإن الناس يكرهون هذا الفعل وقد أوصى الرسول ﷺ بذلك " ازهد في الدنيا يحبك الله وازهد فيما أيدي الناس يحبونك " . (ابن ماجة ، ب.ت ، ج2 : ص 1373)

2- التعاون مع الآخرين

حث الله سبحان وتعالى عباده على التعاون في مجال الخير بقوله : ﴿... وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ...﴾ [سورة المائدة:2]

وبين الرسول ﷺ لنا بعض مجالات التعاون بقوله "تعدل بين اثنين صدقة وتعين الرجل في دابته فتحمله عليها أو ترفع له عليه متاعه صدقة" (مسلم، ب.ت: ص299).

وحينما يسود الاختلاف ووجهات النظر بين أبناء الوطن الواحد فلا ينبغي أن يكون سبباً لترك التعاون والعمل المشترك من أجل المصلحة العامة كما جاء في توجيهات (البنا ، 1992 : ص 26) حينما قال : " نلتمس كل العذر لمن يخالفوننا في بعض الفرعيات ونرى أن هذا الخلاف لا يكون أبداً حائلاً دون ارتباط القلوب وتبادل الحب والتعاون على الخير ".

3- الحرص على المصلحة العامة

عبر عن هذه السمة –قوله تعالى – مخاطباً نبيه ﷺ:

﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ۚ قُلْ مَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ ۚ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴿١١﴾﴾ [سورة الجمعة:11].

وجاء في الحديث الشريف " أحب الناس إلى الله أنفعهم للناس ". (الطبراني ، 1985 ، ج2 : ص 106).

وقد ضرب نبي الله موسى عليه السلام مثلاً يحتذى به في الحرص على مصلحة الآخرين، حينما طلب من العزيز أن يوليه على خزائن الأرض ﴿ قَالَ ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٞ ﴿٥٥﴾ ﴾ [سورة يوسف:55] .

حيث جاء في تفسير الآية أن موسى عليه السلام سأل العمل لعلمه وقدرته عليه ولما فيه من المصالح للناس وليتصرف لهم على الوجه الأحوط والأرشد ويجوز للرجل أن يمدح نفسه في مثل هذه المواقف، إذا جُهل أمره للحاجة . (ابن كثير، ب.ت،ج2:ص254).

ويعلق صاحب الظلال على الآية السابقة بقوله : لم يكن يوسف يطلب لشخصه وهو يرى إقبال الملك عليه ، إنما كان حصيفاً في اختيار اللحظة التي يستجاب له فيها لينهض بالواجب الثقيل والتبعات الضخمة في أشد أوقات الأزمة، ليكون مسئولاً عن إطعام شعب كامل وشعوب مجاورة سبع سنوات لا زرع فيها ولا ضرع ويتساءل لما لا يزكي الناس أنفسهم في المجتمع المسلم ولا يرشحون أنفسهم للوظائف ولا يقومون لأشخاصهم بدعاية ما كي يختاروا لمجلس الشورى أو الإمامة أو للإمارة.(قطب ، 1980 ، ج4 : ص 2005-2007).

وبناءً عليه فإن المواطن الصالح لا يسعى إلى تحقيق رغباته وطموحاته وأمانيه على حساب المصلحة العامة وبما يضر بالآخرين ، كحال من يحتكر السلعة ليحقق المكاسب المادية أو يتحايل على القوانين والنظم لتحقيق مآربه الخاصة ، أو يقدم المصلحة الحزبية الضيقة على مصلحة الوطن ، وتقتضي مراعاة المصلحة العامة من الإنسان أحياناً ، أن يضحي بأغلى ما يملك وهذا ما فعله أبو بكر الصديق رضي الله عنه ، في غزوة تبوك حيث جاء رضي الله عنه بكل ماله وجاء عمر بنصف ماله حيث روى الترمذي عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : " سمعت عمر

بن الخطاب يقول : أمرنا رسول الله ﷺ أن نتصدق ووافق ذلك عندي مالاً فقلت اليوم أسبق أبا بكر ، إن سبقته يوماً قال : فجئت بنصف مالي فقال رسول الله ﷺ ما أبقيت لأهلك قلت : مثله وأتى أبو بكر بكل ما عنده فقال : يا أبا بكر ما أبقيت لأهلك فقال: أبقيت لهم الله ورسوله قلت : لا أسبقه إلى شيء أبداً " (الترمذي ، ب.ت ، ج5 : ص 614).

4- حب العمل والحرص على إتقانه

حث الإسلام على العمل واعتبره من المقومات الأساسية للحياة كما جاء في قوله تعالى : ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥﴾ [سورة التوبة:105].

وحذر الرسول ﷺ من التسول والبطالة بقوله : " ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه مزعة لحم " (البخاري ، ب.ت ، ج2 : ص 536) .

وروي عن أنس بن مالك أن رجلاً من الأنصار أتى النبي ﷺ يسأله فقال: أما في بيتك شيء قال: بلى: حلسٌ نلبس بعضه ونبسط بعضه وقعبٌ نشرب فيه من الماء قال : اتني بهما قال: فآتاه بهما فأخذهما رسول الله بيده وقال من يشتري هذين قال رجل: أنا آخذهما بدرهم قال : من يزيد على درهم مرتين أو ثلاثة قال رجل: أنا آخذهما بدرهمين فأعطاهما إياه وأخذ الدرهمين وأعطاهما الأنصاري وقال: اشتر بأحدهما طعاماً فانبذه إلى أهلك واشتر بالآخر قدوماً فأت به فآتاه به فشد فيه رسول الله عوداً بيده ثم قال له : اذهب فاحتطب وبع ولا أرينّك خمسة عشر يوماً فذهب الرجل يحتطب ويبيع فجاء وقد أصاب عشرة دراهم فاشترى ببعضها ثوباً، وببعضها طعاماً فقال رسول الله هذا خير

لك من أن تجيء المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة ". (أبو داود ، ب.ت ، ج2 : ص 120).

ويحث المولى سبحانه وتعالى عباده على إعمار الأرض مبيناً ارتباطهم العضوي بها ﴿... هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ وَٱسۡتَعۡمَرَكُمۡ فِيهَا ...﴾ [سورة هود:61]

وعرض القرآن الكريم لأنواع عديدة من الأعمال والمهن النافعة ، فهنالك العمل الزراعي: ﴿لِيَأۡكُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتۡهُ أَيۡدِيهِمۡ...﴾ [سورة يس:35]، والعمل الصناعي ﴿ ۞ وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضۡلٗاۖ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلۡحَدِيدَ ﴿١٠﴾ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ وَقَدِّرۡ فِي ٱلسَّرۡدِۖ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًاۖ إِنِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ﴿١١﴾﴾ [سورة سبأ:10:11]، والعمل القضائي﴿... وَلَا تَكۡتُمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَۚ وَمَن يَكۡتُمۡهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٞ قَلۡبُهُۥۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ ﴿٢٨٣﴾﴾ [سورة البقرة:283]، والعمل التعليمي ﴿وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمۡ تُعَلِّمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمۡ تَدۡرُسُونَ ﴿٧٩﴾﴾[سورة آل عمران:79] .

وحث الإسلام على إتقان العمل، كما جاء في التوجيه النبوي الشريف " إن الله يحب من العامل إذا عمل أن يحسن " (البيهقي ، 1989 ، ج4 : ص 335).

ه) سمات عقلية

1- حسن المنطق وحضور الحجة

وندرك ذلك بوضوح من خلال بعض الحوارات الدائرة بين أهل الوطن الواحد، **حيث جاء على لسان نبي الله داود عليه السلام :**

﴿ قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَهۡطِيٓ أَعَزُّ عَلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَٱتَّخَذۡتُمُوهُ وَرَآءَكُمۡ ظِهۡرِيًّاۖ إِنَّ رَبِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ مُحِيطٞ ﴿٩٢﴾﴾[سورة هود:92] .

وقال تعالى – على لسان الرجل الواعظ لقومه – : ﴿۞ وَيَٰقَوۡمِ مَا لِيٓ أَدۡعُوكُمۡ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدۡعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ ٤١﴾ [سورة غافر:41].

2- الانفتاح الذهني والمرونة العقلية

كان مما نعى القرآن الكريم على اليهود والنصارى ، أن كلاً منهما لزم موقفاً متزمتاً تجاه الآخر ، حيث رفض مجرد النظر فيما عنده من خبرات ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ لَيۡسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيۡسَتِ ٱلۡيَهُودُ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَهُمۡ يَتۡلُونَ ٱلۡكِتَٰبَۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ مِثۡلَ قَوۡلِهِمۡۚ فَٱللَّهُ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ ١١٣﴾ [سورة البقرة:113] .

وعبر عن سلوك الانفتاح الذهني قوله تعالى- مخاطباً نبيه ﷺ- ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشۡرِكَ بِهِۦ شَيۡـٔٗا وَلَا يَتَّخِذَ بَعۡضُنَا بَعۡضًا أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُولُواْ ٱشۡهَدُواْ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ ٦٤﴾ [سورة آل عمران:64] .

فالانفتاح الذهني حالة من التفاعل الفكري، تتجسد في الاستماع للآخرين والنظر فيما لديهم ومحاورتهم وتفهم سنة الاختلاف بين الناس بعيداً عن التعصب والانغلاق ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ خَلۡقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفُ أَلۡسِنَتِكُمۡ وَأَلۡوَٰنِكُمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡعَٰلِمِينَ ٢٢﴾ [سورة الروم:22].

ولاكتساب سمات المواطنة السابق ذكرها ينبغي الاهتمام بما يلي:

1- توجيه المتعلمين نحو الاقتداء بالرسل الكرام عليهم السلام وفي مقدمتهم الرسول المربي ﷺ وتشجيعهم على قراءة سيرهم العطرة بتأنٍ حتى يكتسبوا القيم والسمات التي تجعل منهم مواطنين فاعلين .

2- تحذير المتعلمين من التقليد الأعمى للشخصيات الفارغة والمشوهة فكرياً وخلقياً .

3- مراعاة توافر عنصر القدوة الحسنة في المعلمين الذين نعهد إليهم برعاية وتربية الأجيال.

4- إكساب المتعلمين معايير الصحبة الصالحة وحثهم على الالتزام بها .

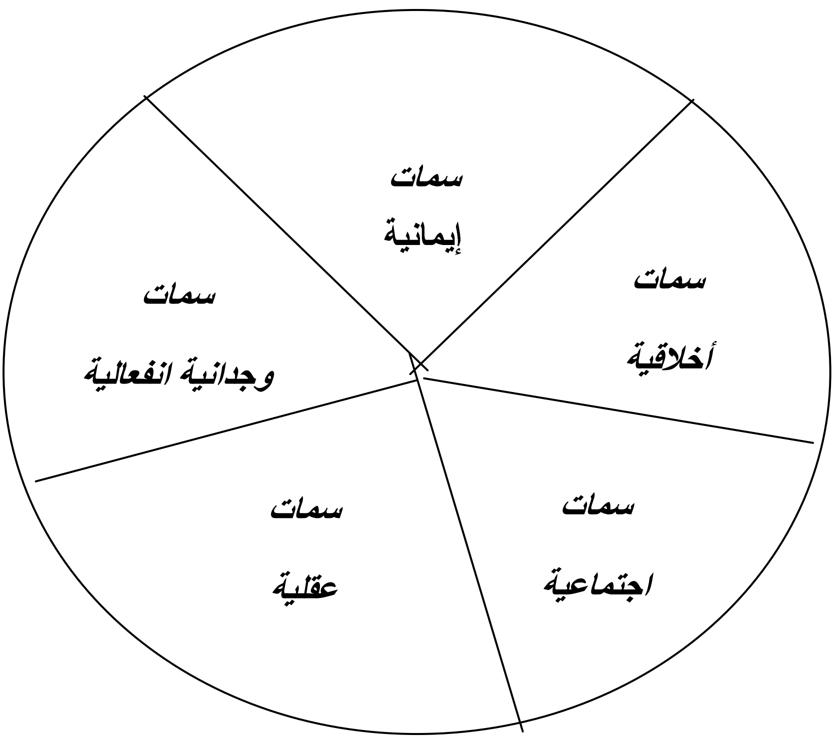
5- إتاحة الفرص الكافية للمتعلمين للتعبير عن آرائهم وإثبات ذواتهم .

6- تدريب المتعلمين على محاسبة الذات وإصلاحها .

7- تشجيع وتحفيز أنماط السلوك الإيجابي- لدى التلاميذ- نحو الوطن والمواطنين وفي المقابل نقد أنماط السلوك السلبي والتحذير من آثارها ومخاطرها .

شكل رقم (1)

سمات المواطن الفاعل



الفصل السابع

تربية المواطنة: الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة

لقد شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي أحداثاً متلاحقة وتطورات سريعة جعلت عملية التغيير أمراً حتمياً في معظم دول العالم، وقد انتاب القلق بعض المجتمعات من هذا التغير السريع، ومنها العربية والإسلامية التي تخشى أن تؤدي هذه التحولات الاجتماعية المتسارعة والمرتبطة بالتطور العلمي السريع إلى التأثير على قيمها ومبادئها وعاداتها وتقاليدها بفعل الهالة الإعلامية الغربية.

والمملكة إحدى هذه المجتمعات التي مرت بتغيرات سريعة شملت معظم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما أثر على تماسك المجتمع واستقراره، وأدت إلى ظهور اتجاهات وقيم وأنماط تفكير لا تتفق وطبيعة المجتمع السعودي. ولذلك تستعين الدولة، كغيرها من الدول، بالنظام التربوي باعتباره من أهم النظم الاجتماعية، حيث يقوم على إعداد الفرد وتهيئته لمواجهة المستقبل، وكذلك المحافظة على القيم والمبادئ الأساسية للمجتمع والتجاوب مع الطموحات والتطلعات الوطنية. والمفهوم الحديث للمواطنة يعتمد على الانفاق الجماعي القائم على أساس التفاهم من أجل تحقيق ضمان الحقوق الفردية والجماعية ، كما أن المواطنة في الأساس شعور وجداني بالارتباط بالأرض وبأفراد المجتمع الآخرين الساكنين على الأرض وهي لا تتناقض مع الإسلام لأن المواطنة عبارة عن رابطة بين أفراد يعيشون في زمان ومكان معين أي جغرافية محددة، والعلاقة الدينية تعزز المواطنة.

(http//www.vob.org/Arabic)

لذا نجد أن سياسة التعليم في المملكة تنص على إعداد المواطن الصالح وفقاً لقيم هذا المجتمع التي تنبع من تعاليم الدين الإسلامي وقيمه الحميدة (وزارة المعارف ، 1416هـ، ص 10). بالإضافة إلى إعداد مواطن مؤمن برسالة

الإسلام داعياً إليها، وقادراً على إتقان العمل وتنمية المعرفة الإنسانية (السنبل وآخرون، 1996م، ص 129). ونظراً لأهمية المواطنة قررت وزارة المعارف(وزارة التربية والتعليم حاليا) منذ العام الدراسي 1417-1418هـ تدريس مادة مستقلة للتربية الوطنية في التعليم العام تشمل المراحل الثلاث، **وبررت ذلك بوجود ثلاثة أسباب تدعو إلى تدريسها (وزارة المعارف، 1417هـ) :**

1. ضرورة وطنية لتنمية الإحساس بالانتماء وبالهوية.
2. ضرورة اجتماعية لتنمية المعارف والقدرات والقيم والاتجاهات، والمشاركة في خدمة المجتمع ، ومعرفة الحقوق والواجبات.
3. ضرورة دولية لإعداد المواطن وفقاً للظروف والمتغيرات الدولية.

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى ما يلي :

1. إلقاء الضوء على المصطلحات المرتبطة بالمواطنة، كالوطن والوطنية والتربية الوطنية والمواطنة.
2. الوقوف على الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، من خلال بعض التجارب العالمية ، وتجربة المملكة العربية السعودية في تربية المواطنة.
3. التوصل إلى تصور مقترح لتربية المواطنة ملائم للبيئة السعودية.

أولاً – أهم المفاهيم المرتبطة بالمواطنة :

ورد في لسان العرب بأن مفهوم الوطن لغة يشير إلى المنزل يقيم فيه الإنسان، فهو وطنه ومحله (ابن منظور، 2000م، ص 239).

أما اصطلاحاً فتعرفه آمنة حجازي بأنه بشكل عام قطعة الأرض التي تعمرها الأمة، وبشكل خاص هو المسكن فالروح وطن لأنها مسكن الإدراكات، والبدن وطن لكونه مسكن الروح، والثياب وطن لكونها مسكن البدن، فالمنزل والمدينة والدولة والعالم كلها أوطان لكونها مساكن (حجازي، 2000م، ص 80). وينظر الحقيل للوطن بأنه "البلد التي يقيم فيها الإنسان ويتخذها مستقراً له. ولذلك فهو شبيه بالمنزل، فالمنزل هو المكان الصغير الذي يسكن فيه فرد مع أسرته، والوطن هو المنزل الكبير الذي يضم عدداً كبيراً من الأفراد والأسر (الحقيل، 1990م، ص 19).

مفهوم المواطنة:

تعرف الموسوعة العربية العالمية المواطنة بأنها "اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن" (1996م، ص 311). وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريفها على أنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون" (غيث، 1995م ص 56). وينظر إليها فتحي هلال وآخرون من منظور نفسي بأنها الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية" (هلال، 2000م، ص 25).

أما التعريف الإسلامي للمواطنة فينطلق من خلال القواعد والأسس التي تنبني عليها الرؤية الإسلامية لعنصري المواطنة وهما الوطن والمواطن وبالتالي فإن الشريعة الإسلامية ترى أن المواطنة هي تعبير عن الصلة التي تربط بين المسلم كفرد وعناصر الأمة، وهي الأفراد المسلمين، والحاكم والإمام وتُتوج هذه الصلات جميعاً الصلة التي تجمع بين المسلمين وحكامهم من جهة

وبين الأرض التي يقيمون عليها من جهة أخرى. وبمعنى آخر فإن المواطنة هي تعبير عن طبيعة وجوهر الصلات القائمة بين دار الإسلام وهي (وطن الإسلام) وبين من يقيمون على هذا الوطن أو هذه الدار من المسلمين وغيرهم (هويدي، 1995م، ص 13).

ويؤكد ذلك القحطاني بقوله إنَّ مفهوم المواطنة من المنظور الإسلامي هي "مجموعة العلاقات والروابط والصلات التي تنشأ بين دار الإسلام وكل من يقطن هذه الدار سواء أكانوا مسلمين أم ذميين أم مستأمنين" (القحطاني، 1419هـ).

كما أن هناك مستويات للشعور بالمواطنة أوردها رضوان أبو الفتوح في النقاط التالية :

1. شعور الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين بقية أفراد الجماعة كالدم والجوار والموطن وطريقة الحياة بما فيها من عادات وتقاليد ونظم وقيم وعقائد ومهن وقوانين وغيرها.
2. شعور الفرد باستمرار هذه الجماعة على مر العصور ، وأنه مع جيله نتيجة للماضي وأنه وجيله بذرة المستقبل.
3. شعور الفرد بالارتباط بالوطن وبالانتماء للجماعة، أي بارتباط مستقبله بمستقبلها وانعكاس كل ما يصيبها على نفسه، وكل ما يصيبه عليها.
4. اندماج هذا الشعور في فكر واحد واتجاه واحد حركة واحدة. (رضوان، 1960م، ص 127). ومعنى ذلك أن مصطلح المواطنة يستوعب وجود علاقة بين الدولة أو الوطن والمواطن وأنها تقوم على الكفاءة الاجتماعية والسياسية للفرد، كما تستلزم المواطنة الفاعلة توافر صفات أساسية في المواطن تجعل منه شخصية مؤثرة في الحياة العامة، والتأثير في الحياة

العامـــة والقـــدرة عـــلى المشـــاركة في التشرـــيع واتخـــاذ القـــرارات (http://www.vob.org/Arabic/lessons/lessons 38.htm).

وإذا ربطنـــا مفهـــوم المواطنـــة بالديمقراطيـــة نجـــد أن المواطنـــة ركيـــزة الديمقراطية، فلا يوجد مجتمع ديمقراطي، لا يعتمد في بنيانه على كل مواطن. (http://www.ecwregypt.org/Arabic/pup/2002).

مفهوم الوطنيـة :

تعرف الموسوعة العربية العالمية الوطنية بأنها "تعبير قويم يعني حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والنـاس والعـادات والتقاليـد والفخر بالتاريخ والتفاني في خدمـة الـوطن. ويـوحي هـذا المصـطلح بالتوحـد مع الأمة" (1996م، ص 110).

كما تعرف بأنها "الشعور الجمعي الـذي يـربط بـين أبنـاء الجماعـة ويمـلأ قلوبهم بحب الوطن والجماعة، والاستعداد لبذل أقصى الجهـد في سـبيل بنـائهما والاستعداد للموت دفاعاً عنهما" (www.albyan.com).

المواطنة والوطنيـة:

لبيان الفرق بين مفهوم المواطنة والوطنية يجب إدراج مفهوم آخر لا يقـل أهمية عن المفهومين السابقين وهو مفهوم التربية الوطنيـة الـذي يشـير إلى ذلـك الجانب من التربية الذي يشعر الفرد بصفة المواطنة ويحققها فيه، والتأكيـد عليهـا إلى أن تتحول إلى صفة الوطنية، ذلك أن سعادة الفرد ونجاحـه، وتقـدم الجماعـة ورقيها لا يأتي من الشعور والعاطفة إذا لم يقترن ذلك بالعمل الإيجابي الذي يقوم على المعرفة بحقائق الأمور والفكر الناقد لمواجهة المواقـف ومعالجـة المشـكلات فبهذا الجانب العملي تحصل النتائج المادية التي تعود على الفرد بالنفع والارتيـاح والسعادة، وعلى الجماعة بالتقدم والرقي (إسماعيل، 1998م، ص 43).

ومعنى ذلك أن صفة الوطنية أكثر عمقاً من صفة المواطنة أو أنها أعلى درجات المواطنة، فالفرد يكتسب صفة المواطنة بمجرد انتسابه إلى جماعة أو لدولة معينة، ولكنه لا يكتسب صفة الوطنية إلا بالعمل والفعل لصالح هذه الجماعة أو الدولة وتصبح المصلحة العامة لديه أهم من مصلحته الخاصة.

وقد أشار عبدالتواب إلى أن الحديث عن المواطنة والوطنية يختلف عن الحديث عن الانتماء والولاء، فأحدهما جزء من الآخر أو مكمِّل له. فالانتماء مفهوم أضيق في معناه من الولاء، والولاء في مفهومه الواسع يتضمن الانتماء فلن يحب الفرد وطنه ويعمل على نصرته والتضحية من أجله إلا إذا كان هناك ما يربطه به، أما الانتماء فقد لا يتضمن بالضرورة الولاء، فقد ينتمي الفرد إلى وطن معين ولكنه يحجم عن العطاء والتضحية من أجله (عبدالتواب، 1993م، ص 108).

ولذلك فالولاء والانتماء قد يمتزجان معاً حتى أنه يصعب الفصل بينهما والولاء هو صدق الانتماء ، وكذلك الوطنية فهي الجانب الفعلي أو الحقيقي للمواطنة. والولاء لا يولد مع الإنسان وإنما يكتسبه من مجتمعه ولذلك فهو يخضع لعملية التعلم فالفرد يكتسب الولاء "الوطني" من بيته أولاً ثم من مدرسته ثم من مجتمعه بأكمله حتى يشعر الفرد بأنه جزء من كل (السليمان، 1998م، ص 196).

مكونات المواطنة:

للمواطنة عناصر ومكونات أساسية ينبغي أن تكتمل حتى تتحقق المواطنة وهذه المكونات هي :

1 - **الانتماء:**

إن من لوازم المواطنة الانتماء للوطن دار الإسلام "فالانتماء في اللغة يعني الزيادة ويقال انتمى فلان إلى فلان إذا ارتفع إليه في النسب ، وفي الاصطلاح هو الانتساب الحقيقي للدين والوطن فكراً تجسده الجوارح عملاً" (الدروع، وآخرون، 1999م، ص 32).

والانتماء هو شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه وللدفاع عنه. أو هو "إحساس تجاه أمر معين يبعث على الولاء له واستشعار الفضل في السابق واللاحق" (الزيد، 1417هـ، ص 60).

ومن مقتضيات الانتماء أن يفتخر الفرد بالوطن والدفاع عنه والحرص على سلامته. فالمواطن السعودي منتم لأسرته ولوطنه ولدينه وتعدد هذه الانتماءات لا يعني تعارضها بل هي منسجمة مع بعضها ويعزز بعضها البعض الآخر.

2 - **الحقوق :**

إن مفهوم المواطنة يتضمن حقوقاً يتمتع بها جميع المواطنين وهي في نفس الوقت واجبات على الدولة والمجتمع منها :

- أن يحفظ له الدين.
- حفظ حقوقه الخاصة.
- توفير التعليم.
- تقديم الرعاية الصحية.

§ تقديم الخدمات الأساسية.

§ توفير الحياة الكريمة.

§ العدل والمساواة.

§ الحرية الشخصية وتشمل حرية التملك، وحرية العمل، وحرية الاعتقاد، وحرية الرأي.

هذه الحقوق يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين بدون استثناء سواء أكانوا مسلمين أم أهل كتاب أم غيرهم في حدود التعاليم الإسلامية فمثلاً حفظ الدين يجب عدم إكراه المواطنين من غير المسلمين على الإسلام **قال تعالى** : لا إكراه في الدين« (البقرة : 256)، وكذلك الحرية فهي مكفولة لكل مواطن بغض النظر عن دينه أو عرقه أو لونه، بشرط ألا تتعدى إلى حريات الآخرين أو الإساءة إلى الدين الإسلامي.

3 - **الواجبات :**

تختلف الدول عن بعضها البعض في الواجبات المترتبة على المواطن باختلاف الفلسفة التي تقوم عليها الدولة، فبعض الدول ترى أن المشاركة السياسية في الانتخابات واجب وطني، والبعض الآخر لا يرى المشاركة السياسية كواجب وطني.

ويمكن إيراد بعض واجبات المواطن في المملكة العربية السعودية التي منها :

✓ احترام النظام.

✓ التصدي للشائعات المغرضة.

✓ عدم خيانة الوطن.

✓ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

✓ الحفاظ على الممتلكات.

- ✓ السمع والطاعة لولي الأمر.
- ✓ الدفاع عن الوطن.
- ✓ المساهمة في تنمية الوطن.
- ✓ المحافظة على المرافق العامة.
- ✓ التكاتف مع أفراد المجتمع.

هذه الواجبات يجب أن يقوم بها كل مواطن حسب قدرته وإمكانياته وعليه الالتزام بها وتأديتها على أكمل وجه وبإخلاص .

4 - **المشاركة المجتمعية:**

إن من أبرز سمات المواطنة أن يكون المواطن مشاركاً في الأعمال المجتمعية، والتي من أبرزها الأعمال التطوعية فكل إسهام يخدم الوطن ويترتب عليه مصالح دينية أو دنيوية كالتصدي للشبهات وتقوية أواصر المجتمع وتقديم النصيحة للمواطنين وللمسؤولين يجسد المعنى الحقيقي للمواطنة.

5 - **القيم العامة:**

وتعني أن يتخلق المواطن بالأخلاق الإسلامية والتي منها :

- **الأمانة**: ومن معاني الأمانة عدم استغلال الوظيفة أو المنصب لأي غرض شخصي (الشيخ ، 1420هـ، ص 74).
- **الإخلاص**: ويشمل الإخلاص لله في جميع الأعمال، والإخلاص في العمل الدنيوي واتقانه، والإخلاص في حماية الوطن.
- **الصدق**: فالصدق يتطلب عدم الغش أو الخداع أو التزوير، فبالصدق يكون المواطن عضواً نافعاً لوطنه.
- **الصبر**: يعد من أهم العوامل التي تساعد على ترابط المجتمع واتحاده.

○ **التعاضد والتناصح**: بهذه القيمة تجعل المجتمع مترابطاً ، وتتألف القلوب وتزداد الرحمة فيما بينهم.

ثانياً – الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة :

لبيان الاتجاهات الحديثة لتربية المواطنة يجب التأكيد علي أنه لا يوجد اتفاق بين المجتمعات حول الأولوية التي يجب أن تعطي لأي من أهداف النظام التعليمي، هل تكون الأولوية للأهداف الإدراكية "المعرفية" التي تعنى بتعليم الأفراد المهارات والمعارف؟ أو تكون للأهداف القيمية التي تعنى بإعداد الأفراد لكي يكتسبوا المواطنة، وإيجاد مواطن يحتفظ بقيم صحيحة للمشاركة في حياة المجتمع؟ أو تكون لأهداف التنشئة الاجتماعية التي تحاول أن تجعل الأفراد أكثر توافقاً للدخول في علاقات شخصية متبادلة مع الآخرين؟ (أحمد، 1997م، ص 20).

ولو نظرنا إلى جميع النظم السياسية نجد أنها تسعى بشكل أو بآخر من أجل تحقيق درجة قصوى من الانسجام السياسي بين مواطنيها، وتبرز التنشئة السياسية كموضوع رئيس يمتد من التربية الوطنية في العالم الغربي ، إلى مفهوم تدريب الشخصية في النظم الاشتراكية السابقة، وإلى مفهوم التوجيه أو الإرشاد الروحي في الأنساق السياسية الكاريزمية، وفي كل الحالات تتحكم في العملية عدة متغيرات أهمها المواقف والأهداف والولاءات تجاه السلطة السياسية.

وقد أشار إلى أنَّ مجموعة الدول الاشتراكية قد حرصت قبل التحولات الضخمة التي بدأت في الثلث الأخير من عام 1989م على التأكيد على أن التعليم بها يستهدف خدمة النظام السياسي، فعلى سبيل المثال كان الغرض الرئيس للنظام التعليمي في تشيكوسلوفاكيا هو الاهتمام بفكرة المدرسة السياسية لتربية الشباب على القيام بدور نشيط في بناء دولة شعبية ديمقراطية. أما في

يوغوسلافيا فهدفه تمكين الأجيال الصغيرة من المساهمة في التنمية المستمرة لقوى الإنتاج، وتقوية الروابط الاجتماعية، وتربيتهم على روح الولاء لوطنهم. ويلعب تدريس التربية الوطنية دوراً أساسياً في بث الروح الاشتراكية في هذه المجتمعات.

فكان الهدف من تدريسها في رومانيا هو التأثير في أخلاقيات الشباب وإعدادهم بشكل إيجابي للاشتراك في مستقبل المجتمع الاشتراكي. وتهدف التربية الوطنية في ألمانيا الشرقية إلى تزويد الطلاب بالمعرفة التاريخية والسياسية للتعرف إلى قوانين التطور الاجتماعي (علي، 1997م، ص 94). وتبقى ثمة حقيقة هامة أوردها أحمد وهي أن أمكانية النظام التعليمي ودوره في نقل القيم والمعتقدات السياسية لا تختلف من مجتمع ليبرالي ديمقراطي أو مجتمع شمولي سلطوي، إلا في جانب واحد وهو ما يطلق عليه التغذية الراجعة التي يمكن من خلالها أن يؤثر الطلاب في النظام السياسي والقيم التي يعتنقها (أحمد، 1997م، ص 25).

ومن هنا يتضح أن هناك اتفاقاً عاماً بين المختصين على أن تحقيق المواطنة الصالحة يمثل الهدف الرئيس للنظام التربوي في كل الدول، مما أدى بها للاهتمام بالتربية الوطنية، ولكن هذا الاهتمام يتفاوت من دولة إلى أخرى (المجادي، 1999م، ص 8). وعلى ضوء ذلك يجب التأكيد على دور المدرسة في تنمية المواطنة الصالحة والفعالة ويتمثل ذلك في تنمية الديمقراطية باستخدام التربية والتأكيد على طرق التدريس المختلفة داخل الحياة المدرسية لتنمية المواطنة ، **ومن أهم الاتجاهات المعاصرة ما يلي :**

- **دور المدرسة ضمن الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة :**

المدرسة وحدة اجتماعية لها جوها الخاص الذي يساعد بدرجة كبيرة على تشكيل إحساس الطالب بالفاعلية الشخصية، وفي تحديد نظرته تجاه البناء الاجتماعي القائم. فهي تلعب دوراً حيوياً في عملية التنشئة السياسية خاصة أنها تمثل الخبرة الأولى المباشرة للطالب خارج نطاق الأسرة، وذلك من عدة زوايا فهي تتولى غرس القيم والاتجاهات السياسية التي يبتغيها النظام السياسي بصورة مقصودة من خلال المناهج والكتب الدراسية والأنشطة المختلفة التي ينخرط فيها الطلاب، وليس بصورة تلقائية كما هو الحال في الأسرة أو المؤسسات الأخرى. كما أن المدرسة تؤثر في نوع الاتجاهات والقيم السياسية التي يؤمن بها الفرد، وذلك من خلال علاقة المعلم بالطالب، ومن خلال أداء المعلم لعمله، ومن خلال التنظيمات الإدارية (علي، 1999م، ص 5) :

1. **نوعية المعلم** :

عندما يكون المعلم متمكناً من مادته الدراسية متعمقاً فيها، فإنه يكتسب قدراً كبيراً من احترام الطلاب، وبالتالي يسهل عليه التأثير عليهم فكرياً، فإذا أضاف إلى ذلك معاملة يظهر فيها إيمانه بتوجهات النظام السياسي القائم وتحمساً له، فإن طريقه يصبح سهلاً لغرس قيم هذا النظام في قلوب الطلاب والعكس صحيح.

2. **العلاقة بين المعلم والطالب** :

تختلف العلاقة في الفصل الدراسي بين المعلم والطالب من معلم إلى آخر ومن بيئة مدرسية إلى أخرى، فقد تكون العلاقة ذات طبيعة سلطوية لا تسمح للطالب أن يناقش الآراء والأفكار التي يطرحها المعلم وقد يتجاوز ذلك إلى استخدام أساليب الاستبداد والقهر، أو يكون المعلم ذا طبيعة ديمقراطية

يتعامل مع الطلاب بنوع من الحرية لتركهم يعبرون عن آرائهم وأفكارهم من خلال نقاش مفيد مما يساعد على نمو شخصياتهم وزيادة ثقتهم بأنفسهم، ولهذا الأسلوب أو ذاك تأثيره المؤكد على اتجاهات الطلاب سواء بالسلب أو الإيجاب.

3. **التنظيمات الإدارية** :

لكل إدارة مدرسية أسلوب وتنظيمات معينة تدير بها المدرسة، ويتوقف نمو الإحساس لدى الطالب بالاقتدار الذاتي والانتماء الاجتماعي على إمكانية انضمامه إلى هذه التنظيمات والمساهمة في شؤون المدرسة، والحد الذي تسمح به لانسياب الآراء في معظم الاتجاهات.

ومن هنا يتضح تأثير طبيعة النظام المدرسي على الطلاب، ففي نظام يعتمد على الحفظ والترديد، ويعد نتائج الامتحانات المؤشر الوحيد لتقويم الطلاب تبرز النزعات الفردية وتتفشى ظاهرة الغش والمنافسة السلبية، بينما تختفي مثل هذه النزعات في نظام تعلم يقوم على القراءة والاطلاع الحر ويغرس قيم الابتكار والجماعية والتعاون (المشاط، 1992م، ص 108).

وقد أشار القحطاني إلى البيئة المدرسية بأن لها تأثيراً مباشراً في تحقيق ما تهدف إليه التربية الوطنية، حيث إن تركيبة ونوعية الحياة داخل المدرسة تؤثر في الطالب أكثر من عمل المنهج الرسمي بمواده ومحتوياته المقررة، كما يعتقد بعض التربويين الذين يرون إمكانية تحسين أو تطوير التربية الوطنية من خلال المنهج الخفي، أي النظم والقواعد السائدة داخل المدرسة، فممارسة الطلاب لمسئولية تعليم أنفسهم، وحل الخلافات والمشكلات التي تواجههم في مدرستهم سوف تجعلهم يتعلمون كيف يعملون بمسئولية في مجتمعاتهم بينما تعتقد مجموعة أخرى من التربويين أنه يلزم الطالب الالتحاق بالمدرسة، ليتم

الحكم على قدراته وكفايته عن طريق المنهج الرسمي حتى يمكنه القيام بدور المواطن البالغ المسئول في مجتمعه مستقبلاً (القحطاني، 1418هـ، ص57).

وهناك عدد من المبررات التي تجعل للمدرسة دورا في التربية الوطنية، ويمكن إيجازها فيما يلي :

1 - أن المدرسة تمثل بنية اجتماعية ووسطاً ثقافياً له تقاليده وأهدافه وفلسفته وقوانينه التي وضعت لتتماشى وتتفق مع ثقافة وأهداف وفلسفة المجتمع الكبير والتي هي جزء منه، تتفاعل فيه ومعه، وتؤثر فيه وتتأثر به بهدف تحقيق أهدافه السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

2 - أن المقررات الدراسية إلزامية يدرسها كافة التلاميذ، ولذلك تعتبر أداة هامة لتحقيق التواصل الفكري والتماسك الاجتماعي في المجتمع.

3 - تعد المدرسة من المؤسسات الرسمية التي توظفها السلطة السياسية في سبيل نشر القيم العليا التي تبتغيها لدى الطلاب .

4 - احتوائها للفرد فترة زمنية طويلة سواء أكان ذلك بالنسبة لليوم الدراسي أم بالنسبة للعام الدراسي أو بالنسبة لعمر المتعلم، فتؤثر فيه وتعدل من سلوكه إضافة إلى إكسابه المعلومات المختلفة التي تساعده في حياته (علي، 1997م ص172) .

وتبلغ المدرسة أقصى درجات الفاعلية في التربية الوطنية إذا كان هناك تطابق بين مناهجها النظرية وبرامجها التطبيقية، ولكن حينما يوجد تناقض يصبح تأثير المدرسة في هذا المجال ضعيفاً. ومثال ذلك أن تتضمن مقررات التربية الوطنية والتاريخ قيماً مثل الكرامة الإنسانية والمساواة بين البشر، بينما تنطوي معاملة المعلمين للطلاب على كل شيء عدا الكرامة والمساواة. إذ يجب أن تتحول المدرسة إلى مجتمع حقيقي يمارس فيه النشء الحياة الاجتماعية الصحيحة

ويمارس فيها المسئولية والاستقلال والتعاون وإنكار الذات، وأن يجد في ممارسة هذه الصفات ما يشجعه على التمسك بها في المستقبل ، وإذا ما تحولت مدارسنا إلى الفاعلية المطلوبة فإن ذلك سيؤدي إلى تنمية مواطنة فعالة وعن السؤال المطروح والهام ما هي الأساليب والطرق التدريسية للتربية الوطنية وتنمية المواطنة.

1-الأساليب والطرق التدريسية للمواطنة :

يتأثر تدريس التربية الوطنية والمواطنة بالغايات التربوية التي تقوم عليها سواءً كمادة دراسية مستقلة أو متضمنة في الدراسات الاجتماعية، وقد أورد (Martorella, 1991) خمسة مجالات يمكن تدريس التربية الوطنية من خلالها:

1. عند تدريس الدراسات الاجتماعية من أجل نقل التراث أو ثقافات الجيل الأول للجيل الذي يليه، فإن التربية الوطنية تهدف إلى نقل المعارف والمعلومات التقليدية والقيم كإطار أو هيكل لاتخاذ القرارات.
2. عند تدريس الدراسات الاجتماعية، كالعلوم الاجتماعية، فإن التربية الوطنية تهتم بتعليم مفاهيم وتعميمات العلوم الاجتماعية لبناء قاعدة معلومات يتم تعلمها فيما بعد.
3. عندما تدرس الدراسات الاجتماعية من أجل التفكير التأملي والبحث والاستقصاء، فإن التربية الوطنية تسعى إلى استخدام عمليات التفكير والحصول على المعارف والمعلومات التي يحتاج المواطن معرفتها لاتخاذ القرارات وحل المشكلات التي تواجهه.
4. عند تدريس الدراسات الاجتماعية من أجل النقد الاجتماعي، فإن التربية الوطنية تسعى إلى تنمية قدرة الطالب لاختبار ونقد وتنقيح التراث

السابق أو التقليدي والوضع الاجتماعي القائم من خلال استخدام طريقة حل المشكلات.

5. عند تدريس الاجتماعيات من أجل نمو الشخصية، فإن التربية الوطنية تهتم بتطوير ونمو المفهوم الذاتي الإيجابي وتطوير شخصية الطالب بفاعلية وإحساس قوي.

وبيّن (Grelle, and Metzger, 1996) أن الدراسات الاجتماعية تعد أفضل أداة نقل لإبراز التآلف أو التنشئة الاجتماعية (Socialization) ولإعداد الطلاب بالبنية الاجتماعية الموجودة أو القائمة في المدرسة والمجتمع حيث إن نقطة القوة الوحيدة في طريقة التنشئة التقليدية، حسب قولهما، أسهمت بدور بارز في جعل الدراسات الاجتماعية تقوم بدور فعال في مهمة التربية الوطنية في المجتمع الأمريكي.

ويبين (Engle and Ochoa) قولهما بأن التعليم الذي يركز على حقائق منعزلة أو جامدة، فإنها غالباً ما تكون غير مفيدة، بل إنها مضرة على تحصيل الطالب وتنمية قدراته الفكرية، وهناك موضوع واحد مهم في التعليم ألا وهو الحياة بكل مظاهرها.

ويؤيد (Chapin and Messick, 1989) ما أكده (Engle and Ochoa) حول ضرورة ربط ما يتعلمه الطلاب عن المواطنة في مدارسهم بمجتمعهم الذي يعيشون فيه، حيث تعد عملية ربط منهج التربية الوطنية بواقع الطلاب وحياتهم من العناصر المهمة في تطوير المواطنة وتحقيق أهدافها، وحتى يتم تحقيق ذلك فلابد من ممارسة الطلاب للأنشطة والخبرات في مجتمعهم وبيئتهم بشكل مباشر.

وقـد أورد (Chapin) مجموعـة مـن النشـاطات التـي يمكـن أن يقـوم الطلاب بها من خلال زيارة بعض الأمـاكن المهمـة في المجتمـع، وذلـك لمعرفـة الطلاب بها وتطوير معنـى المواطنـة لـديهم، مثـل : الشرـطة لأطفـال الروضـة الدفاع المدني للصف الأول، البلدية للصف الثاني، المواصلات للصـف الثالـث الصحة للصف الرابع، المحكمة للصف الخـامس، الخدمـة الاجتماعيـة للصـف السادس، صحة البيئة للصف السابع ، المجالس الإقليمية للصف الثامن ...).

كما بـين (Entwistle, 1994 and Martorella, 1991) أن التربيـة الوطنية يتم تعلمها داخل المدرسة من خلال المنهج الرسمي للمدرسـة والمـنهج الخفي، حيث تقوم سياسـة المدرسـة وأعرافهـا وعاداتهـا وأنشـطتها وأحكامهـا ونماذجها بدور بارز في اكتساب الاتجاهات والمعلومات التي لهـا علاقـة بالتربيـة الوطنية، وهنا يبرز دور المنهج الخفي. أما داخـل حجـرة الصـف ، فـإن (مـادة) التربية الوطنيـة (Civic Education)، كـما يوضـح ذلـك (Oppenhiem and Tomey, 1974) ، لا تقـف عنـد نقـل المعـارف (Knowledge) للطلاب ، ولكنهـا تهـدف إلى غـرس الاتجاهـات والقـيم المشـتركة، مثـل مبـدأ المسـؤولية السياسـية والتسـامح والعدالـة الاجتماعيـة، واحـترام المسـؤولين أو السلطات المسؤولة ، ويتم اسـتخدام جانـب المحتـوى المعـرفي أو الإدراكـي في المنهج لإلقـاء الضـوء عـلى الإيـديولوجيات والمبـادئ الأساسـية للمجتمـع الأحكام أو القوانين الأساسية.

2 - التربية من أجل السلام والتعايش السلمي:

السلام هدف إنساني وغاية نبيلة تسعى الإنسـانية لتحقيقهـا عـلى امتـداد تاريخها الحضاري، وقد ازدادت الدعوة للسـلام والعمـل عـلى إرسـاء دعائمـه وتعميمه في العصر الحديث بعد الحرب العالمية الثانية وقيام هيئة الأمـم المتحـدة

كأداة تفاهم تجمع شعوب العالم حـول هـذا الهـدف ، ويعتـبر الاهـتمام بالسـلام ضمن المواطنة من الاتجاهات الحديثة وتبقى ثمة حقيقة هامـة وهـي أن السـلام من الإسلام. وقد أرساه الإسلام في تشريعاته ، ولقـد بـدأ الاهـتمام بدراسـات السلام كميدان أكاديمي في الجامعات العالمية منـذ الخمسـينات، وكـان التركيـز في البداية على السلام في مواجهـة العنـف المبـاشر، كـما هـو الحـال في الاعتـداء والتعذيب والاضطهاد والحروب، ليتطور فيما بعد إلى تناول العنف غـير المبـاشر أي ما يعانيه الناس نتيجة للنظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تـؤدي إلى المـوت أو الانتقـاص مـن آدميـة الإنسـان وانتهـاك حقوقـه مثـل : التمييـز العنصري والتعرض للجوع وإنكار حقوق الإنسان (الهارون، 1996م، ص7).

والتربية دعـوة للحيـاة، والحيـاة في جوهرهـا هـي السـلام مـع الـذات ومـع الآخرين ومع البيئة المادية، ومن هنا فإن التربية من أجل السـلام تـتراوح في مـداها من السلام بـين الـدول والشـعوب إلى الأفـراد داخـل الأسرة أو الجماعـة وأخـيراً إلى الإنسان نفسه .

والسلام مطلب إنساني بدونه يعيش الإنسان في فزع وخوف يفقده اتزانـه ويجعله يتعامل مع من حوله عـلى أسـاس أنهـم أعـداء ويفقـده صـداقة النـاس واحترامهم، والإنسان اجتماعي بطبعه فإذا فشل في التكيف، فإنـه يفقـد سـلامه الاجتماعي ويشعر بالعزلة والتقوقع حول الذات.

والسـلام مطلـب اقتصـادي لأن الخلافـات تـؤثر عـلى قـدرات الفـرد الإنتاجية، تؤدي لتدني دخله وضـعف إمكاناتـه الاقتصـادية، والسـلام العـادل لا يكون على حساب مصالح الآخرين وإنما يحمي مصالح الفرد ليسعى في اتجاه التعاون والتنسيق مع الآخرين بهدف بناء اقتصاد متـين، وعمومـاً فـإن السـلام كمطلـب اقتصـادي للفـرد يـؤثر ويتـأثر بالسـلام كمطلـب اقتصـادي وطنـي

فمستوى الرفاهية الذي قد يتمتع بها الفرد قد يعود بالدرجة الأولى للمستوى الاقتصادي للدولة التي يحمل هويتها (عزيز، 1998م، ص18) .

وهناك عدد من الأساليب التي يمكن من خلالها تعويد الطالب على التعايش والتعاون مع جيرانه المحليين والدوليين، منها :

1 - وضع الطالب في مواقف تفاعلية حقيقية يدرك من خلالها أهمية الانتماء لوطنه.

2 - ربط الطالب بفكرة أن المجتمعات الإنسانية كلها جاءت من نسل واحد وهو آدم عليه السلام . وأن الإسلام دعا إلى تكريم الإنسان مهما كان جنسه أو عرقه أو لونه أو دينه قال تعالى ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ [سورة الإسراء:70]

3 - ربط الطالب بفكرة أن الكرة الأرضية أرض مشتركة لجميع البشر مهما اختلفت ألوانهم ومعتقداتهم وأديانهم.

4 - تعريف الطالب بأننا نعيش في عالم تحكمه مجموعة من المثل والقيم والأهداف والمبادئ الدولية المشتركة "ميثاق الأمم المتحدة" .

5 - إلقاء الضوء على بعض النجاح الذي تحقق في مجال التعاون الدولي "الصحة، العلوم، التعليم، الاقتصاد" .

6 - إبراز الدور الهائل لوسائل الاتصال والمعاهدات التجارية والتشريعات الاقتصادية في إقامة علاقة قوية بين الدول (عزيز، 1998م، ص22) .

وتوجد طريقتان أساسيتان لتعليم المواطنة، هما:

أولاً : إعداد المواطن الصالح : هـذه الطريقـة كانـت واسـعة الانتشـار ومازالت سائدة في المناطق التي تولي التقاليد أهمية كبيرة، وتعطـي تركيـزاً لسيطرة المعرفة من أجل خلق الولاء للقيم التقليدية، ولا تشجع التحليـل النقدي ولا تحتاج إلى إيضاح القيم .

ثانياً: المسؤولية النقدية : تعتمد هذه الطريقة على تركيز التربية الاجتماعية على الاستعلام وحل المشكلات، وتضـع الكثـير مـن الاعتبـار للتحليـل التركيبي وتحليل القيم، وتتضمن تعليمات عن العمليـة الدسـتورية وقـيم النظام السياسي، والاختلاف بين الطـريقتين هـو في نوعيـة الافتراضـات التي تضعها كل منهم، وإذا كان تعليم السلام يختص أساساً بـالتغيير فـإن الطريقة الثانية تكون أكثـر اتسـاقاً مـع أهدافـه (أبـوعلام، 1995م، ص 146) .

وتشير "شارب" إلى خمسة أنواع لتعليم مفاهيم السلام وهي :

1 – تعليم السلام عن طريـق التأكيـد عـلى القـوة : هـذه الطريقـة تؤيـدها الحكومات والقوات المسلحة، ويقوم هذا المبـدأ عـلى أسـاس أن الحفـاظ على السلام يتم عن طريق الإبقاء على تعزيز قوة الجيش لتحقيـق التفـوق العسكري .

2 – تعليم السلام عن طريق التوسط في الصراعات وحسمها : يقـوم هـذا النـوع عـلى تحليـل الصـراعات بـين الأفـراد والمجتمعـات وحلهـا دون استخدام العنف، ولكن الخطورة في استخدام هذا النوع تكمن في احتمال ظهور عدم المساواة لعدم توازن القوى .

3 – تعليم السلام عن طريق تحقيق السلام الشخصي: يؤكد هذا النوع بشكل أساسي على الحاجة الشخصية للتعاطف والتسامح والتعاون .

4 – تعليم السلام كجزء من النظام العالمي: يأخذ هذا النوع في اعتباره الحاجة إلى الاعتراف بأن العنف غير "التكويني" هو العقبة الرئيسية في سبيل السلام، ويحتاج هذا النوع إلى تحليل تفصيلي للتغير الشخصي والتغير الاجتماعي.

5 – تعليم السلام عن طريق إلغاء علاقات القوة: ينظر هذا النوع إلى قيم الناس كما لو كانت هي نفسها نتيجة لبعض المتغيرات البنيوية. ولذلك فإن التأكيد يكون على زيادة الوعي بالعنف البنيوي والتعاطف مع كفاح الجماعات المضطهدة (أبو علام، 1995م، ص148) .

المنهج التربوي وتربية السلام :

أهم مسؤوليات المنهج التربوي التي يجب القيام بها في مجال تربية السلام أن يؤكد على عدم وجود تعارض بين الوطنية والإنسانية، فيكسب الطلاب مقومات الانتماء للوطن متمثلاً في الولاء للأسرة والمجتمع المحلي بمصالحه ومؤسساته، والمجتمع الوطني بمنظماته وهيئاته، ويكمل ذلك بالانتماء العالمي وتنمية مسؤولية التلاميذ وتربيتهم بما يحقق البعد الإنساني الذي يقوم عليه المجتمع الدولي . ولذلك ينبغي أن يتضمن المنهج التربوي عدداً من الموضوعات التي عن طريقها يمكن تحقيق أهداف تربية السلام وصنع الإنسان الدولي على أن يتم تنفيذها عن طريق التدريب والممارسة في مواقف إجرائية حياتية تتم داخل المدرسة وخارجها.

ومن أبرز الجوانب التي يجب أن يتضمنها المنهج (عزيز، 1998م، ص46) :

1 - الخبرات الإنسانية بمعناها الواسع، مع مراعاة أن تبدأ دراستها مبكراً في رياض الأطفال والسنوات الأولى للمرحلة الابتدائية وتمتد للمرحلة الثانوية .

2 - بعض المشكلات الدولية وأسبابها، ويتطرق للمجتمعات والحضارات والنشاطات الإنسانية للأخذ بيد التلميذ نحو عالم اليوم والمستقبل .

3 - خصائص الناس من حيث تشابههم واختلافهم واهتمامهم بالآخرين ليتعلم التلميذ أهمية احترام الناس مهما كانت تبايناتهم المعيشية والاقتصادية، ومهما كانت الفروق الفكرية والأيديولوجية بينهم .

4 - تطوير فلسفة عالمية للحياة تؤكد على القيم الإنسانية الدولية .

5 - تربية المتعلم على التعايش السلمي، لكي يستطيع التأثير في قرارات السلم والحرب، وفي تحديد الأهداف السياسية .

6 - تربية المتعلم على الحياة في مجتمع يقوم على التسامح والقيم السامية ويرفض التعصب العرقي والديني والعقائدي .

7 - إكساب المتعلمين ما يسهم في تحقيق الأهداف التي تؤكد على قيم السلام كأسلوب حياة للتعامل مع بعضهم ومع الآخرين .

8 - إكساب المتعلم مقومات التنشئة التي تسهم في جعله يؤمن بوطنه القومي وبوطنه العالمي الإنساني، مما يحقق في المتعلم، "سلوكاً فاعلاً ومتغيراً إزاء المشكلات، مهارات حل المشكلات، اهتمام بالمشاعر والحقائق على قدم المساواة، ممارسة النشاطات التربوية المحلية والعالمية" .

وأخيراً إذا كانت المدرسة عاملاً مهماً في القضاء على التناقض القيمي والصراع الثقافي بين أفراد الأمة الواحدة، فإنها يمكن أن تلعب مثل هذا الدور على المستوى العالمي، لتسهم في التعاون والسلام العالمي، وإذا كانت المدرسة ذات أهمية للعب هذا الدور في الظروف العادية، فإن دورها يزداد أهمية خلال فترات التحولات الاجتماعية والتغير الثقافي حيث تنتقل المجتمعات من أوضاع اجتماعية مرتبطة بفكر وقيم وعوامل ضبط معينة إلى قيم وفكر وعوامل ضبط جديدة تحتاج إلى الفرز للانتقاء والاختيار من خلال الممارسة، والتربية المدرسية هي وسيلة ذلك كله (سلطان، 1983م، ص106) .

3 - التربية من أجل الديمقراطية "الشورى":

لقد تبين أنه خلال التطور الحضاري وتغير الظروف السياسية أصبحت الديمقراطية ذات معاني كثيرة، فقد عرفها بعضهم بأنها عقيدة سياسية تستوجب سيادة الشعب في نظام يقوم على احترام حرية المواطنين والمساواة بينهم دون تمييز بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة، أو أنها نظام اجتماعي يؤكد على قيمة الفرد وكرامته على أساس المشاركة في إدارة شئون المجتمع، أو أنها مبدأ إنساني ينادي بإلغاء الامتيازات الطبقية الموروثة ويطالب بأن يكون الشعب مصدر السلطة السياسية، أو أنها نظام سياسي يمارس الشعب من خلاله حقه في الحكم عن طريق انتخابات دورية لممثليه (علي، 1997م، ص264) .

والديمقراطية بمعناها العام : طريقة للحياة يستطيع كل فرد أن يتمتع بتكافؤ الفرص عندما يشارك في الحياة الاجتماعية . **ومعناها الضيق** : الفرصة التي يتيحها المجتمع لأفراده للمشاركة بحرية في اتخاذ القرارات بنواحي الحياة المختلفة (عزيز، 1998م، ص54) .

ويعد مبدأ الشورى أحد الدعائم الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة الإسلامية، وهو الإطار الفلسفي الذي ينبغي لها اتباعه كأساس لبناء نظامها السياسي، لأنه المنهج الإلهي الذي أمر به القرآن الكريم للحاكم والمحكوم ولأمة الإسلام سواء أكانوا جماعة أم دولة، **قال تعالى:**

﴿ وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾

[سورة الشورى:38] (صائغ، 1422هـ، ص27) .

ولا تعد الشورى فرعاً من فروع الدين الإسلامي، ولكنها أصل من أصوله، والخطوة الأولى في طريق أولوية السلطة الربانية للعباد بصفتهم مواطنين كاملي الحقوق . ويعرف أحدهم الشورى بأنها "استطلاع رأي ذوي الخبرة للتوصل إلى أقرب الأمور للحق" . ويعرفها أخر بأنها "استطلاع رأي الأمة أو من ينوب عنها في الأمور المتعلقة بها ". وهناك قيود للشورى يجب الالتزام بها، الأول : لا تتم الشورى في مسائل ورد فيها نص من الكتاب أو السنة، الثاني : لا تتوصل الشورى إلى نتائج تخالف نصاً ورد في الكتاب والسنة، مما يمنع الأخذ بها، أما ماعدا ذلك فإنه مجال للشورى (الحقيل، 1417هـ، ص77) .

وإذا نظرنا إلى الديمقراطية كاتجاه عالمي، نجد أن مظاهر الديمقراطية تختلف من الحكومة النيابية كما في الولايات المتحدة إلى ديمقراطية المشاركة الشعبية كما في سويسرا، وقد شهدت الديمقراطية كنظام للحكم وأسلوب للعمل خلال الفترة الماضية انتصارات متلاحقة في الفكر السياسي والاجتماعي لدى معظم الشعوب، فأغلب دول العالم اليوم "61٪" هي دول ديمقراطية، مقارنة بكونها كانت تمثل أقلية "42٪" منذ عقد واحد فقط، وهذا التغير

الأساسي حدث بطبيعة الحال في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق (بور، 1999م، ص221) .

والمعايير التي تستخدم لتصنيف الدول على أنها ديمقراطية هي "الانتخابات الحرة، وحكم الأغلبية" وهذه معايير وصفية بحتة فالديمقراطية أكثر من مجرد صيغة معينة للحكم، حيث تمثل حالة نموذجية من المشاركة الشعبية، ولهذا يمكننا أن نتحدث عن دول أكثر أو أقل ديمقراطية وهناك معياران لتقويم ديمقراطية ما، هما: مدى المشاركة الشعبية، ونوعيتها (بور، 1999م، ص222) .

وإذا نظرنا إلى العلاقة بين الديمقراطية والتربية نجد أن التربية عملية اجتماعية تقوم على تشكيل الفرد وإكسابه الصفات الاجتماعية التي تجعله يتكيف مع ثقافة المجتمع وأيديولوجيته. وإذا كان الفرد أساس المجتمع الديمقراطي فإن تشكيله ديمقراطياً يكون هدفاً للتربية، ولا يتأتى ذلك إلا إذا اتخذت التربية من الفرد محوراً للعملية التربوية، ومن المبادئ والقيم الديمقراطية أسلوباً لها ومن تقدم المجتمع هدفاً لها. والحكم على التربية كقوة اجتماعية إيجابية يتطلب قياس مخرجات النظم والحياة الاجتماعية السائدة، لمعرفة مدى اشتراك الأفراد في المصالح العامة، والحرية التي يتمتعون بها (سرحان، 1997م، ص256).

ولا ينظر للديمقراطية كنظام حكم فقط، بل أيضاً كطريقة حياة تعد الإنسان قيمة في حد ذاته، فهو أداة التنمية وغايتها، ترفض القيود التي تقف أمام إطلاق طاقاته وتفتح قدراته، لتلتقي مع العمل التربوي على نفس الهدف، ولهذا كلما توفر المناخ الديمقراطي ازدهر العمل التربوي . ومن ناحية أخرى تعد العملية التربوية الوسيلة الأساسية لتحويل المفاهيم الفلسفية الديمقراطية إلى قيم سلوكية يمارسها الإنسان ويدافع عنها (علي، 1997م، ص263) .

والسؤال المطروح الآن ما طرق التربية الديمقراطية ؟ للإجابة عن هذا السؤال نجد أن هناك عدة طرق للتربية الديمقراطية من أهمها :

1 - **المدخل المجتمعي**: يعتمد هذا المدخل على إشراك جميع الطلاب والمعلمين في صنع وفرض القواعد والسياسات الخاصة بحياة الطلاب وبالنظام ككل، ويتم تأسيس ذلك من خلال ديمقراطية المشاركة المباشرة "شخص واحد، صوت واحد"، ويميز هذا المدخل أنه يشرك جميع الطلاب في تحمل المسؤولية من خلال تحديد المعايير المشتركة وإدراك معنى الجماعة، **ويتفهم الطلاب النموذج الديمقراطية من خلال ثلاث مراحل:**

أ) أن يشعر كل طالب بأنه حر في التعبير عما في ذهنه والدفاع عن مصالحه الخاصة .

ب) أن يعتاد الطلاب على الاستماع للآخرين، واحترامهم، والاهتمام بما يقولون، والتفكير فيما هو أصلح للأغلبية.

ج) أن يعتاد الطلاب على الحوار المفتوح مع الاهتمام بوجهة نظر الأقليات والجماعة ككل.

2 - **مدخل مجالس الطلاب**: يقوم هذا المدخل على ديمقراطية نيابية تضمن لمجموعة مختارة من الطلاب الدخول في خبرة من الحوار العلني، ويؤخذ على هذا المدخل أنه يقصر العملية على عدد محدود من الطلاب الذين يفوزون في الانتخابات، وهم غالباً أولئك الطلاب الملتزمون بالمدرسة الذين نمت لديهم نسبياً مهارات اجتماعية، وليس الطلاب المغتربين الذين يحتاجون بشدة للفوائد التي توفرها المشاركة الديمقراطية، ويلجأ إلى هذا المدخل بسبب الصعوبات

البنيوية التي تواجه المدخل الأول، مثل "كبر حجم المدارس، والوقت المخصص" .

3 - **أنشطة المناهج الإضافية**: تتخوف بعض المجتمعات من منح السلطة للطلاب، وعدم قدرتها على الوفاء بالإمكانات الزمانية والمكانية التي يحتاج إليها التدريب على الديمقراطية في المدخل المجتمعي ومدخل مجالس الطلاب، مما يجعلها توجه اهتمامها إلى أنشطة المناهج الإضافية باعتبارها المجال المناسب للتربية الديمقراطية، لأنها تسمح بمزيد من المبادرات الطلابية وتحمل المسئولية لديهم، ومن أكثر أنشطة المناهج الإضافية دلالة على التقدم في تنمية الاتجاهات والقيم الديمقراطية هو نشاط خدمة المجتمع، حيث تشير عدد من الدراسات التي تمت على طلاب المدارس العليا في المجتمع الأمريكي بتأثيره في التزام الطلاب على مساعدة الآخرين ومقاومة عدم المساواة الاجتماعية .

وتقدم الأنشطة الرياضية كذلك فرصة للتربية الديمقراطية من خلال بناء الشخصية، ولكن الأمر يتوقف على المعلم وتركيزه على تنمية بعض الصفات مثل "الأمانة، والتعاون، والتوجيه الذاتي" أثناء اللعب . وتوجد فرص عديدة في المناهج الأخرى وأنشطتها (بور، 1999م، ص223-226) .

استراتيجية علاقة تربية المواطنة والتربية الوطنية كمادة بالمواد الدراسية الأخرى :

يكاد يكون هناك إجماع بين المختصين في ميدان التربية على أن إيجاد وتنشئة المواطن الصالح يمثل الهدف الأسمى للنظم التربوية في مختلف الدول. ولذلك فإن تحديد أهداف تربية المواطنة تعد الخطوة الأولى في بناء المناهج، بحيث ترتبط هذه الأهداف، كأهداف عامة للتربية ، بأهداف كل ميدان من ميادين المنهج الدراسي (المجادي ، 1999م، ص 8).

وقد اختلفت آراء التربويين حول استراتيجية منهج تربية المواطنة، أيهما أفضل :

1 - المدخل الذي يعتمد على فرع واحد من المعرفة والذي يركز على قضايا المواطنة ويدور محتواه حول موضوعات محددة مثل التربية الوطنية والتربية للسلام، وحقوق الإنسان، والتربية ا لدولية وغيرها من الموضوعات التي تساعد على نمو الوعي بالوظائف السياسية للنظام، ونمو الاتجاهات الخاصة بالتسامح الديني والسياسي والانفتاح الثقافي وتقدير دور الثقافات الأخرى في الحياة والمجتمع وفي الداخل والخارج، والمشاركة في الأنشطة المدرسية.

2 - المدخل الذي يعتمد على عرض الموضوعات داخل المواد المختلفة والذي يساعد على تطوير التضامن والاستقلال السياسي، لأنه يهتم بالمشاركة الفعالة من قبل الطلاب سواء في المدرسة أو في المجتمع حيث يقوم الطلاب بالأنشطة التي لها فوائد تربوية مثل المشاركة في مجالس الطلاب، والأنشطة المصاحبة للمنهج ، وأنشطة خدمة المجتمع، والأنشطة الخيرية (أيوب، 1998م، ص 135).

3 - ولذلك فإنه في مجال تنمية المواطنة لابد من توفر أهداف محددة لتربية المواطنة تربط المناهج الدراسية بالاستراتيجية التربوية، بحيث تتم ترجمة الأهداف إلى محتوى ونشاط وخبرات متعددة تكون لها صلة وثيقة بالخطط والسياسات المقررة، ويتم تنفيذها من قبل إدارة المناهج، وتهتم بالمشكلات والقضايا المعاصرة التي تساهم في تنمية المواطنة، فوجود هذه الأهداف يساعد على تحديد مساهمة كل ميدان من ميادين المنهج الدراسي كالدراسات الاجتماعية، واللغات، والعلوم، والرياضيات، والتربية الفنية وغيرها من المواد الدراسية الأخرى، لأنه لا يمكن لمادة دراسية واحدة أن تحقق أهداف تربية المواطنة كطريقة حياة وسلوك دون مساعدة المواد الدراسية الأخرى والمناخ المجتمعي بمؤسساته المختلفة (المجادي، 1999م، ص 25). ومعنى ذلك أن إعداد المواطن الصالح على خير الوجوه ومن جميع النواحي الفكرية والوجدانية والعملية مسؤولية جميع العاملين، أي أن الاهتمام بتدريس المواطنة ينبغي أن يأخذ نفس الاهتمام الذي يحظى به تدريس اللغة القومية التي هي من واجبات جميع المعلمين، فكل منهم يكون مسؤولاً عنها بقدر ما يسمح به موضوعه، وإن كانت مسؤولية هذه العملية تقع بالدرجة الأولى على معلم التربية الوطنية.

بالإضافة إلى ما سبق فان السطور التالية توضح أكثر الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة وذلك من خلال عرض نماذج لبعض الدول.

أولاً - الولايات المتحدة الأمريكية :

المجتمع الأمريكي خليط من المهاجرين الذين قدموا من أنحاء مختلفة من العالم، مما يتطلَّب من النظام السياسي محاولة دمجهم في الحياة الجديدة أو إعادة التشكيل الأيديولوجي لهم لتدعيم الاستقلال السياسي وتثبيت الحكم الديمقراطي من خلال النظام التربوي. ولا يعني هذا اقتصار التربية للمواطنة

على الأفراد الجدد، بل تسري على جميع المواطنين كونها هدفاً رئيساً للنظام التربوي في الولايات المتحدة منذ نشأته (عبود، 1980م، ص 242).

تسعى الولايات المتحدة من خلال عدد من البرامجإلى تحقيق الأهداف التالية :

1. فهم البنية الأساسية والوظيفية للحكومة المحلية والفيدرالية.
2. الارتقاء بالمجتمع سياسياً وديمقراطياً لتحسين الوطنية الديمقراطية.
3. فهم مبادئ حقوق الأفراد مع مراعاة مبادئ الحرية والعدالة والمساواة.
4. فهم المشكلات والقضايا المحلية والدولية ، وأهمية الاعتماد المتبادل بين المجتمعات.
5. معرفة وسائل المشاركة السياسية على المستويات المختلفة، واكتساب مهاراتها.
6. تحسين حقوق الإنسان.

ونظرا لأن الولايات المتحدة دولة اتحادية مكونة من خمسين ولاية لكل منها نظام تعليمي مستقل، فإنه يصعب التعميم بالنسبة لبرامج ومناهج التربية الوطنية حيث تختلف كل ولاية عن الأخرى، إلا أنَّ هذه البرامج تحظى بالاهتمام والعناية من قبل السلطات التربوية في كل الولايات بصور وأشكال مختلفة فغالبية الولايات تكتفي بالمواد الاجتماعية أو القومية **"التاريخ، الجغرافيا"** وبعض الولايات تضع منهجاً مستقلاً ، وبعضها الآخر يضعها كمادة إجبارية كولاية ميرلاند (العريان، 1990م، ص 141).

وتمتد برامج تربية المواطنة من المناهج الدراسية الرسمية إلى الضمنية التي تشمل "السياسات المدرسية، الروتين، الممارسات إلى المعسكرات والمنظمات الطلابية.

1 . **الدراسات الاجتماعية** : تعد التربية الوطنية هدفاً رئيساً للدراسات الاجتماعية، حيث يعد التاريخ مادة إجبارية في جميع الولايات وجميع المدارس ويركز على الموضوعات التالية : "التاريخ الأمريكي، الدستور، الأبنية السياسية نظام الحكم، القيم الديمقراطية". أما الجغرافيا فينصب تدريسها على جغرافية كل ولاية مع اهتمام قليل في الآونة الأخيرة بتدريس جغرافية العالم من خلال تقسيمه إلى مناطق متماثلة (العريان، 1990م، ص 141).

2 . **التربية الوطنية** : تدرس بعض الولايات منهجاً مستقلاً للتربية الوطنية يركز على الموضوعات التالية : "الحقوق والواجبات، المسؤولية القانون، دور المواطن في البناء والإنتاج وغيره"، وبدأ في السنوات الأخيرة الاهتمام ببعض القضايا التي تواجه المجتمع الأمريكي، مثل : "الجريمة التلوث الفقر، المخدرات، الهجرة" وبعض القضايا العالمية، مثل : "الصراعات العالمية والسلام، المشكلات البيئية، التكنولوجيا، الطاقة وحقوق الإنسان"، وتدمج هذه الموضوعات في الدراسات الاجتماعية والمواد الأخرى إذا لم يكن هناك منهج مستقل في الولاية (العريان، 1990م، ص 141).

3 . **المنهج الخفي** : يتمثل ذلك في السياسات المدرسية والممارسات التي تتضح من خلال التفاعل الصفي والمدارس بين الطلاب، وبين الطلاب والمعلمين، والطلاب والإدارة، وبين المعلمين أنفسهم.

4 . **المعسكرات والمنظمات الطلابية** : تنظم المدارس خلال فترات العام الدراسي والعطلة الصيفية معسكرات طلابية هدفها خلق نوع من التعاون

والتوافق بين العرقيات المختلفة في داخل المجتمع، وكذلك منظمات الكشافة التي تحاول أن تحقق الهدف نفسه، وأيضاً أن تزرع في الطلاب عنصر الاعتماد على النفس (عبود وآخرون، 1997م، ص 327).

د) أشكال تربية المواطنة في الولايات المتحدة مع نماذج منها:

1. **الأسلوب التقليدي :**

يعد هذا الأسلوب من أقدم أساليب تعليم المواطنة في الولايات المتحدة ويهدف إلى تعليم الطلاب قدراً محدوداً من الأنشطة السياسية، مثل التصويت في الانتخابات، لأنه يفترض أن الطالب لا يمكن أن يستوعب موضوعات سياسية عميقة. ويرى أنصار هذا الأسلوب أن الطلاب يجب إعدادهم اجتماعياً قبل إعدادهم سياسياً، ويعتمد المنهج المستخدم على الحفظ والاستظهار حيث يحفظ الطلاب عن ظهر قلب قسم الولاء للدولة، ولكن من النادر أن يجيبوا إذا سئلوا عن مفهوم الجمهورية أو الحرية أو العدل (أيوب، 1998م ص 127).

2. **الأسلوب التقني:**

يقدم هذا الأسلوب سلسلة من الأنشطة التي غالباً ما تكون عن طريق إعطاء الطلاب أسئلة للتكملة على استمارة معينة، ويقتصر المنهج السياسي على بعض المعلومات والمهارات هدفها إخراج كفاءات يمكن قياسها. ويعطي الطلاب بعض الأنشطة الإضافية التي تجمع بين خبرتهم واهتماماتهم ومحتوى المنهج، مثل ، أن يكتب الطلاب قائمة بالحقوق التي يكفلها لهم التعديل الأول في الدستور مع ذكر الطرق التي يستطيعون بها المشاركة في الحكومة والتأثير في قرارها، ثم مناقشة العلاقة بين الضمانات والمشاركة السياسية في الحكومة. ودور الطلاب نشيط إلى حد ما حيث يتوقع منهم أن يعملوا بجدية للارتقاء

بكفاءتهم. ويعكس هذا الأسلوب توجهاً سياسياً من المفترض أن يدعم التغيير ولكنه لا يحاول تغيير الوضع القائم (أيوب، 1998م، ص 127).

3. **الأسلوب (البنائي) "التجريبي" :**

يشجع هذا الأسلوب الطلاب على ممارسة اهتماماتهم من خلال منهج وأنشطة معدة بشكل متكامل تتماشى مع خبراتهم، وتجعلهم يبحثون على نطاق واسع في المجالات السياسية، ويهتم هذا الأسلوب بوجهات النظر المختلفة والطرق المتعددة للتعلم والمعرفة من خلال التجربة، ويعتمد على الفهم والاستيعاب، فعلى سبيل المثال، يبحث الطلاب عن معنى العدل وصوره المختلفة، وسلطة الحكومة والمدى الذي لا تستطيع تجاوزه. وتصمم الأنشطة بشكل يستطيع الطلاب من خلالها ممارسة الحقوق والمسؤوليات وبالتالي إظهار الاستقلالية للقيام بمبادرات محددة، ويعكس هذا الأسلوب توجهاً سياسياً يشجع على البحث الناقد للنظام السياسي والمشاركة الفعالة في الشؤون العامة.

وتختلف الأشكال الثلاثة في الخصائص والافتراضات التي تبين أبعاد المدارس وممارساتها المختلفة في الولايات المتحدة من دور سلبي إلى دور إيجابي للطلاب، ومن منهج يحتوي قليلاً من الفقرات السياسية إلى منهج به محتوى سياسي متكامل (أيوب، 1998م، ص 127).

ومن الدراسات التي تناولت تنمية المواطنة في أمريكا دراسة Segnatelli, Barbara Levick بعنوان " تعليم المواطنة : المشاركة الاجتماعية بين الأجيال ودور منهج التربية الوطنية بالمدارس الثانوية في التأثير على المراهقين" (1997م).

تعـد ولايـة ميريلانـد الولايـة الوحيـدة في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة التي تستخدم اختبارات وظيفية واحدة المعيار لقياس الكفاءة والأهلية في التربية الوطنية، وتجعل اجتياز مـادة نظـام الحكـم الأمريكـي والتربيـة الوطنيـة شرطـاً أساسياً ولازماً للتخرج مـن المرحلـة الثانويـة، ولـذلك هـدفت هـذه الدراسـة إلى معرفة ما إذا كان للمنهج المقـرر والاختبـار تـأثير إيجـابي عـلى زيـادة فعاليـة مواقف وآراء الطلاب أو أنه يمكن الاستغناء عنها بالمناهج المطبقة عـلى النطـاق القومي.

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج التجريبي، وأداة الدراسة عبارة عن استبانة تشتمل على أسـئلة محـددة وغـير محـددة لقيـاس الفاعليـة السياسـية والمواقـف الديمقراطيـة والقـوة التأثيريـة لـدى الطـلاب. وطبقـت الدراسـة من خلال اختبار قَبْليّ وبَعْديّ على الطلبة وأولياء أمورهم في مدرسة جلين بورني الثانوية. وبلغت عينة الدراسة (282) فرداً، مقسمين إلى (141 طالبـاً وطالبـة، و141 ولي أمر).

وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أبرزها :

1 - اتضح من خلال الاختبـار القَـبْليّ أن الطـلاب يفتقـرون للمعلومـات السياسية، ولديهم ضـعف في الفعاليـة السياسـية ومسـتوى متـدن لقـوة التأثير.

2 - زادت معرفة الطلاب للعمـل السـياسي وفهمهـم لـه ، وتـوفر لـديهم مستوى أعلى من قوة التأثير بعد اجتيازهم للمادة.

3 - اختلفت نظرة الطلاب للأمور السياسية بشـكل كبـير ممـا يؤكـد أهميـة المادة وأثرها عليهم.

4 - تثير الدراسة تساؤلات حول المشاركة السياسية من خلال التربية الوطنية، ودور مواقف وتوجهات الآباء في التأثير على تطور الفعالية وقوة التأثير لدى الشباب.

ودراسة أتّبعت منهج التربية المقارنة في المواطنة دراسة Kubow, Patricia K بعنوان :

"التعليم المدني في القرن الحادي والعشرين: أفكار مأخوذة من برامج إعداد الطلاب لتدريس الدراسات الاجتماعية في ثلاث دول" : إنجلترا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية (1997م).

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1 - معرفة أفكار المعلمين الذين يتم إعدادهم لتدريس المواد الاجتماعية في المرحلة الثانوية، ومقارنتها بأفكار خبراء التخطيط لتحديد نقاط الالتقاء والاختلاف في طبيعة المواطنة المتغيرة.

2 - عمل توصيات لمناهج تدريب المعلمين وأصول التدريس للعب دور أفضل في تدريس المواطنة (الوطنية).

واستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأداة الدراسة عبارة عن استبانة مكونة من (106) فقرة، **تركز على النقاط التالية :** (الاتجاهات العالمية، خصائص المواطنة، استراتيجيات وطرق وتجديدات أوصى بها خبراء التخطيط) للخمس والعشرين سنة القادمة. وتكونت عينة الدراسة من (147) طالباً وطالبة منتسبين لبرامج إعداد معلمي الدراسات الاجتماعية بعد المرحلة الجامعية، ثم اختار منهم (43) طالباً وطالبة لإجراء مقابلات معهم عبر الإنترنت أو الهاتف أو بشكل مباشر لمعرفة آرائهم حول الأسئلة التالية :

كيف تفهم تعليم المواطنة؟ ما هي الأمور التي يحتاج إليها منهج إعداد المعلمين لتدريس هذا النوع من تعليم المواطنة الذي وصفته سابقاً؟ كيف وأين يتم تعليم المواطنة؟

وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أبرزها:

1 - **يوجد اتفاق بين الطلاب وخبراء التخطيط حول الجوانب المتعلقة بالمواطنة خلال الخمس والعشرين سنة القادمة، ومنها :**

أ) **أبرز التحديات** "الفجوة الاقتصادية – تقلص الخصوصية – عدم تكافؤ فرص تكنولوجيا الإعلام – التدهور البيئي – زيادة الفقر في الدول النامية".

ب) **أبرز الخصائص** "تقبل التباين الثقافي – التعاون مع الآخرين – تحمل المسؤولية حيال المجتمع – تغيير نمط الحياة والعادات الاستهلاكية الحفاظ على البيئة – حل النزاعات بطريقة سلمية – احترام حقوق الإنسان – التفكير النقدي المنظم".

ج) **أبرز الاستراتيجيات** "غرس البعد العالمي في المنهج – غرس التفكير النقدي من خلال طرق التدريس الديمقراطية والتعليم التعاوني – المشاركة الاجتماعية جزء من برنامج إعداد المعلمين – تتحمل المدرسة والمؤسسات الأخرى مسؤولية التربية الوطنية".

د) **أبرز الإصلاحات** "الأولوية لتعليم المواطنة في الخطة والتطبيق – وضوح تعليم المواطنة في برامج إعداد المعلمين – تزويد المعلمين بالقضايا التي تساعد على تنمية فكرهم مثل النقاش حول القضايا العالمية "عدم المساواة الاجتماعية – التدهور البيئي" – تقليص الفجوة بين النظرية والتطبيق بزيادة الارتباط بين أساتذة الجامعات والمعلمين – تزويد المعلمين

بالمصادر العلمية للتربية الوطنية – تعليم المواطنة أساسي في المرحلة الثانوية".

2 - **تقع مسؤولية التربية الوطنية في الماضي والحاضر على معلم الدراسات الاجتماعية.**

3 - **الربط بين القضايا العالمية والوطنية أساسي لزيادة إحساس الطالب بأهمية التربية الوطنية.**

4 - **يجب أن يدرس تعليم المواطنة من خلال منهج مستقل، ومضمن في المواد الدراسية.**

5 - **يصور تعليم المواطنة بأنها إضافة للمنهج المتراكم بينما المعلومات المستقاة من هذه الدراسة تشير له بالنقطة الأساسية في التعليم وأهم جزء في برنامج تدريب المعلمين.**

ثانياً - اليابان:

يعد النظام التعليمي أحد المقومات السياسية للنهضة اليابانية المعاصرة حيث تم توجيهه سياسياً لتدعيم الولاء الوطني للنظام السياسي، وترسيخ القيم الجماعية وتغذية الأفراد بالمعتقدات التي تعلي من شأن الانتماء القومي، وتحث على التضحية بالمنفعة الشخصية في مقابل الصالح العام. فقد كرس التعليم لتلقين الأفراد نوعاً من الثقافة السياسية التي أدت إلى اكتساب معظمهم توجهات سياسية متماثلة بحيث لم يعد هناك مجال لقيام الصراعات والخلافات الحادة بينهم مما مهد السبيل لتعبئة سائر الموارد البشرية لأهداف التنمية الاقتصادية ومواجهة مشاكل التغير الاجتماعي والاقتصادي (عبد البديع 1983م، ص 125).

ورغم ما يتميز به المجتمع الياباني المعاصر من وجود اتجاهات يمينية تدعو لمزيد من الجماعية وأخرى يسارية تؤكد على الفردية، وجماعات ليبرالية واشتراكية وشيوعية، إلا أن هذه الاتجاهات والجماعات ليس لها تأثير على البرنامج الرسمي للتنشئة السياسية من خلال النظام التعليمي (عبد البديع 1983م، ص 125).

وتضع وزارة التربية اليابانية عدداً من الأهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال موضوعات التربية الوطنية، أهمها:

1. احترام الذات، والآخرين، والإنسانية كافة.
2. فهم الشعوب والثقافات المختلفة.
3. تنمية استعداد الطلاب على تحمل المسؤولية تجاه أنفسهم، ومجتمعهم.
4. زيادة الوعي بالمشكلات والقضايا المحلية والعالمية.
5. تكوين الاتجاهات الخاصة بعملية السلام التفاهم الدولي.

هذا ولا تضع وزارة التربية اليابانية مادة دراسية مستقلة تحت مسمى التربية الوطنية أو التربية الدولية في مراحل التعليم العام، وإنما تضمن موضوعاتها في معظم المواد الدراسية، وبشكل خاص في مقررات الدراسات الاجتماعية والتربية الأخلاقية (ساتو، 1979م، ص 114).

ويتم اللجوء لعدد من الأساليب والوسائل لتنفيذ برامج التربية الدولية منها: المواد الدراسية : تتضمن معظم المواد الدراسية، مثل "الدراسات الاجتماعية" موضوعات تتعلق بالتربية الدولية، **أبرزها** : "التكافل والتعاون الدولي، العلاقات الدولية، المشكلات الدولية، الأوضاع الدولية والسياسة اليابانية، ثقافات وشعوب العالم، المنظمات الدولية، المعاهدات الدولية، مصادر

الثقافة اليابانية، التأثير المتبادل بين اليابان والثقافات الأخرى، دور اليابان في عالم اليوم والغد" (هوك، 1979م، ص 123).

1. **الأنشطة الخاصة بالمواد** : تقوم هذه الأنشطة بدور لا يقل أهمية عن المواد لأنها تمكن الطلاب من اكتساب الخبرة عن موضوعات التربية الدولية من خلال التجارب العملية. وعلى سبيل المثال ، تهتم فصول اللغة اليابانية بالأنشطة التي تؤدي للوعي بمشكلات الثقافات الأخرى من خلال تدريس نصوص أدبية مثل "الأسكيمو في كندا" (ساتو، 1979م، ص 115).
2. **الأنشطة التطوعية والثقافية**: تعد الأنشطة الخاصة بالعمل التطوعي والتبادل الثقافي من الأنشطة البارزة التي تسهم في تنمية الاتجاهات الخاصة بالتعاون الدولي، وتنمية روح المسؤولية وتماسك الجماعة، وتضفي كرامة على بعض الأعمال، مثل : تكليف الطلاب بنظافة قاعات الدراسة أو تنظيم المدرسة بالاشتراك مع المعلمين والإداريين أحياناً، وقيام الطلاب بعملية التحضير والتقديم للوجبات الغذائية (بيوشامب، 1420هـ، ص 51).
3. **منظمات أندية اليونسكو في المدارس الثانوية** : يعقد مؤتمر سنوي لمناقشة الطلاب في مجال التربية الدولية، وتقديم الجوائز للجهود المتميزة وقد حازت بعض بحوث الطلاب على جوائز، **ومن هذه البحوث** : التقاليد والمعتقدات للأسرة اليابانية، الآراء والاتجاهات السياسية لدى المزارعين في المناطق النائية، حقوق الإنسان في اليابان، المشكلات العنصرية في العالم، الأنظمة التعليمية الآسيوية، الكنوز الثقافية في جزيرة أوكيناوا إفساد البيئة، زيارة لمدرسة داخلية للمعوقين بدنياً ، شؤون الحياة في بيوت

المسنين. ويمكن استخلاص عدد من المؤشرات عن هذه الأنشطة، **منها** : اهتم الطلاب بموضوعات حقوق الإنسان والضمان الاجتماعي في اليابان والدول الأخرى، نمو خبرات التفاهم الدولي لدى الطلاب (هوك ، 1979م، ص 133).

ثالثاً – فنلندة:

تهدف برامج التربية الوطنية إلى تحقيق الأهداف التالية :

1) تنمية الوعي بالحقوق والواجبات وفقاً لما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والأوضاع السائدة في المجتمع.
2) تعزيز الجوانب الإيجابية لشخصية الفرد، وتنمية الوعي النقدي والتحليلي لديه.
3) فهم الثقافات المختلفة واحترامه بما فيها الثقافة المحلية.
4) تنمية استعداد الأفراد لدراسة المشكلات المحلية والعالمية، وإدراك أهمية التعاون الدولي.
5) إدراك الفرد لدوره في النهوض بمجتمعه، والمساهمة في التنمية والسلام العالمي.
6) تنمية روح التضامن مع الأفراد والفئات الأقل حظاً في الثروة ، والدول الأقل تقدماً.

هذا وتجمع وزارة التربية الفنلندية بين المنهج المستقل والشامل في تدريس التربية الدولية من خلال التعليم العام، حيث تضع مادة دراسية تحت مسمى التربية الوطنية، وأيضاً تضمن موضوعاتها في مختلف المواد الدراسية والأنشطة المصاحبة لها (يحيى، 1420هـ، ص 16).

ولتحقيق الأهداف ووضعها موضع التنفيذ يتم استخدام عدد من الأساليب والوسائل ، أهمها:

1) **مادة التربية الوطنية** : يتم تدريس عدد من الموضوعات والمفاهيم في هذه المادة، منها : "المجتمع الفنلندي، الحقوق والواجبات، الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الدولة والديمقراطية، السلطة والبرلمان التمويل العام والضرائب، الحرية الدينية، الحكومة المحلية والأحزاب السياسية، السياسة الخارجية" (يحيى، 1420هـ، ص 17).

2) **المواد الدراسية** : تتضمن مواد "التاريخ، الجغرافيا، التدريب المهني العلوم، الفنون "موضوعات التربية الدولية، منها : "حقوق الإنسان مشكلات الحرب والسلام، المواد الخام، مشكلات الغذاء، الموارد الطبيعية التجارة العالمية، الشركات متعددة القوميات، النظام الاقتصادي الدولي الجديد، التعاون من أجل التنمية، دور الثقافة في التنمية، علاقة فنلندة بالدول الأخرى". ويشتكي المعلمون من صعوبة تدريس هذه الموضوعات لعدة أسباب ، منها : ضيق الوقت المخصص، عدم توفر المواد التعليمية قلة المعلومات المتوفرة، قلة الخبرة. ولإيجاد بعض الحلول فقد تم نشر مرجع خاص للمعلمين بعنوان "العالم الذي نعيش فيه" يتضمن معلومات نظرية حول هذه الموضوعات.

3) **الأنشطة**: يتعاون في تنفيذ المشروعات والأنشطة المتعلقة بالتربية الدولية العديد من معلمي المواد المختلفة كل حسب طبيعة المادة التي يقوم بتدريسها.

رابعاً - الدانمارك:

تهتم الدول الاسكندنافية بالتربية من أجل المواطنة حيث تضع لها الأولوية في السياسة التعليمية على المستوى القومي، والدانمرك إحدى هذه الدول التي تبنت هذا الاتجاه وسعت إلى تحقيقه (بور، 1999م، ص 226).

خامساً - الصين:

تتمثل طبيعة التربية في الصين في الربط بين التعليم والعمل الإنتاجي لتنمية وتكامل الشخصية، وإدراك أهمية التعليم في التنمية الاقتصادية على المستوى القومي. وهكذا يبدو واضحاً أن التعليم في الصين هو تعليم سياسي بالدرجة الأولى (عبود وآخرون، 1997م، ص 350).

وتسعى برامج التربية السياسية لتحقيق الأهداف التالية:

1- تنمية الشخصية المتكاملة للفرد ليكون عاملاً عن وعى اشتراكي اجتماعي ثقافي.

2- غرس روح المسؤولية لدى الأفراد، وقبولها كمواطنين.

3- احترام الفرد لذاته وللكبار وللسلطات.

4- احترام القانون والالتزام به.

5- رفع مستوى الوعي بأهمية العمل اليدوي واحترامه (مرسي، 1998م، ص 343).

هذا وتضع دولة الصين منهجاً مستقلاً للتربية الوطنية في جميع مراحل التعليم العام تحت مسمى التربية السياسية، ولا تكتفي بذلك بل تضمن موضوعاتها في معظم المواد الدراسية الأخرى، وتوجه هذه المواد لخدمة أهدافها (مرسي، 1998م، ص 334).

ولتنفيذ سياستها في مجال التربية الوطنية تتبع الصين الأساليب التالية:

1. **رياض الأطفال** : رغم أن هذه المرحلة ليست إلزامية إلا أنها من أهم المراحل في مجال التربية السياسية، حيث يبدأ في هذه المرحلة غرس روح العمل الجماعي واحترام السلطة والالتزام بالنظام من خلال أداء بعض الأعمال البسيطة مثل مسح الأرضيات وترتيب الأدوات والملابس وتعلم الأناشيد الوطنية (عبود وآخرون، 1997م، ص 360).

التعليم العام :

أ) **المواد الدراسية** : تعد مادة التربية السياسية من أهم المواد الدراسية في مناهج التعليم العام بمراحله الثلاث، وأبرز موضوعاتها : "الأخلاق والعقيدة الشيوعية، الحزب الشيوعي، احترام السلطة، الاشتراكية الملكية الخاصة والعامة، المشاركة السياسية، النظام ، التعاون المسؤولية"، إضافة لتوجيه المواد الدراسية الأخرى لخدمة مادة التربية السياسية كأساس للنظام التعليمي (عبود وآخرون ، 1997م، ص 357).

ب) **الربط بين التعليم والعلم المنتج** : يعد هذا الأسلوب من الجوانب الأساسية للتربية السياسية، وذلك لربط النظرية بالتطبيق أو الطلاب بالعمل، ويبدأ في المرحلة الابتدائية من خلال قيام الطلاب ببعض الأعمال الجماعية لتطوير الحقول المدرسية والمشاركة في بعض أعمال المصانع والشركات.

ومن الدراسات التي اهتمت بالمواطنة في جمهورية الصين دراسة Wang, Pi-Lang بعنوان: "علم التربية الوطنية والمبادئ الأخلاقية وسط الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين السنة الثالثة عشرة والخامسة عشرة: دراسة في جمهورية الصين حول المراهقين" (1996م).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استيعاب وإدراك طلاب المدارس المتوسطة للمنهج المدرسي الرسمي وغير الرسمي للتربية الوطنية والمبادئ الأخلاقية وتأثيره على مواقفهم وتوجهاتهم الوطنية، وأيضاً لمعرفة محتوى القيم المتوفرة في الكتب الدراسية الخاصة بمادة التربية الوطنية والمبادئ الأخلاقية.

استخدم الباحث في الدراسة أسلوب تحليل المحتوى لمعرفة القيم المتوفرة في كتب التربية الوطنية والمبادئ الأخلاقية، وايضاً استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وأداة الدراسة عبارة عن استبانة لأخذ آراء الطلاب. وتكونت عينة الدراسة من (756) طالباً في ست مدارس متوسطة.

وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أبرزها :

1. تؤكد الكتب على الصلة الوثيقة بين المبادئ الأخلاقية التقليدية والقيم الوطنية.
2. تفتقر الفصول الدراسية للبيئة التربوية الحرة المرتبطة بالإجراءات الديمقراطية.
3. يظهر استيعاب الطلاب لمفهوم المواطنة الصالحة في القيم الأخلاقية التقليدية أكثر من القيم الوطنية.
4. يقوم مقرر التربية الوطنية والمبادئ الأخلاقية بوظيفة هامة في تغذية المواقف الإيجابية للطلاب نحو الحكومة، ومعظم الطلاب يثقون بأن الحكومة تستجيب لرغباتهم.

5. لا يبدي الطلاب اهتماماً بالموضوعات الوطنية والسياسية، ومشاركتهم قليلة في الأنشطة الوطنية، ولا رغبة لديهم للمشاركة في النقاشات الوطنية مع زملائهم أو معلميهم.
6. ليس لمقرر التربية الوطنية والمبادئ الأخلاقية دور مؤثر في تعزيز القيم الديمقراطية أو زيادة المشاركة الوطنية لدى الطلاب.

سادساً المملكة المتحدة:

تسعى المملكة المتحدة إلى ضرورة تعلم مهارات الوطنية وعلى إدماج الاعتبارات المتعلقة بالمواطنة ضمن التعليم في كل مستوياته ابتداء من السنوات الأولى وانتهاء إلى التعليم المستمر وتعليم الكبار(Evans,2000)

وهناك عدة نماذج للتربية الوطنية في التعليم الأساسي في المملكة المتحدة منها:

1-من خلال القيام بالمشاريع التربوية البيئية.

2-ضمن جميع المواد الدراسية.

3-الأسابيع العامة.

4- جماعات النشاط.

5- من خلال النقاشات وتمثيل الأدوار.

تربية المواطنة في المملكة العربية السعودية:

تعد التربية الوطنية من الوظائف الأساسية للتعليم، فلا يكفي أن يتلقى المتعلم تربية ثقافية تنمي مداركه وتهذب من نفسه وترهف من حسه، ولا أن يتلقى تربية مهنية تعينه على اكتساب رزقه، بل لابد – إضافة لما سبق – من تربية وطنية سليمة تجعل الفرد يدرك أنه جزء من مجتمعه وأمته.

والمملكة إحدى الدول التي اهتمت بتربية المواطنة فقد نصت سياسة التعليم على:

- تربية المواطن المؤمن ليكون لبنة صالحة في بناء أمته ويشعر بمسؤوليته لخدمة بلاده والدفاع عنها.
- تزويد الطالب بالقدر المناسب من المعلومات الثقافية والخبرات المختلفة التي تجعل منه عضوا عاملا في المجتمع.
- تنمية إحساس الطلاب بمشكلات المجتمع الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وإعدادهم للإسهام في حلها.
- تأكيد كرامة الفرد وتوفير الفرص المناسبة لتنمية قدراته حتى يستطيع المساهمة في نهضة الأمة.

وبالنظر إلى تلك الأهداف نجد أنها تتضمن حقوق وواجبات المواطنة وقد بذلت المملكة العربية السعودية كثيرا من الجهود لتأكيد الوطنية في نفوس الطلاب فنجد المناهج التعليمية مليئة بما يبعث روح الوطنية فمثلاً مقررات التاريخ التي تبدأ من الصف الرابع الابتدائي تعطى الطالب " تاريخ مجتمعه ومواقف قادته الإصلاحية والبطولية، ويحاول أن يتمثل هؤلاء العظام في تاريخ مجتمعة، وبالتالي تنمو الرغبة في أن يكون مواطنا صالحا" (السيف 1418 ص69). وكذلك في مقررات الجغرافيا التي توضح للطالب موقع وطنه

ومناخه وتضاريسه وحدوده والأماكن السياحية والتاريخية وغيرها مما يزيد في تعلق الطالب المواطن بموطنه، بالإضافة إلى ما تقوم به المواد الشرعية من غرس القيم الفاضلة في نفوس الطلاب وإيضاح الحقوق والواجبات التي على المواطن القيام بها.

مع هذه الجهود إلا أنها لم تكن كافية في نظر المسؤولين، لذا كان الاهتمام بوجود مادة التربية الوطنية منذ ظهور التعليم بشكل رسمي، فلم تكن البداية عام 1417هـ، وإنما سبق تطبيقها عدة مرات خلال مراحل تطور التعليم، حيث كانت المرة الأولى عام 1348هـ تحت مسمى مادة "الأخلاق والتربية الوطنية" لتدرس في الصف الثالث الابتدائي بواقع حصة واحدة في الأسبوع، والصف الرابع الابتدائي بواقع حصتين في الأسبوع، وفي تلك الفترة كانت المرحلة الابتدائية نهائية تؤهل من يتخرج منها للعمل، وتتكون من أربع مستويات تسبقها مرحلة تحضيرية مدتها ثلاث سنوات (السلوم، 1991م، ص 197).

ولم تستمر مادة الأخلاق والتربية الوطنية تحت هذا المسمى أكثر من سنة واحدة، حيث تم تعديل الخطة الدراسية عام 1349هـ، وفي ضوء ذلك تحول مسماها إلى مادة "المعلومات المدنية"، واقتصر تدريسها على الصف الرابع الابتدائي بواقع حصة دراسية في الأسبوع، وقد استمر العمل بهذه الخطة حتى جرى تعديلها عام 1355هـ وبموجبه حذفت مادة "المعلومات المدنية" من الخطة الجديدة (الريس، 1421هـ، ص 3).

ويمكن تعليل سبب حذف مادة التربية الوطنية إلى اختلاف آراء التربويين حول مدى قدرة مادة دراسية معينة على تحقيق أهداف التربية الوطنية، لأن مسؤولية تحقيقها يجب أن ترتبط بجميع المواد الدراسية والنظام المدرسي والمؤسسات الاجتماعية الأخرى. ورأي آخر يعزو سبب ذلك لرؤية المعنيين

بالشأن السياسي لعزل التعليم عن السياسـة وإبعـاد الطـلاب عـن جميـع أوجـه النشاط السياسي الذي تمتاز به طبيعة المادة (السلوم، 1416هـ، ص 310).

وغابـت التربيـة الوطنيـة كـمادة مسـتقلة عـن التعلـيم العـام منـذ عـام 1355هـإلى عام 1405هـ حتى عادت مرة أخرى من خـلال التعلـيم الثـانوي المطور كمادة إجبارية يدرسها جميع الطلاب من جميع التخصصات بواقع ساعتين في الأسبوع لمدة فصل دراسي واحـد، ولكـن هـذا لم يسـتمر طـويلاً فقـد ألغـي التعليم الثانوي المطور عام 1411هـ ومعـه ألغيـت مـادة التربيـة الوطنيـة، ثـم عادت من جديد عام 1417هـ كمادة مستقلة تـدرس في جميـع مراحـل التعلـيم العام بداية من الصف الرابع الابتدائي إلى الثالث ثانوي (القحطاني، 1418هـ، ص 31).

ولقد جاء في الفقرة الثالثة من التعميم الوزاري رقم 611 ما نصه "يسـند تدريس مادة التربية الوطنية إلى المدرسين السعوديين الذين تبدو عليهم إمـارات الاستعداد والحماسة والقدرة على القيام بهـذه المسـؤولية ويبـدون فهـماً واضـحاً لها".

ومعنى ذلك أن التربية الوطنية في المملكة، لم تكن وليدة الصدفة، أو بتلك الحداثة في عام 1417/ 1418هـ ، لأن سياسة التعليم والأهداف التربوية تنص على إعداد المواطن الصالح حسب أسس وقيم المجتمع في المملكة التي نبعت من تعاليم الدين الإسلامي وقيمه الحميدة، وقد حدد السـنبل وآخـرون (1993م) بعض مخرجات النظـام التعليمـي السـعودي المتمثلـة في إعـداد مـواطن مـؤمن بالرسالة المحمدية وداع إلى الإسلام ، وقادر عـلى إتقـان العمـل وإثـراء المعرفـة الإنسانية. وهذه المخرجات من أهداف التربية الوطنيـة التـي تعـد هـدفاً رئيسـاً للتعليم العام في المملكة العربية السعودية.

وقد أوردت خطة مادة التربية الوطنية الأسباب الموجبة لتدريسها وحددتها في ثلاثة أسباب رئيسة تدعو إلى إيجاد وتدريس مادة التربية الوطنية في مراحل التعليم العام، وهذه الأسباب تمثلت في كون وجود هذه المادة ضرورة وطنية واجتماعية ودولية، وعند مقارنة ما تضمنته هذه الأسباب الثلاثة مع ما تقدم عرضه من دوافع مهمة للتربية الوطنية يمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية :

إن تحديد الأسباب الثلاثة سالفة الذكر يعدٌّ من الركائز التي يقوم عليها مبدأ المواطنة.

- فالسبب الأول يوحي بحس الانتماء والهوية.
- والسبب الثاني يوحي بحس المعرفة وتنمية القدرات والقيم والاتجاهات والمشاركة في خدمة المجتمع ومعرفة الحقوق والواجبات.
- أما السبب الثالث فيوحي بحس طبيعة إعداد المواطن وفق الظروف والمتغيرات العالمية.
- ولإبراز دور وأهمية التربية الوطنية في إعداد المواطن الصالح، فإن الأسس الثلاثة التي كانت من أسباب تدريس التربية الوطنية في المملكة العربية السعودية يمكن تفسيرها في ظل الخصائص التي يتوجب تحقيقها للطالب في التربية الوطنية.
- ضرورة تزويد الطالب بالمعارف والقيم والاتجاهات التي تنمي عنده معنى الانتماء والهوية الإسلامية التي تجعله فخوراً بها كمواطن مسلم وعربي وسعودي في نفس الوقت (ضرورة وطنية).
- ضرورة اكتساب الطالب المعرفة والمعلومات اللازمة التي تمكنه من الاستفادة منها في خدمة دينه ووطنه وشؤونه الخاصة (ضرورة وطنية).

- ضرورة تزويد الطالب بالقدرات والمهارات اللازمة حتى يتمكن من القيام بدوره تجاه القضايا والمشكلات التي تواجه مجتمعه ووطنه وأداء الدور المطلوب منه (ضرورة اجتماعية).
- ضرورة اكتساب الطالب المهارات الاجتماعية التي تساعده في كيفية التعامل مع الآخرين، المساهمة والاهتمام بشؤون الآخرين، بناء الشخصية الإسلامية المتكاملة، احترام شعور الآخرين ووجهات نظرهم (ضرورة اجتماعية).
- ضرورة المشاركة في الظروف المحيطة بالطالب من بيته إلى مدرسته ثم مجتمعه، وهذا بدوره يقوده إلى القدرة على مواجهة الأحداث التي يقابلها أو يقابلها مجتمعه (ضرورة اجتماعية).
- ضرورة معرفة الأنظمة الحكومية (السياسية) التي يعيش في ظلها الطالب، وكذلك الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ضرورة اجتماعية).
- ضرورة إعداد الطالب وفق الظروف العالمية المتغيرة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً حتى يدرك دوره وموقفه تجاه هذه المتغيرات العالمية ومساندة مجتمعه.
- في ظل هذه الظروف والمتغيرات (ضرورة دولية أو عالمية).

التصور المقترح لتربية المواطنة :

إن التربية الوطنية مهمة جداً لإعداد المواطن (الطالب) وفق فلسفة المجتمع التي يقوم عليها، مجتمع قائم على الأصول الثابتة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ويحتاج ذلك المواطن إلى تنويره بالمعرفة والقيم والمهارات التي تساعده في أداء دوره تجاه مجتمعه وعلاقة ذلك المجتمع بالمجتمعات الأخرى وتأثيره وتأثره بها، ولكن الأهم من ذلك هل تستطيع مادة التربية الوطنية تحقيق كامل الأسباب الموجبة للتربية الوطنية كمفهوم عام يشمل حياة المواطن وسلوكه؟ بالطبع ليس من الممكن أن تقوم مادة التربية الوطنية وحدها بهذا الدور الكبير في إعداد المواطن بكل مقومات المواطنة الجيدة، ولكن ما هو دور سياسة التعليم وأهدافها والمنهج ككل وجوانب المدرسة الأخرى في التربية الوطنية بالإضافة إلى دور مؤسسات المجتمع الأخرى ؟ الإجابة عن هذا السؤال يوضحه الشكل التالي والذي يمثل التصور المقترح لتربية المواطنة

1 - السياسة التعليمية:

لقد أكدت سياسة التعليم على إعداد المواطن الصالح ولإعداد هذا المواطن يجب أن يتوافر فيه شرطان: الأول أن يكون عضوا عاملا مؤديا لواجبة متمسكا بحقوقه في المجتمع. والثاني أن يكون مدركا لواجباته وحقوقه كواجبات وحقوق ، عارفا بالأثر الاجتماعي الذي يترتب على حسن القيام بها .

وفيما يلي ما تضمنته أهداف سياسة التعليم لإعداد المواطن الصالح:

1. فهم وقبول المسؤولية كمواطن
2. فهم الهيكل التنظيمي للدولة على المستوى المحلى والإقليمي.
3. فهم دور الأفراد في عمليات اتخاذ القرارات السياسية.

4. فهم مبادئ حقوق الأفراد وتنمية القدرة على الاختيار مع مراعاة قواعد ومبادئ القوانين التي تحكم المجتمع.
5. تقدير القانون واحترامه والالتزام به.
6. معرفة قضايا الأمة المعاصرة وتنميه مهارات التميز بين البدائل المختلفة بخصوص هذه القضايا.
7. معرفة التحديات التي تواجه المجتمع، ووضع الحلول المناسبة لها، وتنمية القدرة على التمييز بين البدائل المختلفة واختيار أفضل تلك البدائل.
8. فهم أهمية اعتماد المجتمعات على بعضها البعض ، وأهميه العلاقات فيما بينها.
9. فهم وسائل المشاركة في اتخاذ القرار السياسي على المستويات المختلفة في المدرسة أو المنطقة، أو الدولة، وإكساب الطلبة المهارات اللازمة لذلك.

الأهداف المتعلقة بالمواطنة في مراحل التعليم العام :

1. إعداد مواطنين صالحين متمسكن بعقيدتهم الإسلامية الصحيحة.
2. تنمية روح الولاء عند الطلاب وتعريفهم بكفاح الرواد وما بذلوه من جهود لتوحيد البلاد وإعلاء شأنها.
3. غرس حب الوطن في نفوس الناشئة والشباب ليزدادوا اعتزازاً به مع العمل من أجل تقدمه وإعلاء شأنه والذود عن حياضه.
4. تعريف الناشئة والشباب أن بلادهم مهد العروبة وأرض البطولات والجهاد.

5. تدريب رجال الغد على كيفية التصدي لمشكلات مجتمعهم ليتعرفوا من ناحية على طبيعة هذه المشكلات، وليألفوا من ناحية أخرى أساليب البحث العلمي في معالجة القضايا الاجتماعية.
6. غرس حب العمل أياً كان نوعه - ما لم يكن منافياً للدين - في نفوس الناشئة والشباب ليس لأهميته في نهضة الأمم ورفاهية أبنائها فحسب بل لأنه مطلوب شرعاً وسبيل إلى مرضاة الله عز وجل.
7. تعريف الناشئة والشباب بمؤسسات بلدهم وتنظيماته الحضارية وأن هذه لم تأت محض مصادفة، بل ثمرة عمل دؤوب وكفاح مرير وأنها في لبابه مرآة صادقة لشخصية الأمة وأخلاقها.
8. غرس حب النظام واحترام القانون في نفوس الناشئة والشباب لكون التقيد بهاتين الفضيلتين من مظاهر التمدن والرقي.
9. تنشئة الطلاب على العادات الصحيحة وقواعد الأمان والسلامة العامة وحب الرياضة والألعاب البدنية المناسبة.
10. تنمية اتجاهات الأخوة والتفاهم والتعاون التي يجب أن تسود المواطنين والناس أجمعين.
11. تأصيل بر الوالدين في نفوس الناشئة واحترام الأقارب، والمحافظة على كيان الأسرة بوصفها النواة الأساسية في بناء المجتمع السليم.
12. غرس روح المبادرة للأعمال الخيرية والتطوعية التي تسهم في تأصيل معنى المواطنة الصالحة.

هذا ولا يمكن أن تتحقق هذه الأهداف إلا بوجود تعاون وثيق بين الأسرة والمدرسة والمجتمع ويتطلب ذلك التنسيق التكامل مع المؤسسات الأخرى ذات الصلة التربوية. التي يتعرض لها المواطن كوسائل الإعلام

والصحف والمجلات ودور العبادة ووسائل الترفيه كالأندية والمسارح وشرائط الفيديو والانترنت والتفاعل مع الآخرين.

فالبيئة والمجتمع اليوم معلم أساسي يزاحم المدرسة، وقد يتفوق على كل جهودها. وبالتالي فإنِّ أيَّ تعلم أو خبرة يحصل عليها الطالب من المدرسة لا يمكن أن تحقق أهدافها مالم يكن هناك تفاعل وتعاون وتنسيق بين البيت والمدرسة والمجتمع بهدف تعزيز وتأكيد الخبرات المكتسبة.

2 – **الأسرة:**

أكد الإسلام على أهمية اختيار الزوجة الصالحة باعتبارها الحضن الأول للتربية وركز على أهمية وظيفة الأسرة ففي حديث الرسول – ﷺ (ما من مولود يولد إلا على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه).

فيعتبر الوالدان بمثابة المعلم الأول للطفل والأكثر تأثيراً به والذين يقومون بتعليم القيم والعادات الوطنية.

ويمكن للوالدين مساعدة أطفالهم لمزيد من التعلم حول الواجبات الوطنية من خلال :

- كونهم المثل الأعلى الذي يحتذي به الأبناء، عند المشاركة في العمل السياسي والتطوع في مشاريع خدمة المجتمع.
- إبداء الاهتمام بالشؤون الوطنية والحكومية من خلال التحادث حول القضايا العامة.
- تشجيع الطفل للمشاركة في مشاريع خدمة المجتمع مثل تنظيف المنطقة المجاورة.
- توفير موارد التعلم الوطنية في الكتب الموجودة في المنزل والمجلات والصحف والاستعانة بها في تعليم الأطفال من خلال قراءة العناوين

المتعلقة بالقضايا السياسية أو القضايا التي تطرح وجهات نظر أخلاقية مختلفة.

3 - **المدرسة**:

من المهام الأساسية للتعليم إعداد أفراد تتوافر فيهم صفات اجتماعية تكفل للمجتمع الوحدة والتضامن، ويتوفر فيهم الطموح للرقي بالمجتمع (جلال، ص 24).

تعد المدرسة مكملة لتنشئة الأسرة "بوصف المدرسة مؤسسة من مؤسسات الدولة عن طريقها يستكمل ما بدأته الأسرة، وفيها يتم تدعيم مبادئ السلوك القويم وربط الفرد بمجتمعه ورفع شعوره بالولاء والانتماء إليه ويتعلم فيها النظام وحقوقه وحقوق الآخرين وواجباته نحو مجتمعه" (داود، 1419هـ، ص 74).

فدور المدرسة يتمثل في توفير المعارف الأساسية التي يحتاجها الطالب لإدراك مكانة دولته وعلاقتها بالعالم الخارجي وإلى فهم طبيعة الاختلافات الثقافية في المجتمع إدراك وتقدير كفاح الأجيال السابقة الوعي بالمشكلات الرئيسية التي تواجه مجتمعه (القحطاني، ص 35).

كما ينبغي للمدرسة من رياض الأطفال إلى المرحلة الثانوية أن تحقق فهم مبادئ حقوق الأفراد وتقدير واحترام النظام ومعرفة قضايا الأمة المعاصرة وفهم أهمية اعتماد المجتمعات على بعضها البعض، وفهم وسائل المشاركة في اتخاذ القرار السياسية (المجادي، 1999م، ص 9). وتستطيع المدارس تعزيز القيم والواجبات الوطنية **من خلال النشاطات التالية**:

- بث المعلومات حول الواجبات الوطنية في جميع الدروس ولجميع المراحل والتركيز الخاص في الدراسات الإسلامية والاجتماعية والأدبية.

- دعوة الطلبة للقراءة والتحليل ومناقشة حالات وقصص حول الأفراد المرتبطين بالحياة المدنية في مجتمعاتهم في الماضي والحاضر.
- ربط الطلبة بالنشاطات الوطنية ونشاطات تمثل الأدوار في جوانب مختلفة من المسؤوليات المدنية.
- تأسيس البرامج المبنية مدرسياً لأداء خدمة المجتمع كجزء منظم للمنهاج المدني.
- تعزيز الدروس حول القيم الوطنية من خلال صياغة الأدوار وتحديد واجبات القراءة والكتابة وفتح الحوار للقضايا العامة والأحداث الحالية.
- تحديد الواجبات التي تتطلب من الطلبة أن يشاركوا في النشاطات السياسية والاجتماعية خارج الصف الدراسي.
- تنظيم الزيارات المختلفة واللقاءات المتنوعة مع المسؤولين للتعرف إلى واقع الوطن.
- تنظيم برنامج أعمال تطوعية واجتماعية مختلفة لخدمة الوطن والمواطن.

4 – **الإعلام**:

للإعلام دور كبير في توعية الأفراد نحو مسؤولياتهم الفردية والجماعية وبناء روابط بين أبنائه وغرس العادات والقيم وإيجاد اتجاهات موحدة (عبدالله، نورة، ص 135).

ويمكن للإعلام أن يقوم بدوره عن طريق البرامج الهادفة التي تعمق المواطنة، وعن طريق الصحف التي توضح إنجازات الوطن وتزيد من روح المواطنة وغيرها من الوسائل التي من شأنها ترسيخ حب الوطن والانتماء إليه والاعتزاز بالانتساب إليه وبيان حقوق المواطن وواجباته.

5 – المسجد:

رسالة المسجد مهمة لبث العقيدة الصحيحة والعبادة والأخلاق عن طريق الدعاة والخطباء وأئمة المساجد، والمسجد يقضي على الفوارق بين الناس فهم سواسية كأسنان المشط ويرتبط جماعة المسجد بعضهم ببعض في محبة وتعاون وإخلاص ويتفقد بعضهم البعض الآخر مما يزيد التعاون والتآخي، ففي المسجد يتعلم الأبناء القدوة الحسنة ويتعلم الكبار الموعظة ، وفي المسجد تقام المحاضرات والندوات التي ترسخ القيم الإسلامية من صدق وصبر ومحبة وغيرها.

6 – المؤسسات الثقافية والرياضية والترفيهية:

تقوم هذه المؤسسات بدور مهم في تنشئة الشباب بشغل أوقات الفراغ بما يعود بالنفع عليهم ، ودفعهم لممارسة هواياتهم الرياضية والثقافية والاجتماعية، وتعزيز القيم الحسنة من تعاون وتكاتف وتناصح ولأهمية هذا العامل الذي ثبتت فيه تعزيز المواطنة، لابد من الاهتمام به من قبل الدولة والمواطن على حد سواء فالدولة مطالبة بتوفير تلك المؤسسات وتشجيع الشباب على ارتيادها والاستفادة منها كما على المواطنين التفاعل مع ما تقدمه من أنشطة.

الفصل الثامن

التعلم وممارسة المواطنة

هنـاك تحـديات كبـيرة تواجـه الأمـم المسـتقلة بأفكارهـا وثقافاتهـا وقيمهـا ومن أخطر هذه التحديات ما يُعرف بثقافة العولمـة، التـي تحمـل في براثنهـا، تهديـدًا لكل المجتمعات، فالعالم في هذه اللحظة أصبح كقريـة صـغيرة، تكـاد تكـون فيهـا الحدود الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والدينية متلاشية، مما سـهل تناقـل الأفكـار والمعتقدات والقيم، ومما هدد الخصوصية لكثير من المجتمعات المحافظة، فبعد ذلـك لا يبقى لا للمكان ولا الزمان قدرة على كبح جماح ظاهرة العولمـة الثقافيـة والتربويـة والتأثير على مقومات المواطنة والانتماء عند أفرادها.

ولذلك ازداد اهتمام المجتمعات الحديثة بالتربية من أجل المواطنة، وشـغل فكـر العاملين في ميدان التربية، وبخاصة في العقـد الأول مـن القـرن الحـادي والعشريـن الذي اتسم باختلاف القيم والاتجاهات التربوية.

المواطنة الإيجابية لا تقتصر على مجـرد درايـة المـواطن بحقوقـه وواجباتـه فقط، ولكن حرصه على ممارستها من خلال شخصية مستقلة قـادرة على حسـم الأمور لصالح الوطن، وحتى تكون المواطنة مبنية على وعي لا بد أن تتم بتربيـة مقصودة تشرف عليها الدولة، يتم من خلالها تعريف الطالـب بمفاهيم المواطنـة وخصائصها، ويشارك في تحقيق أهداف التربيـة مـن أجـل المواطنـة مؤسسـات عدة، في مقدمتها: المدرسة التي تنفرد عـن غيرهـا بالمسـؤولية الكبـيرة في تنميـة المواطنة، وتشكيل شخصية المواطن والتزاماته، وذلك من خلال كل مـا يتصـل بالعملية التربوية من مناهج ومقررات دراسية، التـي تبـدأ مـن مرحلـة العمـر الأولى ومن ثم عبر مراحل التعليم العام.

المفهوم:

مفهوم المواطنة من المفاهيم التي اختلف فيها الباحثون وذلك لاختلاف المرجعيات الفكرية والاتجاهات والقيم، ويصعب أن نجد لها تعريفًا يرضى به كل المختصين في هذا المجال، فكل يرى مفهوم المواطنة تبعًا للزاوية التي يرى منها، أو تبعًا للهوية التي يتحدث عنها، أو تبعًا لما يريد هو بها.

وجاء في دليل المعلم: تنوعت محاولات تحديد مفهوم التربية الوطنية لتشعب مجالاتها واتساع مضمونها، ومن هذه المحاولات ما يربط بين التربية الوطنية والعلوم السياسية، ومنها ما يهتم بربطها بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، كما أن منها ما يركز بصفة خاصة على محددات العلاقة بين المواطن وبيئته سواء كانت محددات نظامية (قانونية) أو اجتماعية.

إن دور المعلم في تنمية المواطنة لدى الطلاب كبير، فهو المحور الرئيسي- في العملية التربوية والتعليمية، وإن الممارسات الإيجابية للمعلم من أجل تربية المواطنة لابد أن يساعده في إيجادها علاقات منسجمة في المجالات المعرفية والمهارة والوجدانية.

المواطنة والتعلم:

في مجال المؤسسات التعليمية، عملية التعلم والتعليم أهم عنصر فيها هو (الرأس)، أي العالم المعلم، لأنه منوط به أمران مترابطان لا انفصام بينهما: التعليم والتربية: أي (التدبير والسياسة) }كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون.

وهنا نبين أن شخصية المعلم لها أبعاد متعدد تختلف عند معلم وآخر، ويختلف تبعًا لذلك مفهوم المواطنة وروح الانتماء عند العاملين، والتي نوردها في المباحث التالية:

البعد المعرفي: ويقصد به القدرات الفكرية والثقافية، **مثل**: التفكير الناقد، والتحليل، واتخاذ القرارات، وحل المشكلات...وغيرها، حيث إن المواطن الذي يتمتع بقدرات كهذه يستطيع تمييز الأمور ويكون أكثر عقلانية ومنطقية فيما يقول ويفعل، **ويقتضي ذلك**:

تدريب المعلم على كيفية بلورة المفاهيم المجردة والاتجاهات الإيجابية وربطها بالموضوعات المتاحة سواء من المقررات الدراسية أو القضايا والمشكلات المجتمعية، وتمكينه الطلاب من ممارسة حقوقهم والالتزام بمسؤولياتهم.

كما أنه حرص المعلم على ترجمة خبراته الإيجابية وتحويلها إلى ممارسة فعلية في المواقف التعليمية المختلفة وأن يكون سلوكه مطابقًا لأفكاره التي يبثها في عقول التلاميذ.

ومن الأساليب التي لابد أن يحرص عليها المعلم المعزز للانتماء الوطني، التالي:

- أن يعمل على إشراك جميع التلاميذ في عملية التعلم، وعلى إعادة الحيوية للصف وإصلاح الخطأ الناجم عن التركيبة الهرمية له، والتخلص من النماذج السلبية في النظر إلى السلطة الرأسية أو الأفقية.
- هو الذي يجعل من الوطنية موضوع التقاء لكل التوجهات والأفكار والآراء التي تعكس نوعًا من التعددية الثقافية والفكرية في المجتمع وتنمية السلوك الاجتماعي والأخلاقي المسؤول وإيجاد جذور لها

في سلوكيات التلاميذ، ويتعامل مع تلاميذه بموضوعية بغض النظر عن أية أبعاد عشائرية أو اجتماعية أو طائفية

- أن يكون لديه سعة ثقافية في الفنون والعلوم واللغات، ويقود التجديد وصناعة المجتمع وفقًا لمقتضيات العصر، وقادر على التعامل مع تجديد الثقافة المحلية والتفاعل مع الثقافة العالمية، بدلًا من التلقين أو الانبهار والتوقف عند كل جديد.
- كما يستطيع التدريس بأساليب منطلقة من منهجية المستقبل، ويمتلك أكثر من لغة ويعمل على التوفيق بين الآراء وبناء وجهة نظر متطورة ومتغيرة.
- هو المعلم الذي يهتم بالتفاعل مع الخصوصيات الأخرى، ويراعي التعددية الثقافية في تدريسه وتقويمه، وأن يكون لدى المعلم الوعي الكامل بالعوامل السياسية والثقافية والاجتماعية التي تؤثر على عمله.
- هو الذي يكون له دور في نشر ثقافة السلام، والالتزام بمبادئ العدل والتسامح والحوار والاحترام بين أفراد المجتمع والجماعات والشعوب المختلفة بتنوعها العرقي والديني والثقافي.

البعد المهاري: إن ما تتطلبه مهنة المعلم من كفايات ومسؤوليات ومهارات واتجاهات وأنماط سلوكية متباينة في التربية من أجل المواطنة يجعلنا نتفق على أن المعلم وراء مفهوم المواطنة الواعية، وكان من الطبيعي أن يكون الطالب نتيجة تربوية متميزة نحو المواطنة، لا سيما أن للمعلم دورًا كبيرًا في تأكيد مفهوم المواطنة ببعدها المهاري من خلال الممارسات اليومية لطلابه لذلك يقترح التأكيد على آليات ترتقي بمستوى أداء المعلم، من خلال تنمية

مهاراته وقدراتـه وأسـلوبه التعليمـي حتـى يسـتطيع اسـتثمار المواقـف اليوميـة في تنمية المواطنة لدى الطلاب، **ويقتضي ذلك:**

- تعزيز مفاهيم وأبعاد المواطنة عنـد المعلـم (خدمـة المجتمـع - الانـتماء - الحرية) في صورة سلوك يستطيع أن يـدرب عليهـا التلاميـذ في الأنشـطة الصفية واللاصفية.
- أن يرسخ مفهوم التعاون مع الآخرين والقيام بالعمل الخـيري التطـوعي والخدمي، لتكوين طلاب أكثر فعالية في الحياة العامة.
- المعلم ينبغي أن يمارس دوره بفعالية وكفاءة في التدريس والتقيـيم والنمـو المهني.
- على المعلم أن يطبق المناهج الدراسية عمليًا لكي يسـاعد عـلى تنميـة روح المواطنـة مـن خـلال الجانـب العمـلي لـدى الطـلاب في جميـع المـواد وخصوصًا في مـواد الاجتماعيـات والوطنيـة، كـأن يُؤخـذ الطـلاب إلى الأماكن التي توجد بها هذه الدروس، متجسمة بشـواهد وأعيـان، يقـف عندها معلمًا وباعثًا الانتماء لهذا الوطن.
- بصفة عامة على المعلم تغيير الوضع الحالي للتربية من أجل المواطنة، بتغـير طرق التدريس الحالية بطرائـق تـدريس قائمـة عـلى المشـاركة في تكـوين المعرفة وتشكيلها واكتشافها.
- كونه مشجعًا للأنشطة الطلابية بالمدارس من خلال تنمية مشاعر الانـتماء لدى الطلاب.
- مسـتجليًا المتغـيرات المحليـة والعالميـة، ومحـاولًا تعريـف الطالـب بهـا وتشجيع تعاملهم معها بفكر مبتكر وقادر على التلاقـي والتواصـل بـدلاً من الرفض والانزواء.

- كونه قدوة ومثلًا أعلى لطلابه في حب وطنه، والانتماء إليه، ويظهر ذلك في أقواله وفي المظاهر السلوكية الدالة.
- مشجعًا الناشئة على الاشتراك في منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية في المجتمع المحلي.

البعد الوجداني: من المفاهيم العامة للوطن البعد الوجداني أو حب الوطن، والوطنية الوجدانية تعني حب المعلم وإخلاصه لوطنه والتفاني من أجل خدمته، والذي يشتمل الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والفخر بالمقدرات التاريخية.

السمات:

ولعل من أهم سمات المعلم المعزز للانتماء الوطني، التالي:

- ✓ قادر على تكوين طلاب معتزين بوطنهم وبولاة أمره وبنظامه ومؤسساته الاجتماعية، ولديهم القدرة على التضحية بالنفس والمال في سبيل الدفاع عنه.
- ✓ له دور كبير في ترسيخ حب الوطن والانتماء إليه لدى الطلاب، حيث ينمي فيهم مشاعر الحب والولاء لهذا الوطن، ويحثهم على الحرص عليه والدفاع عنه ضد كل معتد أثيم.

إن على كل معلم أن يعرف أن التربية الوطنية جزء مكمل لسياسة التعليم لكل دولة، وهدف من أهدافها العريضة، وإذا كان لها منهجها ومعلموها، فإن أي معلم مهما كان تخصصه، له دور في التربية الوطنية للنشء، فإذا ما وعى المعلمون أهداف التربية الوطنية جيدًا، فإنه بإمكانهم العمل على تحقيق تلك الأهداف من خلال دروس المواد الدراسية التي يقومون بتدريسها.

الواجبات:

إن من واجبات المعلم، صياغة الأهداف التعليمية والسلوكية الإجرائية اليومية بما يتناسب ومتطلبات المقررات الدراسية، في مراعاتها وترسيخها للأبعاد المختلفة لحب الوطن والانتماء إليه لدى الطلاب، فدور مربي الوطنية هو بلورة المفاهيم المجردة والاتجاهات الإيجابية وربطها بواقع حياة الطلاب من خلال المقررات الدراسية، والقضايا والمشكلات اليومية. ويشارك في تحقيق أهداف التربية من أجل المواطنة، مؤسسات كثيرة، من خلال عدد من

الخطوات:

الخطوة الأولى: يجب على لمعلم وقبل تحضير دراسة، وضع خطة التدريس وكتابتها في كراس التحضير.

الخطوة الثانية: أن يحول الأهداف التعليمية إلى أهداف سلوكية في ضوء المحتوى الدراسي، متضمنًا على أقل تقدير هدفًا واحدًا لتنمية المواطنة لدى الطلاب.

الخطوة الثالثة: التفكير في الطرق والأساليب التدريسية والوسائل والأنشطة التعليمية التي تحقق هذه الأهداف.

الأهداف

ونسعى من خلال تربية المواطنة لتحقيق بعض الأهداف المختلفة.

الأهداف المهارية (النفس حركية): تعد هذه الأهداف من الأهداف المركبة، وتتطلب تآزرًا حركيًا ونفسيًا وعصبيًا، والاستجابة الحركية مثل: الكتابة، والقراءة، والمحاورة، والسباحة، والجري، والرسم، والطباعة واستخدام الكمبيوتر، والنجارة، والنطق.

- الاهتمام بالجانب الجمالي للمدرسة بإنشاء الحدائق المدرسية.
- تنمية مهارات اتخاذ القرار والحوار واحترام الحقوق والواجبات لدى الطلاب.
- تشجعهم على لعب دور إيجابي في مدرستهم وفي مجتمعهم وفي العالم.
- توعية الناشئة بضرورة المحافظة على مرافق الوطن العامة، كالثروة المائية والطرقات، والمنشآت العامة، ومؤسسات الدولة، باعتبارها ملك للجميع، وثروة وطنية.
- تطوير مهارات المشاركة والقيام بأنشطة إيجابية ومسؤولة.
- من خلال البرامج والأنشطة المتنوعة الصفية وغير الصفية.
- التمثيل ولعب الأدوار، في تقمص بعض الشخصيات التاريخية التي اتسمت باتجاهات وقيم في المواطنة والوطنية.
- الممارسات الفعلية لبعض الأعمال الوطنية، كالمشاركة في المناسبات الوطنية، وتنظيف الشواطئ.
- المناقشات والمناظرات حول مفهوم وضرورة المواطنة.

الأهداف الوجدانية: يقصد بالأهداف الوجدانية أنها الأهداف المرتبطة بالقيم المستمدة من العقائد والتقاليد، وتقوم على ربط المعلومات التي تقدم للمتعلم بوجدانه لكي يسلك سلوكًا وجدانيًا تجاه الأشخاص أو الأشياء أو الموضوعات، وتتعلق هذه الأهداف بالآراء والميول وأوجه التقدير والمواقف أو الاتجاهات والقيم وأساليب التكيف في الحياة.

تأتي أهمية تربية المواطنة الوجدانية من حيث إنها عملية متواصلة لتعميق الحس والشعور بالواجب تجاه المجتمع، وتنمية الشعور بالانتماء للوطن والاعتزاز به، كما أن أهداف تربية المواطنة لا تتحقق بمجرد تسطيرها وإدراجها

في الوثائق الرسمية، بل أن تتحقق من خلال بلورتها كعقيدة وميول وجدانية يؤمن بها الطلاب ويعيش من أجلها.

- الشعور بأهمية هذه البلاد ومكانتها العظيمة والخاصة، حيث أنها تضم أعظم البقاع، وأشرفها عند المسلمين: مكة المكرمة، والمدينة المنورة.
- إثارة القصص الوطنية، وعقد الأمسيات الشعرية.
- القدوة وضرب المثل من خلال وطنية المعلم.
- استثمار البيئة والأماكن لتنمية الاستجابات الوطنية، بتعريف الناشئة بمؤسسات بلدهم، ومنظماته الحضارية.
- غرس حب النظام والاتجاهات الوطنية، والأخوة والتفاهم والتعاون بين المواطنين.
- واحترام النظم والتعليمات، وواجبات المواطنة، بتنمية الحس والشعور بالواجب تجاه المجتمع.
- غرس روح الولاء، والانتماء.
- تعزيز الإحساس بمشكلات المجتمع، والمساهمة في حلها.
- المحافظة على استقرار وتماسك المجتمع.
- تنمية احترام النظم والتعليمات، والاتجاهات الوطنية.
- تظهر أهمية تحديد المعلم لأهدافه السلوكية والإجرائية عند إعداده للدروس اليومية لتعزيز الانتماء الوطني، بالفوائد التالية:
- تسهل على المعلم صياغة أهداف التربية بالمواطنة وتحقيقها.
- تجعل المعلم يقوم بعملية تحليل المحتوى الدراسي للمقررات واستنتاج أهداف التربية بالمواطنة.

- تكشف للمعلم الأساليب التدريسية المناسبة **مثل**: طرائق التدريس الوسائل التعليمية ، الأنشطة المناسبة لتعزيز المواطنة.
- تؤدي إلى تحقيق وطنية أعمق، لأن جهود المعلم والمتعلم ستتركز حول تحقيق أهداف مقصودة، بدلاً من أن تبدد أو توجه لتحقيق نتائج سلبية لا تخدم مقاصد التربية بالمواطنة.

الممارسة والتمكين:

من الضروري تمكين الربط بين المضمون النظري في المقررات الدراسية وتطبيقاتها العملية، لكونها أساسًا في تنمية المواطنة من خلال الممارسة فمن الواجب انعكاس المعارف والأفكار النظرية إلى ممارسات تربوية داخل البيئة التربوية على نحو يتجاوز الحدود والأفكار المعرفية، تستمر وتتعدى الحدود المدرسية متمثلة بتعاملات النشء مع المجتمع الخارجي والخدمات الوطنية.

هل للمقررات الدراسية أهمية بكونها وسيلة من وسائل التربية من أجل المواطنة وتعزيز روح الوطنية؟

يكاد يتفق خبراء التربية والمختصون في المناهج الدراسية على أن المقررات الدراسية ولما فيها من مفهوم واسع يتجاوز الأفكار المعرفية وحدودها الدراسية الضيقة إلى مكونات المواطنة الأساسية قد تكون أساسًا في تكوين الاتجاهات والقيم ومجالات المعرفة والمهارات المجتمعية والوجدانية.

الثقافة الوطنية

إن إثراء المعرفة والثقافة الوطنية لدى النشء ضرورة حتمية في تنمية روح المواطنة وتعزيز الانتماء للوطن، مما يجعل المتعلم واعيًا للأبعاد المختلفة ولما هو مطلوب منه كعضو فاعل في هذا الوطن الكبير.

إن تشجيع المتعلمين على بناء المعرفة الشاملة للتنوع والاختلاف التي تتميز به الدولة، ومحاولة فهم هذا التنوع، حيث تبدو الرغبة في القضاء على التمييز العنصري، وفي إبراز العمق والأصالة في الهوية المحلية من خلال تطوير مستوى التعاون والعمل الجماعي بين الأفراد، واحترام قيم الآخرين وتقدير فنونهم، وتأكيد أهمية الثقافة المحلية في توحيد الأمة، لذا كان على صانعي المقررات الدراسية تضمين الأهداف التربوية والتعليمية في المقررات الدراسية، **للأسباب التالية:**

- ☒ إبراز خصائص المملكة العربية السعودية الدينية، ومكانتها الرفيعة باعتبارها القلب النابض للعالم الإسلامي، وقبلتهم، ومنها بدأ نور الإسلام يشع سناه في أصقاع العالم.
- ☒ إيقاظ معاني الغيرة، والفداء والمروءة في نفوس الطلاب على مكتسبات الوطن بحيث يشعر أن كل ما في الوطن هو ملك له، ولغيره، ولا يسمح له، أو لغيره بالعبث بمقدرات الوطن.
- ☒ تفعيل غاية التعليم في المملكة على شكل برامج عملية نافعة، والعمل على جعل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية المرجعية لترسيخ الانتماء الوطني وحفز المربين إلى تعميقه، وذلك لسلامة اتجاهاتها و منطلقاتها.
- ☒ ربط ما يقدم للطالب سواء في المواد الدراسية، أو الأنشطة والبرامج بواقع الطلاب الذي يعيشونه.
- ☒ تحذير الطلاب من الأفكار الهدامة التي يبثها مروجوها عبر القنوات المختلفة التي تؤدي إلى زعزعة الانتماء الوطني في النفوس، وخصوصًا أن هذا العمر تتكون فيه الاتجاهات والقيم ، **ويمكن ذلك عن طريق:**

☒ استضافة العلماء الموثوق في علمهم لبيان المنهج الصحيح في تلقي الأفكار والموقف الصحيح منها.

☒ إقامة برنامج حواري مع الطالب للوصول إلى الشبهات التي تساور عقله، والسعي إلى إبطالها.

الأنشطة

إن الأنشطة والممارسات الطلابية المختلفة يمكن أن تسهم في ترجمة مفاهيم المواطنة المجردة إلى سلوك ومنهج حياتي يتعايش معه الطالب في وقائع حياته اليومية، فإذا وفّقنا في هذا الأمر فسيترجم مفهوم المواطنة سلوكًا عمليًا بدلًا من كونه مجموعة معارف تُحشى فيها أذهان الطلاب. ولقد لوحظ افتقار الأنشطة الطلابية إلى آليات تنمية مشاعر الانتماء، ويرجع ذلك إلى قصور تفاعل التكوينات الطلابية مع المجتمع والبيئة المحيطة، وقصور قدرة القائمين على الحياة الطلابية في استجلاء المتغيرات المحلية والعالمية، ومحاولة تعريف الطلاب بها، وتشجيع تعامله معها بفكر مبتكر وقادر على التنقيح والتواصل بدلاً من الرفض والانزواء، **لذا يُقترح وسائل لتنمية روح المواطنة من خلال الأنشطة الطلابية التالية:**

- الاحتفاء بالمناسبات الوطنية وفي مقدمتها اليوم الوطني بشكل يشعر الشباب بقيمتها ودلالاتها.
- أن يقيم المسابقات ذات الجوائز المادية والمعنوية لتشجيع الطلاب على كتابة الموضوعات والقصص التي تؤكد على حب الوطن والتضحية من أجله بكل غال ونفيس.
- أن يتمكن من تعريف طلابه بحقوقهم وواجباتهم، وتأكيد حقهم في المساواة الاجتماعية والفرص المتكافئة، وتدريبهم على ذلك، من خلال

أساليب متعددة مثل مجلس إدارة الفصل، وانتخابات مجلس المدرسة الطلابي.

- أن يتمكن من توعية الطلاب بالمشكلات والصعاب التي تواجه وطنهم وإحساسهم بمسؤوليتهم في مواجهتها، والتماس الحلول الإيجابية لها متعاونين وشركاء في البذل والعطاء.
- أن يمتلك القدرة على الأسلوب العلمي المنطقي في تثبيت المعاني الوطنية، ومواجهة مشكلات وقضايا الوطن.
- اختيار بعض الدروس العلمية مما له شأن بموضوع المواطنة الصالحة وواجب الطالب تجاهها، وإلقاؤها أثناء فسحة الفطور، ويعدها كل من المعلمين والطلاب.
- إقامة مسابقات ثقافية، وبحوث تُعنى بتنمية حب الوطن لدى الطلاب.
- دمج الطلاب في مجتمعهم عن طريق زيارات منسقة للدوائر الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وإيضاح أن الطالب جزء من هذا المجتمع الكبير له ما له من واجبات، وعليه ما عليه من حقوق.
- إقامة معارض دورية تبين إنجازات الوطن، وعلاقتها المباشرة بالطالب.
- العناية بمرافق المدرسة، وتشمل: تهيئة المصلى المدرسي، وصيانة المعامل صيانة الحدائق، وصيانة الكتب المدرسية والعناية بها والعناية بالفصول الدراسية، وتفعيل دور الطلاب في نشاط المدرسة.
- إشراك الطلاب في أنشطة مدرسية تقدم خدمات اجتماعية للمجتمع المحلي.

الروح والانتماء

إذا أردنا أن نخدم المواطنة عبر المقررات الدراسية يجب أن تكون عناصر تنمية روح المواطنة والانتماء الوطني، مبثوثة في المقررات الدراسية ولا يخصص لها مادة واحدة كما هو حاصل الآن، وأن عرض أجزاء من أهداف المواطنة من خلال مادة التربية الوطنية أو الجغرافيا جيد، لكنه لا يكفي في تحقق المواطنة في نفوس النشء، وظهورها بعد ذلك في السلوك، بل لابد من صناعة محيط دراسي واسع تزرع وتترعرع فيه مفاهيم المواطنة وأبعادها المختلفة، حتى تكون إحساسًا وسلوكًا كامنًا في مكونات النشء، ويحس من خلاله بدفء الوطن ومكانة في المجتمع، ولديه دور يقوم فيه ورأي يستعان به ويستثمر في صناعة القرار وبناء الوطن.

الخاتمة

نخلص إلى أنه:

يجب على المعلم أن يهتم بتطوير أربعة جوانب تُعزز الانتماء الوطني لدى الطالب، وهي: المعرفة، والقيم والميول والاتجاهات الوجدانية، والمهارات والمشاركة الاجتماعية. وذلك من خلال تضمينها في الأهداف السلوكية التي يصوغها المعلم عند إعداد الدروس اليومية للمقررات الدراسية، ويراعي في تنفيذها اختيار الأساليب والطرائق التدريسية المناسبة.

المواطنة في التعليم العام

يلاحظ بصفة عامة على الوضع الحالي للتربية من أجل المواطنة في التعليم العام، أن هناك تركيزًا في اتجاه واحد، وهو تقويم المعارف للطالب بشكل سردي غير تحليلي، وعلى الطالب فقط استيعاب المعارف وحصد أعلى الدرجات، حيث إن الامتحان هو المعيار الأساسي للانتقال من مرحلة إلى

أخرى، من مراحل التعليم العـام، وهـذا لا يُكـوّن مواطنًـا يـتحمس ويشـارك في خدمة المجتمع ووضع الأفكار المفيدة، للنهوض بالوطن ورفعة مكانته.

وقد تم تحليل محتوى بعض المقررات الدراسية بالتعليم العام، وهي مـواد التربيـة الإسـلامية والاجتماعيـات، والتربيـة الوطنيـة للمـرحلتين المتوسـطة والثانويـة، وعلـم الاجـتماع للمرحلـة الثانويـة، وفـق تحليـل محتـوى المواضـيع المفهرسة للمقررات ،**وكان من أهم نتائج هذا التحليل ما يلي:**

المقررات الدراسية بالمرحلتين المتوسـطة والثانويـة ضُـمنت قـدرًا قلـيلاً عن المواطنة، كما ينقص المقررات الدراسية الكثير من المعارف الثقافية والمواقـف التعليمية، والممارسات العملية اليومية للمواطنة، حيث تفتقد محتويـات الكتـاب المدرسي كثيرًا من مكونات المواطنة، وإن وجدت فغالبًا ما تكـون ضـمنية، عـدا مقرر التربية الوطنية في كلتا المرحلتين حيث لوحظ إفراد مواضيع تنمية المواطنـة لدى الطلاب بشكل يتناسب ومضـمون مقـررات التربيـة الوطنيـة للمـرحلتين المتوسطة والثانوية.

إذا نظرنا إلى واقع المقررات الدراسية ودورها في تنمية روح المواطنة لـدى الطلاب وجدنها تفتقد المقومـات الأساسـية، التـي لابـد عـلى القـائمين عليهـا من إعادة صياغتها لتتواكب مع متطلبـات التغـيرات المحليـة والعالميـة، **والتـي يمكن أن نعدد منها التالي:**

- تطوير المناهج التربوية وتفعيلها بما يحقق تعزيز الانتماء الوطني.
- تحديد أوجـه السـلبيات والإيجابيـات في المقـررات الدراسـية في التعلـيم العام، وتلك التي تعزز الانتماء الوطني وتنمية روح المواطنة.

- حضور التواصل بين الطلاب من جهة والمعلمين من الجهة الأخرى ليتمكن النشء من تصور المثل الأعلى الذي يتوقون إليه، ويستلهمون منهم القيم الإنسانية التي تؤديإلى تكوين مشاعر الانتماء الوطني.
- تضمين خطط الإدارة المدرسية القيم الوطنية المرغوب تعزيزها في الطلاب، لتزيد اللحمة والمودة والتفاعل مع مجتمعهم، ضمن الفعاليات والمناسبات المدرسية المختلفة.
- تعزيز قيم الحوار في المقررات الدراسية، باحترام الرأي والرأي الآخر وتعلم فنون الإنصات والاستماع.
- تكامل كافة مؤسسات المجتمع المدني مع المؤسسة التعليمية لإحياء مفهوم المواطنة وتنمية روح الانتماء.
- يجب إدخال مفهوم التربية من أجل المواطنة في جميع المقررات الدراسية وجميع المراحل التعلم العام إن أمكن.
- لا يركز على مادة دراسية معرفية بعينها في تنمية روح المواطنة وتعزيز الانتماء الوطني، أو أن تحدد مرحلة عمرية دون غيرها.

الفصل التاسع

المواطنة من منظور حقوق الانسان
في مناهج التربية الوطنية
في الأقطار العربية

مما لا شك فيه أن التغيير في أنماط السلوك الانساني يـرتبط ارتباطـاً وثيقـاً بالتغيير في أنساق القيم التي تعتبر من أهم محددات تشكيله، وهـذا التغيـير يعـد مطلباً أساسياً لبناء الدولة المعاصرة المرتكزة إلى قيم الحداثة **وأهمها**:

قيم المواطنة والديمقراطية وحقوق الانسان. وهذه القيم تشـكل المـدخل الرئيس لإعادة بناء المجتمع وتوجيهه نحـو غاياتـه المنشـود في الحريـة والعدالـة والمساواة والتسامح والتنمية. وفي هذا السياق تكفـي نظـرة متفحصـة إلى واقـع المجتمعات العربية للوصول إلى استنتاج عام حول مـدى قـدرة ثـورات الربيـع العربي في تحقيق الأهداف المشار إليها آنفا، دون حدوث تغيـير في أنسـاق القـيم الناظمة لسلوك الأفراد عبر وسائل التربية والتنشـئة المختلفـة، سـيما وأن غالبيـة هذه الوسائل تسعى إلى إعادة انتاج القيم القائمة ذاتها.

إن تجربة الدولة العربية الحديثة خلال العقود الماضية تشير إلى أنها لم تـنجح في ترسيخ قيم الحداثة بشكل عام وقيم المواطنة بشكل خاص بوصـفهما مصـدر السلطة وشرعيتها، حتى ان تقارير التنمية الانسانية العربية اطلقت عـلى الدولـة العربية الحديثة اسم "دولة الثقب الاسود"[1] في تعبير صريـح منهـا عـلى حالـة الفشل في بناء الدولة بمفهومها ووظيفتها الحـديثين، وقـد عـزت هـذه التقـارير ذلك إلى أسباب متنوعة، كان في مقدمتها طبيعة النشأة التاريخية للدولـة العربيـة الحديثة وارتباطها بكنف الترتيبات الاستعمارية، واستمرار حالة التبعية الخارجية وفقدان الاستقلال بمفهومـه الشـامل، بالإضـافة إلى غيـاب العقـد الاجتماعـي

[1]- تشكل السلطة التنفيذية ثقبا اسودا يحول المجال الاجتماعي المحيط بهإلى ساحة لا يتحرك فيها اي شيء ولا يفلت من اسارها شيء، للمزيد انظر تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2004، المرجع السابق ص 120، وللاطلاع على تشخيص تقارير التنمية الانسانية لواقع الاقطار العربي وافتقادها للحريات انظر الرابط التالي: http://www.arab-hdr.org/arabic/contents/index.aspx

وتهميش فكرة الارادة العامة الحرة لأعضاء المجتمع واستئثار القوى الحاكمة بالسلطة.[1]

ولما كانت قيم المواطنة لا تنفصل عن مرتكزات الفلسفة السياسية الليبرالية التي ربطتها بنظرية العقد الاجتماعي ودور الدولة في حماية حقوق الأفراد وحرياتهم وممتلكاتهم في إطار سيادة القانون، فإن أزمة المواطنة في الدولة العربية الحديثة زادت من حدة الظواهر الاجتماعية –السياسية[2]التي تشهدها كما ان انتشار ظاهرة العولمة[3]وما حملته من متغيرات علمية وتقنية، فاقمت حدت هذه الازمة؛ جراء التداعيات الاجتماعية والثقافية التي أثرت على أنماط الحياة ووسائلها ومتطلباتها.[4]

وفي هذا الاطار تشير تقارير التنمية الانسانية العربية إلى ارتباط أزمة المواطنة في الدولة العربية الحديثة بأساليب تنشئة الأفراد وعمليات نشر المعرفة التي تعيد إنتاج القيم السياسية والاجتماعية التي تعيق بناء المواطنة بمفهومها المعاصر، حيث تؤثر أساليب التسلط والحماية الزائدة بصورة سلبية على نمو الاستقلالية والثقة بالنفس، علاوة على زيادة السلبية وكبح مبادرات التساؤل والاكتشاف والفعل.[5]كما أن المناهج التعليمية التي تضعها الدولة تكرس الخضوع والطاعة والتبعية ولا تشجع الفكر النقدي الحر الذي يحفز الطلبة على

---

[1]- لمزيد من التفاصيل انظر: تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي عمان: المكتب الاقليمي للأمم المتحدة، 2005، ص 77-78.

[2]- من اهم هذه الظواهر عدم الاستقرار وانتشار العنف والتطرف والتمييز والعنصرية، والفشل في خفض معدلات البطالة والجهل والفقر وغياب سيادة القانون وغيرها.

[3]- تعمل اليات العولمة المختلفة على ادماج العالم في بوتقة واحدة وتكوين المواطن العالمي الذي يتخذ من كوكب الارض وطنا له، اي انها تتجاوز المستوى المحلي إلى العالمي، في حين ان الدولة العربية لم تنجح في تحقيق المواطة على المستوى المحلي، الامر الذي يضاعف من حجم مشكلة المواطنة وبنائها.

[4]- الحبيب الجنحاني، المواطنة والحرية، ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية " المواطنة في الوطن العربي الرباط: منتدى الفكر العربي، 21-22 نيسان 2008 ص37-38.

[5]- تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2003: نحو اقامة مجتمع المعرفة، عمان: برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2003، ص 51-53

نقد المسلمات السياسية أو الاجتماعية. [1] أي بمعنى آخر، تعيد المناهج التعليمية إنتاج القيم المجتمعية التي تعرف وتحدد طبيعة الأدوار الاجتماعية المختلفة بمجموعة المراكز التي يشغلها كل فرد، وتعلم الأدوار المناسبة لكل مركز.

ولذلك قد لا تتمكن ثورات الربيع العربي في إحداث تحولات سياسية واجتماعية تؤسس لديمقراطيات حديثة قائمة على احترام حقوق الانسان، طالما أن المجتمعات العربية ذاتها لا تمتلك القيم اللازمة لقبول المواطنة وغرسها في النشء الجديد، سيما وأن التغيير في بنية الدولة وقوانينها الناظمة للحريات السياسية والحياة العامة لن تؤتي ثمارها في إحداث تغييرات جادة ودائمة ما لم يرافقها تغيير في النظام التعليمي الذي يعيد إنتاج قيم الاستبداد التي تشكل القاعدة الفكرية لاندثار العمل الديموقراطي وتغيّب قيم المواطنة. علماً بأن جملة الدول العربية التي شهدت ثورات شعبية أو عمليات إصلاح سياسي خلال عام 2011 لم تبد اهتماماً سياسياً قوياً بإصلاح النظم التعليمية فيها وتعزيز ثقافة حقوق الانسان القائمة على قبول التنوّع والتعددية واحترام وجهات النظر المختلفة.[2]

وبناء على ذلك، تطرح الدراسة قضية تكامل أبعاد عملية التغيير السياسي والاجتماعي المطلوب لإنجاح بناء المواطنة ومنع إعادة تكرار إنتاج النظم السلطوية في عالمنا العربي، خصوصاً وأن واقع الدولة العربية الحديثة يحتاج إلى وقفة تأمل من كل المعنيين وأصحاب العلاقة لإعادة بناء شخصية الانسان العربي بالاستناد إلى مفاهيم حقوق الإنسان التي تشكل القيم المستقبلية التي تسعى إلى تحقيقها شعوب العالم في القرن الحادي والعشرين.

---

[1]- إبراهيم ناصر، المواطنة، عمان: دار مكتبة الرائد العلمية، ٢٠٠٢ ص 21-25.

[2]- محمد قاعور ومروان المعشر، التربية من اجل المواطنة في العالم العربي: مفتاح المستقبل، بيروت: مركز كارينغي للشرق الاوسط، تشرين الاول 2011، ص 1-3.

هدف الدراسة وأهميتها:

يتمثل هدف الدراسة المركزي في لفت الانتباه إلى قضية هامة يغيب عنها الاهتمام الكاف في العالم العربي حتى اللحظة الراهنة، وتتمثل في تحليل مضمون الثقافة السائدة وتحليل أطر عملية التغيير الهادفة إلى ايجاد ثقافة المواطنة بوصفها شرطاً أساسياً لنجاح أي عملية تحول ديمقراطي. علماً بأن عملية التربية والتعليم تشكل أحد وسائل إعادة إنتاج الثقافة السائدة أو تغييرها عبر ما تقدمه من قيم ومعرفة تستهدف تمكين الاجيال الناشئة من الخبرات التي تؤهلهم للاضطلاع بمتطلبات الحياة والقيام بالمهام الموكلة إليهم في المجتمع.

ولذلك سلطت الدراسة الضوء على واقع مقررات التربية المدنية والوطنية في عدد من الأقطار العربية، وهي: الأردن ومصر ولبنان؛ حيث ابرزت أوجه القوة والنقص التي تشوب المناهج من حيث مدى تضمنها لقيم المواطنة من منظور حقوق الانسان، وفيما إذا كانت قادرة على تعزيز العملية الديمقراطية وبناء أنظمة حكم رشيدة، بالإضافة إلى اقتراح القيم المرغوبة فيها لتدعيم مناهج التربية المدنية والوطنية في المراحل الدراسية المختلفة والتي قد تسهم في تحقيق الغايات المنشودة.

ويأمل فريق البحث أن تفيد هذه الدراسة بما تصل إليه من نتائج ذات دلالة في تحقيق الأهداف المنشودة، وأهمها بناء المواطنة من منظور حقوق الانسان وإعادة النظر في بناء مناهج مقررات التربية المدنية والوطنية في مراحل التعليم المختلفة في الدول العربية سواء على صعيد الأهداف أم المحتوى. كما يأمل ان يستفيد منها أصحاب المصلحة والمعنيين في مجالات التربية والمواطنة وحقوق الانسان في الدول مجتمع الدراسة بما يسهم في تطوير هذه المنهاج

وتقويمها تماشياً مع التغيرات السياسية التي تشهدها المنطقة جراء ثورات الربيع العربي وحركات الاصلاح الشاملة فيها.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

تواجه الدولة العربية الحديثة كثيراً من التحديات أخطرها أزمة المواطنة وما يصاحبها من تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وقد أدت التغيرات التي شهدها العالم العربي جراء ثورات الربيع العربي عام 2011 إلى زيادة الاهتمام بترسيخ قيم المواطنة من منظور حقوق الانسان لدى الأفراد باعتبارها صمام أمان لتماسك النسيج المجتمعي في هذه الدول، ولنجاح عمليات التحول الديمقراطي ووقف إعادة انتاج قيم أنظمة الحكم السلطوية، خصوصاً وأن ثورات الربيع العربي قد لا تثمر عن تحولات ديمقراطية ملموسة طالما أن النظام التعليمي قد يعيد إنتاج قيم الاستبداد التي تغيب قيم المواطنة التي تشكل القاعدة الفكرية لازدهار الديموقراطية، علاوة على تعليم الطلبة قيما هي أبعد ما تكون عن ثقافة حقوق الانسان التي تقبل المساواة والتنوّع والتعددية والتسامح مع الآراء المختلفة.

ولما كان ترسيخ قيم المواطنة يتطلب إصلاح التعليم وتزويد الأفراد بالمعارف والقيم والمهارات التي تؤثر في استعداد الطلبة للمشاركة العامة وتساعدهم على التكيف مع المتغيرات ومواجهة التحديات، فإن تعليم قيم المواطنة يقع عادة في صلب عملية تعليم الطلبة المهارات اللازمة لا نجاح العملية الديمقراطية. علما بأن الديمقراطية لن تتوطد في المجتمعات العربية إلا في ظل ثقافة حقوق الانسان التي تعلم المواطن كيف يفكر بحرية ويقبل التنوع ويحترم وجهات النظر المختلفة، ويسعى إلى المشاركة ويتحمّل المعارضة ويشجعها، سيما وان العالم اجمع على اعتبار حقوق الانسان شروطا موضوعية

لترسيخ قيم المواطنة؛ إذ أنه لابد من أن تصبح المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات قيمة اجتماعية وأخلاقية وممارسة سلوكية، تعبر عن فضيلة معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة، دون تمييز بينهم بسبب الدين أو المذهب أو العرق أو الجنس.[1] ولذلك ثمّة حاجة ملحّة لإصلاح التعليم من أجل تعزيز المواطنة من منظور حقوق الانسان إذا ما أريد للديمقراطية أن تترسخ في العالم العربي.

وعليه تسهم مقررات التربية المدنية والوطنية بشكل خاص، ومقررات الدراسات الاجتماعية بفروعها المختلفة التاريخ والجغرافيا واللغات والدين وغيرها بشكل عام، في تنمية قيم المواطنة لما تتضمنه من معلومات وقيم عن النظام السياسي ومؤسسات الدولة، والحقوق والواجبات الوطنية، والانتماء والولاء للوطن، وتعزيز الوحدة الوطنية، بالإضافة إلى تضمنها مفاهيم المساواة في الحقوق والواجبات، والعدل الاجتماعي، والتعاون والتسامح، وتقبل الاختلاف في الآراء والتعددية والمشاركة.[2] كما أنها تعكس واقع المجتمع وآماله وتطلعاته وماضيه وحاضره ومستقبله.

وفي هذا الصدد، فإن أحد أهم المشكلات التي تواجه المجتمعات العربية تتمثل في بناء المواطنة بمفهومها المعاصر القائم على حقوق الانسان، مما يتطلب إلقاء الضوء على دور النسق التعليمي في مجال إكساب قيم المواطنة من منظور حقوق الانسان، أو ما يطلق عليه "التنشئة السياسية الاجتماعية" التي تعتبر أهم وسائل بناء المواطنة وإنجاح عملية التحول الديمقراطي.

[1]- علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 264، ٢٠٠١، ص ١٠٤ – ١٢٥.

[2]- زكي رمزي مرتجى و محمود محمد الرنتيسي، تقييم محتوى مناهج التربية المدنية للصفوف السابع والثامن والتاسع الأساسي في ضوء قيم المواطنة، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، يونيو 2011، ص 161 –195.

وفي ضوء ما تقدم تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي :

" ما أبرز قيم المواطنة من منظور حقوق الانسان المتضمنة في كتب التربية المدنية والوطنية لآخر صف من صفوف المرحلة الثانوية في الدول مجتمع الدراسة (الأردن ومصر ولبنان)؟" **ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية :**

1. ما مدى تضمن مقررات التربية المدنية والوطنية لقيم المواطنة من منظور حقوق الانسان في كتب الصف الأخير من صفوف المرحلة الثانوية في الدول مجتمع الدراسة؟
2. كيف يعرض مفهوم المواطنة من منظور حقوق الانسان في مناهج التربية المدنية والوطنية في الصف الأخير من صفوف المرحلة الثانوية؟
3. ما هي أوجه الشبه والاختلاف بين الدول مجتمع الدراسة في مجال تعليم المواطنة من منظور حقوق الانسان في مقررات التربية المدنية والوطنية؟
4. ما هي جوانب القوة والضعف في منهاج التربية المدنية والوطنية في الدول مجتمع الدراسة من وجهة نظر أصحاب المصلحة والعلاقة؟

علماً بأن هذه الاسئلة تمكن فريق البحث من تحديد الدور الذي تقوم بها مقررات التربية المدنية والوطنية في غرس قيم المواطنة التي تتناسب ومفاهيم حقوق الانسان واتجاهاتها والدور المطلوب لبناء دولة تحترم المواطنة وحقوق الإنسان.

منهجية الدراسة:

استخدم فريق البحث منهج تحليل المحتوى (Content Analysis) للإجابة عن سؤال الدراسة الأساسي والأسئلة المتفرعة عنه التي تحمل الأرقام (1، 2، 3)، وذلك كي يتمكن من الكشف عن أبرز قيم المواطنة المتضمنة

في مقررات التربية المدنية والوطنية لآخر صف من صفوف المرحلة الثانوية في دول مجتمع الدراسة (الأردن ومصر ولبنان)، حيث يصف هذا المنهج المحتوى وصفاً كمياً موضوعياً منظماً.

وجدير بالذكر أنه تم بناء أداة تحليل المضمون لتشمل فئات التحليل كافة قيم المواطنة من منظور حقوق الإنسان الواردة في الصكوك الدولية لحقوق الانسان، وخصوصاً أن هذه الحقوق متواشجة ومتلاحمة لا انفصال بين مكوناتها وأساسها المساواة وعدم التمييز بين المنتفعين بها.

بالإضافة إلى الواجبات التي تضمنتها الصكوك الدولية لحقوق الانسان. كما تم الاستعانة في هذه الخطوة بالأدب النظري عن تعليم المواطنة وحقوق الانسان والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث.[1]

وبهدف الاجابة على السؤال رقم (4) من تساؤلات الدراسة، قام فريق البحث بتصميم استمارة خاصة بإجراء المقابلات مع اصحاب العلاقة والمصلحة[2] في الدول مجتمع الدراسة لتفسير النتائج التي خلص إليها فريق البحث في تحليل المضمون وبيان وجهات نظرهم في عوامل قوة وضعف المقررات الدراسية في تنشئة الطلبة على قيم المواطنة من منظور حقوق الإنسان بالاعتماد على خبراتهم وتصوراتهم المرتبطة بالمواطنة.

---

[1] - اعتمدت الأداة على التصنيف الأكثر شمولاً ووضوحاً لتحليل المواطنة من منظور حقوق الإنسان في المناهج الدراسية، وهو الذي يقسّم حقوق الإنسان إلى سبعة مبادئ أساسية تشمل جميع الحقوق الواردة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وهي: الحق في المساواة وعدم التمييز والحقوق المدنية والحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية والحقوق الاجتماعية والحقوق الثقافية وحقوق التضامن والتسامح بالإضافة إلى القيم الأخلاقية وقيم الوحدة الوطنية وواجبات المواطن. وقد وضع (99) مؤشراً فرعياً لقياس هذه المبادئ الكلية، حيث حرص فريق البحث على أن تكون هذه الأبعاد متصفة بتكامل المعنى والمبنى، والوضوح بالإضافة للشمول.

[2] - تم اجراء 20 مقابلة في كل دولة، منها 6 مقابلات مع المعلمين والمعلمات الذين يدرسون التربية المدنية والوطنية لاخر صف في المرحلة الثانوية، و4 مقابلات مع اكاديمين معنيين بحقوق الانسان والمواطنة والتربية والمناهج، ومقابلتين مع المسؤولين عن اعداد المناهج في وزارة التربية والتعليم واربع مقابلات مع مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالتربية والتعليم والمواطنة حقوق الانسان.

علماً بأن الدراسة اقتصرت على مقررات التربية المدنية والوطنية1 لآخر صف من صفوف المرحلة الثانوية للعام الدراسي 2012/ 2011، وذلك لسببين:

الأول، أهمية هذه المرحلة العمرية التي يكون فيها الطلبة قادرين على الاستجابة لما يعرض عليهم من القيم سلباً أو إيجاباً، وعادة ما تسعى فلسفة التعليم إلى توظيف هذه القدرة لدى الطلبة للوصول إلى سلوك مرغوب فيه.

والثاني، أن هذه المرحلة العمرية تمثل المرحلة الاخيرة من التعليم المدرسي التي يتبعها الانتقال إلى التعليم الجامعي أو الدخول في مجال العمل؛ أي أن هؤلاء الطلبة هم من سيقود ويشكل المجتمع والحكومة في المستقبل القريب.[2]

وجدير بالذكر أن الاقتصار على المرحلة الثانوية يمكن فريق البحث من عقد المقارنات بين الدول مجتمع الدراسة، حيث تقتصر كتب التربية المدنية والوطنية في مصر على المرحلة الثانوية فقط.

كما أن اختيار هذه الدول الثلاثة من جملة الدول العربية بصفتها موضع الدراسة قد ارتبط بعدة اسباب يأتي في مقدمتها: حدوث تغيير في النظام السياسي المصري عقب ثورة 25 كانون الثاني، بما يعنيه ذلك من ان مصر يمكن اعتبارها احدى النماذج للأقطار العربية التي حصل فيها تغيير للنظام السياسي عدا عن كونها اكبر دولة عربية. أما الأردن فحاول التكيف مع ثورات الربيع العربي من خلال جملة من الاصلاحات السياسية والقانونية التي ادخلها إلى بنية النظام

---

[1]- علماً بأن هذه المقررات معتمدة من وزارة التربية والتعليم في هذه الدول وتم تدريسها في العام الدراسي 2011/2012. وقد بلغ عدد الدورس في هذه الكتب مجتمعة (67) درسا بمجموع صفحات بلغ (558) صفحة.

[2] - عادة ما يمثل التعليم الثانوني اهمية خاصة في تكوين القيم الاجتماعية للطلبة كون التعليم الجامعي اكاديمي النزعة ومتخصص، الامر الذي يستلزم معه تفعيل دور المدرسة في الاعداد للمواطنة وقيمها المختلفة.

السياسي، وهو يمثل عينة للأقطار العربية التي حاولت انظمتها السياسية التكيف التدريجي مع المتغيرات السياسية التي أعقبت ثورات الربيع العربي.

وأما لبنان فيمثل احدى الأقطار العربية التي لم تتأثر بالشكل الذي تأثرت به الأقطار العربية الأخرى من ثورات الربيع العربي لأسباب عديدة اهمها طبيعة نظامه السياسي والاجتماعي، بالإضافة إلى ان لبنان كدولة يقوم على التعددية الدينية والمذهبية والسياسية. [1]

صدق أداة تحليل المضمون وثباتها:

للتأكد من صدق أداة تحليل المضمون تم عرضها على ثلاثة خبراء مختصين في مجال دراسة المواطنة وحقوق الإنسان[2]، حيث تم تضمين ملاحظاتهم في الأداة سواء المتعلقة بمدى شمولها وكفاية أبعادها، أو تلك المتعلقة بصياغة بعض الأبعاد أو المؤشرات الفرعية لها لتكون مفهومة وواضحة، الأمر الذي يفترض معه أن الأداة صالحة لقياس ما صممت لقياسه وأنها تتمتع بالصدق.

وقد قام رئيس فريق البحث وإحدى مساعدتيه – كل على حدا – بقراءة الدروس الواردة في المقررات عينة البحث قراءة واعية بهدف التعرف على قيم المواطنة من منظور حقوق الإنسان المتضمنة فيها، وكما وردت في أداة التحليل ثم تحديد المدلول لكل وحدة من وحدات المضمون وتحديد المجال الذي تنتمي لها الفقرة (الترميز)[3]. وهكذا تم تسجيل تكرار واحد لكل حق ظهر

---

[1] - هناك سبب عام لاختيار هذه الدول كمحل دراسة اقليمية تتعلق بمعرفة افراد الفريق لبعضهم بعضا وبحجم المخصصات المالية المتوفرة لاجراء هذه الدراسة.

[2] - تم عرض اداة تحليل المضمون (الاستمارة) على ثلاثة محكمين من ذوي الخبرة الاكاديمية يعملون في جامعة اليرموك والجامعة الهاشمية وجامعة العلوم الاسلامية العالمية، وقد روعي في اختيار هؤلاء المحكمين الاختصاص في مجالات التربية والقانون والعلوم السياسية.

[3] - وحدة الترميز هي العنصر أو الجزء من المحتوى الذي اعتمد عليه فريق البحث في تحليل المحتوى ووحدة الترميز التي استخدمت في هذه الدراسة هي الجملة المفيدة لفظا ومعنى.

في المضمون الذي تم تحليله، أو كلما كان النص يؤدي في مفهومه إلى حق (الفكرة)، ثم جرى تفريغ نتائج التحليل في جداول تكرارية لكل كتاب.[1] وجدير بالذكر أن رئيس فريق البحث وإحدى مساعدتيه قام كل منهما ولوحده بقراءة الدروس الواردة في المقررات عينة البحث مرتين متباعدتين بمعدل عشرة أيام، ليتأكد كل منهما بأن الترميز الذي دونه على متن الكتاب لم يتغير، وفيما إذا كانت هناك تغيرات قد حدثت في التعرف على مفاهيم حقوق الإنسان المتضمنة فيها. وهذه الخطوة تسهم في جعل عملية التحليل أكثر دقة.

كما جرى حساب نسبة الاتفاق بين رئيس فريق البحث ومساعدته في تحليل الفقرات[2]، والتي بلغت 0.86، ثم استخراج معامل الثبات لعملية التحليل وفقا لمعادلة هولستي[3]، والذي بلغ 0.92، وهي قيمة مرتفعة تؤكد سلامة التحليل وثباته.[4] وفي نهاية المطاف جرى استخدام برنامج Excel لتحليل البيانات رقمياً ومعالجتها واستخراج النتائج.[5]

صعوبات الدراسة

واجه فريق البحث جملة من الصعوبات أثناء إعداده لهذه الدراسة، علماً بأنه تمكن من التغلب عليها وتجاوزها علمياً وفنياً، ويمكن ذكر أبرز هذه الصعوبات بما يلي:

[1]- وحدة التكرار تفيد في العد والقياس بهدف إعطاء الصفة الكمية للقيم المتضمنة.

[2] - استخرجت نسبة الاتفاق من خلال تقسيم مجموع الفقرات التي تم الاتفاق عليها من قبل الباحث ومساعدته على مجموع الفقرات التي حللت من قبلهم.

[3]- استخرج معامل الثبات وفقا لمعادلة هولستي من خلال ضرب عدد الذين اجروا التحليل في متوسط الاتفاق بينهما مقسوما على واحد مضافا/ مجموعا إلى (عدد الذين اجروا التحليل ناقص واحد) مضروبا في متوسط الاتفاق بينهم.

[4]- يذكر الباحثون الإحصائيون إلى ان القيمة من 0.61إلى 0.80 تعد قيمة كبيرة.

[5] - اعتمدت المعالجة الاحصائية على احتساب التكررات والنسب المئوية لكل قيمة من قيم المواطنة من منظور حقوق الانسان.

1. تبني نظرية سياسية تربوية واضحة يمكن الانطلاق منها في صياغة مشكلة الدراسة وفرضياتها وتحليل النتائج وفقا لها، وقد كانت هناك أكثر من نظرية وجد أن أفضلها هي "النظرية التربوية النقدية".
2. اختلاف النسق التعليمي بين الدول موضع الدراسة من حيث تعليم مادة التربية المدنية والوطنية بشكل مستقل أم عبر تضمينها في مناهج المقررات الدراسية الأخرى، وكذلك فيما إذا كانت تدرس ضمن جميع المراحل التعليمية أم مراحل تعليمية محددة،([1])وكذلك فيما إذا كانت هناك مصفوفة زمنية معتمدة بشكل رسمي من الدولة تراعي إدماج قيم معينة في كل مرحلة تعليمية وبشكل يحقق مبدأ التكامل والشمول أم أن هذه المصفوفة غير موجودة أصلاً.
3. اختلاف طريقة التعبير عن الحق الوارد في مناهج الدول مجتمع الدراسة وطريقة التطرق اليه والتعامل معه، وقد اعتمد فريق البحث على عناصر الحق الموجودة في التعليقات العامة للجان التعاقدية الدولية ما أمكن ذلك لضمان إدراج هذا الحق في ضمن إطاره الواضح في عملية التحليل.

[1] - في مقترح الدراسة الاولي اعتمد فريق البحث دراسة صفين في كل دولة هما الصف الاخير من المرحلة الثانوية والصف الاخير من المرحلة الابتدائية، لكن فيما بعد تبين له ان مصر لا تدرس مقررات التربية الوطنية والمدنية بشكل مستقل وعلى هيئة كتاب خاص الا في المرحلة الثانوية فقط، مما جعل فريق الدراسة يقتصر على دراسة اخر صف من صفوف المرحلة الثانوية لضبط عملية المقارنة.

4. كان هناك صعوبة في توزيع الاستمارة الخاصة بالمقابلات في الدول موضع الدراسة وخصوصاً مصر، خصوصاً في ظل محدودية الفترة الزمنية لتجهيز الدراسة بشكلها النهائي.([1])

التعريفات الاجرائية لمصطلحات الدراسة:

أولاً: مفهوم القيم:

تعرف القيم بأنها موجهات محددة للسلوك تظهر ضمن الثقافة العامة للمجتمع، وتتخذ أوجه طيبة أو شريرة أو بين ذلك، فهي بمثابة اعتقاد ثابت بنمط معين من السلوك بأنه افضل نمط سلوكي سواء على الصعيد الذاتي أو الاجتماعي.([2]) وتعرف بأنها نماذج معيارية تحدد السلوك المرغوب في نظام معين تجاه بيئة معينة دون تمييز بين عمل الوحدات وأوضاعها الخاصة، ولذلك تمثل هذه القيم بؤرة التكامل بالنسبة لأي ثقافة، فتوجه السلوك والتصرف في بيئة معينة.([3]) **كما تعرف القيم بأنها** :

"مجموعة من المقاييس التي تجعل فرد ما أو جماعة يصدر حكما نحو موضوع معين أو شيء ما بأنه مرغوب أو غير مرغوب فيه، وذلك في ضوء تقدير الفرد أو الجماعة بهذه الأشياء أو الموضوعات وفق ما يتلقاه من معارف وخبرات ومبادئ وما يؤمن به من مثل في الإطار الذي يعيش فيه، ويستدل على القيم من

---

[1]- كان هناك صعوبة في الحصول على موافقات رسمية لاجراء مقابلات مع المدرسين لمواد التربية الوطنية في الدول الثلاث، كما أن هناك من انتقد فكرة البحث في المواطنة وحقوق الانسان أصلاً انطلاقاً من اعتبارات سياسية وخصوصاً الاشخاص الرسميين، كما كانت هناك صعوبة في إيجاد مؤسسات مجتمع مدني في الدول الثلاث معنية بالمواطنة وحقوق الانسان ولديها عمل أو رؤية واضحة في هذا المجال، فاضطررنا إلى إجراء مقابلات مع مؤسسات يمكن القول أنها الأقرب إلى الموضوع وكان معيارها غير موضوعي انطلاقاً من رؤية عامة شاملة تحتم استنتاج معين، كما عجز هؤلاء جميعا عن تقديم تفسير واضح لبعض النتائج التي عرضت عليهم.

[2] - كلايد كلكهوهن ووليم كلي، مفهوم الثقافة، في كتاب: الانثروبولوجيا وازمة العالم الحديث، تحرير رالف لنتون، ترجمة: عبدالملك الناشف (بيروت: المكتبة العصرية، 1967) ص 178.

[3] - تالكوت بارسونز، النظريات الوظيفية للتغيير، في كتاب: التغيير الاجتماعي، مصادره، نماذجه، نتائجه، تحرير: اميتالي اتزيوني، ترجمة محمد حسونه (دمشق: وزارة الثقافة، 1984) ص 135.

خلال أفعال وأقوال وتصرفات الفرد أو الجماعة"[1]. وهكذا يمكن القول أن القيم مجموعة من المعايير التي يحكم بها على الأشياء بالحسن والقبح او باعتبارها تفضيلات يختارها الفرد، أو باعتبارها حاجات ودوافع واهتمامات واتجاهات ومعتقدات ترتبط بالفرد.

كما تقدم هذه التعاريف نتيجة أساسية مفادها أن التغيير الثقافي يسبق عادة التغير في البناء الاجتماعي، وهنا تلعب المدرسة دوراً أساسياً في إعداد الطلبة لأدوار مستقبلية من خلال تنشئتهم على قيم المجتمع الاساسية؛ أي أن بناء المواطنة يعتمد على نسبة السكان الذين يخضعون لاستراتيجية التحديث السلوكي، كما أن مظاهر الاصلاح السياسي والاجتماعي في أي دولة يجب أن يتماشى مع مظاهر الاصلاح الثقافي؛ وذلك كون الثقافة هي المعيار لنجاح أي إصلاح وتحقيق غاياته.[2]

ثانياً: مفهوم المواطنة:

انعكس سياق التطور التاريخي لهذا المفهوم على تعريفاته المختلفة، فانتقل من الإشارة إلى نسبة الانتماء التاريخي والثقافي والحضاري إلى بلد معين والشعور بالتعلق به أكثر من غيره إلى تضمن أبعاد جديدة تتضمن الحقوق والواجبات والمبادرات والمسؤوليات تجاه النفس وتجاه الجماعة التي ينتمي إليها، وهذه الحقوق والواجبات لا تمارس إلا في مجتمع عادل وديمقراطي يحرص على

[1] - محمود عقل، القيم السلوكية، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ٢٠٠١، ص 14.
[2] - تالكوت بارسونز، مرجع سابق، ص 140-143.

المساواة وتكافؤ الفرص وتحمل أعباء التضحية من أجل ترسيخ هذه المبادئ وحمايتها وفتح أفاق ممارستها برؤية تتطلع إلى المستقبل بفعالية.(1)

عرّفت المواطنة بأنها: "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق، والمواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وهي على وجه العموم تسبغ على المواطنة حقوقاً سياسية".(2)وتعرف بأنها الارتباط الاجتماعي والقانوني بين الأفراد، الذي يلتزم بموجبه الفرد اجتماعياً وقانونياً بالجمع بين الفردية والديمقراطية، ويكون الفرد مواطناً إذا ما التزم باحترام القانون واتباع القواعد ودفع الضرائب والمحافظة على أموال الدولة وأداء الخدمة العسكرية والإسهام في نهضة المجتمع المحلي وتحسين نوعية الحياة السياسية والمدنية للدولة.(3)كما تعرف على أنها تمثل وضعية أو مكانة الفرد في المجتمع باعتباره مواطناً، وبما يستتبع ذلك من تمتعه بمجموعة من الحقوق، والواجبات، والهويات التي تربط المواطنين بالدولة القومية التابعين لها.(4)

ويمكن القول بأن المواطنة باعتبارها ظاهرة اجتماعية نمائية ذات طابع ارتقائي ثلاثة عناصر برزت على مدى عدة قرون من الزمن، فالجوانب والأبعاد المدنية للمواطنة التي برزت على السطح في إنجلترا خلال القرن الثامن عشر-

---

[1]- فارس الوقيان، المواطنة في الكويت: مكوناتها وتحدياتها. وأيضاً خضري حمزة، المواطنة إستراتجية للوقاية من الفساد المالي والإداري، مجلة علوم انسانية، السنة السابعة، العدد 45، ربيع 2010. ص 4.

[2] - عيد الحسبان، المقاربات القانونية لمبدأ المواطنة في المنظومة التشريعية الأردنية ودلالات الممارسات السياسية، وقائع الندوة الفكرية "المواطنة بين المنظور الحقوقي واشكاليات الواقع" تحرير محمد يعقوب ومحمد فضيلات، عمان: المركز الوطني لحقوق الانسان، 2011، ص27.

[3]-Patrick John, The Concept of Citizenship in Education for Democracy 1999,p.2-3. (ERIC Digest- ED432532-www.eric.ed.gov).

[4] -Diversity Banks, Group Identity, and Citizenship Education in a Global Age. Educational Researcher. Washington: Apr2008, p 129

تزود المواطنين بالحقوق الفردية، مثل: حرية التعبير عن الـرأي، وحـق الملكيـة، والعدالة والمساواة أمام القانون.

أما البعد السياسي للمواطنة الذي برز للمرة الأولى خلال القـرن التاسـع عشر فيمـنح المـواطنين كافـة الفـرص والإمكانيـات اللازمـة لممارسـة السـلطة السياسية المتاحة لهم، من خلال المشاركة في العملية السياسية في المجتمع.

وأما البعد الاجتماعي للمواطنة الـذي ظهـر للمـرة الأولى خـلال القـرن العشرين فيزود المواطنين بكافة الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الرفاهية اللازمة لهم، للمشاركة بشكل كامل في مجتمعاتهم الثقافية، فضـلاً عـن المشـاركة في ثقافاتهم المدنية الوطنية.[1]

خلاصة تعريفات مفهوم المواطنة أنها تحـدد الحقـوق وواجبـات يفرضـها انتماء الفرد إلى مجتمع معين في مكان محدد، كـما أنهـا تـرتبط بشـعور الفـرد نحـو مجتمعه ووطنه واعتزازه بالانتماء إليه، واسـتعداده للتضـحية مـن أجلـه وإقبالـه طواعية على المشاركة في أنشطة وإجراءات وأعمال تسـتهدف المصـلحة العامـة. وقد ارتبط المفهـوم تاريخيـاً بـالتطور في حـق المشـاركة في النشـاطات السياسـية والاقتصادية والاجتماعية بفاعلية ومسؤولية، فضلاً عن المساواة أمـام القـانون. ولذلك هناك خمسة جوانب رئيسة للمواطنة تتمثل في الأمانة نحو الناس الـذين يشاركونه الانتماء إلى نفـس الـوطن، والاخـلاص والشـعور الـداخلي بوجـوب الاهتمام بمن يعيش ضمن نطاق الوطن، والاحترام الذي يبدي فيه الفرد سماحاً لآراء الآخرين ووجهات نظرهم وإن لم تتفـق مـع وجهـة نظـره ورأيـه الخـاص علاوة على تقبل القوانين والأعراف السـائدة. وأخـيراً المسـؤولية التـي يتحمـل

[1]- GRÁINNEMcKeever, Citizenship and Social Exclusion; The Re-Integration of Political Ex-Prisoners in Northern Ireland . The British Journal of Criminology. London: May. Vol. 47, Iss. 3,2007p 424-425>.

بموجبها الفرد مسؤولية فردية نحو نفسه، ومسؤولية اجتماعية نحو المجتمع تؤدي إلى نموه.[1]

ثالثاً: التربية على المواطنة

يتفق معظم علماء الاجتماع السياسي والتربية على أن هدف التربية هو تحقيق المواطنة.(2) ولذلك يقصد بالتربية على المواطنة عملية التنشئة الاجتماعية التي تستهدف بناء الفرد المتكامل والمتوازن في جوانب شخصيته فكرياً وروحياً واجتماعياً وإنسانياً، والواعي لحقوقه والملتزم بواجباته، والمؤمن بحقوق الإنسان ومبادئ العدالة والمساواة للناس كافة، والقادر على الإنتاج والتنمية والمبادرة المبدعة، والمعتز بانتمائه إلى وطنه، والتحلي بالروح العلمية والموضوعية والسلوك الديمقراطي، والمتسم بالوسطية والتسامح والاعتدال. أي أن التربية على المواطنة هي تربية على ثقافة أداء الواجبات قبل أخذ الحقوق، وتربية على حقوق الإنسان والديمقراطية عبر منهجية شاملة تربط بين المعرفة والوجدان والأداء. بالإضافة إلى أنها تربية على ثقافة التسامح والحوار والسلام والمبادرة وخلق فرص عمل جديدة لا على التكيّف مع البيئة فقط، كما أنها تربية على الأسلوب العلمي، والتفكير النقدي في المناقشة والبحث عن الوقائع والأدلة وتحمّل المسؤولية تجاه حقوق الأفراد والجماعات بما يؤدي إلى تماسك المجتمع ووحدته. علماً بأن التربية على المواطنة تتمثل في ثلاثة أبعاد هي: البعد المعرفي والبعد الوجداني والبعد الأدائي أو السلوكي.[3]

1- Gary Hopkins, Teaching Citizenship's Five Themes 1997, On- Line http://www.education-world.com/a_curr/curr008.shtml

2 - بسام محمد أبو حشيش، دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظات غزة مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد الرابع عشر، العدد الأول، يناير ٢٠١٠، ص 258-260.

3 - محمود السيّد، من قضايا التربية على المواطنة، مؤسسة الفكر العربي – 2010، نقلا عن الرابط الالكتروني .

http://www.arabthought.org/content/من-قضايا-التربية-على-المواطنة-محمود-السيّد

وفي هذا الإطار يرى علماء الاجتماع والتربية أن للتعليم في المدرسة عدة وظائف أساسية من أهمها:

نقل الثقافة والمعرفة والمعلومات في المجتمع، واكتساب القيم والميول والاتجاهات، ومن ثم تنمية قيم المواطنة وسلوكياتها. وهنا تؤدي المناهج المدرسية دوراً هاماً في بناء المواطنة لدى الطلبة بشكل خاص، وهذا يتطلب أن تقدم المناهج تصوراً واضحاً لمفهوم المواطنة وتساعد الطلبة على القيام بأدوارهم المستقبلية.(1)

رابعاً: حقوق الإنسان:

على الرغم من شيوع استخدام مصطلح "حقوق الإنسان" في الأدبيات الحديثة بمختلف أصنافها الفكرية والسياسية والقانونية والتربوية، وكذلك في الخطاب السياسي المعاصر بشكل عام إلا أن الباحثين اختلفوا في تعريفه باختلاف المدارس المعرفية والفكرية والأيديولوجية. ويمكن في هذا السياق تقديم تعريف إجرائي لحقوق الانسان على أنها ضمانات قانونية عالمية تحمي الأفراد والمجموعات من الأفعال التي تعيق التمتع بالحريات الأساسية وكرامة الإنسان، **وإن أهم ميزات حقوق الإنسان ما يلي:**

أنها مضمونة دولياً، أنها محمية قانوناً، أنها تركز على كرامة الإنسان، أنها تحمي الأفراد والمجموعات، أنها ملزمة للدول والجهات الفاعلة فيها، وأنه لا يمكن التنازل عنها أو نزعها، أنها متساوية ومترابطة، أنها عالمية.(2) وقد تم

---

1 - علي ليلة واخرون، التغير الإجتماعي و الثقافي، عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة 2010.

2 - دليل لتدريب المهنيين في مجال حقوق الانسان، مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان العدد 6، جنيف، 1999، ص 49-51. محمد الموسى ومحمد علوان، القانون الدولي لحقوق الانسان: الحقوق المحمية، عمان: دار الثقافة للنشر، 2006، ص 11-32. مصطفى قاسم، التعليم والمواطنة: واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2006.

الاعتماد على الصكوك الدولية لحقوق الانسان في استخراج وتصنيف جملة الحقوق الانسانية التي ينبغي قياسها في مقررات التربية المدنية والوطنية.[1]

الأدبيات السابقة:

هناك جملة من الأدبيات السابقة التي اعتمدت عليها الدراسة،([2]) ويمكن تصنيفها إلى دراسات نظرية وأخرى تطبيقية، أما الدراسات التطبيقية فقد تناولت تحليل مناهج التربية المدنية والوطنية والاجتماعية أو تناولت قيم المواطنة وتخطيط المناهج الدراسية في ضوئها، أو مدى تمثل الطلبة لقيم ومفاهيم المواطنة. كما تناولت هذه الدراسات مدى تضمن المقررات التربوية لمفاهيم حقوق الانسان، وقد خلص فريق البحث إلى جملة من النتائج التي تضمنتها الدراسات السابقة **وأهمها**:

1. عكست هذه الدراسات اتجاهاً عالمياً للاهتمام بالمواطنة وتخطيط المقررات والمناهج الدراسية لتزويد الناشئة والشباب بجوانب التعلم اللازمة لإعداد المواطنة المسؤولة في المستقبل.
2. كشفت نتائج الدراسات عن ضرورة الاهتمام بتطوير مناهج المقررات التربية الوطنية والاجتماعية لتقوم بالدور المنوط بها في التربية السياسية للناشئة، وإعدادهم للمواطنة المسؤولة في المستقبل.

---

[1]- من أهم هذه الصكوك الدولية لحقوق الانسان الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

[2] - بالنظر إلى اشتراط معهد راؤول و الينبرغ لدراسات حقوق الانسان والقانون الانساني الا تتجاوز الدراسة 30 صفحة، يكتفي فريق البحث بذكر عناوين اهم الادبيات السابقة التي اطلع عليها في قائمة المراجع دون استعراضها ومناقشة منهجها ونتائجها.

لقد استفادت هـذه الدراسـة مـن الدراسـات السـابقة في إعـداد الإطـار النظري، وبناء أداة الدراسة، وتفسير وتحليل النتائج التي خلصـت اليهـا، لكـن ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسـات السـابقة التـي تناولـت تحليـل مضمون المواطنة هي انفرادها في تحليل قيم المواطنة من منظور حقـوق الانسـان المتضمنة في محتوى كتب التربية المدنية والوطنية لآخر صف من صفوف المرحلـة الثانوية في عدة دول عربية، وبما يعنيه ذلك من دخول هؤلاء إلى مرحلـة جديـدة في حياتهم سواء على الصعيد العملي أم الدراسي. كما تشكل هذه الدراسة أساساً لإجراء دراسات أخرى في المستقبل سواء على صعيد تحليل مضمون قيم المواطنة من منظور حقوق الانسان في المقررات التعليمية داخـل الدولـة نفسـها أو عـلى صعيد إعداد دراسات مقارنة بين أكثر مـن دولـة عربيـة أو عـلى صـعيد إجـراء دراسات مشابهة في دول أخرى لم يتم التطرق إليها في هذه الدراسة.

الاطار النظري للدراسة: العلاقة بين المواطنة والتعليم والتغير الاجتماعي في المجتمع

لا تنفصل فكرة المواطنة عـن الفلسـفة السياسـية الليبراليـة التـي ظهـرت في القرن الثامن عشر، والتي ربطت المواطنة بنشوء الدولة كإطار اجتماعي لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم وممتلكاتهم في إطار سـيادة القـانون، كـما شـهد القـرن التاسع عشر تطوراً في فكرة المواطنة من خلال تعزيز الحقوق السياسية بعد إقرار الحقوق المدنية، وبشكل خاص قبول مبدأ الاقتراع العام. بمعنـى أنـه لا يمكـن فصل فكرة المواطنة عن فلسفة الأنوار التي بحثت في شرعية السـلطة السياسـية ومفهوم العقد الاجتماعـي القـائم عـلى فكـرة الإرادة العامـة وأن الحكومـة أداة ضمان الحرية وليست أداة قهر، وهو ما تبلور في مرتكـزات النظـام الـديمقراطي بوصفه نظاماً لإدارة الصراع يسمح بالتنافس الحر عـلى القـيم والأهـداف التـي

يحرص عليها المواطنون.[1] أما في القرن العشرين فقد توسعت فكرة المواطنة لتشمل حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعد التطور الذي حصل بإقرار الشرعة الدولية لحقوق الانسان وأسفر عن تشييد مفهوم "دولة الرعاية".[2]

وفي هذه الصدد، أمكن تحديد أربعة أبعاد رئيسية للمواطنة تتمتع بدرجة كبيرة من الديناميكية والترابط الوثيق في إطار السياق الراهن للعولمة وما تحمله من متغيرات متنوعة، وهي: [3]

1. **البعد المدني للمواطنة** الذي يشير إلى أسلوب حياة المواطنين في المجتمع الديمقراطي، ويتضمن مجموعة القيم التي تشمل حرية التعبير عن الرأي والمساواة أمام القانون، وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات والوصول إلى المعلومات. بالإضافة إلى القيود المفروضة على قدرة الحكومة في صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بالمواطنين والجماعات والمؤسسات ذات المصالح الخاصة في المجتمع.
2. **البعد السياسي للمواطنة** الذي يشير إلى مجموعة الحقوق والواجبات السياسية التي تضمن تمتع الفرد بالحق في التصويت والانتخاب والمشاركة السياسية وتقلد المناصب العامة.
3. **البعد الاجتماعي الاقتصادي للمواطنة** الذي يشير إلى مجموعة العلاقات التي تربط ما بين أفراد المجتمع في سياق اجتماعي معين، وتتطلب ضرورة

---

[1] - روبرت دال، الديمقراطية ونقادها، ترجمة نمير مظفر، القاهرة: المؤسسة العربية للنشر، 2005، ص 216-222.

[2] - ديفيد هيلد، نماذج الديمقراطية، ترجمة فاضل جتكر، بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007، ص 143-

[3] -Hebert, Y., & SEARS, A. (2003) Citizenship education. The Canadian Education Association, retrievedfrom Available at http://www.cea-ace.ca/ media/ en/ Citizenship_Education.pdf.

تمتعهم بالولاء والانتماء والتضامن الاجتماعي بالإضافة إلى حقوقهم في التمتع بالرفاهية والكفاية الاقتصادية، مثل: تمتعهم بالحق في العمل والحد الأدنى من وسائل المعيشة وكسب الرزق، والعيش في بيئة آمنة.

4. البعد الثقافي للمواطنة الذي يشير إلى مدى الوعي بالتراث الثقافي المشترك للمجتمع، وكذلك الاعتراف بأبعاد التنوع الثقافي وحقوق الأقليات، وتأكيد مبدأ المساواة القانونية وحماية الفرد من كافة أشكال التمييز التي تظهر بسبب عضويته في مجموعة أو فئة معينة في المجتمع .

أما على صعيد الجهود العلمية النظرية التي قدمت لتحديد طبيعة العلاقة ما بين التعليم والمواطنة والتغير الاجتماعي في المجتمع، فقد تمثلت بالأساس في مجال نظرية "التربية النقدية"،(1) والتي تقدم رؤية مختلفة لطبيعة العلاقة بين التعليم والمجتمع، **حيث تقوم هذه الرؤية على المرتكزات التالية:** (2)

1. التعليم نشاط غير محايد، والمعرفة التي تقدم في المدارس ليست محايدة وإنما منحازة لفئات اجتماعية على حساب فئات اجتماعية أخرى.
2. التعليم نشاط سياسي وأخلاقي، ويجب النظر إليه في إطار علاقات السلطة وصراع المصالح، كما أن التعليم يفترض تصوراً عن الحياة والمستقبل وينطلق من رؤية معينة عن المجتمع والذات الانسانية، ويؤثر هذه التصور والرؤية بشكل مباشر في تحديد مكانة الأفراد في المجتمع، وهذه كلها ذات

---

[1] - من منظري هذه النظرية هنري جيرو وميشيل بوتور، ورولان بارت والتوسير وميخائيل باختين ولوسيان غولدمان وصامويل باولز وهيربرت جينتز وأنطونيو جرامشي وباولو فريري ومدرسة فرانكفورت النقدية.

[2] - كمال بومنير، النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت، الرباط: دار الأمان، 2010. سعيد إسماعيل عمرو، في التربية والتحول الديمقراطي "دراسة تحليلية للتربية النقدية عن "هنرى جيرو"، تقديم: حامد عمار، بيروت: الدار المصرية اللبنانية السلسلة: آفاق تربوية متجددة، 2007. عبد العزيز قريش،التفكير النقدي والمدرس،أية ممارسة؟،مجلة علوم التربية،مطبعة النجاح الجديدة،الدار البيضاء،المغرب،المجلد:3،العدد:22،مارس2002 ،ص.103-108.

أبعاد سياسية وأخلاقية، كما أن الطبقة الحاكمة هي التي ترسم للتعليم أهدافه بصورة تتفق مع سياستها ومصالحها.

3. التعليم نشاط مسيّس لا يخضع تماماً للسيطرة الكاملة من جانب الفئات الاجتماعية السائدة، ولكنه ميدان للتناقض والصراع، فالمدارس ليست وسائل لمعاودة الانتاج الاجتماعي والثقافي فحسب، كما أنّ الفئات الاجتماعية المهمشة لا تتلقى الرسائل المعرفية للمدرسة بصورة سلبية دائماً بل تقلبها حينا وتتكيف معها حيناً وتقاومها أحياناً أخرى .

4. يمكن الاستفادة من مناخ التناقض والصراع السائد في المدارس لتغيير الجوانب السلبية ومحاولات إخضاع الطلبة لاتجاه سياسي أو ثقافي يعبر عن هيمنة السلطة السائدة. ولهذا يمكن استخدام المدارس كساحة عامة لمناقشة الشأن العام وتنمية وعي الأفراد بحال القهر واللا مساواه في المجتمع، وتشجيعهم على تحمل المسؤولية المدنية والعمل بصورة إيجابية لمقاومة القهر ونشر الحرية والديمقراطية .

وبمعنى آخر تقوم رؤية نظرية التربية النقدية على ضرورة رفع مستوى وعي الطلبة بالمؤسسات الحالية وتفكيكها ومناقشة أهدافها ودواعيها؛ وذلك من أجل ادراك منظومة علاقات القهر وإدراك الفرد لمكانه في هذه المنظومة كخطوة أولى ثم السعي العملي لتغيير الوضع القائم. ولذا يؤكد مفكرو نظرية التربية النقدية على أن التعليم هدف ووسيلة للتغيير في الوقت ذاته لخلق مجتمع جديد، وهنا يبرز إلتزام المناهج المدرسية في توظيف الوعي النقدي والعمل

النقدي في إطار مشروع سياسي للتغيير أو أن تكـرس رؤيـة وعلاقـات السـلطة القائمة. [1].

ويخلص فريق البحث إلى **أن المواطنـة** مـن منظـور حقـوق الانسـان تمثـل مشروعاً تربوياً للتغيير الاقتصادي والسياسي والثقافي في الدولة العربية الحديثـة وتنشئة أجيال على فهم حقوق الانسان والديمقراطيـة كوسـيلة لازمـة لممارسـة الحقوق والحريات، بحيث يتم من خلالها تغيير علاقـات السـلطة ومنـع إعـادة إنتاج الأنظمة السلطوية وقيمها لفترة مـا بعـد الربيـع العـربي. ولـذا فـإن تبنـي المناهج الدراسية لمنظور المواطنة يتفق مـع المبـادئ الأساسـية للحريـة والعدالـة والمساواة، كما يشجع الطلبة على أن يصـبحوا مـواطنين يملكـون زمـام السـلطة في المجتمع، وفي الوقت نفسه يمثل تعليم المواطنة مـن منظـور حقـوق الانسـان عملية لإعداد الطلبة للمشاركة في المجتمع، وتزويدهم بالمعرفة اللازمة للتعامـل مع العالم المعاصر المحيط بهم، وهذه أهم شروط المواطنـة الديمقراطيـة في عالمنـا المعاصر.

نـتائج الدراسة:

فيما يلي عرض للنتائج التي تم التوصل إليها مـن خـلال تحليـل مضـمون مقررات التربيـة الوطنيـة لآخـر صـف مـن صـفوف التربيـة المدنيـة والوطنيـة في الدول مجتمع الدراسة (الأردن ومصرـ ولبنـان)، حيـث سـيتم عـرض هـذه النتائج تبعاً لترتيب أسئلة الدراسة على النحو التالي :[2]

---

[1] - وربما تتضح هذه الحقيقة بمقولة غرامشي الشهيرة، من أنّ كلّ علاقة هيمنة هي بالضرورة علاقة تربوية. Rimmington Gibson, et al, Developing Global Awareness and Responsible World Citizenship With Global Learning Roeper Review. Bloomfield Hills: Vol. 30, Iss. 1, Jan-Mar 2008 p 17-18.

[2] - رغبة من معهد راؤول ولينبرغ لدراسات حقوق الانسان والقانون الانساني في انتاج دراسات اكاديمية بحدود 15إلى 30 صفحة تم حذف الجداول المرفقة بكل نقطة والاكتفاء بالتعليق العام وما يدلل من الأرقام عليها.

- أمكن احصاء (685) قيمة بواسطة التحليل الكمي للنصوص المدرسية في مقررات التربية المدنية والوطنية لنهاية المرحلة الثانوية في دول مجتمع الدراسة مرتبطة بقيم المواطنة الواردة في أداة تحليل المضمون، وقد أظهر التحليل أن لبنان يحتل المرتبة الأولى من حيث مجموع قيم المواطنة التي تم رصدها في منهجها المقرر ويليها الأردن، حيث يشكل مجموع كل منهما ما نسبته على التوالي 46.13٪ و44.67٪ من المجموع الكلي لقيم المواطنة.
- أما مصر فقد احتلت المركز الأخير في مجموع قيم المواطنة التي لا تزيد نسبة تمثيلها عن 9.20٪ من المجموع الكلي. وفي هذا السياق يشار إلى أن نتائج المقابلات في الدول مجتمع الدراسة أوضحت بإجماع المستجوبين أن هناك حاجة ملحة إلى زيادة حجم المادة المتعلقة بغرس قيم المواطنة من منظور حقوق الإنسان، كما أيد هؤلاء ربط المواطنة وقيمها المختلفة الواردة في مقررات التربية الوطنية بحقوق الانسان الواردة في المواثيق الدولية. جدير بالذكر أن المستجوبين في كل من لبنان والأردن أفادوا باحتواء مقررات التربية المدنية والوطنية في الدولتين على دروس تغرس المواطنة من منظور حقوق الانسان بعكس الحال مع مصر التي أكد المستجيبون فيها على غياب قيم المواطنة من منظور حقوق الانسان عنها.
- أظهر التحليل الكمي أن مجموع القيم المرتبطة بالمواطنة في مقررات الدول الثلاث يعد ضئيلا مقارنة بعدد الفقرات الكلي التي اشتملتها، حيث تضمنت هذه المقررات ما نسبته 13.68٪ من الفقرات التي أشارت إلى المواطنة من منظور حقوق الانسان من المجموع الكلي للفقرات الواردة في هذه المقررات. ومع ذلك يتضح أن لبنان كانت في المركز الافضل

في درجة الاهتمام البالغة 69.82٪ تلاها الأردن 17.75٪ فمصر 12.34٪، أي أن لبنان نال درجة متوسطة على مقياس درجة الاهمية[1] بينما نال كل من الاردن ومصر درجة منخفضة جدا، أما على الصعيد الكلي فقد كانت درجة الاهتمام منخفضة جدا. علما بأن تحليل نتائج المقابلات في الدول مجتمع الدراسة تشير إلى نتيجة عامة مفادها أنه لم يتم مراعاة قيم ومبادئ حقوق الانسان عند وضع مناهج التربية المدنية والوطنية من وجهة نظر الاشخاص الذين تم مقابلتهم وعبئوا الاستمارة وهؤلاء كانوا يرون أن هذه هي إحدى نقاط ضعف مقررات التربية المدنية والوطنية، وكانوا يدعون إلى اعتماد مفاهيم حقوق الانسان الواردة في الاتفاقيات الدولية التي التزمت بها دولهم كاطار عام عند وضع المناهج الدراسية بشكل عام ومناهج التربية المدنية والوطنية بشكل خاص.

- توزعت قيم المواطنة التي تم رصدها على الوحدات القيمية الرئيسية، وتبين من التحليل أن قيم الحقوق الاجتماعية تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد تكراراتها في مقررات التربية المدنية والوطنية في دول مجتمع الدراسة، وذلك بمجموع قيم يصل إلى (122) قيمة تشكل ما نسبته 17.81٪ من المجموع الكلي لقيم المواطنة. ثم تلتها في المرتبة الثانية قيم الحقوق الثقافية التي وصل عددها إلى (95) قيمة تشكل ما نسبته 13.87٪ من مجموع القيم، ثم قيم الحقوق الاقتصادية في المرتبة الثالثة والتي بلغ مجموع القيم

[1] - اعتمدت الدراسة مقياس لدرجة الاهمية حسب النسبة المئوية لقياس مدى تضمن كتب المقررات التربية المدنية والوطنية لقيم المواطنة من منظور حقوق الانسان، وهي: (80%) فما فوق نسبة عالية جداً، (79.9% - 70%) نسبة عالية، (69.9 %-60%) نسبة متوسطة، (59.9%- 50%) نسبة منخفضة، وأقل من (50%) نسبة منخفضة جداً.

المرتبة بها (93) تشكل ما نسبته 13.58٪ من مجموع القيم. بالمقابل تدرجت باقي القيم في النسب التي حصلت عليها وكانت اقل قيم المواطنة تكراراً هي قيم الانتماء والوحدة الوطنية بنسبة 4.23٪.[1] وقد تعزى هذه النتيجة إلى وجود ارادة عند واضعي مناهج مقررات التربية الوطنية والمدنية بالابتعاد عن البعد السياسي للمواطنة المرتبط بالحقوق والحريات العامة، كحرية تشكيل الاحزاب والجمعيات وحق الانتخاب وحرية الرأي والتعبير وغيرها، والاكتفاء بتلك الحقوق الاجتماعية والثقافية والمدنية التي لا تثير الجدل للأنظمة السياسية، وربما تكشف المقابلات التي تم اجرائها عن نتيجة مفادها: وجود مشكلات يعاني منها المجتمع في الدول الثلاث الا أنه لم يتم التطرق اليها وخصوصا تلك المشكلات المتعلقة بالشق السياسي من شاكلة الفساد السياسي والحفاظ على المال العام في الأردن والطائفية وارتباطها بالمحسوبية والعنصرية السياسية في لبنان والتعصب السياسي في مصر (مشكلة ظهرت ما بعد ثورة 25 شباط) سيما وأن الحقوق السياسية كانت نسبتها صفرا في المقرر المصري. وقد اشار تحليل استمارات المقابلات الخاصة بالدولة المصرية إلى أن احد أهم نقاط ضعف مقررات التربية الوطنية في مصر خلوها من الاشارة إلى الحقوق السياسية في محاولة منها لتجنب تعليم الناشئة ما قد يؤدي إلى خلق "اضطرابات سياسية" وتكوين "حركات احتجاجية" على الأوضاع السياسية القائمة في الدولة.

[1] - كان الترتيب التنازلي لها حسب الآتي: الحقوق الاجتماعية، الحقوق الثقافية، الحقوق الاقتصادية واجبات المواطن، حقوق التضامن والتسامح، الحقوق المدنية، الحقوق السياسية والحقوق القيم الأخلاقية الحق في المساواة وعدم التمييز، قيم الانتماء والوحدة الوطنية.

- اختلفت درجة الاهتمام بغرس قيمة معينة من دولة إلى أخرى حسب الوحدات القيمية الرئيسية وتشير البيانات إلى غياب الاتساق العام في ترتيب القيم بين هذه الدول مجتمع الدراسة، فقد كان ترتيب قيم المواطنة في منهج الأردن تنازليا على التتابع التالي: حقوق اجتماعية، حقوق ثقافية، واجبات المواطن، حقوق مدنية، حقوق التضامن، حقوق المساواة، حقوق اقتصادية، حقوق سياسية وقيم اخلاقية (نفس الدرجة) قيم الانتماء. بينما كان ترتيب قيم المواطنة في مصر **على النحو الآتي**:

حقوق المساواة، حقوق التضامن، حقوق ثقافية، قيم الانتماء، حقوق اقتصادية حقوق اجتماعية، واجبات المواطن، حقوق مدنية وقيم اخلاقية (نفس الدرجة)، الحقوق السياسية كانت نسبتها صفر لعدم الإشارة إليها. وأما ترتيب الحقوق في لبنان **فكان على النحو الآتي**:

الحقوق الاقتصادية، الحقوق الثقافية، الحقوق السياسية، الحقوق الاجتماعية والقيم الاخلاقية (نفس الدرجة)، واجبات المواطن، الحقوق المدنية، حقوق التضامن، قيم الانتماء، حقوق المساواة وعدم التمييز. وربما يمكن عزو هذه النتيجة في رأي فريق البحث إلى غياب المصفوفة الوطنية الناظمة لتوزيع أولويات المناهج في الدول الثلاثة، ومن ثم اختلاف توزيع القيم والمفاهيم التي ترغب هذه المناهج في غرسها لدى الطلبة وتشكيل سلوكياتهم، علما بأن نتائج المقابلات لم تفسر هذا المؤشر واكتفت بالقول بأنه عادة ما تتأثر عملية وضع المقررات الدراسية بواضعي المناهج ورؤيتهم في ظل ظروف وبيئة آنية بعيدة عن الدراسة والتخطيط المستقبلي للمجتمع ومشكلاته. ويرى فريق البحث أنه يمكن الاستناد إلى العوامل البيئية الموضوعية والذاتية في الدول الثلاث لحظة صياغة المقررات

التعليمية لتفسير هذه النتيجة، وهو ما يبدو متسقا مع مشكلة الانسجام الاجتماعي واستيعاب الآخر في مصر، أو تحديات الوضع الاقتصادي في لبنان مثلا، وهكذا دواليك.

- من حيث توزيع قيم المواطنة على مستوى الوحدات الفرعية، اظهر التحليل أن هناك (8) قيمة فرعية مرتبطة بقيم المواطنة قد حازت على تكرارات أكثر من غيرها من الوحدات (106) الواردة في أداة تحليل المضمون،[1] وقد تبين أن قيمة الحق في التعليم (وهي من القيم المرتبطة بالحقوق الاجتماعية) وقيمة الحق في التنمية (وهي من القيم المرتبطة بحقوق التضامن والتسامح) قد احتلتا المرتبة الأولى والثانية على التوالي فقيمة الحق في التعليم تكررت (59) مرة بنسبة 8.61٪، بينما تكررت قيمة الحق في التنمية (51) مرة بنسبة 7.45٪ تلتها قيمة الحق في العمل (من قيم الحقوق الاقتصادية) بنسبة 6.13٪. وعلى الرغم من أهمية هذه القيم الفرعية إلا أن قيم أخرى لم تنل حظها في التكرار مثل قيمة منع التمييز على أساس الجنس والحق في الديمقراطية وغيرها من القيم التي لم تحصل الا تكرار يوازي أهميتها.[2] علما بأن هناك قيم فرعية لم

---

[1]- تتمثل هذه القيم فيما يلي تنازليا: الحق في التعليم، الحق في التنمية، الحق في العمل، العمل بروح الفريق وممارسة العمل الجماعي والتطوعي، الحّق في الانتخاب والترشح، الحق في الصحة، الدفاع عن الوطن حريّة الاتصال والتواصل.

[2] - تتمثل هذه القيم فيما يلي تنازليا، حريّة التعبير والرأي، الحق في بيئة سليمة، الحق في الانضمام إلى النقابات، الحق في الامان الشخصي، حق الحصول على المعلومات، حق الفرد في الحياة، الحق في مستوى معيشي ملائم، اداء الخدمة العسكرية، عدم التّمييز على أساس الدّين، الحق في إعلام حر ومستقل ونزيه، حريّة التّنقل واختيار مقرّ الإقامة، تقبّل الاختلاف والتنوّع اللّغوي والديني والعرقي والحضاري والطائفي، التنازل عن الحقوق الشخصية لتحقيق الصالح العام، عدم التّمييز على أساس اللّغة، الحق في التظلم، الاهتمام بمشكلات الوطن، وحماية إنجازاته واستقراره، الحرص على امن وسكينة المجتمع الحق في المحافظة على الهويّة والتراث الثقافي، عدم التّمييز على أساس الاصل الاجتماعي، المشاركة في العملية السياسية، المساواة أمام القانون، المساواة في تكافؤ الفرص، حرية تكوين الاحزاب السياسية الحق في الغذاء السليم، حرية التفكير والبحث العلمي، الحق في حرمة الملكية وحمايتها، حرية تكوين الجمعيات، حق الشعوب في التصرف بمواردها الطبيعية، الحق في مسكن لائق، امتثال القيم العلمية من مثل الأمانة والموضوعية وحب الاكتشاف والمثابرة، عدم التّمييز على أساس العرق، حق الشعوب في

تظهر بالمرة في مناهج التربية المدنية والوطنية في دول مجتمع الدراسة مثل قيم: عدم الّتمييز على أساس النسب، عدم الّتمييز على أساس الرأي السياسي عدم الّتمييز على أساس الطبقة، المساواة أمام المرافق العموميّة منع التعذيب والعقوبات المهينة والقاسية واللاإنسانيّة، الحق في تنمية الشخصية، منع الإتّجار بالرق أو الاستعباد، منع تشغيل الأطفال، منع عقوبة الإعدام، عدم رجعية القوانين أن تضمنت عقوبات، الحق في التعويض الحق في براءة المتهم إلى أن تثبت ادانته، الحق في سبل إنصاف فعالة عند انتهاك الدولة لهذه الحقوق، حريّة الاجتماع، حق طلب اللجوء (التماس الملجأ)، حق الاضراب، حريّة اختيار الزّوج أو الزوجة، سرية المراسلات، حريّة المعتقد، حق الملكية الفكرية، حظر الدعوة للكراهية والتعصب والعنصرية، الحق في رفض الحرب ونبذ العنف (السلم) وغيرها. ويعزو فريق البحث هذه النتيجة إلى عدم وجود مصفوفة وطنية في الدول مجتمع الدراسة تحدد نوع وكم القيم الاساسية التي يفترض أن تتضمنها مناهج المقررات الدراسية، فجاءت القيم الفرعية اعتباطية التوزيع كما ونوعا، ولذلك يبرز التناقض احيانا فمثلا رغم أن التعليم كان في المرتبة الأولى وهو امر طبيعي نتيجة حث المقررات الطلبة على التعليم وبالأخص في مقرر التربية الوطني الأردني، نجد أن حرية الفكر والبحث العلمي قد جاءت في ذيل الاهتمام رغم الارتباط العضوي بينهما، وكذلك الحال مع قيم أخرى تشير اليها القائمة. كما أشارت نتائج تحليل المقابلات إلى أن هناك مواضيع حقوقية ذات أهمية خاصة في معالجة

تقرير خيارها الاقتصادي، الحق في الضمان الاجتماعي ، حرية ممارسة الشعائر الدينية وغيرها مما هو وارد في استمارة التحليل.

مشاكل المجتمع في الدول الثلاث ولكن المقررات التعليمية لم تتطرق اليها، ومن امثلتها في مصر مثلا حقوق التسامح ونبذ العنف والتعصب السياسي والتمييز الديني والتمييز ضد المرأة وتهميش الهويات الثقافية ومبادئ الشفافية والمحاسبة، وحقوق السكن والصحة والحياة الكريمة وقيم اخلاقية كفيلة بالقضاء على اللامبالاة والاتكالية والسلطوية. وكذلك مواضيع حقوق الطفل واللاجئين والعمالة المهاجرة والأمن الانساني والفقر وحرمة المال العام ومبادئ الشفافية والمحاسبة في الأردن أما في لبنان فتمثلت في مواضيع مفهوم الدولة ودورها، والتمييز الطائفي ونبذ العنف التعصب وقبول الآخر، والطبقية، وغياب المساءلة والشفافية، والهجرة وحركات النزوح، والتمييز ضد الفئات المهمشة وحل النزاعات بالطرق السلمية، وحقوق الاطفال، والفقر وحماية البيئة.

- وفيما يتعلق بتوزيع قيم المواطنة من منظور حقوق الانسان على مستوى الوحدات الفرعية للحق في المساواة وعدم التمييز، أشار التحليل إلى أن مقررات التربية الوطنية والمدنية في الأردن كانت الأكثر تضمناً للقيم الفرعية للحق في المساواة وعدم التمييز تبعه لبنان ثم مصر في الترتيب، كما يلاحظ أن 7 وحدات فرعية ورد الاشارة اليها من بين 14 وحدة تضمنها هذا الحق، أي بنسبة 50٪ من مجموع الوحدات الفرعية، بينما كانت نسبة ورود الوحدات الفرعية في كل من مصر ولبنان هي أربع وحدات من المجموع الكلي لعدد الوحدات التي شملها الحق وبنسبة 28.27٪ لكل منهما. ويمكن عزو هذا الموضوع برأي فريق البحث إلى أن المجتمع الأردني لا تتجلى فيه مشكلة التمييز على أساس أي اعتبار بما يمكن وصفها أنها مشكلة حقيقية، ولذلك لا يجد حرجاً بالإشارة إلى قيم

المساواة وعدم التمييز، وهو ما قد لا يكون متوفرا بالقدر ذاته في المجتمع اللبناني أو المجتمع المصري اللذين لهما مشاكلها البنيوية في هذا المجال. كما يمكن الاشارة إلى خلاصة نتائج تحليل المقابلات التي أوضحت أن هناك مواضيع حقوقية ذات أهمية خاصة في معالجة مشاكل المجتمع في الدول الثلاث ولكن المقررات التعليمية لم تتطرق اليها، ومن أمثلتها في مصر مثلا حقوق التسامح ونبذ العنف والتعصب السياسي والتمييز الديني والتمييز ضد المرأة وتهميش الهويات الثقافية، ومبادئ الشفافية والمحاسبة، وحقوق السكن والصحة والحياة الكريمة، وقيم اخلاقية كفيلة بالقضاء على اللامبالاة والاتكالية والسلطوية، ومع ذلك كان تركيز مقرر التربية الوطنية في مصر – برأي الذين اجريت معهم المقابلات– ينصب على تنمية الاعتزاز بالهوية الوطنية والتراث التاريخي وابراز الخريطة السياسية للوطن ومؤسساته أكثر من الاهتمام بالمواطن وحقوقه وتنمية مشاركته العامة. أما في الأردن فإن الاهتمام ينصب - بحسب نتائج المقابلات – على مسالة التعريف بنظام الحكم وتاريخه ودور القيادة وموقع الأردن الجغرافي، بينما هناك حاجة برأيهم إلى أن يكون الاهتمام منصبا على التوعية بحقوق وواجبات المواطن، وتأهيله للمشاركة السياسية، ومعالجة مشكلة الفقر والهجرات والمال العام. بالمقابل فإن جل الاهتمام في لبنان ينصب على تعزيز الانتماء للوطن ووحدة ابنائه والتعريف بمؤسسات الدولة ومهامها ونشاطاتها واحترام قوانينها علاوة على محاربة التعصب الطائفي ونبذ العنف، بينما كان هناك حاجة إلى التركيز على إكساب الطلاب المفاهيم الخاصة بحرية المعتقد والعادات والتقاليد، وترسيخ مفهوم الدولة ودورها، ومكافحة التمييز الطائفي

ونبـذ العنـف التعصـب وقبـول الآخـر، والطبقيـة، وتشـجيع المسـاءلة والشفافية، ومنع التمييز ضد الفئات المهمشة، وحـل النزاعـات بـالطرق السلمية، وحماية حقوق الاطفال، ومكافحة الفقر.

- أما توزيع قيم المواطنة من منظور حقوق الانسان على مستوى الوحـدات الفرعية للحقوق المدنيـة، فقـد اشـارت نتـائج التحليـل إلى أن مقـررات التربية الوطنية والمدنيـة في الأردن كانـت الأكثـر تضـمنا للقـيم الفرعيـة للحقوق المدنية تبعه لبنان ثم مصر في الترتيب، كما يلاحظ أن 7 وحـدات فرعية ورد الاشارة اليها من بين 17 وحـدة تضـمنتها هـذه الحقـوق، اي بنسبة 41.17٪ من مجموع الوحـدات الفرعيـة، بينـما وورودت وحـدتان فرعيتان في مصر بنسبة 11.76٪ من المجموع الكلي لعدد الوحدات التي شملها الحق و5 وحدات للبنان بنسبة 29.41٪. ويعـزو فريـق البحـث هذه النتيجة أيضا إلى عدم وجود مصفوفة وطنية في الدول مجتمع الدراسة تحدد نوع وكم القيم الاساسية التي يفترض أن تتضمنها مناهج المقـررات الدراسية، فجاءت القيم الفرعية اعتباطية التوزيع كما ونوعا، ولذلك يبرز غياب قيم اساسية ذات أهمية كتلك المتعلقة بمنـع التعـذيب والعقوبـات المهينة والقاسية واللا إنسانية ومنع تشغيل الأطفال ومنع الاتجار بـالرقيق والحق في براءة المتهم إلى أن تثبت ادانته. وقد لاحظ فريق البحث أن نتائج المقابلات في كل من لبنان والأردن أشارت بشكل واضح إلى أن الحقـوق المدنية لم تتضمن في المقـررات التربويـة بشـكل كـاف يمكـن الطلبـة مـن الوعي بها وحمايتها من اي اعتداء عليها ولذلك كانت هنـاك تقـاطع بـين المشكلات التي لم يتم التطرق اليها في هذه المقـررات وعلاقتهـا بـالحقوق المدنية احتراما واعمالا. كما يلاحظ الفريق البحثي ضعف المنهاج المصـري

في اطلاع الطلبة على الحقوق المدنية رغم أهميتها من حيث كونها تفرض التزام ايجابي على الدولة وفوري في ذات الوقت بضمان هذا الحق لمواطنيها. علما بأن نتائج المقابلات التي تم اجرائها مع أصحاب العلاقة في مصر أشارت بوضوح إلى غياب حقوق الانسان عن مقررات التربية المدنية والوطنية وتركيزها على تعزيز الأنماط السياسية والاجتماعية السائدة في المجتمع.

- وأما توزيع قيم المواطنة من منظور حقوق الانسان على مستوى الوحدات الفرعية للحقوق السياسية، فقد اشارت نتائج التحليل إلى أن مقررات التربية الوطنية والمدنية في لبنان كانت الأكثر تضمنا للقيم الفرعية للحقوق السياسية تبعها الأردن بينما لم تتضمن مقرر مصر اي اشارة لأي وحدة سياسية. كما يلاحظ أنه في لبنان ورد الاشارة إلى 5 وحدات فرعية من بين 7 وحدات تضمنتها هذه الحقوق، اي بنسبة71.43٪ من مجموع الوحدات الفرعية، بينما ورودت اربع وحدات فرعية في مقرر الأردن بنسبة 57.14٪ من المجموع الكلي لعدد الوحدات التي شملها الحق. ويعزو فريق البحث هذه النتيجة إلى اختلاف الطبيعة السياسية في الدول مجتمع الدراسة ووجود تقاليد خاصة للحريات السياسية في المجتمع اللبناني، بالمقابل يبرز حرص القائمين على وضع المناهج المصرية في عهد ما قبل الثورة على تغييب الاهتمام بالحقوق السياسية في المقررات الدراسية. كما يلاحظ فريق البحث أن قيمتين أساسيتين تغيبان عن المقررات الدراسية في الدول مجتمع الدراسة وهي الحق في حرية الاجتماع وحق طلب اللجوء، ويبدو أن اسبابا سياسية تقف وراء اغفالهما في الدول الثلاث، علما بأن أهم مرتكز لثورات الربيع العربي كان

الحق في الاجتماع والتظاهر. جدير بالذكر أن نتائج المقابلات في الدول الثلاث أشارت إلى غياب الاهتمام العام بتوعية الطلبة بحقوقهم السياسية وممارستهم لها في اطار تكريس الأوضاع السياسية القائمة فيها.

- وأما توزيع قيم المواطنة من منظور حقوق الانسان على مستوى الوحدات الفرعية للحقوق الاقتصادية، فقد اشارت نتائج التحليل إلى أن مقررات التربية الوطنية والمدنية في لبنان كانت الأكثر تضمنا للقيم الفرعية للحقوق الاقتصادية تبعها الأردن ومصر بنفس العدد، ويلاحظ أن خمسة وحدات فرعية من 6 وحدات تضمنتها هذه الحقوق بنسبة 83.33٪ بينما كان ورود الوحدات الفرعية في كل من الأردن ومصر هي ثلاث من ستة بنسبة 50٪ لكل منهما. وكذلك يعزو فريق البحث هذه النتيجة إلى اختلاف الطبيعة الاقتصادية في الدول مجتمع الدراسة ووجود تقاليد خاصة للحريات الاقتصادية في المجتمع اللبناني، بالمقابل يبرز حرص المناهج المصرية على ايراد حق الشعوب في تقرير خيارها الاقتصادي والتصرف بمواردها الاقتصادية كإرث خلفته المرحلة الاشتراكية. كما يلاحظ فريق البحث أن قيمة حق الاضراب يغيب عن المقررات الدراسية في الدول مجتمع الدراسة رغم أهميته للاقتصاديات الحرة. جدير بالذكر أن المقابلات مع المبحوثين المصريين كشفت عن غياب جملة الحقوق الاقتصادية عن مقررات التربية الوطنية رغم حاجة المواطنين اليها في معالجة التحديات التي يعيشونها، وأهمها حقوق العمل وشروطه. وكذلك الحال مع نتائج المقابلات التي اجريت في لبنان والأردن وأشارت بوضوح إلى مشكلتي الفقر والبطالة وسوء الأوضاع المعيشية وانعكاساتها على الحق في مستوى معيشي ملائم.

- وأما توزيع قيم المواطنة من منظور حقوق الانسان على مستوى الوحدات الفرعية للحقوق الاجتماعية، فقد اشارت نتيجة التحليل إلى أن مقررات التربية الوطنية والمدنية في لبنان والأردن تساوت في عدد الوحدات الفرعية المتضمنة للحقوق الاجتماعية، بينما كانت مصر هي الاقل تكرار بعدد وحدات فرعية نسبتها 37.5٪، اي بواقع تكرار قدره ثلاث مرات. ويعزو فريق البحث هذه النتيجة إلى أن الحقوق الاجتماعية ذات طبيعية غير حساسة في الدول مجتمع الدراسة، ولذلك كان تكرارها الأكثر والاشمل. لكن لوحظ غياب اي قيمة تكرارية للحق في حرية اختيار الزوج أو الزوجة لما لها من اعتبارات اجتماعية قد تناقض الموروث الاجتماعي السائد. جدير بالذكر أن المقابلات مع المبحوثين المصريين كشفت عن غياب جملة الحقوق الاجتماعية عن مقررات التربية الوطنية رغم حاجة المواطنين إليها في معالجة التحديات التي يعيشونها، وأهمها حقوق الصحة والسكن والحياة الكريمة. علاوة على أن نتائج المقابلات في الأردن ولبنان ومصر أشارت إلى أن تعرض المقررات الوطنية والمدنية لجملة الحقوق الاجتماعية لا يعتريه اشكالا سياسيا يعرض الأنماط السياسية الموجود لخطر التغيير، مما يتيح لها المجال للبروز أكثر وخصوصاً أنها تقدم كإنجازات لأجهزة الدولة وديمومة شرعية سلطتها السياسية.
- وعلى صعيد توزيع قيم المواطنة من منظور حقوق الانسان على مستوى الوحدات الفرعية للحقوق الثقافية، فقد اشارت نتيجة التحليل إلى أن مقرر التربية الوطنية والمدنية في الأردن كان الأكثر تضمنا للقيم الفرعية للحقوق الثقافية تبعها لبنان ثم مصر. كما يلاحظ أنه في الأردن ورد الاشارة إلى 6 وحدات فرعية من بين 11 وحدات تضمنتها هذه الحقوق،

اي بنسبة 54.55٪ من مجموع الوحدات الفرعية، بينما وورودت اربع وحدات فرعية في مقرر لبنان بنسبة 36.36٪ من المجموع الكلي لعدد الوحدات التي شملها الحق، وكذلك 3 وحدات فرعية في مقرر مصر بنسبة 27.27٪ من المجموع الكلي لعدد الوحدات التي شملها الحق. وقد يعزو فريق البحث هذه النتيجة إلى أن الحقوق الثقافية ذات طبيعية غير حساسة ايضا في الدول مجتمع الدراسة، ولذلك كان تكرارها الأكثر والاشمل. لكن لوحظ غياب اي قيمة تكرارية للحق في حرية المعتقد وسرية المراسلات والمناخ الثقافي الحر كونها تتسبب في اشكاليات اجتماعية وثقافية وسياسية. كما يلاحظ حالة الضعف الشديد الذي تعاني منه مصر رغم أنها دولة ذات تقاليد ثقافية عريقة وهو ما يتفق مع نتائج خلاصة المقابلات التي أجريت مع المبحوثين المصريين حول إهمال مقرر التربية الوطنية للبحث في العولمة والثقافة الانسانية ومنع التهميش الثقافي. كما يلاحظ على نتائج مقابلات المبحوثين في لبنان أنها تطرقت لضعف حماية حقوق الابداع والمبدعين في لبنان والتعريف بهم.

- وعلى صعيد توزيع قيم المواطنة من منظور حقوق الانسان على مستوى الوحدات الفرعية لحقوق التضامن والتسامح، فقد اشارت نتيجة التحليل إلى أن مقررات التربية الوطنية والمدنية في الأردن كانت الأكثر تضمنا للقيم الفرعية للحقوق التضامن والتسامح تبعها لبنان ومصر بذات العدد. كما يلاحظ أنه في الأردن ورد الاشارة إلى 4 وحدات فرعية من بين 8 وحدات تضمنتها هذه الحقوق، اي بنسبة 50٪ من مجموع الوحدات الفرعية، بينما وورودت وحدتين فرعيتين في مقرر لبنان بنسبة 25٪ من المجموع الكلي لعدد الوحدات التي شملها الحق. ويعزو فريق

البحث هذه النتيجة إلى أن حقوق التضامن والتسامح ذات طبيعية حامية لوجود واستقرار الدول مجتمع الدراسة عالميا واقليميا ومحليا، ولكن لوحظ غياب اي قيمة تكرارية للحق في رفض الحرب ونبذ العنف وكذلك لحظر اي دعوة للكراهية والتعصب والعنصرية رغم التوجهات السياسية العامة لهذه الدول التي تعكسها سياستها الداخلية والخارجية مما يعكس غياب خطة لإدماج حقوق الانسان في المناهج التعليمية واعتباطية تناول القيم عند وضع المناهج المقررة بالاستناد إلى رؤى ومعرفة القائمين عليها. جدير بالذكر أن نتائج المقابلات مع المبحوثين المصريين واللبنانيين كشفت عن غياب جملة حقوق التسامح عن مقررات التربية الوطنية رغم حاجة المواطنين اليها في معالجة التحديات التي يعيشونها، وأهمها نبذ العنف والتعصب المذهبي والفكري والسياسي.

- وعلى صعيد توزيع قيم المواطنة من منظور حقوق الانسان على مستوى الوحدات الفرعية لبعد الانتماء والوحدة الوطنية، فقد أشارت نتيجة التحليل إلى أن مقررات التربية الوطنية والمدنية في الدول الثلاث تساوت في عدد وحدات القيم الفرعية التي تضمنتها ابعاد الانتماء والوحدة الوطنية، حيث تكررت ثلاثة وحدات فرعية من اصل 8 وحدات تضمنتا هذا البعد، وبنسبة 37.5٪ من مجموع الكلي لعدد الوحدات التي شملها البعد. ويعزو فريق البحث هذه النتيجة إلى أن قيم الانتماء والولاء والوحدة الوطنية تمثل درعاً أساسياً لحماية المواطنة وتعزيزها ولوحظ اهتمام المناهج في الدول الثلاث بمشكلات الوطن وحماية امنه واستقراره في دلالة واضحة على وجود مشكلة محيطة بهذا الموضوع، كما لوحظ غياب تقدير الرموز الوطنية وتقدير ادوار الدولة والحفاظ على المنجزات

الوطنية. جدير بالذكر أن المقابلات مع المبحوثين في الدول الثلاث كشفت عن نقطة اساسية مفادها أن مقررات التربية الوطنية تهتم بإعلاء قيمة الوطن وتعزيز الانتماء اليه أكثر من اهتمامها بالمواطن وحقوقه في محاولة منها لتكريس الأنماط السياسية والاجتماعية كما يراها النظام السياسي الحقوق الاقتصادية رغم الحاجة الماسة إلى تحقيق التوازن بين قيمة المواطن وحقوقه بالقدر ذاته الذي يعلو فيه قيمة الوطن وحقوقه.

- وعلى صعيد توزيع قيم المواطنة من منظور حقوق الانسان على مستوى الوحدات الفرعية لبعد القيم الاخلاقية، فقد أشار التحليل إلى أن مقررات التربية الوطنية والمدنية في الأردن كان الأكثر تكرارا لعدد هذه الوحدات التي تضمنها هذا البعد بنسبة 50٪ بينما كانت نسبة كل من مصر ولبنان 12.5٪ لكل منهما، وبواقع تكرار واحد من العدد الكلي لوحدات القيم الفرعية التي تضمنتها هذا البعد وعددها ثمانية وحدات. ويعزو فريق البحث هذه النتيجة إلى الفهم التقليدي للقيم الاخلاقية وعدم التوسع فيها لتشمل ابعاد اساسية كدور الفرد في ادراك حقوقه وواجباته واستخدام الحوار كآلية لفض النزاعات وغيرها. وجدير بالذكر أن المقابلات مع المبحوثين المصريين كشفت عن حاجة مقررات التربية الوطنية المصرية إلى تقدير القيم الاخلاقية الابداعية التي تحث على العمل والتغيير والمبادرة والتطوع وغيرها في مقابل القيم التي تكرسها حاليا من شاكلة اللامبالاة والاتكالية والاغتراب. في حين أشارت نتائج المقابلات مع المبحوثين في لبنان إلى أن مقرر التربية الوطنية يفتقد لقيم المسؤولية والنقد الذاتي واحترام الحوار وتشجيع الطلبة على إبداء أراءهم واحترام

الآراء الأخرى، بالمقابل لم يتم التطرق إلى هـذه القـيم في نتـائج مقـابلات المبحوثين من الأردنيين.

- أما صعيد توزيع قيم المواطنة من منظـور حقـوق الانسـان عـلى مسـتوى الوحدات الفرعية لبعد واجبات المواطن والانسان، فقـد أشـارت نتيجـة التحليل إلى أن مقررات التربيـة الوطنيـة والمدنيـة في الأردن كـان الأكثـر تكرار في عدد وحدات القيم الفرعية التي تضمنتها ابعاد واجبات المواطن والانسان والوحدة الوطنية، حيث تكـررت ثمانيـة وحـدات فرعيـة مـن اصل 16 وحدات تضمنها هذا البعـد، وبنسـبة 50٪ مـن مجمـوع الكـلي لعدد الوحدات التي شملها البعد. بينما كانت لبنان في المرتبة الثانية ومصر في المرتبـة الثالثـة وبنسـبة 37.5٪ و18.75٪ لكـل مـنهما عـلى التـوالي. ويلاحظ فريق البحث أن اختلاف توزيع هذه القـيم مـن دولـة لأخـرى يعكس اختلاف طبيعة علاقة الفرد بالدولة ورؤية كل من السلطة والفرد لدور الآخر، مع ملاحظة أن قيم اساسية كدفع الضرائب واحترام حقوق الآخرين وحرياتهم والحرص على دعائم الديمقراطية وغيرها تغيب عـن هذه المنظومة لأسباب تتعلق برؤية من وضع المقرر الدراسي وطبيعة فهمه للواجبات الأساسية للمواطن، وهو ما اكدته نتائج المقـابلات في الـدول الثلاث.
- أما من حيث أسلوب المناهج في نقل وغرس قيم المواطنة، فيمكن القـول بأن درجة تأكيد القيمة لدى الطلبة تتأثر بحجم أو عـدد مـرات تكرارهـا وكذلك بطريقة أو اسلوب عرضها، وعلى ذلك فقد اخضـعت نصـوص منهج التربية المدنية والوطنية لمستوى اخر من تحليل المضمون يعتمد عـلى تقسيم القيم وفقا لأسلوب عرضها، وعلى اساسه امكن تقسـيم اسـلوب

العرض إلى طريقتين، الأول يعتمد الاسلوب الصريح والمباشر، والثاني يعتمد العرض الضمني أو غير المباشر للقيم. وبناء على ذلك توزعت القيم إلى نمطين: نمط القيم الصريحة ونمط القيم الضمنية. وقد أظهر التحليل أن مجموع القيم التي عرضت بشكل غير صريحة كان أكبر من القيم التي عرضت بشكل ضمني، حيث كانت النسبة هي (85.40٪ القيم الضمنية إلى 14.60٪ القيم للصريحة) وقد تقاربت كل من الأردن ولبنان في نسبة القيم الضمنية الواردة في منهجها بما نسبته 45.47٪ و46.50٪ على التوالي، أما القيم الصريحة فكانت نسبتها 40٪ للأردن و44٪ للبنان، في حين أن مصر كانت نسبة القيم الضمنية 8.03٪ والقيم الصريحة 16٪. ويلاحظ على توزيع قيم المواطنة حسب اسلوب عرضها بين الدول أن الاتجاه العام لعرض الوحدات القيمية يتبع طابع الاتجاه الضمني، بما يعنيه ذلك من غياب حرص الدول مجتمع الدراسة وواضعي المناهج على إدراج قيم المواطنة من منظور حقوق الانسان بشكل صريح ومباشر. علما بأن نتائج المقابلات في الدول الثلاثة أشارت إلى جملة من المعوقات التي تضعف عملية تعليم الطلبة لقيم المواطنة من منظور حقوق الانسان، وأولها التركيز على البعد النظري التلقيني وغياب المنهج العلمي الواضح في وضع هذه المقررات وعدم مناسبة محتويات المقرر مع متغيرات المجتمع والمشاكل التي يواجهها، علاوة على غياب الأنشطة التفاعلية اللاصفية، كما أشارت إلى ضعف المستويات التعليمية لمعلمين هذه المقررات وضعف تأهيلهم واستيعابهم لهذه المنظومة الحقوقية ببعديها الاجتماعي والسياسي وخصوصا في ظل اعتبارها مادة هامشية من قبل الوزارة وادارة المدرسة مقارنة بالمواد الأخرى وعدم اعطائها الأهمية التي

تستحقها. كما اظهر التحليل أن هناك تباينا على مستوى عرض الوحدة القيمية وأن لم تكن الفروق واضحة جدا، كما اتضح ميلها إلى الاتجاه الضمني، وعلى اي حال فإن الاتجاه نحو عرض القيم بصورة صريحة يدل على أن مفهوم المواطنة واضح لدى مصممي المناهج وان خلق ثقافة مرتبطة به لدى الناشئة هي مطلب واضح لهم. ولكن البيانات تشير إلى عكس ذلك مما قد يؤكد افتراض غياب موضوع دور المنهج في اكتساب قيم المواطنة عن ذهن مصممي تلك المناهج.

- وعلى صعيد آخر رصد فريق البحث جملة من الكلمات التي تم استخدامها في مقررات التربية المدنية والوطنية، ويلاحظ بأن هذه الكلمات او المصطلحات مشحونة بقيم عاطفية ذات علاقة عضوية بقيم المواطنة من قبيل مصطلح "الوطن" مقابل مصطلح "المواطن"، وهو ما يؤشر إلى هيمنة الدولة على المواطنين واعتمادهم عليها. كما يلاحظ استخدام لفظ رعايا في سياق سلبي لمرة واحدة في المنهاج المصري بينما لم يرد هذا المفهوم في المنهجين الأردني واللبناني، وكذلك يلاحظ أن المنهج الأردني استخدم مصطلحي الولاء والانتماء أكثر من المنهجين المصري واللبناني، كما يلاحظ على المنهج المصري أنه كان الأقل في استخدام مصطلحات الوطن والمواطن والمجتمع والديمقراطية بالمقارنة مع المنهجين الأردني واللبناني. وقد أشارت نتائج المقابلات في الدول الثلاث إلى وجود عاطفة تعبوية في هذه المقررات لتوجيه الطلبة نحو تبني غاياتها وتكريس هيمنة الدولة أو السلطة على المواطنين واعتمادهم عليها.

- وأخيراً، تم رصد مقررات التربية الوطنية من حيث تتعاملها مع الفئات الأكثر عرضة للانتهاك (وتشمل حقوق المرأة والطفل وذوي الاعاقة ونزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل)، ولم يتمكن فريق البحث من رصد أي ذكر لهذه الفئات أو لحقوقها في مقرر مهج التربية الوطنية في لبنان ما عدا ذكر واحد لعدم التمييز ضد المرأة وذكر واحد لحق الطفل في الحياة. أما المنهج المصري فقد ورد فيه ذكر لحق المرأة في التعليم (ثلاث مرات) وحقها في عدم التمييز على اساس الجنس لمرة واحدة فقط. بالمقابل وردت الاشارة تسع مرات لحقوق المرأة في التعليم والتنمية والعمل والانتخاب والترشح والعمل التطوعي في مقرر التربية المدنية والوطنية في الأردن. كما تم الإشارة إلى حقوق الاطفال اربع مرات في سياق ايراد حقهم في الحياة والصحة والغذاء السليم والتعليم. كما وردت الإشارة لمرة واحدة إلى حق ذوي الاعاقة في المسكن اللائق. وهذا الأمر يشير إلى ضعف مناهج التربية الوطنية في الاشارة إلى حقوق الأشخاص من الشرائح الأكثر عرضة للانتهاك وكيفية حمايتهم، ويمكن عزو ذلك إلى غياب مصفوفة واضحة للمواطنة من منظور حقوق الانسان في الدول الثلاث وهو ما اكدته نتائج المقابلات في الدول الثلاث عدا عن كون هذه المواضيع قد لا ينظر إليها على اعتبار أنها ذات ارتباط عضوي بحقوق المواطنة.

خلاصة نتائج التحليل والتوصيات:

تشير النتيجة العامة التي خلصت اليها الدراسة إلى أنه قد حان الأوان للقيام بخطوات عملية عديدة نحو اصلاح نظام التعليم في الدول مجتمع الدراسة، وبما يجعل هذا النظام مرتكزا إلى قيم المواطنة بمفهومها الحداثي الذي شكل منتهى التجربة الانسانية في القرن الحادي والعشرين، بالإضافة إلى أنه يمكن لكل دولة ان تضيف إلى ذلك ما تراه مناسباً ومفيداً في حالتها الخاصة من شاكلة مفهوم التعددية الثقافية، وبحيث تستطيع هذه النظم التعليمية انتاج جيل عربي جديد مستقل ومبدع ومستوعب للقيم الاجتماعية التي تزدهر في المجتمعات الديمقراطية، سيما أن التعليم يعد أحد وسائل تعديل وتغيير النسق الثقافي، وأداة المجتمع في صنع مستقبله. كما خلصت الدراسة إلى نتائج خاصة في ضوء اشكاليتها والتساؤلات التي طرحتها والمتعلقة بمدى تضمن مناهج المقررات التربية المدنية والوطنية لقيم المواطنة من منظور حقوق الانسان في دول مجتمع الدراسة (الأردن، مصر، لبنان) **وقد تبين جملة من مواطن القصور وأهمها:**

1. ضآلة عدد قيم المواطنة التي تضمنتها المقررات وضعف تناسبها مع الدور الذي يمكن أن تقوم به كمناهج في عملية اكساب القيم للطلبة. كما أن هناك أنماط من القيم غير مذكورة البته وأخرى شبه غائبة على الرغم من أهميتها النسبية للمواطنة سواء على صعيد تكامل قيم المواطنة أو على صعيد ضرورتها في حل مشكلات المجتمع ومراعات التطورات المستقبلية فيه. ويمكن عزو هذا التوزيع العشوائي وغير المتوازن للقيم المواطنة إلى أن مقررات التربية الوطنية والمدنية في دول مجتمع الدراسة تسعى إلى تكريس انماط ثقافية قائمة ويضعف فيها البعد المبني على حقوق

الانسان والقيم الديمقراطية ويغلب عليها فكرة الولاء والطاعة، مما يعني أن التحولات السياسية التي ترافق الربيع العربي ينبغي ان تترافق مع تحولات ثقافية تستهدف الميول والعواطف والمواقف، وبما يجعل المدارس أطرافاً اجتماعية وسياسية أساسية فاعلة يمكنها أن تؤثّر بشدّة على عملية التحول الديمقراطي، ولا سيما في مكوّنها الثقافي.

2. عدم التوازن في درجة التركيز على قيم المواطنة من منظور حقوق الانسان سواء بين الدول نفسها أو بين القيم التي تضمنتها المواطنة، ويمكن عزو هذا التباين إلى ان اختيار محتوى المقررات الدراسية لا يتم في ضوء معايير موضوعية محددة بشكل مسبق، وإنما في ضوء المعرفة والخبرة والاهتمام لأعضاء لجان تأليف المناهج، وهنا قد لا تكون منظومة قيم المواطنة موجوده لدى لجان تأليف المناهج بشكل واضح ومتكامل، وإن كانت موجوده فهي لا تشكل بعدا اساسيا في عملية تأليف المنهج، كما يعزى ذلك أيضا إلى غياب مساهمات مؤسسات المجتمع المدني في هذه العملية اصلا. علما بأن نتائج المقابلات أشارت إلى هذه النتيجة في الدول الثلاث وطالبت باتساق الاهداف المعلنة لمقررات التربية الوطنية والمدنية مع محتوى هذه المقررات، كما طالبت بأن تكون قيم حقوق الانسان احدى المحددات الرئيسية التي يبنى عليها المناهج الدراسية اضافة إلى محددات وطنية ودينية أخرى.

3. إن مضمون القيم واسلوب عرضها لا يساعد الطلبة على ادراك المواطنة ودورها في بناء المجتمع والدولة، وهو ما ينسجم مع التوقعات العامة لفريق البحث. وجدير بالذكر أن نتائج المقابلات في الدول الثلاث أشارت بشكل واضح إلى أن هذه الاشكالية هي احد اسباب عدم تتمكن

المقررات الوطنية من تحقيق هدفها الرئيس في غرس قيم المواطنة، وهي احد اسباب ضعف المناهج الوطنية وعدم شمول ووضوح مفاهيم المواطنة في سلوك التلاميذ اليومي.

4. استخدام مقررات التربية الوطنية لمصطلحات مشحونة عاطفيا وتفاوت دول مجتمع الدراسة في استخدامها، وهو ما يؤشر إلى هيمنة الدولة على المواطنين واعتمادهم عليها. كما أوضح التحليل تباين ورود هذه المصطلحات واستخدامها في سياقات مختلفة، عدا عن أن عدد منها لم يرد الاشارة اليه في بعض الدول. علما بأن المصطلح يشكل الوعي ويسهم في تطوره وضبطه، كما يكشف عن دلالته المعرفية والقيمية والاخلاقية والسياسية والاجتماعية؛ أي بمعنى اخر أن المصطلح يسهم في تكريس قيم المواطنة من منظور حقوق الانسان في الوعي والممارسة. وقد أشارت نتائج المقابلات في الدول الثلاث إلى أن المواطنة مرتبطة بقيم عاطفية ترتبط بالانتماء للنظام السياسي والولاء لقيادته أكثر مما هي مرتبطة بإعداد المواطن وتوعيته بحقوقه وواجباته وتفعيل دوره السياسي .

5. محدودية ورد المصطلحات ذات العلاقة بذوي الفئات المهمشة في مقررات التربية المدنية والوطنية، وربما يمكن عزو ذلك إلى الاهتمام بهذه الشرائح الاجتماعية ما يزال محدوداً على صعيد المجتمع وأنه حديث نسبياً لما بعد مصادقة هذه الدول على الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة.

6. اختلاف تدريس مناهج المقررات المدنية والوطنية الاجتماعية في الاقطار الثلاثة، فالأردن مثلاً يخصص مادة مستقلة منذ المرحلة الابتدائية بينما مصر لا تخصص مادة ؟إلا في المرحلة الثانوية فقط.

7. أوضح تحليل المقررات الدراسية محل الدراسة أنها اتجهت في تناولها لقيم المواطنة بشكل أساسي إلى المدخل الاندماجي لقيم المواطنة في الوحدات الدراسية المتنوعة، وإن كان في الوقت ذاته وبشكل قليل جدا هناك تناول لبعض القيم المواطنة في موضوعات مستقلة لوحدها. وقد أشارت نتاج المقابلات إلى ضرورة تخصيص مادة منفصلة ومستقلة للتربية المدنية والوطنية مبنية على اطار مرجعي يقوم على مبادئ حقوق الانسان ضمن خريطة زمنية تبدأ من الصفوف الأولى في التعليم المدرسي، وذلك على اعتبار أن حقوق الإنسان تمثل مدخلاً مناسباً لتعزيز المواطنة.

8. أوضح تحليل مقررات التربية الوطنية في الدول مجتمع الدراسة ونتائج المقابلات إلى أنها تميل بقصد أو دون قصد نحو تكريس الأنماط السياسية والاجتماعية والثقافية القائمة في هذه الدول، كما أنها غيبت الكثير من المواضيع التي تخاطب احتياجات المجتمع الاساسية (المشاركة العامة التفكير النقدي في النظر إلى قضايا المجتمع)، علاوة على أن عدد من المواضيع التي احتوتها لم تعد مصدر توجيه سياسي في ظل المتغيرات العالمية (الرعايا، القومية، الطائفية، الاتحادات، الدور التاريخي)، كما أن اغفال مناهج التربية الوطنية والمدنية لحقوق الانسان أدى إلى شيوع ثقافة مناقضة لثقافة حقوق الانسان، كما بدى واضحاً بأن تغييب بعض الحقوق عن المناهج أو ضعف الاشارة اليها قد جعلها ضمن الحقوق الأكثر انتهاكاً وخصوصاً للفئات الأكثر عرضة للانتهاك كالطفل والمرأة والمعاقين والعمالة المهاجرة وغيرها.

وفي هذا المجال توصي الدراسة بما يلي:

1. التأكيد على أهمية البدء في تدريس مقررات التربية المدنية والوطنية في الدول العربية ومنها دول مجتمع الدراسة منذ الصف الأول الابتدائي تحقيقا لأهدافها الأساسية في بناء المواطنة والمجتمع الديمقراطي الذي يحترم حقوق الانسان.
2. مراجعة الكتب الدراسية بصورة دورية بهدف تحقيق التوازن في إيراد ومعالجة قيم المواطنة من منظور حقوق الإنسان في متون هذه الكتب ومراعاة التدرج والتسلسل في عرضها وبما يتفق مع المستويات التعليمية وأولويات المجتمع، ويؤدي إلى السعي المستمر في عرض المواطنة بصورة موضوعية ومحايدة وبالاستناد إلى عالمية مبادئ حقوق الإنسان واتفاقياتها الدولية المعروفة.
3. زيادة حجم المادة الخاصة بالمواطنة ضمن المقررات الدراسية والتعامل مع مفاهيم حقوق الانسان بشكل صريح وواضح وعلى اساس التوازن وعدم حصر الاهتمام بحقوق دون الأخرى وبصورة شمولية ضمن مصفوفة متكاملة.
4. تعميم هذه الدراسة على بقية الكتب المدرسية المقررة في جميع المراحل التعليمية وعلى دول عربية أخرى.
5. ديمومة تحليل الكتب المقررة باشراك المؤسسات المدنية المعنية بحقوق الانسان والمرأة والطفل ومنظمات المجتمع المدني المعنية، بحيث تحذف المفاهيم السلبية، وتعزّز المفاهيم الإيجابية ورفدها بأنشطة متنوّعة.

6. إجراء دراسات مماثلة تتناول مدى الإلمـام بالمواطنـة مـن منظـور حقـوق الإنسان على طلبة المدارس والمعلمين والإدارة المدرسـية للنظـر في مـدى المامهم بالمواطنة وممارستها.

7. تطوير إدراك واضعي مناهج التربية المدنيـة والوطنيـة بمضـامين حقـوق الانسان وفقاً للفهم الدولي بشكل دوري ومستمر، وكذلك إتباع وسـائل التدريس الحديثة في تعليم مناهج التربية الوطنية.

8. التأكيد على أن الفهم الحقيقي لمضمون المواطنة القائم عـلى مسـألة إعـمال الحق والواجب هو العملية الأكثر فعالية والأنسب في بنـاء أجيـال قـادرة على التعامل مع المرافق العامة والخروج من الاشكاليات التي تعـاني منهـا هذه المجتمعات من مثل العنف الجـامعي والمجتمعـي واشـكال التفرقـة العنصرية والاعتداء على المرافق العامة.

9. ضرورة الاهتمام بحقوق الفئات الأكثر عرضة للانتهاك – كالطفل والمرأة والمعاقين والعمال المهاجرين وغيرهم- في مناهج التربية المدنيـة والوطنيـة حتـى لا يـزداد الغـبن الواقـع عـلى هـذه الفئـات وتـزداد حجـم ونـوع الانتهاكات التي يتعرضون لها في المجتمع.

10. ضرورة ادماج حقوق الانسان في مناهج التربيـة المدنيـة والوطنيـة مـن اجل وقف انتشار الثقافات المناقضة لها والتي توفر البيئة الخصبة لنمو قيم الاستبداد وعلاقات الغلبة وإعاقة بناء الدولة المدنية الحديثة.

الفصل العاشر

تصور مقترح لمناهج التاريخ بالمرحلة الثانوية لتنمية الانتماء والولاء الوطني في ضوء تحديات العولمة

يحظى موضوع العولمة بـاهتمام كبـير عـلى المسـتوى الأكـاديمي، وأجهـزة الإعلام والـرأي العــام ومختلـف التيـارات السياسـية وفي الهيئـات والمـنظمات الرسمية والمحافل الدولية، فلا يكاد يخلو لقـاء أو نـدوة أو مـؤتمر مـن الحـديث عـن العولمـة أو الكونيـة أو الأمركـة مـن أجـل تـدعيم فكـرة مـا أو دحضـها أو تبريرها، ونشرت عديد من الأبحاث في الأدبيات التي تتحدث عن العولمة.

ولعل هذا الاهتمام مـن قبـل البـاحثين والمهتمـين بهـذا الموضـوع يرجـع لخطاب العولمة الملتبس الذي يحاول جعل سكان العالم المتنامي الأطراف والمتعدد الهويات واللغات والأديان والثقافات ينصهرون في قالب واحد تنمحي معه كل الفوارق بحيث يصبح سكان هذا الكون أشبه بقرية كونية .

ويرى علماء الغرب أن فكـرة العولمـة التـي تحمسـوا لهـا ليسـت بالعولمـة الموصلة إلى ما يبتغيه المجتمع الإنساني الذي ينـادي بتقـارب البشرـ واعتبـارهم سكان القرية الكونية، حيث بدأت تظهر بوادر الهيمنة على العالم بمختلف السبل وبدت ملامح العولمة السيئة تعاني منها معظم الـدول، وبـدت انعكاسـاتها أكثـر على الدول النامية في مختلف مجالات الحياة حتى أن فرنسا تشكو من هيمنة اللغة الإنجليزية بفضل العولمة على هويتهم الثقافيـة ممـا حـدا بهـم إلى وضـع الثقافـة في خانة الاستثناء ، لأن قوة الإنتاج الأمريكي بدأت تؤدى إلى التغيير التـدريجي في سلوكهم وأنماط حياتهم .(طالبى،2002، 12)

كما انتشرت قيم العولمة الاجتماعية عن طريق المؤتمرات الدولية ، والضغط على الدول التي لا تستجيب في مؤتمر نـيروبي 1985 ، والقـاهرة 1994 ،وبكـين 1995 ،واسـطنبول 996 ، ونيويـورك 1996، 2000 ،وتـدور محـاور هـذه المـؤتمرات حـول حـق الأسرة والمـرأة والطفـل والمسـاواة بـين الرجـل والمـرأة

في الميراث، وهذه كلها من الثقافة الغربية التي لا تمت بصلة للثقافة الإسلامية.(محمد، 2002 ، 27).

إن التعليم بمجالات تخصصه المختلفة، يقوم ببناء الأجيال من خلال إكسابهم القيم والاتجاهات السائدة في المجتمع ،كما أن العملية التعليمية هي الوسيلة الفعالة لتغيير هيكل المجتمع وتشكيل سماته وثقافته وتأهيل العناصر البشرية القادرة على النهوض به، وفي ظل تطور وسائل الاتصال وعولمة الثقافة والاكتشافات العلمية والتكنولوجية، أصبح حتماً علينا تطوير المناهج الدراسية وطرائق تدريسها لأن نهضة المجتمع محكومة بنوعية المناهج الدراسية وكيفية بناء عناصرها بجودة تحقق الهدف الأسمى، ومن ثم تشكل أبناءها وتعدهم للمستقبل الذي يعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة، وللتمكن من التكيف مع واقع العولمة والتفاعل مع تأثيرها في العصر الحاضر وخصوصاً من الناحية التربوية يجب تهيئة المواطن لمواجهة العولمة وفق منظومة قيمية أخلاقية متكاملة، وإحداث التفاعل بين التراث القومي والحاجات المعاصرة والانفتاح إلى الأنظمة التربوية العالمية بطريقة هادئة وعلمية وواعية وناضجة.

وباستقراء تجارب دول متقدمة مثل اليابان والصين ، نجد أنها تركز على الوعي بالهوية الذاتية، وتقديرا منها لدور المناهج التعليمية في تحقيق التنمية وصنع التقدم ، قامت بمراجعة مناهجها التعليمية بصفة عامة ومناهج التاريخ بصفة خاصة ، بل إنها حرصت على مراجعة هذه المناهج في ضوء تحديات العولمة .(shuichina،: 811989،Guthrie،1990: 126)

ومن هنا يتضح أن للتربية دوراً رئيساً في المعترك الثقافي، فالتربية واحدة من روافد الثقافة الرئيسة، وهى لا تعمل في فراغ بل تستمد دورها من فلسفة وأهداف المجتمع، وبذلك يصبح التعليم بمؤسساته المختلفة المسئول عن إعداد

المواطن بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة المقبلة بحيث يركز هذا الإعداد على إبراز الخصوصية الثقافية، كرد فعل لمواجهه تحديات العولمة، ومن ثم ضرورة الحفاظ على الهوية الذاتية وتأكيد قيم الانتماء والولاء الوطني.

وفى ضوء ما سبق يتعين على مخططي المناهج التعليمية، ومناهج التاريخ خاصة استمرار إعادة النظر في أهدافها ومحتواها وأساليب تنفيذها وتقويم نواتج تعلمها، في ضوء تحديات العولمة بما يكفل الحفاظ على الهوية الذاتية وتحقيق الانتماء والولاء الوطني لدى الطلاب.

ولما كان المجتمع المصري ينظر إلى التعليم باعتباره أمناً قومياً ، فمن الضروري مراجعة مقررات التاريخ بالمرحلة الثانوية في ضوء مدى استجابتها للتغيرات المرتبطة بالعولمة ومتطلبات تنمية الانتماء والولاء الوطني لدى الطلاب، مع اقتراح أطر مناسبة لوضع مناهج التاريخ في المستقبل .

وتعد مناهج التاريخ بحكم طبيعتها إحدى المناهج الدراسية التي يمكن أن تسهم في الحد من مخاطر العولمة ،وتأكيد الانتماء والولاء الوطني، و لها دور فاعل يتكامل مع المناهج الدراسية الأخرى في مساعدة الأبناء على مواجهة العولمة وتحدياتها .

لذا بدأت معظم دول العالم إعادة صياغة مناهج التاريخ لتواكب التغييرات العالمية ، وتبنى المجلس الوطني للدراسات الاجتماعية . (National Council for the Social Studies، 2000) تطوير مناهج التاريخ وحدد العناصر الرئيسة التي يجب أن يتضمنها وهى :ترسيخ قيم الديمقراطية، وتأكيد فكرة الاعتماد المتبادل، والمعلومات اللازمة للحياة في المجتمع العالمي .ومن هنا نبعت مشكلة البحث الحالي.

مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي :

- ما التصور المقترح لمناهج التاريخ بالمرحلة الثانوية لتنمية الانتماء والولاء الوطني في ظل العولمة ؟

ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

1) ما أبرز تحديات العولمة على الهوية والانتماء والولاء الوطني ؟
2) ما دور التربية في مواجهة تحديات العولمة ؟
3) ما دور مناهج التاريخ بالمرحلة الثانوية في تنمية الانتماء والولاء الوطني؟
4) ما التصور المقترح لمناهج التاريخ بالمرحلة الثانوية لتنمية الانتماء والولاء الوطني ؟

حدود البحث:

التزم الباحث في تناوله للمشكلة بالحدود التالية:

1) محتوى كتاب التاريخ المقرر على طلاب المرحلة الثانوية للعام الدراسي 2009/ 2010 حيث إن التاريخ مادة اختيارية يدرسها الطلاب إما في المرحلة الأولى أو الثانية فقط.

تحليل محتوى كتاب التاريخ في ضوء قيم الانتماء والولاء الوطني كتحديات للعولمة .

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث فيما يلي :

1) تزويد مخططي مناهج التاريخ بالمرحلة الثانوية بأهم الموضوعات التي يجب أن يتضمنها محتوى مقرر التاريخ في ضوء تحديات العولمة ، ومتطلبات الحفاظ على الهوية والانتماء والولاء الوطني.

2) تقديم تصور مقترح لمناهج التاريخ يتضمن الأهداف والموضوعات التي تعكسها وأساليب التدريس ووسائل وأنشطة تقويمية وثيقة الصلة بالحفاظ على الهوية والانتماء والولاء الوطني.

منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي القائم على رصد وتحليل طبيعة كل من العولمة و آلياتها وتحدياتها وانعكاساتها على الانتماء والولاء، ورصد وتحليل محتوى كتاب التاريخ للمرحلة الثانوية في ضوء متطلبات الحفاظ على الهوية والانتماء والولاء الوطني.

أهداف البحث:

تمثلت أهداف البحث الحالي في:

1) تحديد المرتكزات الرئيسة التي تعتمد عليها العولمة وتأثيرها على الهوية والانتماء والولاء الوطني .

2) تحديد مخاطر العولمة على الهوية والانتماء والولاء الوطني.

3) التعرف على السبل الكفيلة بتحقيق الانتماء والولاء الوطني في ظل العولمة .

مصطلحات البحث:

العولمة: عرفها (منصور ،2003) بأنها: إصباغ عالم الأرض بصبغة واحدة شاملة لجميع الناس وتوحيد كل أنشطتها دون اعتبار لاختلاف الأديان والثقافات والجنسيات .

وعرفها (بوفاسة 2009) بأنها: مشروع لمركزة العالم في حضارة واحدة.

ويعرفها الباحث إجرائياً بأنها :مجموعة العمليات والإجراءات التي أصبحت من خلالها الحياة الإنسانية أكثر تشابكا وترابطا مما يؤثر سلبا على الهوية والانتماء والولاء

الانتماء: **عرفه حافظ** (1980) بأنه شعور الفرد بأنه جزء أساسي من جماعة مرتبط بها متوحد معها، وشعوره بالمسئولية تجاهها مع توفر مقومات أساسية للجماعة تبرز اختلافها عن غيرها من الجماعات.

كما عرفه الشرقاوي (1984) بأنه الارتباط الوثيق بجماعة ما ،مع تفضيلها على غيرها من الجماعات ، والشعور بالمسئولية تجاهها والدفاع عنها .

ويعرفه الباحث إجرائياً بأنه مجموعة السلوكيات التي يكتسبها الفرد من الجماعة التي ينتمي إليها، وشعوره بأنه جزء منها ودفاعه عن أفكارها والارتباط بالقيم والمعايير التي تميزها عن غيرها

الولاء : عرفه (عبد التواب 1993) بأنه محصلة التفاعل بين ما هو فطرى وما هو مكتسب، ووجود دافع داخلي يجعل الفرد يشعر بالطمأنينة عندما يكون جزء من كل، وتدعيم هذا الشعور من خلال التربية التي تجعل سلوكه يتسم بالحب والعطاء والتضحية من أجل الوطن .

ويعرفه الباحث إجرائيا بأنه شعور يربط الفرد بالمجتمع الذى يعـيش فيـه والالتزام بمعاييره والدفاع عنه والإسهام في حل مشكلاته .

إجراءات البحث:

للإجابة عن تساؤلات البحث اتبعت الخطوات التالية:

- التعرف على التحـديات التـي تواجـه منـاهج التـاريخ في ظـل العولمـة وإفرازاتها عـلى الانـتماء والـولاء الـوطني، مـن خـلال البحـوث والدراسـات السابقة، **والكتابات والندوات والمؤتمرات ذات الصلة بما يلى :**

- تحديات العولمة على الهوية والانتماء والولاء الوطني .
- دور التربية في مواجهة تحديات العولمة .
- دور مناهج التاريخ بالمرحلة الثانوية في تنمية الانتماء والولاء الوطني .
- تحليل محتوى كتاب التاريخ بالمرحلة الثانوية لتحديد مدى مساهمته في تنميـة الانتماء والولاء الوطني وذلك للاستفادة منها في اسـتخلاص أهـم النقـاط التي يتضمنها التصور المقترح لمناهج التاريخ بالمرحلة الثانوية لتنمية الانتماء والولاء الوطني.
- تقديم التوصيات والمقترحات.

الإطار النظري للبحث

العولمة – المفهوم – التحديات– . انعكاسات العولمة على الهوية، والولاء، والانتماء

أولاً : مفهوم العولمة :

أصبح مفهوم العولمة شائع الاستخدام في مجالات الحيـاة كافـة، السياسـية والاقتصادية، والثقافيـة والتربويـة، وظـاهرة العولمـة ليسـت جديـدة، فالممالـك القديمة الآشورية والفارسية والرومانية تعد أول مشروع للعولمة، والعالمية التـي

جاء بها الإسلام مثلت تحولاً حضارياً في حياة البشرية ، تحول فيه الخطاب من قومية الأديان إلى عالميتها ومن عزلة المجتمعات وتصارعها إلى وحدة البشرية وتعاونها.

وهناك من يصف العولمة بأنها فكرة قديمة مغلفة بثياب عصرية جديدة (التوم ، آدم ، 1999 : 18) حيث استخدم المفهوم نفسه من قبل تشرشل في أعقاب الحرب العالمية الأولى وهو يطالب بسيادة أنجلو سكسونية تفرض مشيئة المنتصرين في الحرب بحق النظر في بقية الدنيا، وأعلنها الرئيس الأمريكي روزفلت وهو يمهد لدخول أمريكا الحرب العالمية الثانية ويبشر الدنيا بجنة بعد الحرب متحررة من الفقر والجهل والظلم السياسي والاجتماعي (هيكل، 1994 : 10).

وعقد مؤتمر دولي في لاهاي بسبب الأحداث المدمرة للحرب العالمية الأولى وإنشاء عصبة الأمم ، رغم أنها استغلت من قبل الدول الاستعمارية استغلالاً فاحشاً لتضفي الدولية على تقسيمات سايكس بيكوو وعد بلفور وهذا يوضح أن النزعة للعالمية هي نزعة إنسانية ولكن المشكلة عبر التاريخ هي أن الأقوياء يستغلون هذه النزعة لفرض نظامهم العالمي الذي يخدم مصالحهم (مسلم، 1999 : 134) .

ويركز الخطاب الأمريكي على أن العولمة ليست مجرد خيار قابل للرفض أو التبني ، بل هي حتمية لا مناص عنها في توجه النظام العالمي الجديد ولا خيار للعالم النامي غيرها إلا خيار بقائه محبوسا في تخلفه ، وأن العولمة هي أقرب الطرق وأجداها لتحقيق الحداثة السياسية والاجتماعية والفكرية للعالم المتخلف، وأنجح الوسائل لطيها بسرعة مراحل التنمية الشاملة ؛ لأنها الوحيدة

القادرة على تأهيله اقتصاديا وبالتالي فكريا واجتماعيا ، وأن تغيير العالم إلى الأفضل مرهون بتطبيقها في المجالات كافة (ولكنز، Wilkins، 1996 : 230).

ويعرّف (روبرتسون Robertson ، 1992: 8) العولمة بأنها اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش ، وهذا التعريف يركز على فكرة انكماش العالم التي تتضمن أمورا كثيرة منها : تقارب المسافات والثقافات وترابط المجتمعات والدول وسرعة التحولات والمستجدات وضعف القدرة على مجاراتها.

ويشير (ديفز Davies ، 1997 : 448) في تعريفه للعولمة إلى أنها شبكة التفاعلات المكثفة عبر الحدود في كل مجالات النشاط الإنساني والاجتماعي والحضاري والاقتصادي ، ويرى أن المفهوم يغطي مجالات واسعة، يندرج تحتها عدد كبير من العناصر والأطراف التي لم تتضح هويتها بعد.

ونفس المعنى يؤكده (مارتين وشومان ،1998: 216) من أن العولمة هي التداخل الواقع والمتزايد بأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء لوطن محدد أو دولة معينة، ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية.

ويحدد (يس ،1999 : 18) ثلاث عمليات توضع في الاعتبار عن تحديد مفهوم العولمة وهي:

- انتشار المعلومات حيث تصبح متاحة لدى جميع الناس.
- تذويب الحدود والفواصل بين الدول.
- زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات.

ويفرق (الجابري، 1998 : 300) بين العولمة والعالمية، فالعولمة تشير إلى إرادة الهيمنة، وبالتالي قمع وإقصاء للخصوصية واحتواء العالم، بينما العالمية تشير إلى الطموح والارتفاع بالخصوصية إلى المستوى العالمي وهي تفتح على ما هو عالمي للأخذ والعطاء في التعارف والحوار.

والعولمة عملية مركبة لها أبعاد متعددة منها العولمة الاقتصادية وهي الأكثر تحققا على أرض الواقع، والأكثر اكتمالا من الأبعاد الأخرى ، وتعنى بروز عالم بلا حدود اقتصادية، وعالمية الإنتاج المتبادل وفتح الأسواق وحرية التجارة الدولية، والعولمة في بعدها السياسي أكثر مجالات العولمة إثارة للجدل، حيث تشير إلى انحسار دور الدولة وتخليها عن مظاهر السيادة التقليدية والانتشار السريع للقرارات والتشريعات السياسية على الصعيد العالمي وبروز مراكز جديدة للقرار السياسي العالمي، وبروز قوى إقليمية وعالمية تنافس الدولة وتسعى لإدارة شئون العالم مستقبلاً.

والعولمة في بعدها الثقافي هي البعد الأكثر غموضا حيث تشير إلى الانفتاح غير المسبوق للثقافات على بعضها البعض، كما تحمل في طياتها نوعا من الغزو الثقافي أي قهر الثقافة الأقوى للثقافة الأخرى الأضعف منها (أمين 1998 : 60) ويؤكد المعنى نفسه (الدريدي ، 2000 : 243) حيث يرى أن للعولمة مظهرين، تكون في أحدهما عولمة توحد وتماثل، وتعنى مجالات الاقتصاد والسياسة والمجال العسكري، حينما يمارس الغرب المصنع هيمنته على البلدان الأقل نموا ، وتكون في مظهرها الآخر عولمة تعدد وتباين، وتشمل حقل الثقافة خاصة في غياب الهيمنة وسيادة التواصل والتعايش السلمي.

ولقد لاقت العولمة اهتماماً بالغاً من الأوساط الفكرية والثقافية كافة في العالم، حيث عقدت من أجلها ندوات ومؤتمرات في أنحاء العالم، استحوذ عام 1998 على أكثر من 18 ألف لقاء لم يكن العالم العربي بمنأى عنها حيث عقدت في معظم أقطاره ندوات ومؤتمرات، ففي المغرب عقد مؤتمر في 1997 تحت عنوان" العولمة والهوية "، وفي القاهرة أقام المجلس الأعلى للثقافة مؤتمرا في 1998 بعنوان : " العولمة وقضايا الهوية الثقافية " والجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس في 1999 عقدت مؤتمرا بعنوان : " العولمة ومناهج التعليم العام " ، وفي الأردن 1998 عقد مؤتمر بعنوان : " الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية"، وفي بيروت 1998 ندوة بعنوان : " العرب والعولمة" وفي سلطنة عمان 1999 عقدت جامعة السلطان قابوس بالتعاون مع جامعة الزيتونة ندوة بعنوان : " العولمة والخصوصية الثقافية " ، وفي مكة المكرمة عقد مؤتمر بعنوان : " الأمة الإسلامية والعولمة 2000 " ، وفي الإمارات العربية المتحدة عقد مؤتمر بعنوان : " العولمة – التفاعل والتعامل " (الضوي، عبدالله ، 2003: 116) .

وقد تعددت الدراسات والبحوث والمؤتمرات والكتابات العربية حول العولمة ومحاولات التصدي لها من خلال طرح الاستراتيجيات المناسبة ووضع تصور لمستقبل التعليم في العالم العربي في القرن الحادي والعشرين **ومنها:**

دراسة (النعيمي وإسماعيل 1995) التي استهدفت تحديد مقومات الذاتية الثقافية لمجتمع الإمارات ودور مناهج اللغة العربية والدراسات الاجتماعية في تدعيمها لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية وكذلك الكشف عن توجهاتها السائدة للذاتية الثقافية في الكتب الحالية، وأظهرت النتائج تأكيد الذاتية العربية الإسلامية لمجتمع الإمارات من خلال الكتب المدرسية، في حين

جاء تصدر التوجه الإماراتي كتب الدراسات الاجتماعية، وأوصت الدراسة بضرورة التوازن والتنسيق بين مكونات الذاتية الثقافية وضرورة الاهتمام بموضوعات الثقافة الإسلامية والعربية والخليجية، والتعبير عنها بالوسائل التي تبرز الحضارة الإسلامية.

وقدم (بدوي ، 2000) دراسة استهدفت الكشف عند توجهات الهوية الثقافية في محتوى مناهج التاريخ بالتعليم الثانوي العام؛ لدور مناهج التاريخ في تدعيم الهوية الوطنية وتأثيرها المباشر في الهوية الثقافية والقومية للطلاب من خلال خمسة أبعاد تمثل توجهات للهوية الثقافية التوجه المصري، الإسلامي العربي، العالمي، التوجه العام، وتوصلت الدراسة إلى تمثيل المحتوى لهذه الأبعاد بنسب مختلفة في كل صف من صفوف المرحلة الثانوية ففي الصف الأول كانت النسب على النحو التالي: المصري 29. 65 % الإسلامي 0,93 % العربي 19 , 16 % العالمي 46% العام 12 ، 17 % وفي الصف الثاني كانت المصري 68 ، 33% الإسلامي 75 ، 29٪ العربي 32 ، 16٪ العالمي 23 ، 17٪ العام 2 ، 3% .

ومن خلال النسب السابقة يتضح أن التوجهين الإسلامي والعربي جاءوا في المرتبتين الثانية والثالثة بعد التوجه المصري إلا أنهما جاءا بدرجة ضعيفة، ولذا أوصت الدراسة بإعادة النظر في محتوى مناهج التاريخ بالمرحلة الثانوية العامة وضرورة تحقيق التوازن داخل كل توجه للحفاظ على ثوابت الهوية الثقافية.

وقدمت (إدارة البحوث التربوية بالكويت 2000) دراسة استهدفت تقصي الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية للتربية ، وتحديد سبل مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة، وأجريت الدراسة على عينة من الخبراء التربويين من مديري المدارس والموجهين و وكلاء المدارس في الكويت حيث

بلغت العينة 586 من التربويين، وأبرزت الدراسة وجود عدد من الجوانب السلبية للعولمة أبرزها محاولات القضاء على القيم العربية الإسلامية، كما بينت عدد من التوجهات يمكن اعتمادها في مواجهة تحديات العولمة أهمها غرس القيم والعادات العربية الإسلامية في سلوك الأبناء وتقرير دور الإعلام العربي وبناء استراتيجية عامة على مستوى البلاد لتفعيل هذه المواجهة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والمعلوماتية وتعزيزها في داخل المؤسسات التربوية.

وأعد (الجمل، 2002) دراسة استهدفت وضع تصور مقترح لمناهج التاريخ بالمرحلة الإعدادية في ضوء تحديات العولمة والقضايا التي أفرزتها في القرن الحادي والعشرين، وتطبيق إحدى وحدات هذه التصور لتعرف أثرها في تنمية وعي الطلاب ببعض القضايا المعاصرة، وأشارت الدراسة إلى أن أهم التحديات التي تواجه مناهج التاريخ في ظل العولمة تتمثل في التعايش السلمي كأحد أبعاد التربية الدولية في ظل الصراع العربي الإسرائيلي، والتوازن بين الجانب الروحي والأخلاقي من جهة والجانب المادي من جهة أخرى، وتكوين المهارات اللازمة للتعامل مع مصادر تقنيات المعلومات، والدور السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتوقع أن تسهم به مناهج التاريخ في تربية أفراد المجتمع، وقدّم وحدة أسفرت نتائج تطبيقها عن زيادة وعي الطلاب بالقضايا بالواردة فيها وهي الإرهاب، التطرف، التسامح الديني، التوازن بين فكرة الحرب السلام.

وقدم (وطفة، و الراشد 2004) دراسة استهدفت تقصي أبعاد العلاقة بين التربية والعولمة في الكويت والعالم العربي من وجهة نظر عينة من أساتذة الجامعة في الكويت بلغت 376، وأعد لهذا الغرض استبانة تضمنت أسئلة مغلقة ومفتوحة حول طبيعة العلاقة بين التربية والعولمة في مختلف المستويات

والاتجاهات، وتوصلت الدراسة إلى أن الأنظمة التربوية العربية القائمة غير قادرة على الاستجابة لمتطلبات العولمة وتحدياتها ، وأوصت بضرورة تطور الأنظمة التربوية في الشكل والمضمون والمناهج وأساليب العمل لتتجاوب مع تطلعات الإنسان العربي وعصر العولمة، وتعزيز القيم العربية الإسلامية في مواجهة العولمة، واحتواء المخاطر التي تفرضها على التربية وكذلك بناء استراتيجية تربوية جديدة، ووضع مشروع تربوي عربي لمواجهة العولمة وتحدياتها.

وقدم (راتينوف Ratinoff، 1996) دراسة استهدفت توضيح مفهوم الأمن العالمي في ظل العولمة، وأشارت إلى أن هناك ظواهر ومستجدات غيّرت مفهوم الأمن القومي، وأن هذا المفهوم لم يعد يعتمد على الحدود الدولية والقدرات العسكرية للدول، وأن فتح الأبواب أمام التجارة الحرة واكبها نسبة عالية من الجريمة والتطرف، وأكدت الدراسة على أن العولمة لا تبشر بعالم أكثر أمنا واستقرارا وعدالة ديمقراطية.

وفي (دراسة تاسيدال Teasdale، 1997) استهدفت إبراز دور دول الباسفيك الآسيوي في مواجهة العولمة، حيث أوضح أن العولمة الاقتصادية جلبت معها أنماطا ثقافية مغايرة لتلك السائد ة في هذه المنطقة، ولمواجهة ذلك اهتمت منطقة الباسفيك بتدعيم الثقافة المحلية والخصوصية المجتمعية من خلال برامج إعداد المعلمين ليكتسبوا هذا التوجه وينقلونه بدورهم للطلاب، وارتكزت هذه البرامج على عدة محاور أهمها: التوسع في نشر الثقافة المحلية وربطها بالمتغيرات العالمية وتدعيم فهم الذات والولاء للثقافة الوطنية والتأكيد على مفاهيم الحرية والتسامح، وأوصت بأن الذاتية المجتمعية وعدم التقليد هي أفضل طريق لتحقيق التقدم ومواجهة العولمة.

أمـا دراسـة (فيليب Phillip، 1998) فقـد هـدفت إلى إبـراز مسـتقبل الديمقراطية في ظل العولمة، وأضـحت أن الهـوة لم تعـد بـين الشـمال والجنـوب بل أنها أصبحت بارزة في مجتمعات الشمال نفسها، وأن عـدد المهمشـين في العـالم يزداد يوميا في دول الشمال، وأن قضية الديمقراطية هي القضـية المحوريـة التـي تشغل بال النخبة في الغرب، وانتهت الدراسة إلى أن رفع مستوى التعليم وتنمية الحقوق الاجتماعية ودعم الرعايـة الاجتماعيـة هـي السـبيل للحـد مـن ظـاهرة التهميش ومواجهة أثار العولمة.

وهذه الدراسات تعكس مدى الاهتمام بالعولمة، ومن ثـم أوصـت نتـائج دراسة(عاطف بدوي 2000) إعادة النظر في منـاهج التـاريخ بالمرحلـة الثانويـة ووضع(على الجمل 2002) تصـورا لمنـاهج التـاريخ لمواجهـة تحـديات العولمـة وأوصت دراسة (تاسيدال، 1997) بتدعيم فهم الذات والولاء للثقافـة الوطنيـة ،والتأكيد على مفاهيم الحريـة والتسـامح وعـدم التقليـد وتطبيـق الديمقراطيـة كأسلوب أمثل لمواجهة العولمة، وأوصت دراسة (علـى وطفـة، والراشـد 2004) بوضع مشروع عربي لمواجهة تحديات العولمة.

يتضح مما سبق أن العولمـة تـاريخ قـديم، والـذي يتجـدد هـو وسـائلها، فالاستعمار القديم لون من ألوانها ولكنه لم يتجاوز المفهوم العسكري بسبب قـوة الحصانة الإسلامية والمرحلة الجديدة تختلف عما سبقتها في كون وسـائل العولمـة متميزة بسرعة الانتشار، باستخدام ثورة المعلومات والاتصـالات والفضـائيات كما أنها تعكس إرادة مركزية للاستقطاب والهيمنة على العالم، سـاعدها في ذلـك تشكيل النظام العالمي الجديـد أحـادي القـوة، كـما أنهـا تـدعو لتبنـي النمـوذج الأمريكي واستخدام الآليات والوسائل المختلفة لإرساء دعـائم هـذا النمـوذج

وتمثـل اختراقـا للخصوصـيات الاجتماعيـة والثقافيـة والسياسـية للإفـراد والمجتمعات.

تحديات العولمة:

من خلال الأدبيات المتصلة بالعولمة نجد أن هناك اتفاقا على أن التحديات المصاحبة للعولمة متعددة ومتداخلة مع بعضـها الـبعض، وأنهـا تشـمل مجـالات الحياة كافة، **ويمكن إيجازها فيما يلي:**

1- **تحديات سياسية:**

تفرض التحديات السياسية على الدول إعادة النظر في تشريعاتها وأنظمتها إذا ما كانت تتعارض مع ما يصدر عـن المـنظمات العالميـة الجديـدة مـن قـوانين وتشريعات واتفاقيات، كما أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيـد عـلى المسرـح السياسي العالمي، فهناك هيئات متعددة الجنسـيات ومـنظمات عالميـة وجماعـات دولية، وفي هذا الصدد يقول مستشـار الخارجيـة الأمريكيـة: أن تجـاوز السـيادة الوطنية للدول قطعة قطعة يوصـلنا للنظـام العـالمي بصـورة أسرع مـن الهجـوم التقليدي (فالاسكيكس Valaskakis، 1999: 160).

2- **تحديات اقتصادية:**

تعنى بروز عالم بـلا حـدود اقتصـادية، وعالميـة الإنتـاج المتبـادل وزيـادة معدلات التجارة العالمية وفتح الأسـواق، وحريـة التجـارة الدوليـة، وسـيطرة الشركات متعددة الجنسيات واتساع نطـاق أنشـطتها، وإدارة معظـم العمليـات بعيدا عن الدول والحكومات، ومن أبرز تحدياتها تحريـر الاقتصـاديات القوميـة وتركها لقوى السوق العالمية وضع القيود التي تفرضها الحكومات عـلى مسـيرة الاقتصاد وهيمنة الشرـكات الكـبرى عـلى الاقتصـاد العـالمي (أحمـد مصـطفي عمر، 2000 : 74) .

3 - **تحديات ثقافية:**

تعد التحديات الثقافية هي الأكثر خطورة بين باقي التحديات حيث إنها تتعلق بالقيم والأخلاق والهوية والدين ومحاولة فرض نماذج مغايرة، والتحدي الثقافي نعنى به انتقال اهتمام وعي الإنسان من المجال المحلي إلى المجال العالمي حيث يزداد الوعي بعالمية العالم وبوحدته البشرية، وتبرز بوضوح الهوية والمواطنة العالمية، وتحل محل الولاءات والانتماءات الوطنية.

ويكاد يجمع الباحثون وخبراء التربية (طعيمة 1999، عبد الرزاق 2002، الجمل 2002، الدلال 2004، وطفة، الراشد 2004) على أن العولمة تفرض عديدا من التحديدات على التربية أبرزها:

- التوتر بين العالمية والمحلية، حيث تفرض المتغيرات العالمية أن يصبح المرء شيئا فشيئاً مواطناً عالمياً.
- التوتر بين الكلي ولخصوصي بين عالمية الثقافة والحفاظ على هوية الفرد.
- التوسع الهائل في المعارف والقدرة على استيعابها والضغط على المناهج الدراسية.
- اتساع الفجوة التكنولوجية بين الدول العربية والدول المتقدمة.
- تحدى القيم.
- تحدى الاتصالات.
- تحدي الأمية الشاملة.
- تحدي البحث العلمي.
- تحدي الدراسات المستقبلية.
- تنامي الولاءات والانتماءات الصغرى.

انعكاسات العولمة على الهوية، الولاء، والانتماء:

يتناول هذا المحور انعكاسات العولمة على الهوية، الولاء، الانتماء، وسبل مواجهة هذه السلبيات، ونبدأ بتوضيح كل منها على حدة.

الهوية Identity:

تستخدم كلمة هوية في الأبيات المعاصرة لأداء معنى كلمة **Identity** التي تعبر عن خاصية المطابق، مطابقة الشيء لنفسه أو مطابقته لمثيله، أي يشترك مع غيره في الصفات والخصائص؛ فالهوية هي حقيقة الشيء أو الشخص المطلقة المشتملة على صفاته الجوهرية التي تميزه عن غيره، وتسمى أيضا وحدة الذات (التويجري 1997: 166).

ويعرف المفكر الفرنسي (ميكيشللي 1993: 15) الهوية بأنها: منظومة متكاملة مع المعطيات المادية والنفسية والمعنوية والاجتماعية، تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي وتتميز بوحدتها التي تتجسد في الروح الداخلية التي تنطوي على خاصية الإحساس والشعور بها.

والهوية هي وحدة المشاعر الداخلية التي تتمثل في الشعور بالاستمرارية والتمايز والديمومة، وهذا يعني أن الهوية وحدة من العناصر المادية والنفسية المتكاملة التي تجعل الشخص يتمايز عمن سواه ويشعره بوحدة الذاتية. (ميكشللي 1993: 129).

يتضح مما سبق أن الهوية جملة المعالم المميزة للشيء التي تجعله هو، بحيث لا نخطئ في تمييزه عن غيره من الأشياء، ولكل منا كإنسان شخصيته المميزة له فله نسقه القيمي ومعتقداته وعاداته السلوكية وميوله واتجاهاته وثقافته وهكذا الشأن بالنسبة للأمم والشعوب، والهوية داخل إطار الأمة الواحدة تبرز **وفق ثلاثة مستويات هي**: هوية فردية، هوية جماعية، هواية قومية، وهي هويات

منسجمة فيما بينها، ويرى أنصار العولمة، أن العولمة فكر تقدمي بينما الهوية فتمثل فكرا رجعيا، لكن أصحاب المجتمعات الجنوبية وجدت في ظاهرة القومية نعمة ساعدتها على طرد المستعمر والتخلص من الهيمنة والسير نحو بناء الذات.

وتعد الثقافة هي طريقة الحياة الكلية في المجتمع، وتتصل بسائر نشاطات الفرد والمجتمع، وتشمل جميع الإنجازات المادية والمعنوية، وهي ضرورية لتحقيق الانسجام الفكري والتماسك والترابط بين أفراد المجتمع وتكيفهم وانتمائهم، ولكل مجتمع ثقافته التي تحدد الهوية العامة لأبنائه، وتحدد أهم الصفات التي تميز أبناء المجتمع أو عدد من المجتمعات، وقد تكون بعض هذه الصفات عامة يشترك فيها أبناء مجتمعات كثيرة ولكن بعض هذه الصفات خاصة فقط بالمنتمين لثقافة بعينها، وهذا الجانب الخاص هو المهم لأنه يميز بين الشعوب ويوضح درجة أصالة ثقافتها (التير، 2001: 86).

والهوية الثقافية Cultural Identity هي جميع السمات المميزة للأمة كاللغة والدين والتاريخ والعادات والتقاليد والقيم وأنماط العلاقات الاجتماعية وطرائق التفكير وغيرها، مما يحفظ للأمة شخصيتها المتجددة عبر عصور التاريخ، ويميزها عن غيرها من الأمم (حسن الحداد، 2001: 298) والهوية الثقافية هي التعبير عن تفاعل المجتمع النوعي مع المنظومة العليا للقيم التي يدين لها بالولاء، فهي ملاك البقاء ومصدر المقاومة في وجه كل غزو ثقافي أو حضاري يحاول الاستقطاب أو فرض التبعية (التازى، 1997: 75).

وللهوية أركان ثلاثة: هي العقيدة التي توفر للإنسان الرؤية الكونية، واللغة التي ينتمي من خلالها إلى قوم والتراث الثقافي الذي يغذيه ويزوده بالذاكرة الأدبية والتاريخية، وكما أن للإنسان هويته، فالحضارة أيضا لها هويتها

التي تبرز فيها هذه الأركان وتميزها عن غيرها (أحمد مجدي حجازي، 1999: 128).

ويرى (الجنحاني، 1999: 75) أن الدول التي اندفعت نحو العولمة الاقتصادية أقل في اندفاعها نحو مفاهيم وقيم و أفكار العولمة الثقافية التي تروج عبر الفضائيات، ومن خلال أحدث تقنيات ووسائل المعلومات والاتصالات فمعظم الشعوب غير مطمئنة من العولمة الثقافية وكيفية التعامل معها.

ويمكن إيجاز انعكاسات العولمة السلبية على الهوية في النقاط التالية:

- اتجاهات العولمة لها تأثير سلبي على الهوية والسيادة معا، وموقف الغرب شديد التناقص في هذا المجال، حيث يجمع النقيضين معا، فهو من ناحية شديد الاعتزاز بهويته حريص عليها ومن جهة أخرى رافض للاعتراف بالهوية الوطنية لشعوب العالم (فريدمان Friedman، 1994: 86).
- تحاول العولمة تفريغ الثقافة العربية الإسلامية من مضامينها الحضارية، والعمل على هدم مشاعر الانتماء العربي والإسلامي وبناء مشاعر النقص والقصور والتبعية والخضوع في الشخصية العربية.
- إضعاف سيادة الدولة، مما يؤدي إلى إيقاظ أطر للانتماء سابقة على الأمة والدولة، ويعنى ذلك تقوية الإنتماء للقبيلة والطائفة والتعصب المذهبي وتمزيق الهوية الثقافية الوطنية (الطراح 2002: 57).
- تهميش كل ثقافة ذات طابع إنساني أو أخلاقي؛ لأنها لا تنطوي على عقيدة أو فلسفة أخلاقية كما أنها تنفي ما نثبته وتثبت ما ننفيه (التازي، 1997: 82).
- التقليل من شأن الحدود؛ لاحتواء العالم من خلال إقصاء الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لتسهيل مهمة انتقال الأفكار والمبادئ وهذا ما أكده

(العامر، 2003) في دراسته عن أثر الانفتاح الثقافي في مفهوم المواطنة حيث بينت دراسته أن نسبة كبيرة من الشباب السعودي، يعتمدون على الفضائيات والانترنت كمصدر للثقافة، في حين أن من لم يستخدم تلك التقنيات، هم أكثر ارتباطا بالجذور الثقافية التي غرست فيهم من خلال المؤسسات المجتمعية التربوية وغيرها.

- ويرى (ضاهر، 1993: 36) أن صورة العرب المسلم في ذهن الغرب يمكن تلخيصها بعبارة " الآخر الثقافي الخطير " الذي يهدد محاولات الانفراد الأمريكي بقيادة العالم بعد انهيار الشيوعية.

وتتعدد سبل مواجهة تحديات العولمة الثقافية ومنها:

- أن الدفاع عن الهوية الثقافية يتم من خلال إعادة بناء الموروث القديم المكون للثقافة الوطنية، وكسر حدة الانبهار بالغرب لدى الشباب ومقاومة قوة جذبه وذلك برده إلى حدوده الطبيعة، والقضاء على أسطورة الثقافة العالمية (حنفي، 1998: 36).
- وكذلك تنمية الوعي بالأبعاد الحقيقية لظاهرة العولمة، والكشف عما تنطوي عليه هذه التحولات العالمية من فرص وإيجابيات يمكن استثمارها على الصعيد العربي والمحلي.
- نشر إشعاع ثقافتنا، وتعميق قيمنا الروحية العليا وسط التيارات المتطرفة وأن تركز التربية على إبراز الخصوصية الثقافية المحلية والقومية.
- تنمية الوعي الثقافي لدى الطلاب؛ لأن الثقافة عامل وفاق وتجانس واندماج وتماسك اجتماعي بين أفراد المجتمع.

الــولاء Loyalty:

تعني كلمة الولاء في اللغة المحبة والنصرة، ولفظ الولي يعنى المحب النصير، أي حب موضوع الولاء والعمل من أجل نصرته (ابن منظور، 2000: 282 – 283). وفي اللغة الإنجليزية تعنى كلمة الولاء نصرة الملك أو الحاكم من قبل رعيته.

وفي القرآن الكريم نجد معنى فريدا لكلمة الولاء، حيث تقول الآية الكريمة ﴿إِنَّ وَلِيِّـيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ ۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ ١٩٦﴾ [سورة الأعراف:196] .

وهذا المعنى يدل على أن الولاء ليس طريقاً للطاعة فقط بل إن الولاء ذو اتجاهين طاعة من العبد للرب، ورعاية من الخالق للعبد، ولفظ الولاء في كلا المعنيين فتقول " الله وليك " أي حافظك وساهر عليك، كما تقول " المؤمن ولي الله " أي مطيع له(المجمع العربي الإسلامي، 1989: 682).

ويعرف (الغندور، 1983) الولاء على أنه يشير إلى النزعة التي تدفع الفرد إلى الدخول في إطار اجتماعي وفكري معين، بما يقتضي ذلك من التزام بمعايير هذا الإطار ونصرته والدفاع عنه في مقابل غيره من الأطر الاجتماعية والفكرية الأخرى.

بينما عرفه (ابراهيم، 1985) بأنه شعور داخلي لدى الفرد، ذو صبغة اجتماعية نفسية يدفع الفرد إلى الارتباط بالمجتمع بلغته وثقافته ونظمه ومؤسساته المختلفة، وإلى الإحساس بأن الفرد جزء من هذا المجتمع وعليه الالتزام بمعاييره ونصرته والدفاع عنه والإسهام في حل مشكلاته.

ويرى (محمود 1990: 391) أن الولاء هو الجانب الذاتي في مسألة الانتماء يعبر عن أقصى حدود المشاركة الوجدانية والشعورية بين الفرد وجماعة الانتماء، فالولاء حالة دمج للذات الفردية في ذات أوسع منها وأشمل، ليصبح الفرد بهذا الدمج جزءا من أسرة أو من جماعة أو من أمة أو من الإنسانية جمعاء.

ويؤكد المعنى نفسه (فرج، 1989: 12) الذي يرى أن الانتماء يعني النسبة، وينسب إلى ما يوضح ويميز من أب و أم وقبيلة وبلد وصناعة، فيكون الانتماء كمفهوم أدني مرتبة من الولاء، فالولاء يتضمن الانتماء أو شعور الانتماء، كما أن الانتماء لا يتطلب بالضرورة الولاء، فقد يوجد من ينتمي إلى بلد وينتسب إليه ولكنه لا يشعر بالحب المتوقع نحوه، وإذا شعر بحب له فقد يحجم عن التضحية المخلصة من أجل نصرته، هنا يكون مفهوم الانتماء أقرب إلى مفهوم الجنسية حتى إذا قيل الشعور بالانتماء فإن أقصى ما يوحي به هو ما يفهم من كلمة انتساب مضافا إليه عاطفة الحب لمن ينتسب إليه، ولكن يظل قاصرا في مضمونه عن مفهوم الولاء الذي يتضمن الانتماء ويقوم على المحبة والنصرة.

أبعاد الولاء :

هناك عدة أبعاد للولاء نذكر منها ما يلي:

أ- **الولاء الأسري** :

حيث يحتاج الطفل إلى أن ينتمي لأسرة لكي تتحدد هويته، ويكتسب منها المعايير الاجتماعية المرغوب فيها، كما أن الولاء للأسرة يكسب الطفل مجموعة من القيم والعادات.

بـ– الولاء الوطني :

هو ولاء كلي ذو إطار عريض، يتكون من مجموعة من الولاءات الفرعية، كالولاء للأسرة، الولاء لجماعة الرفاق، الولاء للعقيدة وغير ذلك، وللولاء الوطني أهميته الكبرى حيث إن الشخص الذي لديه ولاء لوطنه يحافظ عليه ويتفانى في خدمته، ويعمل على حمايته والذود عنه، إذا ما تعرض لأي خطر خارجي أو داخلي (عبد المقصود ،2001 : 153 – 154).

جـ– الولاء الإنساني :

هناك شبه كبير بين العلاقة التي تربط الفرد بأسرته وتلك التي بين دول العالم والمجتمع الإنساني بصفة عامة، فالولاء يكون موحدا تحت رايات مختلفة فبنية الولاء قد تعلوها راية الوطن والأسرة، وفي كل هذه التشكيلات المختلفة يكون الولاء موحدا، ودور التربية أن تقيم توازنا بين الولاء الوطني والولاء للكيان العربي والإسلامي والإنساني.

إن الولاء في جانبه النفسي- هو حاجة جامعة، فهو كذلك في جانبه البيئي يتمثل في موضوع رئيس جامع كهدف عام يتضمن أهدافا متعددة (فرج، 1989: 45).

وانعكاسات العولمة السلبية في مجال الولاء تتمثل في تفتيت الروابط بين الفرد والجماعة التي ينتمي إليها ويدين لها بالولاء، ومن ثم إضعاف الولاء الوطني والتقليل من سيادة الدولة.

يتضح مما سبق أن الولاء يكتسبه الفرد من خلال مؤسسات المجتمع فالأسرة تمثل الولاء الأول للطفل ثم يأتي دور المدرسة في تدعيم هذا الولاء وتسهم مناهج التاريخ في تنمية الولاء، وعدم وجود تعارض بين الوطنية والإنسانية، حيث إنها مطالبة بإحداث التوازن بين دوائر الولاء المختلفة من الولاء الأسري إلى الولاء الوطني، فالولاء الإنساني.

ودور مناهج التاريخ يتمثل في جعل الوطن مصدر الولاء الأول للمنتمين إليه ، فالولاء للوطن يعني الولاء لبقعته الجغرافية ورموزه المختلفة ، ويدعم هذا الأمر إحساس الفرد بامتلاكه لجميع حقوقه في المجالات كافة ، ومناهج التاريخ تكسب الطلاب المعلومات والحقائق والاتجاهات عن وطنهم تاريخياً وسياسياً واقتصادياً، فضلاً عن المشكلات القومية التي هي نتاج تفاعل الإنسان مع المكان والزمان، ومن ثم يتولد الاعتزاز بمنجزات الوطن وقيمه السائدة فيه ومن هنا يتولد الولاء للوطن.

الانتماء Belonging :

تشكل مسألة الانتماء واحدة من الإشكاليات الكبرى التي تدخل في نسيج الفكر السياسي المعاصر، وتتزايد اليوم أهمية وخطورة هذه الإشكالية تحت تأثير الزحف الواسع والمتسارع لمظاهر العولمة الثقافية التي تهدد منطلقات الهوية الوطنية والقومية للشعوب والمجتمعات المعاصرة، فالإنسان يعيش في كيان مركب معقد تتداخل فيه عناصر الولاءات المحلية والولاءات القومية.

ويعرف الانتماء بأنه " شعور الفرد بأنه جزء أساسي من جماعة مرتبط بها متوحد معها، وكذلك شعوره بالمسئولية تجاهها مع توفر المقومات الأساسية للمجتمع أو الجماعة لدى الفرد، وشعوره بأنه ذو خصائص معينة مختلفة عن الجماعات أو المجتمعات الأخرى (الفقي، 1999: 207).

ويعرفه (وطفة، 2003: 132) بأنه الحالة التي يشكل فيه الفرد جزءا من بنية اجتماعية معينة أو جماعة محددة، ويرى أن مفهوم الانتماء يمتلك طاقة علمية كاشفة في مستويات الحياة الاجتماعية برمتها، حيث تتعدى طاقته الكشفية هذه حدود السياسة والدين إلى مختلف التخوم الاجتماعية التي تحيط بالوجود الإنساني.

ويؤكد (أبو زيد، 2005 :1) على أهمية هذه القدرة الكشفية والتحليلية لمفهوم الانتماء بقوله "يعد الانتماء محورا مفصليا يكشف كثيرا عن الآلية النفسية التي تتحكم في علائقية المجتمع بأفراده" ، وما زال كثيرون ينظرون للانتماء على أنه يخص الجانب السياسي وتجلياته في حين أنه يتجذر في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية كافة .

فالانتماء يؤكد حضور مجموعة متكاملة من الأفكار والقيم والأعراف والتقاليد التي تتغلغل في أعماق الفرد، فيحيا بها وتحيا به، حتى تتحول إلى وجود غير محسوس كأنه الهواء يتنفسه وهو لا يراه (المشاط، 1995: 17).

وتعرف (كارولين Caroline، 2001: 17) الانتماء بأنه مجموعة الأنماط السلوكية والفكرية التي يكتسبها الأفراد من خلال المجتمع الذى يؤمن بها ويقرها أفراده، ويكافحون من أجل إقامتها.

فالانتماء يعني الارتباط الوثيق بجماعة ما، وتفضيلها على غيرها من الجماعات، والشعور بالمسئولية تجاهها والدفاع عنها، وتتمثل أوجه الانتماء في ارتباط الفرد بوطنه الذي يحيا فيه، ثم انتمائه إلى مجموعة من الأفكار والقيم والمعايير التي تميز هذا المجتمع عن غيره من المجتمعات.

والأسرة أول انتماء يعيشه الكائن الحي، فالطفل في بداية حياته يشعر بالانتماء إلى أسرته، فأول بذور الانتماء يكون موجودا في الأسرة، وأول من يتولى توجيه هذا الانتماء ورعايته هذه البيئة الصغيرة، فكيفما كان انتماء هذه الأسرة يكون انتماء الصغير، وعلى قدر الترابط الموجود فيها ينتقل هذا الترابط والانتماء إلى دائرة أوسع، وهي الجيران والأقارب ثم يأتي الانتماء للقرية ثم الوطن ثم الانتماء الديني.

ويؤكد هذا المعنى (السنوسي، 1998: 44) بقوله إن هناك نوعين من الانتماء، الأول انتماء الفرد إلى رابطته الاجتماعية القريبة أو الطائفة، والثاني هو الانتماء العقدي والثقافي أي الانتماء إلى الأمة في بعدها الديني والثقافي.

ويمكن تحديد سلم انتماء الفرد وفقاً لأولوية انتماءاته، فقد يشعر الفرد بعروبته أولا، ودينه ثانيا، وقبيلته ثالثا وطائفته رابعا، ووطنه في الدرجة الخامسة، ويتحدد ويتشكل سلم الانتماء في بوتقة من الظروف والفعاليات الإنسانية والاجتماعية التي تحدد للشخص انتماءاته ونسق أولويات المشاعر الخاصة بالهوية.

كما أن نسق الانتماء لا يتكامل مع نسق الأهمية، فربما كانت العقيدة الإسلامية هي الأكثر أهمية في حياة الفرد، لكن انتمائي لأسرتي وقريتي ووطني وعروبتي وللإنسانية يجيء فيه ترتيب الدرجات على أساس آخر غير أساس الأهمية، قد يكون هو المشاركة الوجدانية، فالمشاركة الوجدانية بيني و بين مسلمي الصين_ دون أن يغير هذا الموقف الوجداني من حقيقية كوني إسلاميا أهم جوانب حياتي (محمود 1984: 359).

وفي هذا السياق يمكن التميز بين الانتماء وشعور الانتماء، فـالانتماء حالـة موضوعية يفرضها واقع الحال، كـأن ينتمـي الفـرد إلى قوميـة معينـة كالقوميـة العربية، فمن يتكلم العربية ويعيش على أرض العرب فهو عربي بالضرورة، هذا العربي قد تأخذه مشاعر الانتماء للعروبة وقد تغيب لديه هذه المشـاعر وتضـعف لديه روابط العروبة فتحدث المفارقة بين واقع الانتماء ومشاعره.

ويتطور مفهوم الانتماء لدى الفرد بتطور نموه، فالانتماء يتكون لدى الفرد حين يتنازل عن حدوده وحقوقه في سبيل حـدود أوثـق وحقـوق أثبـت، وهـي الحدود والحقوق التي تكسبه الجماعة إياها، ثم تتميز المرحلة التالية بحرية الانتماء وبمرحلة ذوبـان يعطـي الـذات حريـة الانتشـار لا في جماعـة أو جماعـات، بـل في الأمة الأرحب أو في العقيدة (الفقي، 1999: 209).

ويتضمن مفهوم الانتماء المعاني الآتية:

- الحب (الوطن، الدين، الأسرة، الجماعة، العمل).
- شعور الفرد بأنه جزء من كل.
- التضحية والدفاع عن الوطن والشعور بفضله والإخلاص له.
- الحفاظ على قيم وتقاليد الجماعة.
- تمسك الفرد بحقوقه وعدم التفريط فيها.
- قيمة معنوية وإحساس بالمسئولية والتوحد مع من يحب.

ويرى عـدد مـن البـاحثين تراجـع المشـاعر القوميـة، وتنـامي الـولاءات الصغرى في ظل العولمة من خلال دراساتهم، مما يحتم على التربية القيـام بـدورها الرئيس في هذا المجال ، **ومن هذه الدراسات:**

دراسة (ظاهر 1986) حول اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني، حيث استهدفت تقصى منظومة القيم الاجتماعية والسياسية التي تكرسها اتجاهات التنشئة الاجتماعية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن القيم السائدة هي الولاء للعائلة أولا ثم الدين فالقومية والدولة في المرتبة الرابعة وأجمع أفراد العينة على تفضيل العائلة على الأرض، لأن المجتمع الأردني لا زال يمتلك روحا قبلية.

وفي دراسة (إبراهيم، 1987) استهدفت الكشف عن البني الاعتقادية في الذهنية الشبابية العربية المثقفة، شملت عينة البحث مجموعة من الشباب العربي، وبينت نتائج الدراسة أولوية الانتماء الضيق عند الشباب العربي، حيث أخذت الانتماءات إلى العائلة والقبيلة أهمية وأولوية على الانتماء الوطني.

بينما استهدفت دراسة (وطفة، 2003) الكشف عن نسق الانتماءات السائدة في المجتمع الكويتي، وأعد لذلك استبانة تم توزيعها على عينة من طلاب الجامعة والموظفين والمعلمين بلغ عددها 1003، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الانتماء الديني له الدور الأساسي في الحياة الاجتماعية والفكرية يليه الانتماء الطائفي، ويرى أنهما معا يشكلان واحدة من الانتماءات القبلية التي تعوق محاولات النهوض الحضاري. وتكوين المجتمع بصورته المدنية فالإسلام يشكل في دائرة هذا النسق نواة الهوية بينما يشكل الانتماء إلى العروبة والإنسانية قشور هذا الانتماء.

وفي دراسة أعدها (كارول Carol، 1991) استهدفت بيان العلاقة بين شعور الانتماء لدى طلاب المرحلة الثانوية، والبرامج الأكاديمية والمواد الدراسية في هذه المرحلة، وتوصلت الدراسة إلى أن الشعور بالانتماء يرتبط

ارتباطاً وثيقاً بخبرات الطلاب التي تهيؤها المدرسة، كما أن هذا الشعور يتأثر بنوعية المعلمين، خاصة معلمي الدراسات الاجتماعية.

وفي دراسة (كارول Carol، 1992) استهدف بيان العلاقة داخل المدرسة وأثرها على تنمية الالتزام والإحساس بالانتماء لدى عينة من الطلاب بلغت 300 طالبا من الأفارقة الأمريكان والبيض، توصلت الدراسة إلى أن الأطفال الزنوج يعجبون بالمجتمع الأمريكي في مرحلة معينة ثم ما يلبث أن يتلاشى هذا الإعجاب بسبب اصطدامهم بالواقع المعاش، وبذلك تتحول مشاعر الانبهار والحب والانتماء إلى مشاعر اغتراب وكراهية.

واستهدفت دراسة (ريبكا Rebecca، 1997) بيان فاعلية برنامج تجريبي تربوي على قوة الشخصية والإحساس بالانتماء لدى عينة من طلاب الجامعة بأمريكا، وتوصلت إلى فاعلية البرنامج في تنمية الانتماء القومي، حيث برز هذا الأمر من خلال المشاركة الفعالة للطلاب في النشاطات القومية وتكوين جمعيات طلابية للمساهمة في المشروعات الوطنية، كما تميز الطلاب بالقدرة على القيادة ومن ثم برزت قوة الشخصية لديهم.

وأشار(فيلي ، وروبرت 1998) بأن الإنسان بحاجة إلى الانتماء والانضمام لجماعة يشعر بالانتماء إليها ليشبع حاجاته المادية وكذا حاجته إلى الأمان والطمأنينة، وأكدا في دراستهما بأن الانتماء يعد ضرورة حتمية للحياة ووسيلة فعالة لتأمين الرغبات الأخرى .

وأكد (بيكر، 1998) في دراسته حاجة الإنسان إلى الانتماء، حيث ذكر أن الإنسان حين ابتعد عن الطبيعة حاول إيجاد طرق تربطه بها، عن طريق الانتماء إلى جماعات تربطها أساطير وطقوس وعبادات وظواهر طبيعية

كالشمس والقمر والنجوم والنار، وأكد كذلك أهمية الجوانب الثقافية والاجتماعية والشخصية في توحيد الإنسان وتوجيه انتمائه .

وأجرى (ريمس،1999) دراسة استهدفت اختبار العلاقة بين الثقافة التنظيمية ودرجة الانتماء بين أعضاء الهيئة التدريسية في ولاية جورجيا الأمريكية وأبرزت النتائج وجود علاقة موجبة بين الإحساس بالانتماء والالتزام التنظيمي، وأن الانتماء له دور إيجابي في مسار ترسيخ القيم الثقافية التنظيمية.

وأعد(برنهولت ، 2000) دراسته التي استهدفت بيان دور المجتمع والمعلومات المتوفرة لدى الفرد، في تحقيق التوازن بين الشخصية والانتماء، وتم اختيار عينة البحث من طلاب المرحلة الثانوية، وتوصلت الدراسة إلى أن الشخصية والانتماء، تتأثران بعدة اعتبارات منها الظروف المجتمعية التي يعيشها الشباب، ودرجة المعلومات المتاحة لديهم، وأن الإحساس بالانتماء يزداد مع تعرف الطلاب على ظروف المجتمع، ودرجة مشاركتهم فيه وإحساسهم بمشاكله .

وقدم (ميلتون 2001) دراسة استهدفت فحص العلاقة بين الشعور بالانتماء لدى طلاب الجامعة ومدى وعيهم الثقافي، واختيرت عينة البحث من جامعة كاليفورنيا ، وأشارت النتائج إلى أن الإحساس بالانتماء يؤثر فيه مستوى الانتساب الاجتماعي، وتصورات الطلاب الإيجابية عن مجتمعهم وأن الشعور بالانتماء يمكن تنميته من خلال المؤسسات التربوية بمناهجها الدراسية وعلم أصول التعلم .

يتضح مما سبق أن هناك حاجة دائمة للانتماء لدى الأفراد، كما أكدت دراسات كل من (كارول ، 1991، ريمس ، 1999 ، ميلتون 2001) وأن هناك علاقة وثيقة بين المستوى الثقافي للأفراد ودرجة انتمائهم الوطني

(بيكـر ، 1998 ، الأن فـيلي ، 1998) وأن الانـتماء القلبـي والـديني يـأتي في أعلى درجات الانتماء في المنطقـة العربيـة (أحمـد جمـال ظـاهر 1986 ، نـزار إبراهيم، 1997 ، على وطفه، 2003) وأن شعور الانتماء يمكـن تنميتـه لـدى أفراد المجتمع من خلال معرفتهم بواقع مجـتمعهم وتعـرف مشـكلاته والجهـود المبذولة في سبيل حلها ومدى مشاركتهم فيها .

وتعددت انعكاسات العولمة السلبية على الولاء والانتماء كما يلي :-

- أن التطور التكنولوجي المسيطر عليه من قبل عدد محدود من الدول، يعمـل على تنمية الإحساس بالاغتراب لدى الشباب وشعور الفرد بأنه بـلا وطـن وبلا هوية أو انتماء ، مما يؤدي إلى عدم الالتزام الاجتماعي، وينمـي الفرديـة ويضعف الانتماء والولاء للمجتمع .
- أن الثقافة التي تنشرها وسائل الإعلام تعد ثقافة موجهة، تحمل قيما تناقض ما هو سائد في مجتمعنا، الأمر الذي يحد من الإحساس بالانتماء الوطني تجاه قضايا الأمة .
- العولمة كامتـداد للرأسـمالية تعنـى الهيمنـة والـتخلي عـن الوطنيـة لصـالح النموذج الأمريكي، مما يؤدي إلى تفتيت الـروابط بـين الأفـراد والجماعـات التي ينتمي إليها، ومن ثم إضعاف الانتماء الوطني .
- العولمة وسيادة الدولة لا يجتمعـان، فالسـيادة تعتمـد عـلى الـروح الوطنيـة والقومية، ولا يمكن للعولمة أن تنجح في إزالة السيادة إلا إذا خلقت شعورا أعلى من الشعور بالانتماء للوطن، وولاء لمنظمات ومؤسسات خارجـة عـن حدود الدولة وهي تسعى إلى تحقيق ذلك .
- تحاول العولمة خلق شعور سلبي تجاه القضايا المجتمعيـة وإضـعاف الـوعي لدى المواطن .

وتكمن سبل مواجهة الانعكاسات السلبية للعولمة في مجال الولاء والانتماء فيما يلي :

- الاهتمام بالدين والقيم الروحية والمثل الأخلاقية كإطار لتعزيز الانتماء والولاء .
- التنسيق بين وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع، لتعزيز الذاتية الثقافية وتعميق الشعور بالانتماء للوطن .
- تهيئة الظروف المناسبة للأفراد لتكوين علاقات اجتماعية قائمة على التعاون والاحترام، بما يساعد الأفراد على تحقيق الانتماء من خلال إشباع حاجاتهم.
- تقديم نماذج إيجابية واقعية عن حقيقة المشكلات التي يعاني منها المجتمع وأساليب التصدي لها بوضوح .
- تقديم نماذج من البطولات والتضحيات والانتصارات في مناهج التاريخ تعمل على ترسيخ الولاء والانتماء للوطن والاعتزاز والفخر به .

دور التربية في مواجهة تحديات العولمة:

تمثل التربية نظاما فرعيا لنظام أشمل هو المجتمع، والتربية إحدى وسائل المجتمع في إحداث التغيرات المرغوبة لمواجهة تحديات العولمة، لذلك يقع عليها عبء إعداد مواطن القرن الحادي والعشرين **مراعية ما يلي:**

البناء القيمي والأخلاقي للفرد:

فالعولمة تهدد الانتماء الوطني، وتهمش القيم المجتمعية والمعايير الأخلاقية، ومواجهتها من خلال التربية ببناء قيمي خلقي راسخ وتفكير نقدي يمكن الفرد من إعمال عقله في مواجهة الطوفان الثقافي والقيمي المتدفق، فالقيم تساعد المجتمع بأفراده وجماعاته على التمسك بمبادئه الثابتة والمستقرة، وتعمل على إعطاء النظم الاجتماعية أساساً عقلياً، يصبح عقيدة في ذهن أعضاء المجتمع المنتمين إليه، ودور التربية التأكيد على هذه القيم والمعاني بحيث تترجم عملياً في سلوكهم وتصبح ضمن نسيج شخصياتهم.

مواكبة التقدم التكنولوجي والتقني:

فالتكنولوجيا تكمن خلف الميزة التنافسية بين الدول والحضارات ويعد البحث العلمي والتطوير أمرا حيويا وحاسما في هذا الأمر، لذلك فالتعليم أحد أبرز مدخلات المستقبل، والتربية عليها توفير تعليم مناسب ذي جودة عالية لمواكبة هذا التقدم.

قبول التعددية والانطلاق نحو العالمية:

نقصد بذلك الحفاظ على الهوية والأصالة الثقافية، مع القدرة على التعامل الإيجابي مع حقيقة التعددية الفكرية والثقافية والعرقية، حيث إن التعدد مبدأ إسلامي تربوي، وتربية الفرد في ضوء التعددية تنمى روح التسامح ورفض التعصب وقبول الآخر واحترام الاختلاف مع الآخرين، وكيفية التعامل مع الاختلاف، كما تعني التحول من الاهتمام بالشأن الخاص إلى الاهتمام بالشأن العام، ومن الخطاب المحلي إلى الخطاب الدولي والعالمي.

- تنمية مهارات الاتصال والتفاهم مع الآخرين ذوي الثقافات والخلفيات المختلفة.
- إعادة النظر في مناهج التعليم بحيث تتم تربية المتعلمين في إطار متوازن بين ثقافة المجتمع والانفتاح على الثقافات الأخرى، بما يضفي على شخصياتهم طابع العالمية في التفكير والتمييز بين عناصر الثقافة الوافدة.

دور مناهج التاريخ في المرحلة الثانوية في تنمية الولاء والانتماء في ظل العولمة:

إن تحقيق الولاء لدى الأفراد هو مسئولية المجتمع بكل مؤسساته والمدرسة كمؤسسة تربوية مقصودة يقع عليها العبْ الأكبر ؛ لأنها مسئولة عن عملية التنشئة الاجتماعية الصحيحة من خلال مناهجها ، باعتبار تلك المناهج الوسيلة التي تتحقق من خلالها ، والتي يتحتم عليها أن تنمى الولاء وتعمقه ليتحول إلى سلوك يتحصن من خلاله الفرد ضد الظواهر الاجتماعية السلبية وضد الانعكاسات السلبية للعولمة التي تحاول الحد من سيادة الدول ومن ثم إضعاف الولاء الوطني .

وتعد مناهج التاريخ بحكم طبيعتها وميدانها من أبرز المناهج الدراسية التي تسهم في تنمية الولاء والانتماء لدى طلاب المرحلة الثانوية .

لذا بدأ إعادة النظر في صياغة مناهج التاريخ عالميا لتواكب التغيرات العالمية ، وقد تبنت (الجمعية التاريخية الأمريكية American Historical Association، 1999 : 102) تطوير مناهج التاريخ لتواكب التغيرات المتوقعة كافة في القرن الحادي والعشرين، **حيث حددت العناصر الرئيسية التي يجب أن تتضمنها مناهج التاريخ وهي :**

- تزويد الطلاب بالمبادئ والقيم الديمقراطية التي تـؤهلهم للقيـام بـدورهم كمواطنين في مجتمع ديمقراطي وكأعضاء في المجتمع العالمي .
- التأكيـد عـلى فكـرة الاعـتماد المتبـادل بـين الـدول في المجـالات الثقافيـة والاقتصادية والسياسية والعلميـة كافـة ؛ بهـدف إيجـاد علاقـات مسـتمرة بين الدول .
- تزويد الطلاب بالمهارات التي تجعلهم قادرين عـلى أن يكونـوا أكثـر قـدرة على تشكيل المستقبل .
- تزويد الطلاب بالقدر الكافي من المعلومات عن التغيرات العالمية المعـاصرة لإعدادهم ليكونوا مواطنين أكثر فعالية في المجتمع العالمي .

وأوصت الجمعية التاريخية الأمريكية (1999: 14) بـأن تتضمن مناهج التاريخ الموضوعات التالية :

دراسة الأنظمة السياسية والاقتصادية والتقنية، والقيم الإنسانية، القضـايا والمشكلات العالميـة مثـل الأمـن والسـلام ،حقـوق الإنسـان، القضـايا البيئيـة ودراسة شعوب العالم في أزمنة مختلفة ، دراسة الثقافات والحضارات العالمية .

واقــترح (أندريـه ، 1998: 11-14) أهـدافا مـن الممكـن أن تسـاعد في تنمية الولاء والانتماء والهوية في ظل الهيمنـة والعولمـة، حيـث ذكـر أن تعلـيم التاريخ يجب أن يحقق ثلاثة أهداف مترابطة ، أولهـا تشـكيل هويـة قوميـة تـدين بالولاء لوطن محدد ، والثاني دعم التكامل بالمضامين الكونيـة الأوسـع، أي فـيما يعرف بالاعتماد المتبادل، والثالث الاهتمام بـالقيم الأخلاقيـة، أي تهـتم منـاهج التاريخ بالأبعاد الأخلاقية ومعرفة الآخرين واحترام وقبول الآخر، وأن تعمـل على تشكيل أخلاقيات وضمائر الأفراد .

وفي دراسة (لاشفورد ، 1996) أكد أن مناهج التاريخ في كندا تهتم اهتماماً خاصاً بتدريس قضايا السلام، وأن هذا التوجه أثبت نجاحاً ملموساً في تنمية الجانب الوجداني لدى التلاميذ، وبرز هذا من خلال التغيرات التي بدت في سلوك التلاميذ، ونبذهم لمفاهيم الحرب وأبدوا اهتماماً بسيادة التفاهم والحوار لحل النزاعات بدلاً من الحرب.

يتضح مما سبق مدى الاهتمام العالمي بمناهج التاريخ ، وذلك يؤكد الدور الذي يمكن أن تؤديه في تنمية وتدعيم الولاء والانتماء في ظل العولمة ، ودورها المهم في الحفاظ على الهوية الوطنية ، الأمر الذي دفع المسئولين إلى إعادة التفكير في مناهج التاريخ وتعديلها بما يتفق والدور المنوط بها في ظل تيارات جارفة.

وتؤكد هذا المعنى (الختلان، 2003) التي ترى أن مناهج التاريخ تتبوأ مكانة بارزة في عصر العولمة بين المقررات الدراسية ، مستمدة من طبيعة التاريخ وأهميته لكل مجتمع إنساني، وخاصة في المجتمعات المسلمة التي تطمح إلى تربية الإنسان الصالح المتجذر بأصوله وعقيدته الإسلامية وهويته المميزة والمتفتح على العالم بوعي وايجابية، تمكنه من الإسهام في تطوير الحضارة الإنسانية .

وتعد المرحلة الثانوية من أهم مراحل التعليم العام ، من منطلق أنها الركيزة الأساسية للتعليم الجامعي ، كما أنها المرحلة التي تتحدد فيها ملامح شخصية الطالب ولها دور مهم في تنمية الشخصية المتكاملة المتوازنة للطالب من جميع جوانبها الوجدانية والاجتماعية والمعرفية والمهارية، حتى يصبح مواطنا فاعلاً قادراً على التعامل مع عصر العولمة .

وتتحمل المدرسة الثانوية مسئولية كبيرة في تنمية مهارات عديدة لدى طلابها وسيلتها في ذلك المناهج الدراسية ومنها مناهج التاريخ، وهي واحدة من المناهج المنوط بها المحافظة على هويتنا الثقافية والاعتزاز بقيمنا الروحية والثقافية

وتراثنا العربي الإسلامي ، كما تعني الحياة العصرية الكثير بالنسبة لمناهج التاريخ فهي تتناول جانبا مهما من تلك الحياة بماضيها وحاضرها ومستقبلها ، ومن ثم إعداد الطلاب لممارسة التفكير فيها بكل أبعادها ومشكلاتها وتحدياتها إذا كان لنا أن نعد الأبناء لمستقبل يفرضه عالم متداخل متصارع.

وجدير بالذكر في هذا المجال أن العرب حافظوا على هويتهم الثقافية واشتهروا بالتفاخر بهويتهم خلال جميع العصور، بما فيها العصور التي انكسرت فيها شوكتهم العسكرية حتى في الظروف الصعبة التي عاشوها، لم يسجل التاريخ أن العرب في عمومهم تخلوا عن المفاخرة بهويتهم الثقافية، حيث طوروا أساليب وبرامج للتعليم حفظت لهم عروبتهم وحافظت على هويتهم، فلم يفقدوا دينهم ولا لغتهم ولا قيمهم كما حدث مع شعوب كثيرة (مصطفي عمر التير ، 2001: 81).

وأجمعت عدة دراسات (هارفي ، Harvey ، 1991 ، نيلسون، Nielsen ، 1993 ، سر الختم عثمان ، 1997 ، ميلانز ، Mullins، 1999 ، فنك ، Fink، 2001) على أن هناك عديداً من الوظائف المرتبطة بتدريس التاريخ بالمرحلة الثانوية؛ للحفاظ على الهوية وتنمية الولاء والانتماء لدى الطلاب في ظل العولمة **منها:**

- تعميق إحساس الفرد بالفخر والاعتزاز والانتماء الوطني.
- فهم الأحداث العامة وشئون العصر واتجاهاته، فالفرد إن لم يدرك أبعاد حاضره ربما يعجز عن مواجهة تحديات هذا العصر .
- تنمية فكرة التغير لدى الطلاب، ومساعدتهم على أن يكونوا قادرين على المشاركة فيه والتكيف معه، حيث أصبح مفهوم التغير من المفاهيم السائدة والمسيطرة على مجريات الحياة العصرية.

- تنمية المفاهيم والقيم الأخلاقية لدى الطلاب من خلال إكسابهم القدرة على الاستفادة من أحداث التاريخ في مواجهة المفاهيم والقيم التي أفرزتها العولمة.
- الإسهام في تكوين المواطنة الصالحة ، ذلك أن الغايات الوطنية والقومية من الأمور المهمة التي لا تزال تواجه كتابة التاريخ وتدريسه وانتقاء الخبرات التعليمية من بين طيات علم التاريخ لترسيخ مفاهيم المواطنة.
- تنمية الإحساس الاجتماعي لدى الطلاب، من خلال دراسة الأحداث والمشكلات الاجتماعية والتفاعل معها والمشاركة في وضع الحلول المناسبة لها.
- تنمية النظرة العالمية وروح التفاهم بين الشعوب وفكرة الاعتماد المتبادل بين الدول في المجالات كافة، وهذا يدعم الروح الوطنية لدى الطلاب وتقويتها .

وترى (حسن، 1995: 34-40) أن للتاريخ حضوراً في تشكيل المشاعر العامة للمواطنين، من خلال تجسيده لبطولات الأجداد الذين صنعوا التاريخ ويتم تنمية هذه المشاعر من خلال الممارسات السياسية المسئولة للطلاب وتجميع المواطنين في وحدة اجتماعية متميزة وترسيخ وعى المواطن بدوره ومسئوليته وتعميق التعاون والتفاعل بين المواطنين والسلطة ، كما تسهم مناهج التاريخ في خلق توجهات عربية من خلال التعريف بالوطن الكبير والحديث عن الأمة الواحدة ، والتشديد على الحلول القومية للمشكلات التي تعانى منها الأقطار العربية، وإبراز دوائر الانتماء مع التركيز على الانتماء الوطني والتوجه القومي.

1) تصور مقترح لمناهج التاريخ بالمرحلة الثانوية لتنمية الولاء والانتماء في ظل العولمة:

في ضوء الإطار النظري للبحث وما يتضمنه من بحوث ودراسات وأهداف تدريس التاريخ بالمرحلة الثانوية ، والتطورات العالمية في مجال إعداد مناهج التاريخ لمواكبة عصر العولمة وتحدياتها خاصة في مجال تدعيم الولاء والانتماء، تم إعداد هذا التصور لمناهج التاريخ بالمرحلة الثانوية التي تمثلت عناصره في:

الأهـــــداف:

- ترسيخ الولاء والانتماء للوطن والأمة العربية والإسلامية.
- تنمية روح المواطنة القائمة على الفهم الصحيح للنظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة.
- تنمية الشعور بالمسئولية تجاه الوطن، والحرص على أمنه واستقراره وثرواته وإدراك حقوقه وواجباته وممارسة ذلك بالحرية المسئولة.
- الاعتزاز بالتراث الثقافي والحضاري العربي والإسلامي، واحترام ثقافات الأمم والشعوب الأخرى.
- الارتقاء بالقيم الأخلاقية (التسامح، الولاء، الصدق ، الوفاء) لدى الطلاب.
- غرس قيم البذل والعطاء والتضحية والفداء بالنفس والمال في سبيل الله.
- دعم فكرة التوازن بين الحرب والسلام من خلال المواقف والأحداث التاريخية.
- تقوية اتجاهات الطلاب نحو التفاهم الدولي والسلام العالمي.

- الانفتاح على الثقافات العالمية وتدعيم ما يتفق مع العادات والتقاليد العربية.
- تنمية الشعور الإيجابي تجاه الآخر.
- تنمية الوعي السياسي والسياحي لدى الطلاب.
- حث الطلاب على المشاركة في مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية كافة.
- تقدير دور الأجداد والعلماء في الحفاظ على الهوية في مختلف المواقف التاريخية.
- تنمية مهارات البحث التاريخي لدى الطلاب.
- تنمية مهارات التفكير عامة والتفكير الناقد خاصة لدى طلاب المرحلة الثانوية.
- تنمية مهارات العمل الجماعي.
- إكساب الطلاب مهارات التعامل مع التقنيات الحديثة في مجال التعليم.
- إكساب الطلاب مهارات التعامل مع الآخر وإدارة الحوار والتفاوض.
- تعرف واقع المجتمع المصري وإبراز مشكلاته والجهود المبذولة في حلها.
- تعرف الدور الحضاري للأمة العربية وعلمائها في التقدم في مجالات الحياة كافة.
- دراسة الحضارة الإسلامية مع إبراز دور الدين في حياة الشعوب.
- تعرف مراحل الجهاد الإسلامي وغزوات الرسول مع التركيز على القيم التي سادت في أثناء الغزوات.
- دراسة العولمة وما صاحبها من تغيرات في مجالات الحياة كافة ، وإبراز انعكاساتها السلبية وبيان سبل مواجهتها.

- تعرف الأنظمة السياسية والاقتصادية والتقنية والاجتماعية العالمية.
- دراسة القضايا والمشكلات العالمية المعاصرة مثل (الأمن، السلام ، حقوق الإنسان، قضايا البيئة، الاعتماد المتبادل).
- تعرف الثقافات والحضارات في مختلف مناطق العالم .

2) **المحتوى: ينبغي أن يتضمن المحتوى موضوعات مثل:**

- تاريخ مصر والعالم العربي في أزمنة مختلفة مع التركيز على دور الشعوب.
- أحوال شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام من النواحي كافة .
- ظهور الإسلام وانتشاره عالميا مع التركيز على أسباب ذلك الانتشار .
- حياه الرسول (صلى الله عليه وسلم)، والخلفاء الراشدين وإبراز القيم والمبادئ السائدة في تلك الفترة .
- الحضارة الإسلامية ودورها في تقدم الإنسانية .
- التركيز على حركة الشعوب في الكفاح ضد الاستعمار .
- إبراز مفاهيم العولمة وانعكاساتها في مجالات الحياة كافة .
- دراسة القضايا والمشكلات العالمية المعاصرة مثل الأمن ، السلام ، حقوق الإنسان ، حقوق الأقليات ، الديمقراطية ، قضايا البيئة .
- دراسة الثقافات والحضارات في مختلف مناطق العالم .

3) **طرق التدريس والوسائل والأنشطة.**

يجب أن تتعدد طرق واستراتيجيات تدريس التاريخ بما يتفق وطبيعة الموقف التدريسي، وأن يتم ربط المواقف والأحداث التاريخية بالأحداث الجارية، وكذا استخدام المصادر الأصلية والأدلة والوثائق التاريخية، وهناك عديد من الطرق والاستراتيجيات التي تسم في هذا الجانب منها استراتيجية

التعلم التعاوني، طريقة الحوار والمناقشة، العصف الذهني، المحاكاة، حل المشكلات، الاكتشاف الموجه .

فيما يتعلق بالوسائل يجب الاستفادة من إفرازات العلم وتقنيات العصر- بحيث تتضمن الوسائل استخدام الحاسوب، توظيف التليفزيون وأجهزة التسجيل والفيديو، لإبراز الأحداث المهمة في حياة المسلمين وذلك بعرض الأفلام التاريخية التي تتناسب مع الموضوعات السابق تحديدها التي تبرز البطولات الإسلامية .

أما الأنشطة فيجب تنويعها بحيث تتضمن: عمل بحوث قصيرة عن علماء المسلمين ، وأخلاق المسلمين في الغزوات، والأحداث المهمة في حياة المسلمين ، والقيم السائدة في المجتمع الإسلامي.

4) **التقويم :**

يجب أن تتنوع أساليب التقويم وأن تستمر على مدار العام الدراسي **لتشمل** : الاختبارات الموضوعية بأنماطها المتعددة والتركيز على المستويات العليا من الجانب المعرفي ، والاختبارات التحريرية ، ومقاييس الاتجاهات واختبارات المواقف ، واختبارات التفكير ، واختبارات المهارات .

5) **التوصيات:**

في ضوء الدراسة الحالية يوصى الباحث بما يلى:

1) إعادة النظر في أهداف تدريس التاريخ بالمرحلة الثانوية بحيث تشمل أهدافا تحقق الهوية الذاتية وتنمى الانتماء والولاء الوطني لدى الطلاب

2) أن يتضمن محتوى التاريخ الموضوعات التي تسهم في تنمية الانتماء والولاء الوطني لدى الطلاب

3) تنوع أساليب تدريس التاريخ بالمرحلة الثانوية لإكساب الطلاب مهارات الحوار والنقاش الفعال

المقترحات :

1) تطوير مناهج التاريخ في ضوء متطلبات الحفاظ على الهوية الثقافية .

2) تطوير مناهج التاريخ في ضوء التطورات المستقبلية .

فاعلية وحدة دراسية قائمة على مفاهيم العولمة على تنمية الانتماء والولاء الوطني لدى تلاميذ المرحلة الاعدادية.

المراجع

1. " إبراهيم، حميدة عبد العزيز 2018. أزمة الانتماء – مدخل إلى دراسة النظام التربوي في أقطار الجزيرة العربية،
2. إبراهيم، نزار2013. : البنى الاعتقادية في الذهنية الشبابية المثقفة
3. ابن منظور (2000) . لسان العرب، المجلد 15، ط1، دار صادر بيروت.
4. أبو زيد، مجدي (2005) . قضية الانتماء وأسطورة بيور يدان،
5. إدارة البحوث التربوية، قسم الدراسات المستقبلية2017 دور وزارة التربية في تهيئة الطلبة لمواجهة عصر العولمة.
6. التازي، عبد الهادي(1997) . هل في استطاعة العولمة أن تهدر الهوية؟ في العولمة والهوية.
7. التير، مصطفى عمر(2001) .آراء حول المحافظة على الهوية الثقافية العربية في ظل العولمة، شؤون عربية .
8. التوم، عبدالله عثمان و آدم، عبد الرؤوف محمد 2016 . العولمة، دراسة تحليلية نقدية.
9. التو يجرى ، عبد العزيز بن عثمان (1997) .الهوية والعولمة من منظور حق التنوع الثقافي في ضوء فلسفة حوار الحضارات ، في العولمة والهوية مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية الجابري، محمد عابد 2009 . العولمة والهوية، عشر أطروحات ، العرب والعولمة، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
10. الجمل، على أحمد2007 تصور مقترح لمناهج التاريخ في ضوء تحديات العولمة أثره على تنمية الوعي ببعض القضايا المعاصرة.

11. الجنحاني، الحبيب(1999) . ظاهرة العولمة الواقع والآفاق، عالم الفكر
12. الجويلى، مها عبد الباقي(2001) . التربية والمجتمع –الاتجاهات الحديثة في التوظيف الاجتماعي للتربية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية.
13. الحبيب ، فهد إبراهيم(2003) . الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة الحداد، حسن حامد2016. الانتماء ووسائل الاتصال، مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 4، العدد 8، 295–302.
14. الخثلان، شيخة بنت رشيد بن عبد الرحمن(2002) . فهم طبيعة التاريخ وعلاقته بمصادر التعلم المستخدمة في تدريس .
15. الدريدي، محمد لطفي2015 . العولمة وتأكيد الذات، ندوة العولمة والخصوصية الثقافية، جامعة السلطان قابوس وجامعة الزيتونة، مسقط الدلال، سامي محمد صالح(2000) . الإسلام والعولمة ، المنازلة العالمية الإسلامية والعولمة البشرية بين السنن الربانية والتدافع الإنساني إصدارات مجلة البيان ، ع 56، الرياض .
16. السنوسي، صالح2017 . هوية الفرد العربي بين الدولة القطرية والعولمة، الشرقاوي ، فتحي مصطفى (1984) .دراسة في سيكولوجية التعصب ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ،جامعة عين شمس .
17. الصبيح، عبدالله بن ناصر(2003) . المواطنة.
18. مواطن عربي مسؤول" RESPACT - مشروع اقتدار - UNDPالمكتب الإقليمي للدول العربية - www.resp-act.net
19. ركائز الديمقراطية – نويل مبيض – مونريال – كندا.

المراجع الأجنبية:

1. Diversity Banks, Group Identity and Citizenship Education in a Global Age. Educational Researcher, Washington: Apr 2008.
2. Hina Khush Bakht, and others, State of Citizenship Education: A Case Study from Pakistan ,International Journal of Humanities and Social Science, Centre for Promoting Ideas, USA, Vol. ,1 No. 2, 2011
3. Hebert, Y., & SEARS, A. Citizenship education. The Canadian Education Association(2003), Available at http://www.cea-ace.ca/media/en/Citizenship_Education.pdf
4. GRÁINNE Mc Keever, Citizenship and Social Exclusion; The Re-Integration of Political Ex-Prisoners in Northern Ireland . The British Journal of Criminology. London: May. Vol. 47, Iss. 3,2007.
5. GHK, Study on active Citizenship Education, DG education and Culture, final report submitted, European Commission, 2007
6. Gary Hopkins, Teaching Citizenship's Five Themes 1997, Available at http://www.education-world.com/a_curr/curr008.shtml
7. Patrick John, The Concept of Citizenship in Education for Democracy 1999. Available at http://www.eric.ed.gov
8. Rimmington Gibson, et al, Developing Global Awareness and Responsible World Citizenship With Global Learning Roeper Review. Bloomfield Hills: Vol. 30, Iss. 1, Jan-Mar 2008.
9. Phillip,Jones."Globalization and Internationalism: Democratic Prospects for World Education " Comparative Education ,Vol.34,No.2,1998,PP143-155.
10. Ramler,S." Global Education for The 21 st century " Educational Leadership " Vol,48,No.7.April 1999,pp82-97
11. Ratinff ,Luis." Global In Security and Education : The Culture of Globalization,1996.ERIC No. EJ 526731
12. Reames, E& Spencer .w "Teacher Efficacy and Commitment,TheSocialStudies,(Vol.98,No.3.1999,PP121-126).
13. Rebecca, Carver, L"When The ABCS that Students Learn AreAgency,Belonging,andCompetence,1997,ERIC.No.ED 411114.
14. Robertson, Ronald, "Globalization", London, Sage Campany,1992

15.Scott, Davies, &Vail guppy, "Focus on English Speaking Democracies Globalization and Education Reforms in Anglo – American Democracies :Comparative Education Review, Vol.14,No.4 . 1997,pp435-459.

16.Smith, Cochan," The Outcomes Question in Teacher education, Teaching andteachereducation,Vol.1,No.5.2001,pp527-0546

17.Teasdale, G. R. "Globalization, Localization: Impacts and Implication for Teacher Education in The Asia Pacific Region .1997.ERIC NO .ED 416038.

18.Tye, K.A.& Knwip, w.m." Global Education Around The World,Educational Leadership,Vol,48.No.7.April 1999,pp32-48

19.Valaskakis ,k." Globalization as Theatre .' International Social Science Journal , ,No.160, June,1999,pp153-164